ISSN: 5132-5124

ISSN: 5132-5124

مجلة أبحاث البيئة والتنمية المستدامة

جامعة الناصر
AL-NASSER UNIVERSITY

جامعة الناصر
AL-NASSER UNIVERSITY

Journal of Environment and Sustainable Development Studies

العدد الثاني - المجلد السابع - ديسمبر - 2019

Vol. 7, No. 2 (Dec 2019)

محتويات العدد

دور المصارف الإسلامية في تسويق القيم من خلال عمليات التمويل الإسلامي: عرض لتجربة المصارف الإسلامية في اليمن

أثـر التجـارة الإلكـترونية في تحسين الأعمـال

أثر استخدام اسلوبي البرمجة الخطية وتحليل المنتج في حل المشكلات المحاسبية في الشركات الصناعية السودانية: دراسة ميدانية على شركة أسمنت عطبرة وشركة اسمنت السلام

اثر الفساد على سياسة الإصلاح المالي في الاقتصاد اليمني: دراسة وصفية تحليلية

العوامل المؤثرة على أداء القائم بالاتصال في الصحافة اليمنية: دراسة ميدانية

دور الجهاز المصرفي في مكافحة غسل الأموال في اليمن

ظاهرة تطور زراعة محصول القات في اليمن و انعكاساتها على المحاصيل الغذائية و التصديرية (2017-2018)

Table of Contents

Role of Islamic Banks in Promoting Values through Islamic Finance Operations: A Review of Islamic Banks Experience in Yemen

Impact of E-trade on Business Improvement

Impact of Using Linear Programming and Product Analysis on Solving Accounting Problems in Sudanese Industrial Companies: A Field Study Applicable on Atbarah and Assalam Cement Companies

Impact of Financial Reform Policy on Yemeni Economy: A Descriptive, Analytical Study

Factors Affecting the Performance of Contact Officer in Yemeni Press: A Field Study

Role of Financial System in Anti-money-laundering in Yemen

Qat Cultivation Expansion Phenomenon and its Implications for Food and Export Crops (2017-2018)

مجلة أبحاث البيئة والتنمية المستدامة
العدد الثاني - المجلد السابع - ديسمبر - 2019

مجلة علمية محكمة تصدرها الرابطة العربية للعلوم البيئية بالتعاون مع جامعة الناصر

A Scientific Refereed Journal Issued by Arab Association for Environmental Sciences in Collabortion with Al-Nasser University

مجلة أبحاث البيئة والتنمية المستدامة

مجلة علمية محكمة تصدرها الرابطة العربية للعلوم البيئية بالتعاون مع جامعة الناصر

العدد الثاني المجلد السابع - ديسمبر 2019م

هيئة التحرير والهيئة الاستشارية

رئيس التحرير

أ.د . مبارك محمد علي المجنوب

مدير التحرير

أ.د . عبدالله حسين طاهش

نائب مدير التحرير

أ.د .محمد شوقي ناصر عبدالله

هيئة التحرير

أ.د . عادل رفقي عوض (سوريا)

أ.د . مقدام الشيخ عبدالغني (السودان)

أ.د . محمود سراج (مصر)

أ.د . عبدالملك باديس (الجزائر)

أ.د . أحمد سيف محرم (اليمن)

أ.د . أنور محمد مسعود (اليمن)

أ.د. عبده محمد علي دهمش (اليمن)

د. منير أحمد دحان الأغبري (اليمن)

المستشار الفني

أ.د . جلال فارع كليب

المراجع اللغوي

أ.د.محمد حسين خاقو

ترحب مجلة أبحاث البيئة والتنمية المستدامة بنشر البحوث العلمية الرصينة المكتوبة باللغة العربية وفقاً للشروط والتعليمات الآتية:

1. تقبل المجلة البحوث في الاختصاصات ذات العلاقة بالبيئة والتنمية المستدامة .
2. يشترط في البحث إن لا يكون قد نشر او قدم للنشر في أي مجلة أخرى.
3. تخضع البحوث للتقويم حسب الأصول العلمية المتبعة قبل قبولها للنشر.
4. يقدم البحث بثلاث نسخ واضحة مطبوعة بالكمبيوتر على إن لا تزيد عن (20) صفحة حجم (A4) وينظم البحث وفق الترتيب الاتي:

- عنوان البحث - اسم الباحث (او الباحثين) وعنوان عمله – ملخص البحث – المقدمة – منهجية البحث (المواد وطريقة العمل) – النتائج والمناقشة – المصادر– ملخص البحث بالإنجليزي.

5. أن تكون الأشكال والرسومات واضحة ومرسومة بالبنط العريض .
6. يمكن استعمال مختصرات المصطلحات العلمية المعروفة على ان تكتب كاملة عند اول مرة ترد في متن البحث.
7. أن لا يزيد الملخص عن (100) كلمة وأن يكون معبراً عن محتوى البحث مشيراً الى اهم النتائج والاستنتاجات وخالي من المراجع.
8. يشار الى المصادر في متن البحث بأرقام متسلسلة توضع بين قوسين وتدرج في قائمة المراجع حسب تسلسل ظهورها.
9. يجوز نشر دراسات مرجعية (Review papers) في موضوعات متخصصة مقدمة من قبل مختصين ذوي خبرة واسعة في الموضوع.
10. تحتفظ المجلة بحقها في حذف أو إعادة صياغة بعض الكلمات او العبارات بما يتلائم مع أسلوبها في النشر.
11. يزود صاحب البحث المنشور بنسخة واحدة من العدد الذي ينشر فيه بحثه.
12. تعنون المراسلات إلى:

مدير التحرير – أ.د . عبدالله حسين طاهش

أمين عام الرابطة العربية للعلوم البيئية

صنعاء – اليمن

هاتف : 00967777186931 – 9 -8- 00967 536307

فاكس : 00967 536310 بريدإلكتروني:journal@al-edu.com

موقع الرابطة : Aaes-ye.org abdullah.tahish@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

م	البحـــــــــــــــث	الصفحة
	المحتويات	3
1	المصارف الإسلامية في تسويق القيم من خلال عمليات التمويل الإسلامي عرض لتجربة المصارف الإسلامية في اليمن د. إبراهيم حسن محمد جمال د. عبد الغني علي عبد الله سعيد	22 – 4
2	أثـــر التجـــارة الإلكـــترونية في تحسين الأعمـــال د.محمـــد عبدالله سرحان الكهـــالي عميد كلية العلوم الأدارية والمالية جامعة الناصر	53 – 23
3	أثر استخدام اسلوبي البرمجة الخطية وتحليل المنتج في حل المشكلات المحاسبية في الشركات الصناعية السودانية دراسة ميدانية علي شركة أسمنت عطبرة وشركة اسمنت السلام استاذ المحاسبة المشارك -كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الاعمال جامعة شندي- السودأن	72 – 54
4	أثر الفساد على سياسة الإصلاح المالي في الاقتصاد اليمني دراسة وصفية تحليلية د عبده مدهش صالح الشجري أستاذ مساعد، كلية العلوم الإدارية برداع جامعة البيضاء	106 – 73
5	العوامل المؤثرة على أداء القائم بالاتصال في الصحافة اليمنية دراسة ميدانية د.محمد علي محمد القعاري استاذ الصحافة المشارك – كلية الإعلام جامعة صنعاء – وجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية	156 – 107
6	دور الجهاز المصرفي في مكافحة غسل الأموال في اليمن أ . د / محمد محمد حزام القطيبي أستاذ الاقتصاد المالي والمصرفي المشارك جامعة عمران	187 – 157
7	ظاهرة تطور زراعة محصول القات في اليمن وانعكاساتها على المحاصيل الغذائية والتصديرية (2008-2017م) د. محمد علي حزام المقبلي أستاذ الاقتصادالمساعد -المعهد الوطني للعلوم الإدارية – صنعاء	229 – 188

المصارف الإسلامية في تسويق القيم من خلال عمليات التمويل الإسلامي
عرض لتجربة المصارف الإسلامية في اليمن

د. إبراهيم حسن محمد جمال
د. عبد الغني علي عبد الله سعيد
alshamrani322@gmail.com

الملخص

تتمثل مشكلة البحث في وجود فجوة بين واقع التمويل الإسلامي وخصائصه النظرية، وانفكاك الجانب القيمي للتمويل واقعًا وضعف دوره في تعزيز وتسويق القيم في المجتمع، وتهدف هذه الدراسة إلى بيان مفهوم تسويق القيم وخصائص التمويل الإسلامي وتوصيف الواقع القيمي للمصارف الإسلامية في اليمن، ومن ثم عرض مقترحات لتفعيل دور هذه المصارف في تسويق القيم من خلال عمليات التمويل الإسلامي، وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي في وصف هذه الظاهرة، ومن ثم تحليل المعلومات التي تم تجميعها من الأدوات المختلفة، وصولًا لتقييم الظاهرة وتقديم المقترحات، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج والتوصيات من أهمها: ضرورة الاهتمام بموضوع القيم في مؤسسات التمويل الإسلامي، واعتماد سياسات تمويلية تتضمن موضوع القيم وتعزيزها في المجتمع من خلال عملية التمويل، وتطوير مفهوم وآليات التمويل الإسلامي ليعبر عن خصائصه الأساسية وقيمه الجوهرية.

وتم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة مطالب: المطلب الأول حول مفهوم التمويل الإسلامي وخصائصه، والمطلب الثاني عن مفهوم تسويق القيم وأهميتها، والمطلب الثالث عن واقع القيم في التمويل المصرفي الإسلامي في اليمن، والمطلب الرابع حول تفعيل دور المصارف الإسلامية في تسويق القيم من خلال عمليات التمويل الإسلامي. وأسال الله تعالى السداد والقبول.

كلمات مفتاحية: المصارف الإسلامية، التمويل الإسلامي، التسويق، القيم، اليمن.

1

Role of Islamic Banks in Promoting Values through Islamic Finance Operations: A Review of Islamic Banks Experience in Yemen

Dr. Ibrahim Hasan Mohammed Jamal
Dr. Abdulghani Ali Abdullah Sa'eed

ABSTRACT:

The research problem is that there is a gap between the reality of Islamic financial funds and its theoretical characteristics; also there is the fact that the value aspect of finance and its role are weak in promoting and marketing values in society.

This study aims to explain the concept of marketing the values and characteristics of Islamic financial funds and describing the value reality of Islamic banks in Yemen, in order to summaries proposals on how to activate the role of these banks in marketing of values through Islamic financial operations. The study was based on the descriptive approach in describing this phenomenon, and then analyzing the information collected from the different tools to evaluate the phenomenon and submit proposals.

The study has resulted with a number of conclusions and recommendations of the most important as following: the need for concentration on and attention to the issue of values in Islamic finance institutions, and the adoption of funding policies that include the subject of values to be strengthened in society through the funding process, and the development of the concept and mechanisms of Islamic funds to reflect the basic characteristics and core values.

This study is divided into four chapters: the first one is the concept of Islamic funding and its characteristics, the second is the concept of value marketing and its importance, while the third is the reality of values in Islamic banking funds in Yemen and the fourth one is on activating the role of Islamic banks in marketing values through the operations of Islamic funding. Finally, I seek the success and acceptance from almighty Allah.

المطلب الأول

التمويل الإسلامي وخصائصه

مع توسع عالم الاقتصاد اتخذ مصطلح التمويل أهمية خاصة، إذ يُعتبر مصطلح التمويل من المصطلحات الأساسية والأكثر استخدامًا في علم الاقتصاد والمال، بل إن لعملية التمويل اهتمامًا خاصًا لدى علماء الاقتصاد، فهناك نظريات تدرس عملية التمويل، ودراسات لتأثيرات وتأثرات عملية التمويل مع البيئة المحيطة، كما أن التمويل هو أحد أهم وظائف الإدارة المالية لأي مؤسسة، ولقد تطورت النظرة الاقتصادية للتمويل من الناحية التقليدية التي تحصره في مجال الحصول على الأموال إلى النظرة الاقتصادية الحديثة التي تنظر إلى التمويل كعملية معقدة ومترابطة ذات أبعاد متعددة تتمثل في سياسات تُتخذ للحصول على الأموال وفق نظريات معينة، تتضمن تنويعًا للمصادر وحسن إدارتها، فالتمويل ليس من أهم وظائف الإدارة المالية فحسب، بل هو المرتكز الأساس الذي تقوم عليه[1].

وقد تعددت تعريفات علماء الاقتصاد والباحثين للتمويل، فمنهم من عرفه بأنه:"التزويد بالنقود أينما وفي أي وقت يكون هناك حاجة إليها" [2].

وعرفه آخر بأنه:"النشاط المؤدي إلى الحصول على الأموال المستخدمة في المشروعات التجارية، وإدارة هذه الأموال إدارة صحيحة مما يعود بالنفع على المشروع" [3].

ومما جاء في تعريفه أنه عبارة عن:"تكوين الموارد وتعبئتها وتوجيهها لإقامة الاستثمارات المختلفة" [4].

وبالنسبة لمصطلح التمويل الإسلامي فإننا نجد أن الكثير من علماء الاقتصاد الإسلامي الذين كتبوا عن التمويل الإسلامي اكتفوا ببيان خصائصه وطبيعته، والقليل منهم الذي عرّف التمويل تعريفًا اصطلاحيًا من منظور الفكر الإسلامي، ومن أحسن ما عُرِّف به التمويل الإسلامي ما جاء في كتاب (مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي)، حيث ذكر في بيانه الآتي:

---

[1] انظر: آل شبيب، دريد كامل، **مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة**، (الأردن: دار الميسرة، الطبعة الأولى، 1427هـ-2007م)، ص24-31.

[2] هيكل، عبد العزيز فهمي، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية**، (بيروت: دار النهضة العربية، د.ط، 1406هـ-1986م)، ص329.

[3] بدوي، أحمد زكي، **معجم المصطلحات الاقتصادية**، (القاهرة: دار الكتاب المصري،د.ط)، ص113.

[4] دنيا، شوقي أحمد، **تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1404هـ-1984م)، ص172.

"التمويل المباح أو الإسلامي هو تقديم ثروة، عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية"[1].

لكن لعل هذا التعريف اقتصر على مفهوم التمويل الربحي، لكن التمويل الإسلامي يشمل في معناه الأوسع التمويل الربحي وغير الربحي، وعلى هذا يمكن لنا أن نعرف التمويل الإسلامي عمومًا، والذي يدخل فيه التمويل الربحي وغير الربحي، وبعبارة موجزة بأنه:

تقديم ثروة، عينية أو نقدية، من متصرف فيها إلى شخص آخر وفق الضوابط والمقاصد الشرعية.

أهداف وخصائص التمويل الإسلامي:

يستمد التمويل الإسلامي خصائصه ومقاصده من روح ومقاصد التشريع الإسلامي ولقد عبَّر علماء مقاصد الشريعة عن المقصد الأساس للتشريع بأن الشريعة إنما جاءت لتحقيق مصالح العباد في العاجل والآجل، وانطلاقًا من هذا الأساس وبعبارة موجزة يمكن تحديد هدف التمويل الإسلامي بأنه:

سد حاجات طرفي العملية التمويلية وفق ضوابط ومقاصد الشريعة الإسلامية.

وبناءً على هذا يمكن تجزئة هذا الهدف إلى الآتي :

1- سد حاجة طالب التمويل:

سواء كان ذلك عن طريق النقد الذي يحتاجه طالب التمويل أو عن طريق الثروة العينية أو الخدمية.

2- سد حاجة مانح التمويل:

ففي التمويل الربحي يسعى مانح التمويل لسد حاجته من الربح المتوقع من عملية التمويل، وفي التمويل غير الربحي فإن مانح التمويل يسعى لسد حاجته من العائد الأخروي المتوقع من عملية التمويل (الأجر).

ومما يميز التمويل الإسلامي أن العملية التمويلية تتم في جميع مراحلها وفق الضوابط الشرعية وفي إطار مقاصد الشريعة الإسلامية الحاكمة، فيتميز التمويل الإسلامي بالآتي:

1- شرعية العملية التمويلية:

[1] قحف، منذر، **مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي تحليل فقهي واقتصادي**، (جدة: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الثانية، 1425هـ)، ص12.

فلا يجوز تمويل ما هو محرم في الشريعة الإسلامية كما ينبغي الاحتراز عن تمويل ما هو مكروه، ولا يجوز كذلك أن يكون العائد من العملية التمويلية محرمًا، ولا يجوز أن تتم عملية التمويل وفق آلية محرمة، فلا بد من صحة العقود وسلامتها وسلامة التنفيذ.

2- إرتباط عملية التمويل بالجانب الإيماني:

فالتمويل كما أنه أقرب إلى الإباحة إلا أن الجانب الإيماني والعبادي لا يكاد ينفك عنه فالتمويل قد يكون واجبًا شرعًا إذا ترتب عليه حفظ المال من العدم، وقد يكون محرمًا إذا أدى إلى إضاعة المال، وقد ورد في الحديث: عن المغيرة بن شعبة رضي الله تعالى عنه قال: قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات، ووأد البنات، ومنع وهات، وكره لكم قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال))[1].

ومما يؤكد ارتباط الجانب الإيماني بعملية التمويل في جميع مراحلها ما جاء في الحديث عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:((لا تزول قدم ابن آدم يوم القيامة من عند ربه حتى يسأل عن خمس، عن عمره فيم أفناه، وعن شبابه فيم أبلاه، وماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه، وماذا عمل فيما علم)) [2].

3- إرتباط عملية التمويل بمنظومة القيم والأخلاق:

فلا بد من مراعاة القيم الأخلاقية في العملية التمويلية وقد تواردت الأحاديث النبوية التي تشدد على هذا الجانب في المعاملات ومنها التمويل، وقد قال الله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ} [3].

وأهم هذه الأخلاقيات التي تصاحب عملية التمويل الإسلامي كالآتي:

- السماحة والتيسير: وقد جاء في الحديث: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((رحم الله رجلًا سمحًا إذا باع وإذا اشترى وإذا اقتضى)) [4].

---

[1] أخرجه البخاري، كتاب الاستقراض وأداء الديون والحجر والتفليس، **باب ما ينهى عن إضاعة المال**، حديث رقم: 2277. (انظر: البخاري، محمد بن اسماعيل، **الجامع الصحيح المختصر**، تحقيق: مصطفى ديب البغا، بيروت: دار ابن كثير، الطبعة الثالثة، 1407هـ-1987م) ج2، ص848.

[2] أخرجه الترمذي، كتاب صفة القيامة والرقائق والورع، **باب في القيامة**، حديث رقم: 2416، (انظر: الترمذي، محمد بن عيسى، **الجامع الصحيح سنن الترمذي**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط)،ج4، ص612)، وحسن الحديث الألباني في صحيح الترمذي.

[3] سورة النساء، آية:(29).

[4] أخرجه البخاري، كتاب البيوع، **باب السهولة والسماحة في الشراء والبيع ومن طلب حقا فليطلبه في عفاف**، حديث رقم: 1970. (انظر: البخاري، **الجامع الصحيح المختصر**، مرجع سابق، ج2، ص730.

- الصدق: فعن حكيم بن حزام أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((البيعان بالخيار ما لم يفترقا، فإن بيَّنا وصدقا بورك لهما في بيعهما، وإن كذبا وكتما محق بركة بيعهما))[1].
- الأمانة: ففي الحديث عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصديقين والشهداء))[2].

4- العدل في العملية التمويلية:

والمقصود به أن لا يحصل ظلم على أحد أطراف التمويل أو على الكل، ومن مقتضى العدل كذلك المساواة بين طرفي عقد التمويل، والتوازن في توزيع المنافع والمخاطر، فلا يؤثر عقد التمويل طرفًا على آخر، ومن هنا تحدث الفقهاء عن عقود الإذعان وعدم صحتها[3].

5- التنوع:

فنلاحظ في التمويل الإسلامي تنوعًا هائلًا في صيغه وعقوده بما يلبي احتياجات الأفراد والمجتمعات المتنوعة والمتجددة، وقد جعل الله الحكيم باب المعاملات بابًا واسعًا الأصل فيه الحل والإباحة، وهذا التنوع كما أنه يلبي الاحتياجات المتنوعة فهو كذلك يجعل البيئة التمويلية للمؤسسة وهيكلها التمويلي متنوعًا، مما يعمل على توزيع المخاطر وعدم تركزها.

6- التنمية الاقتصادية الشاملة:

باعتبار أن التمويل جزء من منظومة الاقتصاد الإسلامي فإنه يسهم في تحقيق أهدافه العامة ويسير وفقها، ومن هذه الأهداف العظيمة تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، ومفهوم التنمية مفهوم واسع مترتب على تحقيق مبدأ عمارة الأرض التي أرادها الله تعالى من عباده فقد قال تعالى: {هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا}[4].

---

[1] أخرجه النسائي، كتاب البيوع، **باب ما يجب على التجار من التوقية في مبايعتهم**، حديث رقم:4457، وقال الألباني: صحيح. (انظر: النسائي، أحمد بن شعيب، **سنن النسائي**، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثانية، 1406هـ – 1986م)، ج7، ص244).

[2] أخرجه الترمذي، كتاب البيوع، **باب ما جاء في التجار وتسمية النبي صلى الله عليه و سلم إياهم**، حديث رقم: 1209،(انظر: الترمذي، **سنن الترمذي**، مرجع سابق، ج2، ص515)، وقال حديث حسن.

[3] ينظر: الخليفي، رياض منصور، **المقاصد الشرعية وأثرها في فقه المعاملات المالية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م17، ع1، (1425هـ-2004م)، ص29.

[4] سورة هود، آية:(61).

ومما نشير إليه هنا بأنه يمكن النظر إلى ارتباط التمويل بالقيم بوجود نوعين من التمويل، النوع الأول يمكن أن نطلق عليه التمويل القيمي، والنوع الآخر التمويل القائم على القيم، فالتمويل القائم على القيم يدخل فيه التمويل الإسلامي والتقليدي في بعض صوره أما التمويل القيمي الذي تلازم فيه القيم عملية التمويل فهو تمويل إسلامي بامتياز[1].

المطلب الثاني

تسويق القيم وأهميته

لبيان مفهوم تسويق القيم نستعرض بعضًا من التعريفات الخاصة بالتسويق وبالقيم باعتبارهما الجزأين المركبين للمصطلح، فقد تعددت التعريفات لعملية التسويق فهناك من عرف التسويق بأنه عبارة عن جميع الجهود المبذولة التي تؤدي إلى تحويل ملكية السلع والخدمات والتي تساعد على توزيعها [2].

ومما عُرف به التسويق أنه عملية اقتصادية يتم بمقتضاها تبادل السلع والخدمات وتحديد قيمتها بالنقود والأسعار، أو مجموعة المهام التي تنطوي عليها تدفق الصناعة من المنتج إلى المستهلك أو المستعمل [3].

وقد عرفت جمعية التسويق الأمريكية (AMA) التسويق بأنه عملية تخطيط وتنفيذ لمفهوم التسعير والترويج والتوزيع للأفكار والسلع والخدمات لاستحداث التبادلية التي تشبع وتحقق أهداف الأفراد والمنظمات [4].

ووفق نظرية النظم يمكن النظر الى العملية التسويقية بأنها عبارة عن مدخلات تتمثل في معلومات تتعلق باحتياجات المستهلكين ورغباتهم والمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة تتفاعل فيما بينها وفق عمليات التصميم والتسعير والترويج والتوزيع لينتج عن ذلك مجموعة من المخرجات تتمثل في أسعار المنتجات وأساليب ترويجها وطرق إيصالها وتوزيعها إلى المستهلكين.

ومما سبق يمكن الوقوف على تعريف التسويق بأنه مجموعة من الأنشطة اللازمة لإتمام عملية انسياب السلع والخدمات (والأفكار) من المنتج إلى المستهلك، وذلك بالشكل الذي يحقق أهداف المنظمة في الربحية المادية والاجتماعية، وكذا إشباع حاجات ورغبات المستهلكين بالدرجة التي تحقق لهم الرضا الذي ينشدونه[5].

---

[1] انظر: القرعاني، إبراهيم يوسف، **ضرورة تعزيز القيم الأخلاقية في التمويل الإسلامي**، (كوالالمبور: الندوة العالمية الدولية: الأبعاد الاجتماعية والأخلاقية للتمويل الإسلامي بين الواقع والمثال، 2013م) ص5.

[2] انظر: بدوي، أحمد زكي، **معجم المصطلحات الاقتصادية**، (القاهرة: دار الكتاب المصري،1984م)، ص188.

[3] انظر: مسعود، سميح، **الموسوعة الاقتصادية**، (عمان: دار الشروق، 2008م)، ج1، ص251.

[4] انظر: الصيرفي، محمد، **مبادئ التسويق**، (الإسكندرية: مؤسسة حورس، 2005م)، ص4.

[5] الصيرفي، **مبادئ التسويق**، مرجع سابق، ص8.

تعريف القيم:

ينظر علماء التربية والسلوك بأن القيم عبارة عن مجموعة من المعايير التي في ضوئها يمكن الحكم على الأشياء بالحسن والقبح والخيرية، كما ينظر إلى القيم بأنها تفضيلات يختارها الفرد؛ ومن جانب آخر ينظر للقيم بأنها مجموعة من الحاجات والدوافع والاهتمامات والاتجاهات والمعتقدات التي تتكون لدى الفرد[1].

وبناءً على هذا يمكن تعريف القيم بأنها مجموعة من المعتقدات والتصورات تشكل لدى الفرد مجموعة من المعايير التي يحكم بها على الأشياء بالقبول أو الرد وبالحسن أو القبح ويصدر عنها سلوك منتظم يتميز بالثبات والتكرار والاعتزاز.

فإذا نظرنا إلى قيمة الصدق مثلًا نجد أن هذه القيمة عبارة عن اعتقاد راسخ لدى الفرد بهذه القيمة، ووفق هذه القيمة يتم الحكم على الأشياء بالقبول أو الرد، فلا يقبل الفرد إلا ما كان صدقًا، ثم يصبح الصدق سلوكًا منتظمًا لدى الفرد ثابتًا في حياته يشعر اتجاهه بالاعتزاز كأحد مكوناته الأساسية، وقد جاء في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقًا))[2].

وتتنوع القيم باعتبارات كثيرة، فيمكن النظر إلى القيم باعتباراتها الموضوعية إلى قيم اجتماعية وقيم سياسية وقيم اقتصادية وغيرها، كما يمكن النظر إلى القيم باعتبار أثرها إلى قيم إيجابية وقيم سالبة، لكن مجال بحثنا هو عن القيم الإيجابية التي أقرها الإسلامية ويخصنا هنا موضوع القيم الاقتصادية والاجتماعية.

تسويق القيم:

بعد بيان مفهوم التسويق وتعريف القيم، يمكن القول بأن تسويق القيم يراد به:

مجموعة من الأنشطة والعمليات اللازمة لإتمام عملية انسياب التصورات والأفكار القيمية إلى المستهدف بالشكل الذي يحقق الأهداف المتمثلة في اقتناع المستهدف بهذه الأفكار والسعي لتمثلها.

---

[1] انظر: شحاتة، حسن، وزينب النجار، **معجم المصطلحات التربوية والنفسية**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003م)، ص243، والجلاد، ماجد زكي، **تعلم القيم وتعليمها**، (عمان: دار المسيرة، 2007م)، ص21

[2] أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والأدب، **باب تحريم الكذب وبيان المباح منه**، حديث رقم: 2605. (انظر: النيسابوري، مسلم بن الحجاج، (د.ت)، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي) ج4، ص2012.

أهمية تسويق القيم:

تكمن أهمية تسويق القيم من خلال النظر في أهمية الإنسان، وأهمية القيم بالنسبة له، وبالنظر إلى واقع الصراع القيمي الآن.

فالإنسان يعتبر محور ارتكاز هذا الكون ومادة الحركة والتغيير فيه، فلقد جعل الله تعالى هذا الإنسان خليفة في الأرض قال تعالى:﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمۡ خَلَٰٓئِفَ ٱلۡأَرۡضِ وَرَفَعَ بَعۡضَكُمۡ فَوۡقَ بَعۡضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبۡلُوَكُمۡ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمۡۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلۡعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿١٦٥﴾ ﴾[1]. ومن أجل ذلك سخر الله تعالى له جميع ما في الكون ليقوم بذلك الدور العظيم قال تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلۡأَرۡضِ جَمِيعًا مِّنۡهُۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٍ لِّقَوۡمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٣﴾ ﴾[2]، لذا فإن الحضارات والدول لا تبنى ولا تقوم إلا بالإنسان.

وتعتبر القيم بالنسبة للإنسان مكونًا أساسًا في بنائه وتكوينه كما يمكن القول بأن الإنسان إنما يصير إنسانًا بهذه القيم والقيم تحدد سلوكيات واتجاهات هذا الإنسان في هذه الحياة فهي التي تحدد تصوراته ومعتقداته التي يصدر عنها أنماط السلوك وفق هذه التصورات القيمية كما أن القيم تحفظ الإنسان من الانحرافات السلبية وتجعل منه عنصرًا فاعلًا في الحياة، والقيم كما أن لها أهمية كبيرة بالنسبة للإنسان فإن أهميتها كذلك عظيمة بالنسبة للمجتمعات فهي تمثل السياج الحافظ لهوية المجتمعات وتميزها وهي الضمان لبقائها واستمراريتها [3].

وبالنظر إلى واقعنا المعاش نجد أن هناك صراعًا قويًا لدى ناشئة الجيل يلقي بظلاله على مستقبلهم ومستقبل الأجيال اللاحقة، وهذا الصراع تشتد خطورته إذا أدركنا أنه يستهدف هذا الإنسان، إنه صراع القيم، فالواقع يظهر لنا صراعًا محمومًا للقيم السلبية لتحل محل القيم الإيجابية، وقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم من وجود ذلك في آخر الزمان فقد جاء في الحديث: ((سيأتي على الناس سنوات خداعات، يُصدَّق فيها الكاذب، ويُكذَّب فيها الصادق، ويُؤتمن فيها الخائن، ويُخوَّن فيها الأمين، وينطق فيها الرويبضة قيل: وما

[1] سورة الأنعام، آية:(165).

[2] سورة الجاثية، آية:(13).

[3] الجلاد، **تعلم القيم وتعليمها**، مرجع سابق، ص 39 وما بعدها.

الرويبضة؟ قال: الرجل التافه يتكلم في أمر العامة))[1]، وقد ساهمت في هذه الهجمة الشرسة على منظومة القيم الفاضلة منظمات ومؤسسات دعائية وإعلامية مما ينذر بخطر عظيم على المجتمعات.

ومن جانب آخر ينظر إلى عملية تسويق القيم من الناحية الشرعية بأنها عبارة عن أمر بمعروف ونهي عن منكر، فالقيم الإيجابية تمثل المعروف والقيم السلبية تمثل المنكر، بل إن التشريع الإسلامي جعل الدعوة إلى القيم الإيجابية ونبذ القيم السلبية من صميم الوحي والرسالة، ففي سورة الإسراء بعد أن ذكر الله تعالى مجموعة من القيم الإيجابية التي يدعو إليها ومجموعة من القيم السلبية التي يحذر منها قال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ مِمَّآ أَوۡحَىٰٓ إِلَيۡكَ رَبُّكَ مِنَ ٱلۡحِكۡمَةِ ﴾[2]، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إلى الخير واجب شرعًا على كل مسلم كل بحسب استطاعته، إذن فتسويق القيم الفاضلة والدعوة إليها واجب شرعًا على الأفراد والمجتمعات والمؤسسات والدول.

المطلب الثالث

واقع القيم في التمويل المصرفي الإسلامي في اليمن

القيم بالنسبة للمصارف الإسلامية عبارة عن أساس وهدف واقتران، فنشأة المصارف الإسلامية إنما كانت على أساس تطهير المعاملات المالية، وبالأخص المصارف، من القيم السلبية التي رافقتها، والتي كان على رأسها الربا الذي حرمه الإسلام، والذي يُعتبر نواة لمجموعة من القيم السلبية التي تهدد الفرد والمجتمع، فكانت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية ابتداءً لمحاربة الربا، وإيجاد بديل إسلامي لمصرف بلا ربا، وإخراج الأمة من حرج الوقوع في هذا المنكر العظيم امتثالًا لأمر الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ ﴾[3].

ومع نشأة المصارف الإسلامية وضع منظروها ورواد فكرتها الأهداف الرئيسة لهذه المؤسسات المالية الإسلامية التي كان من بينها ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، فيتضح أن من الأهداف الرئيسة

---

[1] الألباني، محمد ناصر الدين، **صحيح الجامع الصغير وزيادته**، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1988م)، ص681.

[2] سورة الإسراء، آية:(39).

[3] سورة البقرة، آية:(278).

للمصارف الإسلامية الاهتمام بالجانب القيمي من خلال ربط عملياتها المصرفية وآثارها الاقتصادية بالبعد الاجتماعية، فلا بد من مراعاة التنمية الاجتماعية بالاقتران مع التنمية الاقتصادية.

والمصارف الإسلامية على طول خط سيرها ووفقًا لأهدافها وسمتها الإسلامية لا بد لها من مراعاة القيم الإسلامية في جميع تعاملاتها ومنتجاتها وخدماتها التي تقدمها، فالمصارف الإسلامية تعتبر مؤسسة من مؤسسات النظام الاقتصادي الإسلامي الذي تُعتبر فيه القيم عنصرًا أساسًا في مكوناته الأيدلوجية، فإن الإسلام ربط المال والاقتصاد بمنظومة القيم والأخلاق والمثل الإنسانية.

فالإسلام لا يجيز أبدًا تقديم الأغراض الاقتصادية على جانب القيم والمثل والأخلاق، واقتران الأخلاق والقيم بالاقتصاد اقتران ملازم لجميع عملياته وحالاته، ولقد شهد بذلك كبار الاقتصاديين الغربيين فقال أحدهم: (الإسلام هو نظام الحياة التطبيقية والأخلاق المثالية الرفيعة معًا، وهاتان الوجهتان مترابطتان لا تنفصلان أبدًا، ومن هنا يمكن القول: إن المسلمين لا يقبلون اقتصادًا (علمانيًا)، والاقتصاد الذي يستمد قوّته من وحي القرآن يصبح -بالضرورة - اقتصادًا أخلاقيًا)[1].

وبالنظر إلى تجربة المصارف الإسلامية في اليمن حديثة النشأة نسبيًا، نجد أنها تميزت بكون اليمن من أوائل الدول التي صدر بها قانون خاص بالمصارف الإسلامية كما تميزت هذه التجربة بالريادة على المستوى المحلي فرغم قلة عددها وحجمها مقارنة مع غيرها من المصارف التقليدية العاملة في القطاع المصرفي اليمني إلا أنها استطاعت الاستحواذ على أكبر حصة في السوق المصرفي مما دفع بالمصارف التقليدية للسعي نحو جذب المتعاملين عن طريق فتح نوافذ إسلامية وهو ما جعل القائمين على فكرة المصارف الإسلامية في اليمن والحريصين عليها أن يدفعوا لاستصدار قانون يسمح بفتح فروع إسلامية مستقلة ويمنع فتح نوافذ إسلامية في المصارف التقليدية.

وبالرجوع الى وضوع الدراسة، فإنه لقياس موضوع القيم بالنسبة للتمويل المصرفي الإسلامي في اليمن، فإننا سنتتبع واقع القيم في أدبيات وأوليات هذه المصارف، ثم في العملية التمويلية، و قد تم الاعتماد على الأدوات المتمثلة في جمع المعلومات من خلال الأنظمة الأساسية وعقود التأسيس والأدبيات التي استطعنا الحصول عليه من بعض المصارف الإسلامية في اليمن، وفي مجال التمويل فقد تم الاعتماد على جمع المعلومات من خلال

[1] القرضاوي، يوسف، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، (القاهرة: مكتبة وهبة، 1995م)، ص61.

السياسات التمويلية وأدلة الإجراءات التنفيذية لعمليات التمويل والاستثمار والمقابلات المنتظمة مع بعض مسؤولي الاستثمار وموظفي الرقابة الشرعية في بعض تلك المؤسسات.

واقع القيم في أوليات المصارف الإسلامية في اليمن:

في بداية مسيرة المصارف الإسلامية في اليمن لم تولِ هذه المؤسسات أهمية في أدبياتها لموضوع القيم فمع النص في الأنظمة الأساسية وعقود التأسيس على بعض الأبعاد الأخلاقية عمومًا والتركيز على المسؤولية الاجتماعية إلا أنها لم تبرز جانب القيم إبرازًا واضحًا، لكن في الآونة الأخيرة دأبت بعض هذه المصارف بإعادة تشكيل وتطوير أدبياتها النظرية وفق رؤى وقيم اعتمدتها وأبرزتها، ومن هذه المصارف بنك التضامن الإسلامي فقد نص في مجموعة قيمه على ما يلي[1]:

1. التميز: بإنجاز العمليات بجودة عالية تعتمد على المعيارية في البناء والانسيابية، وصنع قيمة مضافة للمجتمع.
2. الالتزام: بالمصداقية والشفافية تجاه المتعاملين، وبالعدالة وتكافؤ الفرص للموظفين، وبإنجاز العمليات وفق أحكام الشريعة، الاسهام بترسيخ الوعي المصرفي الإسلامي.
3. المسئولية: بحفظ حقوق المتعاملين، وحماية ورعاية الموظفين، وتوثيق العمليات بمهنية، والاسهام بفاعلية في التنمية المستدامة للمجتمع.
4. روح الفريق: بما يضمن الكفاءة والاستمرارية للعمليات، وتقديم أنموذجا يسهم في إحياء القيم وترك الأثر في المجتمع.
5. الإبداع والتطوير: بتحفيز الموظفين وتشجيعهم لإطلاق مواهبهم، وتقديم حلول مبتكرة والاسهام في رقي المجتمع.
6. التواصل: بالسعي لبناء شراكة متينة وعلاقة دائمة مع المتعاملين بروح الأسرة الواحدة، وجعل التواصل أداة للتنسيق التام والتدفق المستمر للعمليات، ومد جسور للتفاعل والاندماج مع المجتمع.

أما بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي فكانت القيم التي اعتمدها واستخلصناها ما يلي[2]:

[1] ينظر: http://www.tiib.com/ar/page.aspx?id=2، 2018/11/07.

[2] ينظر: http://alkuraimi.com/pages.aspx?id=10، 2018/11/07.

1. الالتزام: بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع التعاملات وبمعايير مهنية عالية وبأحدث التقنيات في أداء الخدمة للعملاء، وبانتقاء واختيار كادر بشري متميز يؤمن برسالة المصرف ويؤمن كذلك بمنظومة القيم وبالقوانين والتشريعات وتعليمات جهات الإشراف والامتثال الطوعي لها.
2. الأمانة: مع الله أولًا ثم مع العملاء.
3. الاحترام: في بيئة العمل واحترم جميع العملاء.
4. الوضوح والشفافية: الوضوح في المهام والمسئوليات والإجراءات والأهداف والشفافية في الإنجاز وفي العلاقة بالعملاء.
5. حب الخير: وتنعكس محبة الخير للآخرين في الرغبة في تقديم جميع منتجات وخدمات المصرف للعملاء بقصد جلب الخير عن طريق تطوير أعمالهم، وتسهيل قضاء احتياجاتهم وتوفير الخدمات لهم بمصداقية وسرعة وجودة.
6. المسئولية الاجتماعية: بالمساهمة في تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية في البلد.

وبالنسبة لمصرف (كاك الإسلامي) فقد حصر قيمه الجوهرية في النقاط التالية[1]:

1. التمسك بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في مختلف الأنشطة التي يقدمها كاك الإسلامي.
2. العمل بروح الفريق الواحد.
3. انجاز العمل بكفاءة وفعالية لكسب ثقة العملاء.
4. رضاء العميل هو مقياس نجاحنا.
5. ترسيخ روح الانتماء.
6. الاسهام في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع .

ويمكن من خلال ما سبق استعراضه الخلوص للآتي:

1. إن هذه القيم عبارة عن قيم التزام بالنسبة للمصرف تجاه الآخر وبالأخص المتعاملين، فإن التزم بها المصرف فيمكن أن يكون لذلك أثر في تسويق القيم برؤية آثارها لدى المتعاملين مع هذه المؤسسات والاقتناع بها.

[1] ينظر: http://cacislamic.com.ye/go.aspx?page=464 ، 2018/11/07.

2. النص في بعض هذه القيم على المسؤولية تجاه المجتمع بتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإن لم ينص صراحة على موضوع تعزيز ونشر القيم كمسؤولية مستقلة للمصرف الإسلامي.
3. يلاحظ في صياغة هذه القيم في هذه المصارف أنها تركز على دائرة واحدة وهي دائرة المتعاملين، وهنا تتكفئ هذه المصارف على ذاتها وقد تهمل كثيرًا من أدوارها تجاه المجتمع ونشر القيم فيه.

ومع ذلك فإن إبراز القيم ابتداءً خطوة مهمة نحو السير الصحيح نحو تعزيز القيم وإدراكًا لأهمية الموضوع.

القيم في النظام التمويلي في المصارف الإسلامية في اليمن:

إن العمليات التمويلية تحكمها سياسات وتحددها وتضبطها إجراءات تصدرها الإدارات العليا للمؤسسات، ومن خلال جمع المعلومات واللقاءات المنتظمة مع بعض مسؤولي التمويل والاستثمار في بعض المصارف الإسلامية لوحظ الآتي:

1. العاملون في أقسام التمويل والاستثمار في كثير من هذه المصارف لا يعرفون السياسات التمويلية الخاصة بالمصرف وليس لديهم سياسات تمويلية مكتوبة ومعممة من الإدارة العليا لهذه المصارف.
2. بعض أقسام التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية في اليمن لا تمتلك أدلة إجراءات لعمليات التمويل مكتملة ومعيارية.
3. يتم الاعتماد في هذه المصارف على التعاميم الصادرة من الإدارة العليا وعلى الخبرات المتراكمة مع وجود أدلة إجراءات غير مكتمل.

وبالنسبة للمصارف الإسلامية في اليمن التي لديها سياسات تمويلية وأدلة إجراءات مكتملة استطعنا بعد الاطلاع عليها الوصول للآتي:

1. السياسات التمويلية لم تنص صراحة وضرورة مراعاته في العملية التمويلية.
2. أدلة الإجراءات لم تتضمن إجراءات خاصة بتعزيز ونشر القيم من خلال الخطوات التنفيذية في العملية التمويلية.
3. تركيز السياسات وأدلة الإجراءات على الجوانب الائتمانية.
4. تضمين هذه السياسات والإجراءات بعض الضوابط الشرعية للعمليات التمويلية.

وكأن هذه السياسات وأدلة الإجراءات نسخ مكررة لما في المصارف التقليدية مع تضمينها بعض الضوابط الشرعية.

وبما أن المصارف الإسلامية في اليمن لا تزال تركز على ضرورة نزول المنفذ في تنفيذ العمليات والتحقق من عمليات القبض والحيازة، فإن الموظف الممثل للمصرف الإسلامي يواجه المتعامل والبائع بأخلاقه وقيمه التي قد تؤثر فيمن حوله لكنها ستبقى في الغالب انطباعات شخصية إذا لم يضف إليها دور آخر يتمثل في تعريف الموظف لهذه الأطراف بالقيم التي يتمسك بها المصرف الإسلامي ويحاول نشرها وتسويقها، ومن خلال التجربة بالنزول مع بعض المنفذين في بعض المصارف الإسلامية[1] وإفادات موظفي الرقابة الشرعية في بعض المصارف الإسلامية في اليمن فإنه يمكن ملاحظة الآتي:

1. ضعف توعية الموظف بالجانب القيمي وتسويقه خلال تنفيذه للعملية التمويلية.
2. ضعف تأهيل الموظفين في أقسام التنفيذ في الجانب الأخلاقي.
3. مع اعتماد بعض المصارف الإسلامية في اليمن في إحدى مراحلها على ضرورة موافقة إدارة الرقابة الشرعية على اختيار المنفذين فإن المعايير تنحصر في المعرفة بالضوابط الشرعية والتقيد بها.
4. اقتصار غالبية المنفذين على تنفيذ العملية التمويلية دون مراعاة الجانب القيمي والتسويق له.
5. وجود – أحيانًا - بعض الأخطاء التنفيذية والأخلاقية لدى بعض المنفذين مما ينعكس سلبًا على المتعاملين.

وفي جانب آخر نجد أن المصارف الإسلامية في اليمن تقوم بواجبها نحو المجتمع من خلال تعظيم قيمة الربح الحلال والمساهمة في التنمية الاجتماعية بدعم عدد من الأنشطة التي تعنى بالقيم ورعايتها، إلا أن الواقع اليمني حتى الآن لم يفرز منظمات رائدة ومختصة بتعزيز القيم ونشرها في المجتمع، ويبقى دعم المصارف الإسلامية في اليمن لهذه الأنشطة غير فاعل لعدم وجود التخطيط والتنسيق لهذا الموضوع.

المطلب الرابع

تفعيل دور المصارف الإسلامية في تسويق القيم من خلال عمليات التمويل الإسلامي

تسويق القيم في المصارف الإسلامية إما أن يتم من خلال التمويل المباشر للعملية التسويقية للقيم، أو من تسويق القيم من خلال العملية التمويلية ذاتها.

فيمكن للمصارف الإسلامية أن تقوم بدعم الحملات والبرامج الخاصة بالمؤسسات المتخصصة في تعزيز وغرس القيم وهذه تعتبر من أيسر الطرق على المصارف الإسلامية، إذ تقوم هذه المؤسسات بدعم هذه البرامج

[1] قام الباحث بتسجيل ملاحظاته من خلال النزول الميداني مع بعض المنفذين في عدد من العمليات بحكم عمله سابقًا كمراقب شرعي في أحد المصارف الإسلامية في اليمن.

عن طريق مصروفاتها الخاصة كجزء من خططها التسويقية أو لتحقيق أحد أهدافها الاجتماعية، كما يمكن للمصرف الإسلامي أن يدعم هذه البرامج من حساب التكافل الذي أفتت الهيئات الشرعية بجواز صرفه لأعمال الخير دون أعمال القرب الخالصة بشرط ألا يستفيد المصرف من ذلك شيئًا كالدعاية التسويقية أو غيرها وغير منتظرة للأجر وراء ذلك، كما يمكن للمصرف أن يقوم بذلك خصمًا من حساب الزكاة باعتبار هذا الأمر يندرج تحت مصرف (في سبيل الله).

ويمكن للمصرف الإسلامي ذاته القيام بهذه البرامج دوريًا من خلال التمويل والإدارة والتنفيذ لهذه البرامج ضمن خططه التسويقية والخدمية، وقد يتم تسويق القيم في المصارف الإسلامية بواسطة إنشاء مؤسسة متخصصة تابعة للمصرف تعنى بتسويق وتعزيز القيم ضمن المؤسسات الاجتماعية التي تتبع المصرف، وهنا يمكن لكل مصرف إسلامي أن ينشئ مؤسسة قيمية تابعة لها، أو أن المصارف الإسلامية في القطر الواحد ضمن عملها المشترك تقوم بإنشاء تلك المؤسسة ويمكن تمويل تلك المؤسسة من خلال حسابات تلك المصارف كمصروف خاص أو من حسابات التكافل أو من حسابات الزكاة على التفصيل الذي تم بيانه سابقًا.

لذا فاننا نفضل ارتباط عملية تسويق القيم بالعملية التمويلية ذاتها وذلك للاعتبارات الآتية: -

1. أن الأصل هو هذا الارتباط بين أي عملية تمويلية في جميع مراحلها وبين القيم والأخلاق.
2. ضمان استمرار تسويق القيم بارتباطه بعملية مستمرة.
3. إحياء المعاني الثابتة في العملية التمويلية وإبرازها لتفعيل أهداف الاقتصاد الإسلامي التي قد تكون غائبة.
4. قلة التكاليف مقارنة مع غيرها من الوسائل.
5. قوة مردودها على المؤسسة سواء على العاملين أو على جمهور المتعاملين وعلى المجتمع وحتى على المنتج أو الخدمة.
6. محاولة التجديد في مؤسسات التمويل الإسلامي والابتعاد عن محاكاة التمويل التقليدي ومؤسساته.

ويمكن للمصرف الإسلامي تسويق القيم من خلال خدماته ومنتجاته بعلاقة اقترانية تكاملية ينشأ عنها مزيج تسويقي للقيم. فقبل طرح المنتج أو الخدمة للجمهور وعند دراسته ينبغي أن تشمل الدراسة جميع الجوانب القيمية في المنتج أو الخدمة وآلية تسويقها من خلاله، ويتم إظهار أهم القيم المقترنة بهذا المنتج أو

الخدمة؛ فمثلًا في منتج المرابحة تبرز عندنا مجموعة من القيم من أهمها الأمانة فيتم تسويق هذه القيمة في هذا المنتج من خلال العناصر الأساسية الآتية :

1- التسمية: وهنا يتم تسمية المنتجات والخدمات بمسميات القيم التي تلازمها والتي يراد تسويقها من خلالها، فيمكن في منتج مرابحات البضائع أن نسمي المنتج (أمانة 1).

2- العقد: يتم إظهار هذه القيمة في العقود الخاصة بالمنتجات والخدمات من خلال مقدمات هذه العقود وشعاراتها في رأس العقد كآية قرآنية أو أثر مرتبطة بهذه القيمة وربط هذه القيمة بهذا العقد، فمثلًا في منتج (أمانة 1) يتم في مقدمة العقد الإشارة إلى الأمانة، كما تتم الطباعة على ظهر العقد عبارات تعريفية وتسويقية لهذه القيمة بالترغيب فيها والتحذير من القيم السالبة لها.

3- الموظف: فالموظف هو المثال العملي والتطبيقي لهذه القيم فقبل إنزال المنتج أو الخدمة للجمهور وخلال تدريب الموظفين العاملين على تفاصيل العمليات التقنية والفنية لهذا المنتج أو الخدمة، يترافق مع ذلك تدريب العاملين وتعريفهم على القيم المرافقة والمساندة لهذا المنتج أو الخدمة وتدريبهم على تمثلها سلوكًا أمام المتعاملين، وإرسال رسائل تسويقية لهذه القيمة من خلال تنفيذ عمليات المتعاملين، وذلك من خلال بنود واضحة يتم التقييم من خلالها.

4- الإجراءات التنفيذية: فمع اقتران القيمة مع الخدمة أو المنتج في إجراءاته التفصيلية يتم إظهار هذه القيمة في تفاصيل الإجراءات التنفيذية فمثلًا في منتج (أمانة 1) لا بد من إظهار تحري الصدق والأمانة في الشراء والبيع وبيان السعر الحقيقي للسلعة والمصروفات المتعلقة بالسلعة وعدم إضافة أية مصروفات لم تدخل في كلفة البضاعة والوفاء بالوعد وفي المقابل يتم تذكير العميل بالقيمة (الأمانة) من خلال تنبيهه على ضرورة الوفاء بالوعد والوفاء بالسداد وعدم المماطلة.

5- الترويج: من خلال التسويق للمنتج أو الخدمة يتم التسويق للقيم المرافقة من خلال الأدبيات الإعلانية سواء المطبوعة أو من خلال الدعاية المرئية عبر القنوات أو عبر الشبكات المرئية الداخلية للمصرف ويتم إظهار القيمة بشكل لافت كمدخل إعلاني لهذا المنتج أو الخدمة.

فهذه البنود مجتمعة يمكن أن تمثل لنا مزيجًا تسويقًا رائعًا للقيم من خلال منتجات وخدمات التمويل الإسلامي.

خاتمة :من خلال هذ الدراسة نصل إلى بعض النتائج والتوصيات من أهمها :

1. أهمية تسويق القيم وتعزيزها في المجتمع.
2. القيم بالنسبة لمؤسسات التمويل الإسلامي عبارة عن أساس وهدف وهي تمثل مع عملياته التمويلية علاقة اقترانية ملازمة.
3. إعتماد سياسات تمويلية تتضمن موضوع القيم وتعزيزها في المجتمع من خلال عملية التمويل.
4. تطوير مفهوم وآليات التمويل الإسلامي ليعبر عن خصائصه الأساسية وقيمه الجوهرية.
5. يمكن تسويق القيم من خلال عملية التمويل الإسلامي بواسطة مزيج تسويقي للقيم يتمثل في مسمى المنتج أو الخدمة، والعقود، والعاملين، والإجراءات التنفيذية والترويج.
6. نوصي بمزيد من الدراسات المستفيضة والمتخصصة حول إمكانية تسويق القيم عبر المؤسسات الربحية و غير الربحية.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

قائمة المراجع

1 - القرآن الكريم.

2 - آل شبيب، دريد كامل، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، (الأردن: دار الميسرة، الطبعة الأولى، 1427هـ -2007م).

3 - الألباني، محمد ناصر الدين، صحيح الجامع الصغير وزيادته، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1988م)

4 - البخاري، محمد بن اسماعيل، الجامع الصحيح المختصر، تحقيق: مصطفى ديب البغا، بيروت: دار ابن كثير، الطبعة الثالثة، 1407هـ -1987م)

5 - بدوي، أحمد زكي، معجم المصطلحات الاقتصادية، (القاهرة: دار الكتاب المصري، 1984م)

6 - الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الصحيح سنن الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط)

7 - الجلاد، ماجد زكي، تعلم القيم وتعليمها، (عمان: دار المسيرة، 2007م)

8 - الخليفي، رياض منصور، المقاصد الشرعية وأثرها في فقه المعاملات المالية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م17، ع1، (1425هـ - 2004م).

9 - دنيا، شوقي أحمد، تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي دراسة مقارنة، (بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1404هـ -1984م).

10 - شحاتة، حسن، وزينب النجار، معجم المصطلحات التربوية والنفسية، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2003م.

11 - الصيرفي، محمد، مبادئ التسويق، (الإسكندرية: مؤسسة حورس، 2005م).

12 - قحف، منذر، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي تحليل فقهي واقتصادي، (جدة: البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الثانية، 1425هـ).

13 - القرضاوي، يوسف، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، (القاهرة: مكتبة وهبة، 1995م).

14 - القرعاني، إبراهيم يوسف، ضرورة تعزيز القيم الأخلاقية في التمويل الإسلامي، (كوالالمبور: الندوة العالمية الدولية: الأبعاد الاجتماعية والأخلاقية للتمويل الإسلامي بين الواقع والمثال، 2013م)

15 - مسعود، سميح، الموسوعة الاقتصادية، (عمان: دار الشروق، 2008م)

16 - النسائي، أحمد بن شعيب، سنن النسائي، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، الطبعة الثانية، 1406هـ - 1986م).

17 - النيسابوري، مسلم بن الحجاج، (د.ت)، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)

18 - هيكل، عبد العزيز فهمي، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، (بيروت: دار النهضة العربية، د.ط، 1406هـ -1986م).

مواقع إلكترونية:

http://www.tiib.com/ar/page.aspx?id=2
http://cacislamic.com.ye/go.aspx?page=464
http://alkuraimi.com/pages.aspx?id=10

أثـر التجـارة الإلكـترونية في تحسين الأعمـال

د.محمـد عبدالله سرحان الكهـالي
عميد كلية العلوم الأدارية والمالية - جامعة الناصر
alshamrani322@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى بحث واقع التجارة الإلكترونية في اليمن وتحديد علاقتها بتحسين الأعمال ، والتعرف على أهمية تطبيقها والمخاطر المصاحبة لذلك ، ومزاياها ، والمعوقات التي تواجهها وقد صممت أداة الدراسة المكونة من (14) سؤالا وتم استخدام التكرارات والنسب المئوية لمعرفة لتحقيق أهداف الدراسة ، وقد تم اختيار (6) شركات من الشركات العاملة باليمن كعينة للدراسة وهي شركة العنتري ، وشركة أرض الجنتين ، وشركة ابن حيان والمحضار، وشركة الفتح ، وشركة العابد ، مؤسسة الصادق وتم توزيع أدارة الدراسة على العاملين في تلك الشركات بإجمالي (49) مفردة .

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج ومن أهم تلك النتائج وجد أن معظم المؤسسات التجارية العاملة في اليمن تعتمد على التجارة الالكترونية و أن حجم أعمال التجارة الإلكترونية يزداد سنويا ، و تزيد من أرباح الشركات عند استخدامها كما أن التجارة الالكترونية أصبحت بيئة مناسبة وملائمة للأعمال التجارية ، وأن عدد مستخدمي تطبيقات التجارة الإلكترونية آخذ في النمو بمعدلات عالية وأن التجارة الالكترونية لها تأثير قوي على الجانب الاستثماري ، ومع ذلك فإنه توجد مخاطر وتهديدات عند تطبيق التجارة الالكترونية في الشركات التجارية ، كما توجد معوقات حكومية تواجه المؤسسات عند تطبيقها.

2

Impact of E-trade on Business Improvement

Dr. Mohammed Abdullah Sarhan El-Kuhali
Dean of FAFS, Al-Nasser University
alshamrani322@gmail.com

Summary:

The study aims at investigating the reality of e-commerce in Yemen and determining its relation to business improvement, and to identify the importance of its application and the risks associated with it, its advantages and constraints. The study tool is composed of (14) questions. (6) Companies of companies operating in Yemen as a sample of study: Al-Entari Company, Al-Jintain Land Company, Ibn Hayyan and Al-Mehdhar Company, Al-Fath Company, and Al-Abed Company, Al-Sadiq Establishment.

The study reached a number of results. The most important of these results were found that most of the commercial establishments operating in Yemen depend on electronic commerce and that the volume of e-commerce business is increasing annually, increasing the profits of companies when used. The number of users of e-commerce applications is growing at high rates and that e-commerce has a strong impact on the investment side, however, there are risks and threats when applying e-commerce in commercial companies, and there are government obstacles to Institutions when applied.

1.1: مقدمة:

أسفرت التطورات العالمية في مجالي الحاسبات وتكنولوجيا الاتصالات عن تطورات بالغة الأهمية في مجال الاقتصاد والأعمال حيث شهدت المجتمعات تغيرا ت خلال تاريخها الطويل في نمط الإنتاج والتبادل والاتصال،بل وفي أسلوب الحياة بالعمق والشمول والسرعة منذ دخلت في حياتها التقنيات الحديثة للمعلومات والاتصال.

وكان من أبرز هذه التغيرات و التطورات ظهور التجارة الإلكترونية, Electronic-Commerce التي تعد واحدة،من التعبيرات الجديدة التي دخلت حياتنا بقوة ,وخلقت بيئة مناسبة وملائمة للأعمال التجارية بما تمتاز به من تسهيلات في عمليات التبادلات التجارية التقليدية من تسويق وبيع السلع والخدمات.

وأصبحت تتداول في الاستخدام اليومي لتعبر عن بعض الأنشطة الإنسانية المرتبطة بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[1].

وقد أحدثت التجارة الإلكترونيةElectronic-Commerce ، ثورة في مجال الأعمال التجارية حيث تغلغلت هذه التقنيات في بعض القطاعات التجارية،إلى الدرجة التي تحولت

2.1: مشكلة الدراسة: جاء هذا الدراسة للتعرف على مدى ممارسة وتطبيق التجارة الإلكترونية-e commerce في مجال الأعمال التجاريةوالتعرف على مفهوم التجارة الإلكترونية ومجالاتها المختلفة والعوامل المؤثرة في استخدام التجارة الإلكترونية في الأعمال التجارية. والتعرف إلى مزايا تطبيقات التجارة الإلكترونية في الأعمال التجارية، والتعرف على أهمية التجارة الإلكترونية على مستوى الأفراد ،ومستوى قطاعات ومؤسسات الأعمال والشركات .

وإلى التحديات التي تواجه التجارة الإلكترونية المتعلقة بتطبيقات الأعمال،وتكامل العمليات ،والأمن، والخصوصية ,وحماية المعلومات . وأخيرًا يتعرض إلى أنظمة الدفع والسداد بأنواعها المختلفة ,والبنوك الإلكترونية ودورها ومخاطره او وظائفها في التجارة الإلكترونية.

وهذا ما يمكن إن نلخصه في مشكلة الدراسة من خلال

الإجابة علي الأسئلة الاتية :

- **ما مدي ممارسة المؤسسة للتجارة الإلكترونية؟**

([1]) رأفت رضوان ، عالم التجارة الالكترونية.

- ما أهمية استخدام وتطبيق التجارة الإلكترونية ؟
- ما هي مزايا وتسهيلات التجارة الإلكترونية ؟
- ما هي المؤسسات التي يجب عليها تطبيق التجارة الإلكترونية ؟
- ما هي التحديات التي تواجه التجارة الإلكترونية ؟
- ما هي المخاطر والتهديدات للتجارة الإلكترونية ؟

3.1: فرضيات الدراسة: من خلال هذا الدراسة يمكن تطوير الفرضية التالي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر التجارة الالكترونية في تحسين الإعمال ومن خلال هذه الفرضية يمكن اشتقاق الفرضيات الفرعية التالية:

- **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحسين المستمر للتجارة الاكترونية في مجال المال والإعمال.**
- **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية واضحة ان هناك مميزات و تسهيلات تساعد على تحقيق الكفاءة والفاعلية التنافسية عند تطبيق التجارة الإلكترونية في الإعمال .**
- **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التجارة الالكترونية تفيد في زيادة الاستثمار.**

4.1: أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة من خلال:

- **بيان اثر تطبيق التجارة الإلكترونية في المال والأعمال وما تقدمه من مزايا وتسهيلات التي من شأنها ان تسهم في تحقيق الميزة التنافسية لمستفيديها, وتحقيق الكفاءة والفعالية وتقليل الوقت والجهد في انجاز العمل.**
- **بيان أهمية التجارة الإلكترونية على المستوى القومي ,ومستوى الأفراد ,ومستوى قطاعات ومؤسسات الأعمال والشركات .وإلى التحديات التي تواجه التجارة الإلكترونية المتعلقة بتطبيقات الأعمال.**
- **معرفة مدى أهمىة التجارة الإلكترونىة ودورها في تحقيق الميزة التنافسية ، مع التركىز على تحلىل واقعها في الدول العربىة عامة مدى تطبىقها،وكذلك مناقشة أبرز التحدىات والمعوقات التي تواجهها في تطبىق هذه التقنىات،واستعراض أهم المجالات التي ىؤمل أن تستفىد من تطبىقات التجارة الإلكترونىة فىها تحقىق التنمىة المستدامة المنشودة .وقد**

أظهرت نتائج الدارسات الأهمىة البالغة لهذه الثورة المعلوماتىة وتطورها السرىع، وآثارها المستقبلىة المحتملة على إعادة تشكىلاتها كالاقتصادىة التقلىدىة

تكمن أهمىة هذه الدراسة فى أن التجارة الإلكترونىة أصبحت عاملا مؤثرا فى نمو اقتصاديات الدول وتعزىز التنمىة، وقد غدت وسىلة هامة فى زىادة القدرة التنافسىة من تسوىق للمنتجات وتوفىر المعلومات والخدمات الفورىة للمتعاملىن ،إضافة إلى تمكىن المستهلك أىنما كان من الطلب الفوري للسلع والخدمات .ولذلك اعتنت الدول المتقدمة وغىرها من الدولب تهىئة اقتصادياتها وبىئتها ومؤسساتها للتحول إلى الاقتصاد الرقمي(Digital Economy)من خلال تطبىق التجارة الإلكترونىة عبر شبكة الإنترنت والعمل على الاستفادة منها فى تحقىق التنمىة.

5.1: أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم التجارة الإلكترونية.
- التعرف على أهمية تطبيق التجارة الإلكترونية.
- دراسة تحلىلىة موضوعىة لواقع التجارة الالكترونىة وأثرها على الأعمال.
- التعرف على مزايا التجارة الإلكترونية.
- التعرف على المعوقات التي تواجه التجارة الإلكترونية وعلى المخاطر المصاحبة لتطبيق التجارة الإلكترونية.
- استعراض أنظمة الدفع والسداد المستخدمة فى التجارة الإلكترونية.
- تحفيز المؤسسات و شركات الأعمال الى أهمية تطبيق التجارة الإلكترونية فى تخطيط وتنفيذ الأعمال لما تقدمه من مزايا وتسهيلات.

6.1: منهجية الدراسة: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للبيانات من خلال الاعتماد على أداة خاصة تم تطويرها لأغراض هذا الدراسة ، أما مصادر الدراسة فقد اعتمدت على المراجع المتمثلة بالكتب والدوريات بالإضافة الى تصميم استمارة استقصاء فى جمع البيانات .

7.1.: مجتمع وعينة الدراسة: -يتكون مجتمع الدراسة من الموظفين العاملين فى شركات الأدوية العاملة فى اليمن فى أماعينة الدراسة فقد تم اختيار عدد (6) شركات من بين الشركات العاملة باليمن وبشكل

عشوائي وتلك الشركات هي شركة العنتري ، وشركة أرض الجنتين ، وشركة ابن حيان والمحضار، وشركة الفتح ، وشركة العابد ، مؤسسة الصادق.

8.1:حدود الدراسة: -

a) الحدود المكانية : العاصمة صنعاء

b) الحدود الزمانية:**2019**م

c) الحدود الموضوعية:اثر التجارة الالكترونية في تحسين الاعمال.

9.1. الدراسات السابقة: -فيما يلي عرض لما توصلت إليها الدراسات السابقة والتي لها صلة بموضوع هذه الدراسة وعلى النحو التالي .

1 - دراسة (هناء سيد الناصر -**2017**م) أثر التجارة الإلكترونية على المنافسة في الأسواق المحلية العربية: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى أهمية التجارة الإلكترونية في الوقت الحاضر والدور الذي يمكن أن تلعبه في النمو الاقتصادي للدول، والتأكيد على أنه بالرغم من التحديات التي تمثلها إلا أن هناك أيضاً فرصاً يمكن استثمارها إذا أحسنت المؤسسات استغلالها واستطاعت أن تتغلب على عائق الفجوة التكنولوجية واستطاعت ملاحقة التطورات العالمية وتوصلت إلى النتائج التالية :

على الرغم من أن العديد من الدول العربية تحاول ملاحقة التطورات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال تطوير وتحديث اقتصادياتها، إلا أن هناك تحديات واسعه في هذا المجال أهمها الفجوة الفاصلة التي خلقتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة وباقي دول العالم خصوصاً في يتعلق بالوصول الى مصادر المعلومات والمعرفة والقدرة على استغلالها، ويعود تدني مساهمة التجارة الالكترونية العربية على المستوى العالمي للأسباب التالية:

- عائق اللغة ويمثل عائق رئيس أمام نجاح تجارة التسوق الالكتروني في الدول العربية، وتمثل قيد على نشاط التجارة الالكترونية.
- عدم الوعي بوسائل التجارة الالكترونية وتحديدا وسائل الدفع الإلكتروني.
- عدم الثقة بالجوانب الأمنية لحماية المعلومات.
- ضعف الموارد البشرية والمادية وغياب الخبرات التكنولوجيا اللازمة نتيجة انتشار الأمية بنسب عالية ممثلة في الامية الابجدية علاوة على وجود أمية معلوماتية.

- ضعف كفاءة قطاع الاتصالات وعدم توفير البنية التحتية الكافية التي تتيح الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات.
- غياب الإطار التشريعي والتنظيمي في بعض الدول العربية الذي ينظم المعاملات الالكترونية في ظل انفتاح الاسواق والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية.

2 - دراسة (يحياوي– 2017م)(التجارة الإلكترونية وآثارها على اقتصاديات الأعمال العربية):

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة التجارة الإلكترونية وأهميتها وآثارها على نواحي الحياة المعاصرة ولاسيما الجوانبا لاقتصادية منها، وكذلك مناقشة أبرز التحديات والمعوقات التي تقف أمام تطور التجارة الإلكترونية، واستعراض أهم المجالات التي يؤمل من البلدان العربية أن تستفيد من تطبيقات التجارة الإلكترونية وتوصلت الى النتائج التالية :

أظهرت نتائج الدراسةا لأهمية البالغة لهذه الثورة المعلوماتية وتطورها السريع ،وآثارها المستقبلية المحتملة على إعادة تشكيلاتها الاقتصادية التقليدية. وقد أوضحت الدراسة العديد منا لمعوقات والتحديات أمام هذه الدول والتي ينبغي العمل على تذليلها في سبيلا لإفادة من تطبيقات التجارة الإلكترونية لمالها من الآثار الإيجابية على مختلف قطاعاتها الاقتصادية. كما أشارت الدراسة إلى العديد من المجالات والقطاعات المختلفة التي يمكن لهذه الدول أن توظف تقنية المعلومات والتجارة الإلكترونية فيها لتفعيلها وتطويرها. وتوصلن أًفي الأخير لبعض الاقتراحات التي نراها مناسبة لتسهيل تطبيق هذا النوع من التجارة في الدول العربية.

3 - دراسة (لإبنجبريل - 2012) بعنوان (واقع التجارة الإلكترونية في فلسطين)

حيث هدفت إلى التعرف على واقع التجارة الإلكترونية في فلسطين، ومعرفة التحديات المستقبلية التي تواجهها، وحاولت الدراسة التعرف على مفهوم وتعريف التجارة الإلكترونية، وخصائصها، وتأثيرها على المستهلكين، والشركات والاقتصاد بشكل عام، والتعرف على المتطلبات التكنولوجية للتجارة الإلكترونية، ومعرفة جاهزية المجتمع الفلسطيني لممارسة التجارة الإلكترونية، والتعرف على البيئة القانونية للتجارة الإلكترونية في فلسطين، والتطرق للتحديات التي تواجه التجارة الإلكترونية في فلسطين.

وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على توفير بيئة قانونية ملائمة للتجارة الإلكترونية، وأيضاً توفير البنية التحتية التكنولوجية المتطورة، وتوفير أدوات الدفع الإلكترونية، وضرورة استفادة الشركات من التجارة

الإلكترونية في تعزيز مكانتها في السوق، وحث الحكومة على وضع الحلول المناسبة للتحديات التي تواجه التجارة الإلكترونية.

4 - دراسة (الإبنالعوضي، 2010) بعنوان (التجارة الإلكترونية وأثرها في الاقتصاد العالمي)

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على التجارة الالكترونية وآثارها في الاقتصاد العالمي والتعرف على واقع التجارة الالكترونية في الوطن العربي، بالإضافة إلى التعرف على أهم المخاطر التي تتعرض لها التجارة الالكترونية ووسائل مجابهتها.

وتوصلت إلى أنه أصبح على الدول العربية أن تقوم بالاتحاد والنهوض باقتصادها ورفع التحدي الذي تفرضه تكنولوجيات الاتصال وعليها أن تفتح المجال على مصراعيه للتجارة الإلكترونية وأن تخطو خطوات مدروسة إلى الأمام، لتساهم في فتح آفاق واسعة أمام المؤسسات الاقتصادية الكويتية إلى اختراق الأسواق العالمية، إضافة إلى تطوير الصادرات خارج مجال المحروقات وتحديث المؤسسات المصرفية خاصة فيما يتعلق بأساليب الدفع الإلكترونية.

5 - دراسة (لابن علام، 2010) فقد رأت أنه في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها الدول العربية والإسلامية، أضحت التجارة الإلكترونية بالنسبة لها ضرورة ملحة ومتطلبا تنمويا لزيادة إسهامها في التجارة الخارجية، وكذا تطوير قطاعاتها الإنتاجية المحلية والتسويقية وتوفير فرص واسعة لرفع نموها الاقتصادي، نجد أنه تختلف صورة التجارة الإلكترونية في الوطن العربي إلى حد كبير عن باقي دول العالم إذا عاينا واقع التجارة الإلكترونية في العالم الغربي والعالم العربي، إذ نجد العديد من الشركات العربية ما زالت بعيدة عن ممارسة التجارة الإلكترونية، حيث نجد أن معظم الدول العربية ما زالت متخلفة عن ركب التعاملات الإلكترونية ، وتبين من الدراسة أن التقدم الهائل في وسائل الاتصال عن بعد، والتجارة الإلكترونية أصبح سمة من سمات ما يسمى الاقتصاد الجديد بما يحقق الأمل في تحقيق عولمة عادلة بأسلوب غير تقليدي مخالف للفكر التقليدي القائل بأن هناك مراحل ضرورية لنمو الاقتصاد، فافتقاد العرب لهذه التقنيات نتيجة ارتفاع تكلفة الحصول عليها لا يكون مانعا من تضافر الجهود لاكتساب مثل هذه التقنيات الحديثة التي يمكنها أن تساهم في تفعيل وتحريك اقتصادياتها بما يتوافق مع المعطيات الاقتصادية العالمية.

وبالتالي فإن الحاجة الملحة لإدراك التجارة الإلكترونية لم تعد خيارا نقبل به أو نرفضه، وانما أصبح ضرورة حتمية تفرض وجودها على جميع الاقتصاديين وأصحاب الأعمال في العالم، واضافة إلى ذلك يجب على العالم

ككل أن يولي اهتمامه الكبير إلى المحتوى العربي من الناحية اللغوية والناحية الثقافية لمجابهة التقدم والثورات السريعة والمتلاحقة في عالم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

6 - دراسة (رشيد علام -2010/2009م) بعنوان (عوائق تطور التجارة الالكترونية في الوطن العربي دراسه حالةالجزائر)

حيث هدفت هذه الدراسة عموما إلى تحليل ظاهرة التجارة الإلكترونية ودراسة واقع الدول العربية والإسلامية إزاء هذه الظاهرة والوقوف عند العوائق الحقيقية التي تحول دون تطبيقها ومدى الإفادة منها، وتحديدا سوف نركز على النقاط التالية:

- استعراض مفهوم التجارة الإلكترونية وأنواعها ومجالاته والمتطلبات اللازمة لها وآثارها الاقتصادية على المؤسسة.
- دراسة تحليلية لواقع التجارة الإلكترونية في العالم عموماً ،والوطن العربي والجزائر تحديدا ومدى استخدامها.
- تحديد ومعرفة أهم التحديات التي تواجه الدول العربية والإسلامية في استخدام التجارة الإلكترونية مع دراسة حالة الجزائر.
- إبراز أهم المجالات والقطاعات في الدول العربية والإسلامية التي يمكن أن يستفاد فيها من تطبيقات التجارة الإلكترونية.

وقد توصلت الى :

- بروز ثورة تقنية المعلومات والاتصالات وظاهرةا لتجارة الإلكترونية كأحد أبرز المنجزات في تاريخ البشرية مع دخولها لألفية الثالثة ،واعتبارها أداة مهمة في تغير أنماط الحياة اليومية لاسيما الاقتصادية سواء على مستوى الأفراد أو المجتمعات أو الأمم. والدخول بها في عصر الاقتصاد الجديد أوما يطلق عليها لاقتصاد الرقمي (Digital Economy)
- تنامي الاهتمام بتطبيقات التجارة الإلكترونية واتساع مجالات استخدامها لتشمل كافة مستويات التعاملات الاقتصادية بين مختلف الوحدات والقطاعات الاقتصادية.

- الارتباط الوثيق بين انتشار ونمو التجارة الإلكترونية وتوفر القاعدة التكنولوجية لتقنية بصفتها البنية التحتية (Information & Telecommunication Technology)المعلومات والاتصالات اللازمة لها.
- بالرغم من صعوبة قي كافة أنشطة التجارة الإلكترونية إلا أنه من الأهمية بمكان استحداث طرق وأساليب لقياس حجمها لما لها من أهمية بالغة لصناع السياسات الاقتصادية ومتخذي قرارات الاستثمار.
- أهمية توفر المتطلبات الأساس لقيام التجارة الإلكترونية وأهمها: البنية التحتية الإلكترونية والمتمثلة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات من شبكات الاتصال وأجهزة الاتصالات والهواتف الثابتة والنقالة والحواسب الآلية وبرامج التطبيق اتز
- تأثير التجارة الإلكترونية على الاقتصاد بكافة قطاع على مستوى قطاعات الأعمال أو القطاع الاستهلاكي أو على مستوى الاقتصاد القومي ككل.
- ضعف انتشار واستخدام تقنية المعلومات في معظم الدول العربية والإسلامية نتيجة لتدني نسبة الإنفاق على تقنية المعلومات من الناتج المحلي وغياب الاستثمارات المخصصة في قطاع تقنية المعلومات. وهذا كان له أثره في محدودية انتشار استخدام الحاسبات الآلية في المجتمعات الإسلامية وبالتالي انخفاض فرصا لدخول في الإنترنت والتي تعد وسيلة للتجارة الإلكترونية.

وبعد عرض أهم الدراسات في مجال التجارة الإلكترونية نجد أنها ركزت بشكل أساسي على نقطتين مهمتين الأولى التأكيد على أهمية التجارة الإلكترونية في الوقت الراهن، والثانية أن البيئة العربية ما زالت تحتاج الكثير من التطوير لتتواكب معها خصوصاً وأنها أصبحت واقع لا مناص من التعامل معها والعمل على الاستفادة مما توفره من فرص وإمكانيات، وتركز هذه الدراسة على أثر التجارة الإلكترونية على المنافسة في الأسواق المحلية العربية من خلال إبراز أهم الفرص والتحديات في هذا المجال.

المبحث الاول

الإطــار النظــري للدراسة

بدأت تطبيقات التجارة الإلكترونية منذ بداية السبعينات من القرن الماضي مع ظهور تقنية التراسل الإلكتروني للنقود **Electronic Funds Transfer**، حيث وفرت إمكانية تحويل الأموال إلكترونياً من مؤسسة إلى أخرى. ولكن استخدام هذه التقنية بقي محدوداً ضمن المؤسسات المالية والشركات الكبرى. ثم ظهرت تقنية التراسل الإلكتروني للوثائق **Electronic Document Interchange** التي أتاحت تبادل وثائق العمل كأوامر الشراء والفواتير وغيرها بين المؤسسات بشكل مباشرمن خلال شبكات الحاسوب. وساعدت تقنيات التراسل الإلكتروني للنقود والوثائق أيضا على زيادة عدد الشركات التي تستخدم هذين التطبيقين (**EFT** و**EDI**) لتشمل بالإضافة إلى المؤسسات المالية، العديد من الشركات الصناعية والشركات التجارية وغيرها من شركات الأعمال الكبيرة. وفي السنوات التالية ظهرت مجموعة أخرى من تطبيقات التجارة الإلكترونية مثل أنظمة حجز البطاقات وأنظمة شراء وبيع الأسهم في البورصة وأطلق على هذه التطبيقات تسمية نظم الربط بين المنظمات **Interorganizational System**.

ولكن البداية الحقيقية لانتشار تطبيقات التجارة الإلكترونية كانت مع دخول الإنترنت إلى المجال التجاري وظهور شبكة المعلومات العالمية **www** عام **1990** حيث تزايد عدد تطبيقات التجارة الإلكترونية وتبلور هذا المفهوم بشكله الحالي. كما ظهرت العديد من الشركات التي بدأت أعمالها في هذا المجال، ويعود هذا التطور السريع للتجارة الإلكترونية إلى:

- تطور تقنيات المعلومات والاتصالات: تمثل في تطوير شبكات حاسوبية جديدة وبروتوكولات وبرمجيات التجارة الإلكترونية.

- المنافسة الحادة بين شركات الأعمال مما دفعها للبحث عن طرق وأساليب جديدة لتوفير ميزات تنافسية تمكنها من الاستمرار في السوق.

ويشهد العالم منذ منتصف التسعينات تطوير العديد من أدوات وتطبيقات التجارة الإلكترونية مما ساعد على انتشارها بشكل واسع فى الشركات المتوسطة والصغيرة وحتى على مستوى الأفراد. وأصبحت معظم منظمات الأعمال تمتلك مواقع إلكترونية توفر لها تواجداً قوياً على شبكة المعلومات العالمية وفي الأسواق الإلكترونية.

1.2 التجارة الإلكترونية: المفهوم والخصائص والأهمية:

لا بد في البداية من التمييز بين مفهومي التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية. حيث يمكن تعريف التجارة الإلكترونية e-commerce بأنها: عمليات تسويق وبيع وشراء، وتبادل المنتجات والخدمات والمعلومات من خلال الشبكات الحاسوبية والإنترنت. أما مفهوم الأعمال الإلكترونية e-business فهو أكثر شمولاً حيث يتضمن بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، تقديم الخدمات للزبائن والعمل التعاوني مع شركاء الأعمال والتعليم الإلكتروني وإنجاز العمليات داخل المنظمات بشكل إلكتروني. ولكن غالباً ما يتم استخدام هذين المفهومين مكان بعضهما البعض. وفي هذا المقرر سندرس التجارة الإلكترونية وفق المفهوم الشمولي للأعمال الإلكترونية.

يمكن تصنيف أعمال التجارة الإلكترونية وفقاً لثلاثة معايير هي:

- طبيعة المنتجات والخدمات Product and Service Type: يمكن أن تكون منتجات مادية ملموسة أو منتجات رقمية، أي يمكن تحويلها إلى شكل إلكتروني وإرسالها إلى الزبائن عبر شبكات الاتصالات كالبرمجيات والتسجيلات الصوتية والفيديو وغيرها.

- طريقة أداء العمليات Process Type: يمكن أن تكون مادية أو رقمية تتم عبر الموقع الإلكتروني ومن خلال الشبكة.

- طريقة توصيل المنتجات والخدمات إلى الزبائن Agent: يمكن أن تتم بطريقة مادية أي تشحن بواسطة شركات النقل أو رقمية من خلال شبكات الاتصالات.

ووفقا لذلك يمكن تصنيف عمليات التجارة الإلكترونية إلى:

- **تجارة إلكترونية بحتة Pure EC: يتم من خلالها إنجاز العمليات بشكل إلكتروني والتعامل مع منتجات وخدمات رقمية يتم توصيلها إلى الجهات المشترية بطريقة إلكترونية عبر الشبكة. وتسمى المنظمات التي تقوم بذلك بالمنظمات الافتراضية.**
- **تجارة إلكترونية جزئية Partial-EC: يتم من خلالها إنجاز العمليات بشكل إلكتروني، ولكن التعامل يمكن أن يكون مع منتجات وخدمات مادية أو رقمية، وكذلك يتم توصيل المنتجات المادية عبر شركات النقل والمنتجات الرقمية عبر الشبكة.**

كما تجدر الإشارة، عزيزي الدارس، إلى أن التجارة الإلكترونية يمكن أن تتم عبر الإنترنت Internet EC أو عبر شبكات الحاسوب الخاصة مثل شبكات القيمة المضافة Value-Added Networks أو الشبكات المحلية ويطلق على التجارة الإلكترونية غير المعتمدة على الإنترنت تسمية Non-Internet EC.

إن التوجه الرئيس في التجارة الإلكترونية هو التكامل بين جميع الأنشطة بدءاً من اللحظة التي يرسل فيها الزبون طلب الشراء وحتى استلام المنتج أو الخدمة. ويتطلب هذا التكامل بناء عدة أنواع من تطبيقات التجارة الإلكترونية هي:

- تطبيقات السوق الإلكترونية الموجهة للمستهلكين Business to Consumer: تركز هذه التطبيقات على إنشاء المتاجر الإلكترونية واستخدامها من قبل الزبائن للتعرف على المنتجات والخدمات والتحقق من مواصفاتها وشرائها. والمتجر هو سوق إلكتروني يلتقي فيه البائعون والمشترون ويتبادلون المنتجات والخدمات والنقود والمعلومات. وتمثل شبكة الإنترنت Internet الوسيط اللازم للتفاعل بين الجهات البائعة والمشترية.

- تطبيقات التجارة الإلكترونية بين المنظمات Business to Business: ويتم من خلالها قيام منظمات الأعمال بالعمليات التجارية مع بعضها البعض، وتتطلب هذه التطبيقات استخدام شبكة الإنترنت وإنشاء شبكات الإكسترانت Extranet للقيام بالعمليات التجارية وتراسل البيانات والوثائق والدفعات الخاصة بها.

- تطبيقات التجارة الإلكترونية داخل المنظمات Intranet e-commerce: ويتم من خلالها قيام منظمات الأعمال بإنجاز عملياتها الداخلية بطريقة إلكترونية من خلال استخدام شبكة الإنترانت Intranet التي توفر أنظمة الاتصالات الداخلية للقيام بهذه العمليات داخل المنظمات.

- تطبيقات أخرى للتجارة الإلكترونية مثل تطبيقات الحكومة الإلكترونية e-government وتطبيقات التجارة الإلكترونية بين المستهلك ومنظمات الأعمال Consumer to Business وتطبيقات التجارة الإلكترونية بين المستهلكين Consumer to Consumer وتطبيقات التجارة الخلوية Mobile commerce وغيرها.

2.2 الإطار العام لدراسة التجارة الإلكترونية: تعتبر التجارة الإلكترونية حقلاً جديداً وشاملا يتضمن مجموعة واسعة من العلوم التقنية والإدارية مثل الحاسوب وتقنية المعلومات والتسويق والمالية والاقتصاد ونظم المعلومات الإدارية والمحاسبة وإدارة الأعمال والقانون الإداري وغيرها.

ولذلك، فإن دراسة هذا الموضوع تتطلب تحديد إطار شمولي لوصف ودراسة التجارة الإلكترونية. وتقوم فكرة هذا الإطار على أن التجارة الإلكترونية هي مجموعة من التطبيقات المعتمدة على تقنية المعلومات، ويحتاج تنفيذ هذه التطبيقات إلى:

- بنية تحتية **Infrastructure** لتوفير شبكات الاتصالات وبيئة العمل الإلكترونية اللازمة للقيام بما يلي:

- إنجاز العمليات التجارية وضمان الأمان والحماية وإجراء الدفعات الآمنة.

- تسهيل عمليات البحث من خلال الأدوات المختلفة مثل محركات البحث **Search Engines** والأدلة **Directories**.

- المراسلات وتوزيع المعلومات من خلال البريد الإلكتروني وأدوات المحادثة الإلكترونية.

- خدمات دعم **Support Services** وتشمل خمسة مجالات دعم هي:

  - الأفراد: البائعون والمشترون والوسطاء وغيرهم.
  - السياسات العامة: كالضرائب والتشريعات والخصوصية والمعايير القياسية.
  - التسويق والإعلان: مثل بحوث التسويق والترويج وتوفيرمحتوى مواقع الويب.
  - العمليات: وتشمل التزويد وتنفيذ الطلبيات وتطوير نظم الدفع والحماية.
  - شراكات الأعمال: مثل المشاريع المشتركة والأسواق الإلكترونية وغيرها.

3.2: مفهوم التجارة الإلكترونية

Coppel :تعرىف كوبىل •

تعرف التجارة الالكترونية :من خلال المنظومة أو المصفوفة التي وضعها ، بحىث تغطي التجارة الالكترونىة طبقا لهذه المصفوفة كافة العملىات التجارىة التي تتم بىن كافة المؤسسات والشركات سواء كانت حكومىة أو غىر حكومىة أو حتى بىنها وبىن بعضها البعض وبىنها وبىن العملاء والمستهلكىن وذلك كما ىوضحها الجدول التالي:

الشكل رقم ٠١ : منظومة أو مصفوفة Coppel

C.B.G	Consumers المستهلك(C)	Business الأعمال (B)	Government الحكومة(G)
Consumers(C)المستهلك	C2C	C2B	C2G
Business(B)الأعمـال	B2C	B2B	B2G
Government(G)الحكومـة	G2C	G2B	G2G

Source: Coppel J. " E-commerce: Impacts of policy challenges . OECD . commerce , Dep Working. (2000) Paper No. 25

4.2. أنواع التجارة الإلكترونية:

للتجارة الإلكترونية مجموعة من الأنواع والأشكال التي تدور حولها . والشكل التالي يبين بعض تلك الأنواع.

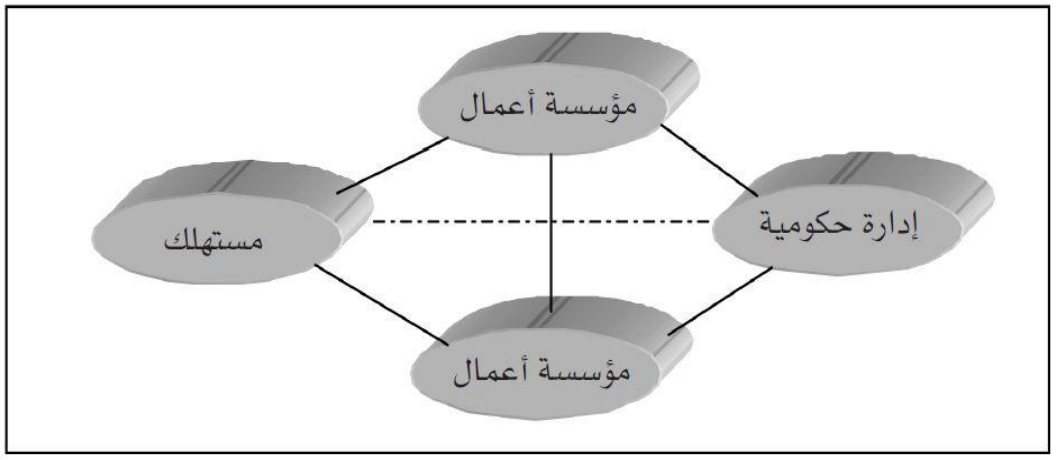

الشكل رقم (1 /1) أشكال مؤسسات التجارة الإلكترونية

5.2: مزايا التجارة الإلكترونية ومحدداتها

، لقد وفرت التجارة الإلكترونية العديد من المزايا لكل من منظمات الأعمال والزبائن وللمجتمع بشكل عام. وسنتعرف إلى المزايا الخاصة بكل طرف فيما يلي:

1.5.2 مزايا التجارة الإلكترونية بالنسبة لمنظمات الأعمال

- **الوصول العالمي Global Reach: حيث يساعد استخدام تطبيقات التجارة الإلكترونية في وصول شركات الأعمال إلى الأسواق العالمية وبتكلفة قليلة تتمكن الشركات من إيجاد المزيد من الزبائن والموردين والشركاء التجاريين في أي مكان في هذا العالم.**

- **تخفيض تكاليف الأعمال Reducing Cost: يؤدي استخدام تطبيقات التجارة الإلكترونية إلى تقليل تكاليف إنشاء ومعالجة وتوزيع وتخزين واسترجاع المعلومات المخزنة في وثائق ورقية. فالتكاليف العالية للطباعة والتراسل عبر البريد التقليدي تم استبدالها بالبريد الإلكتروني الأكثر كفاءة وفاعلية وبتكاليف بسيطة. كما أن الاتصال من خلال الإنترنت أقل تكلفة بالمقارنة مع شبكات الاتصال التقليدية مثل Value – Added Network (VAN);WAN.**
- **تحسين الإنتاجية Improving Productivity: ساعدت تطبيقات التجارة الإلكترونية في التخلص من العديد من القصورات التي كانت تواجه الشركات نتيجة الحاجة إلى عمليات تخزين لمواجهة المشاكل المرتبطة بتأخر التوريدات. فلقد وفرت هذه التطبيقات إمكانات هائلة للتنسيق بين مختلف الأطراف المشاركة في سلسلة التوريد Supply Chain مما ساعد في تقليص عمليات وأحجام التخزين إلى أدنى حد ممكن.**
- **العمل على مدار الساعة: بفضل تطبيقات التجارة الإلكترونية أصبح بإمكان شركات الأعمال من خلال المواقع العمل على مدار الساعة، أي أربع وعشرين ساعة في اليوم وسبعة أيام في الأسبوع و365 يوم في السنة.**
- **تفصيل المنتج أو الخدمة حسب رغبة كل زبون Customization: تساعد تطبيقات التجارة الإلكترونية الشركات في إنتاج المنتجات وتوفيرالخدمات وفقا للمواصفات التي يحددها الزبائن بأنفسهم وبتكلفة بسيطة، مما وفر لها ميزة تنافسية هامة.**
- **استخدام نماذج أعمال جديدة: تتيح تطبيقات التجارة الإلكترونية للشركات إمكانية استخدام نماذج جديدة للأعمال التجارية، مما يوفر أيضا مزايا تنافسية للشركات التي تستخدمها. وسوف تتعرف، عزيزي الدارس، إلى هذه النماذج خلال دراستك لهذه الوحدة.**
- **تسريع زمن وصول المنتجات والخدمات إلى السوق: ساعدت التجارة الإلكترونية في تقليل الزمن اللازم بين ظهور الفكرة وتطبيقها تجارياً، وذلك بفضل تحسن تقنيات الاتصال والتنسيق والعمل التعاوني.**

- دعم العمل التعاوني **Teamwork Collaboration**: ساعد رخص تكاليف الاتصالات في تطوير واستخدام أدوات العمل التعاوني كالاجتماعات الإلكترونية والعمل من المنزل وإمكانية المشاركة في المعلومات وغيرها.
- تحسين كفاءة عمليات الشراء: حيث ساعدت التجارة الإلكترونية في توفير تكاليف عمليات الشراء والحصول على أسعار أفضل للاحتياجات المادية لشركات الأعمال بالإضافة إلى تقليل الزمن اللازم لإنجاز هذه العمليات.
- تحسين العلاقة مع الزبائن: تمكن تطبيقات التجارة الإلكترونية من تنظيم علاقات أفضل مع الزبائن وذلك بتوفير بيئة تضمن التفاعل معهم وتحديد رغباتهم وتفضيلاتهم. وقد ساعد ذلك في زيادة ولاء الزبائن وتطور أساليب التسويق وظهور ما يعرف اليوم بإدارة علاقات الزبون **Customer Relationship Management**.
- توفير معلومات حديثة للزبائن بصورة مستمرة: فجميع المعلومات الموجودة في الموقع الإلكتروني كالأسعار والكتالوجات يجري تحديثها بشكل يومي وفوري.

2.5.2 مزايا التجارة الإلكترونية بالنسبة للزبائن

- توفر المنتجات والخدمات في جميع الأمكنة وكل الأوقات: تتيح التجارة الإلكترونية للزبائن إمكانية التسوق أو أداء الأنشطة التجارية المختلفة على مدار الساعة ومن أي مكان.
- وجود منتجات وخدمات أكثر تنوعاً وبأسعار أقل: توفر التجارة الإلكترونية للمستهلكين خيارات أكثر لشراء المنتجات والخدمات من بين أنواع كثيرة وللموردين كثر. كما تمكن تطبيقات التجارة الإلكترونية المستهلكين من إيجاد المنتجات والخدمات التي يحتاجونها وبأقل الأسعار من خلال ما توفره من إمكانات بحث ومقارنة بين الأسعار.
- التوريد الفوري **Instant delivery**: يمكن توريد (توصيل) المنتجات والخدمات الرقمية بشكل فوري إلى المستهلك.
- توفير المعلومات: يمكن للمستهلك خلال ثوان إيجاد معلومات تفصيلية عن المنتجات والخدمات التي يريد شراءها، كما يستطيع أن يحصل على هذه المعلومات بأشكال مختلفة عبر تقنيات الوسائط المتعددة.

- **المشاركة في المزادات Auctions: تتيح التجارة الإلكترونية للمستهلك إمكانية الاشتراك في المزادات التي تتم من خلال الشبكة. هذا يسرع عمل الطرفين: البائع الذي يرغب في بيع منتج ما والمشتري الذي يقوم بالبحث عن المنتجات التي يرغبها ويتفاوض مع البائع حول شرائها.**
- **المجتمعات الإلكترونية Electronic Communities: تسمح تطبيقات التجارة الإلكترونية للزبائن بالتفاعل مع بعضهم البعض مكونة بذلك ما يشبه المجتمعات الافتراضية التي يتم من خلالها تبادل الأفكار والتجارب والخبرات عن المنتجات والخدمات التي يشترونها عبر الشبكة.**
- **التخصيص والتفصيل وفقا لطلب الزبون Customization and Specialization: لم يكن من الممكن تطبيق هذه المزايا الهامة على نطاق واسع إلا بعد ظهور شبكة الإنترنت وخدمة المعلومات العالمية WWW. وستتعرف، عزيزي الدارس، من خلال هذا المقرر بشكل مفصل إلى هذين المفهومين الهامين في التجارة الإلكترونية، ولكنني أوجزهما لك هنا على النحو التالي:**
  - **يقصد بالتخصيص Specialization توفير المعلومات وعرض الصفحات لكل زبون وفقاً لاهتماماته واحتياجاته وتفضيلاته.**
  - **أما التفصيل وفقا لطلب الزبون Customization فيقصد به تمكين الزبون من تحديد مواصفات المنتج أو الخدمة التي يقوم بشرائها، والعمل على توفيرها.**

3.5.2 مزايا التجارة الإلكترونية بالنسبة للمجتمع:

- **العمل عن بعد Telecommuting: بفضل تطبيقات التجارة الإلكترونية أصبح بالإمكان أن يقوم العديد من أفراد المجتمع بأداء أعمالهم من منازلهم، دون الحاجة إلى الذهاب إلى مكاتبهم. وهذا يوفر للمجتمع مزايا كثيرة منها تقليل حركة المرور في الشوارع وتقليل تلوث البيئة.**
- **تحسن معايير مستوى المعيشة Higher Standard of Living: انبثق عن تطبيقات التجارة الإلكترونية بيع بعض المنتجات بأسعار أقل مما يساعد الأفراد والفئات الفقيرة على شراء سلع أكثر، وبالتالي تلبية احتياجاتها بشكل أفضل، مما يؤدي بدوره إلى رفع مستوى معيشتها.**

- **توفير فرص عمل: مكنت تطبيقات التجارة الإلكترونية الأفراد الذين يعيشون في الأماكن الريفية من الوصول إلى المنتجات والخدمات التي تباع عبر المواقع الإلكترونية والتي لم يكونوا على علم بها. وهذا يحفزهم للسعي لتعلم مهن جديدة أو الحصول على شهادات جامعية.**
- **تحسين الخدمات العامة للمواطنين: كالرعاية الصحية والتعليم وتوزيع الخدمات الاجتماعية الحكومية، حيث يمكن تقديم هذه الخدمات للمواطنين بتكلفة أقل أو تحسين نوعية هذه الخدمات من خلال تطبيقات التجارية الإلكترونية. فمثلا يمكن للأطباء استخدام تقنيات الإنترنت لمعالجة مرضاهم بطريقة أفضل.**

6.2: أنواع التجارة الإلكترونية:

تصنف التجارة الإلكترونية حسب طبيعة العمليات أو العلاقات بين الأطراف المشاركة فيها إلى:

- **التجارة الإلكترونية بين المنظمات Business To Business (B2B): جميع الجهات المشاركة في هذا النوع من التجارة الإلكترونية هي منظمات أعمال.**
- **التجارة الإلكترونية بين المنظمات والمستهلك Business To Consumer (B2C): تشمل عمليات مبيعات التجزئة الإلكترونية للمنتجات والخدمات من منظمات الأعمال إلى المستهلكين.**
- **التجارة الإلكترونية بين المستهلكين Consumer To Consumer (C2C): يقوم المستهلكون ببيع وشراء المنتجات والخدمات إلى بعضهم بعضا.**
- **تطبيقات التجارة الإلكترونية بين النظراء Peer To Peer (P2P): هي تقنية تستخدم في B2B,C2C,B2C حيث تمكن الحواسب الخاصة بهذه الجهات من اقتسام المعلومات ومعالجتها بشكل مباشر دون الحاجة إلى وجود أجهزة خادمة Servers.**
- **التجارة الخلوية M-Commerce: هي التجارة الإلكترونية التي يمكن أن تتم باستخدام تكنولوجيا الاتصالات اللاسلكية بشكل جزئي أو كامل.**

- **التجارة الإلكترونية داخل المنظمة Intrabusiness EC: يقصد بها تنفيذ جميع العمليات الداخلية في المنظمة والمتصلة بتبادل المعلومات والمنتجات والخدمات بين مختلف وحداتها التنظيمية والأفراد العاملين فيها، كالبيع للموظفين أو الشراء منهم والتدريب الإلكتروني وتنظيم الجهود التعاونية لتصميم المنتجات وغيرها.**
- **التجارة الإلكترونية التعاونية Collaborative EC: يتم الاتصال بين الأفراد أو المجموعات وفرق العمل ويتعاونون بشكل مباشر لأداء المهام الموكولة إليهم.**

الحكومة الإلكترونية E-Government: يقصد بها جميع الأنشطة الهادفة إلى تقديم الخدمات الحكومية بشكل إلكتروني إلى المواطنين والمؤسسات:

المبحث الثاني

الجانب الميداني

1.3. تحليل ووصف متغيرات الدراسة:

1.1.3: ما مدى اعتماد المؤسسة على التجارة الإلكترونية:

يوضح الجدول رقم (1) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق إجابة التساؤل الأول.

جدول رقم (1) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق إجابة التساؤل الأول

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
جزئي	32	65.3
كلي	14	28.6
لا شيء	3	6.1
المجموع	49	100.0

المصدر: إعداد الباحث

ومن الجدول رقم (1) حول اجابات أفراد العينة عن السؤال الذي ينص (ما مدى اعتماد المؤسسة على التجارة الإلكترونية) يتضح ان (32) فردا وبنسبة (65.3٪) من العينة الكلية اجابوا بالاعتماد الجزئي، وأن (14) فردا وبنسبة (28.6٪) من العينة الكلية اجابوا بالاعتماد الكلي، وأن (3) أفردا وبنسبة (6.1٪) أجابوا بعدم الاعتماد على التجارة الالكترونية في مؤسستهم.

يتضح للباحث أن معظم افراد العينة يؤكدون بأن المؤسسات التي ينتمون لها تعتمد على التجارة الالكترونية

2.1.3 : هل تعتبر التجارة الالكترونية بيئة مناسبة وملائمة للأعمال التجارية:

يوضح الجدول رقم (2) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق إجابة التساؤل الثاني .

جدول رقم (2) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق إجابة التساؤل الثاني

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	44	89.8
لا	5	10.2
المجموع	49	100.0

المصدر: إعداد الباحث

ومن الجدول رقم (2) بشأن إجابات أفراد العينة عن السؤال الذي ينص (هل تعتبر التجارة الالكترونية بيئة مناسبة وملائمة للأعمال التجارية) يتضح ان (44) فردا وبنسبة (89.8٪) من العينة الكلية اجابوا بنعم ، بينما (5) أفرد وبنسبة (10.2٪) من العينة الكلية اجابوا بلا .

يتضح للباحث أن معظم افراد العينة يؤكدون بأن التجارة الالكترونية بيئة مناسبة وملائمة للأعمال التجارية.

3.1.3 : ما نوع المعاملات التجارية التي تعتمد فيها المؤسسة على التجارة الالكترونية :

يوضح الجدول رقم (3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق إجابة التساؤل الثالث .

جدول رقم (3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق إجابة التساؤل الثالث

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
بيع	22	44.9
شراء	21	42.9
أخرى	6	12.2
المجموع	49	100.0

المصدر: إعداد الباحث

ومن الجدول رقم (3) بشأن إجابات أفراد العينة عن السؤال الذي ينص (ما نوع المعاملات التجارية التي تعتمد فيها المؤسسة على التجارة الالكترونية) يتضح ان (22) فردا وبنسبة (44.9٪) من العينة الكلية اجابوا بالبيع ، وأن (21) فردا وبنسبة (42.9٪) من العينة الكلية اجابوا بالشراء ، بينما (6)أفراد وبنسبة (12.2٪) أجابوا بأخرى .

يتضح للباحث أن غالبية افراد العينة يؤكدون بأن المعاملات التجارية التي تعتمد فيها المؤسسة على التجارة الالكترونية هي عملية البيع والشراء

4.1.3: هل تقوم التجارة الالكترونية بتوفير خدمات ذات جودة عالية وأسعار معقولة:

يوضح الجدول رقم (4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق إجابة التساؤل الرابع .

جدول رقم (4) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق إجابة التساؤل الرابع

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	41	83.7
لا	8	16.3
المجموع	49	100.0

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية 2018م.

ومن الجدول رقم (4) بشأن إجابات أفراد العينة عن السؤال الذي ينص (هل تقوم التجارة الالكترونية بتوفير خدمات ذات جودة عالية وأسعار معقولة) يتضح ان (41) فردا وبنسبة (83.7٪) من العينة الكلية اجابوا بنعم ، بينما أن (8) أفراد وبنسبة (16.3٪) من العينة الكلية اجابوا بلا .

يتضح للباحث أن غالبية افراد العينة يؤكدون بأن التجارة الالكترونية تقوم بتوفير خدمات ذات جودة عالية وأسعار معقولة .

5.1.3: ما هو شكل التجارة الالكترونية التي تعتمده المؤسسة :

يوضح الجدول رقم (5) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق إجابة التساؤل الخامس.

جدول رقم (5) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق إجابة التساؤل الخامس

الإجابة	العدد	النسبة المئوية

B2B	7	14.3
B2C	34	69.4
B2A	3	6.1
C2A	5	10.2
المجموع	49	100.0

المصدر: إعداد الباحث

ومن الجدول رقم (5) بشأن إجابات أفراد العينة عن السؤال الذي ينص (ما هو شكل التجارة الالكترونية التي تعتمده المؤسسة) يتضح ان (7) أفردا وبنسبة (14.3٪) من العينة الكلية اجابوا على B2B ، وأن (34) فردا وبنسبة (69.4٪) اجابا على B2C ، وأن (3) أفراد وبنسبة (6.1٪) أجابوا على B2A ، وأن (5) أفراد وبنسبة (10.2٪) أجابوا على C2A .

يتضح للباحث أن أغلب افراد العينة أجابت باعتماد شركاتهم على نظام B2C

6.1.3 : ما مدى تأثير التجارة الالكترونية على الاستثمار:

يوضح الجدول رقم (6) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق إجابة التساؤل السادس .

جدول رقم (6) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق إجابة التساؤل السادس

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
قوي	28	57.1
متوسط	18	36.7
ضعيف	3	6.1
المجموع	49	100.0

المصدر: إعداد الباحث

ومن الجدول رقم (6) بشأن إجابات أفراد العينة عن السؤال الذي ينص (ما مدى تأثير التجارة الالكترونية على الاستثمار) يتضح ان (28) فردا وبنسبة (57.1٪) من العينة الكلية اجابوا بالتأثير القوي ، وأن (18) فردا وبنسبة (36.7٪) من العينة الكلية اجابوا بالتأثير المتوسط ، وأن (3) أفراد وبنسبة (6.1٪) من العينة الكلية اجابوا بالتأثير الضعيف ، .

يتضح للباحث أن أغلب افراد العينة يؤكدون بأن التجارة الالكترونية تؤثر بقوه على الاستثمار .

7.1.3 : هل التجارة الالكترونية أداة لتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة في سوق التكنولوجيا المتقدمة:

يوضح الجدول رقم (7) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق إجابة التساؤل السابع .

جدول رقم (7) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق إجابة التساؤل السابع

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	46	93.9
لا	3	6.1
المجموع	49	100.0

المصدر: إعداد الباحث

ومن الجدول رقم (7) بشأن إجابات أفراد العينة عن السؤال الذي ينص (هل التجارة الالكترونية أداة لتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة في سوق التكنولوجيا المتقدمة) يتضح ان (46) فردا وبنسبة (93.9٪) من العينة الكلية اجابوا بنعم ء ، وأن (3) أفراد وبنسبة (6.1٪) من العينة الكلية اجابوا بلا.

يتضح للباحث أن معظم افراد العينة يؤكدون بأن التجارة الالكترونية تعتبر أداة لتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة في سوق التكنولوجيا المتقدمة.

8.1.3: هل هناك مخاطر وتهديدات عند تطبيق التجارة الالكترونية:

يوضح الجدول رقم (8) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق إجابة التساؤل الثامن

جدول رقم (8) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق إجابة التساؤل الثامن

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	38	77.6
لا	11	22.4
المجموع	49	100.0

المصدر: إعداد الباحث

ومن الجدول رقم (8) بشأن إجابات أفراد العينة عن السؤال الذي ينص (هل هناك مخاطر وتهديدات عند تطبيق التجارة الالكترونية) يتضح ان (38) أفرادا وبنسبة (77.6٪) من العينة الكلية اجابوا بنعم ، وأن (11) فردا وبنسبة (22.4٪) من العينة الكلية اجابوا بلا.

يتضح للباحث أن معظم افراد العينة يؤكدون بوجود مخاطر وتهديدات عند تطبيق التجارة الالكترونية

9.1.3 : ما هي المعوقات التي تواجه المؤسسة عند تطبيق التجارة الالكترونية :

يوضح الجدول رقم (9) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق إجابة التساؤل التاسع.

جدول رقم (9)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق إجابة التساؤل التاسع

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
داخلية	9	18.4
خارجية	8	16.3
حكومية	32	65.3
المجموع	49	100.0

المصدر: إعداد الباحث

ومن الجدول رقم (9) بشأن إجابات أفراد العينة عن السؤال الذي ينص (ما هي المعوقات التي تواجه المؤسسة عند تطبيق التجارة الالكترونية) يتضح ان (9) أفراد وبنسبة (18.4٪) من العينة الكلية اجابوا معوقات داخلية ، وأن (8) أفرادا وبنسبة (16.3٪) من العينة الكلية اجابوا بمعوقات خارجية ، وأن (32) فردا وبنسبة (65.3٪) من العينة الكلية اجابوا بمعوقات حكومية.

يتضح للباحث أن أغلب افراد العينة يؤكدون على وجود معوقات حكومية تواجه المؤسسات عند تطبيقها للتجارة الالكترونية.

10.1.3 : ما هي اساليب الدفع التي تستخدمها المؤسسة:

يوضح الجدول رقم (10) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق إجابة التساؤل التاسع.

جدول رقم (10) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق إجابة التساؤل التاسع

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
Credit card	9	18.4
PayPal	8	16.3
Bank transfer	29	59.2
Western union	3	6.1
المجموع	49	100.0

المصدر: إعداد الباحث :

ومن الجدول رقم (10) بشأن إجابات أفراد العينة عن السؤال الذي ينص (ما هي اساليب الدفع التي تستخدمها المؤسسة) يتضح ان (9) أفراد وبنسبة (18.4٪) من العينة الكلية اجابوا على اسلوب Credit card ، وأن (8) أفراد وبنسبة (16.3٪) من العينة الكلية اجابا على أسلوب PayPal ، وأن (29) فردا وبنسبة (59.2٪) من العينة الكلية اجابوا على اسلوب Bank transfer ، وأن (3) أفراد وبنسبة (6.1٪) من العينة الكلية اجابا على أسلوب Western unin.

يتضح للباحث أن أغلب افراد العينة يؤكدوا بأن شركاتهم تتبع أسلوب Bank transfer.

11.1.3 : هل يمكن حماية العمل الداخلية عبر البريد الالكتروني لطلب الشراء من السرقة والاختلاس من قراصنة الانترنت:

يوضح الجدول رقم (11) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق إجابة التساؤل الحادي عشر.

جدول رقم (11) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق إجابة التساؤل الحادي عشر

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	27	55.1
لا	22	44.9
المجموع	49	100.0

المصدر: إعداد الباحث.

ومن الجدول رقم (11) بشأن إجابات أفراد العينة عن السؤال الذي ينص (هل يمكن حماية العمل الداخلية عبر البريد الالكتروني لطلب الشراء من السرقة والاختلاس من قراصنة الانترنت) يتضح ان (27) فردا

وبنسبة (55.1٪) من العينة الكلية اجابوا بنعم ، وأن (22) فردا وبنسبة (44.9٪) من العينة الكلية اجابوا بلا .

يتضح للباحث أن أغلب افراد العينة يؤكدون بأنه يمكن حماية العمل الداخلية عبر البريد الالكتروني لطلب الشراء من السرقة والاختلاس من قراصنة الانترنت

12.1.3 : هل يمكن ان تزيد أرباح الشركة نتيجة البيع عبر التجارة الالكترونية:

يوضح الجدول رقم (12) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق إجابة التساؤل الثاني عشر.

جدول رقم (12) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق إجابة التساؤل الثاني عشر

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	47	95.9
لا	2	4.1
المجموع	49	100.0

المصدر: إعداد الباحث.

ومن الجدول رقم (12) بشأن إجابات أفراد العينة عن السؤال الذي ينص (هل يمكن ان تزيد أرباح الشركة نتيجة البيع عبر التجارة الالكترونية) يتضح ان (47) فردا وبنسبة (95.9٪) من العينة الكلية اجابوا بنعم ، وأن (2) أفرادا وبنسبة (4.1٪) من العينة الكلية اجابوا بلا .

يتضح للباحث أن معظم افراد العينة يؤكدون بأنه التجارة الالكترونية تزيد من أرباح الشركات عند استخدامها

13.1.3: هل التجارة الالكترونية تعمل على تسهيل الاتصال بين الموظفين والعملاء خارج الشركة:

يوضح الجدول رقم (13) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق إجابة التساؤل الثالث عشر.

جدول رقم (13) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق إجابة التساؤل الثالث عشر

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	47	95.9
لا	2	4.1

المجموع	49	100.0

المصدر: إعداد الباحث.

ومن الجدول رقم (13) بشأن إجابات أفراد العينة عن السؤال الذي ينص (هل التجارة الالكترونية تعمل على تسهيل الاتصال بين الموظفين والعملاء خارج الشركة) يتضح ان (47) أفرادا وبنسبة (95.9٪) من العينة الكلية اجابوا بنعم ، وأن (2) أفرادا وبنسبة (4.1٪) من العينة الكلية اجابوا بلا.

يتضح للباحث أن معظم افراد العينة يؤكدون بأن التجارة الالكترونية تعمل على تسهيل الاتصال بين الموظفين والعملاء خارج الشركات

14.1.3 : هل التجارة الالكترونية تسهل التعامل مع العملاء واكتسابهم:

يوضح الجدول رقم (14) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق إجابة التساؤل الرابع عشر.

جدول رقم (14) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق إجابة التساؤل الرابع عشر

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
نعم	47	95.9
لا	2	4.1
المجموع	49	100.0

المصدر: إعداد الباحث.

ومن الجدول رقم (14) بشأن إجابات أفراد العينة عن السؤال الذي ينص (هل التجارة الالكترونية تسهل التعامل مع العملاء واكتسابهم) يتضح ان (47) أفرادا وبنسبة (95.9٪) من العينة الكلية اجابوا بنعم ، وأن (2) أفرادا وبنسبة (4.1٪) من العينة الكلية اجابوا بلا.

يتضح للباحث أن معظم افراد العينة يؤكدون بأن التجارة الالكترونية تسهل التعامل مع العملاء واكتسابهم.

2.3. النتائج النهائية. -

- توصلت الدراسة بأن معظم المؤسسات التجارية تعتمد على التجارة الالكترونية و أن حجم أعمال التجارة الإلكترونية سيتزايد بمعدل عالٍ خلال السنوات القادمة، والتي أصبحت بمثابة منصة عالمية يمكن للأفراد والمنظمات استخدامها للتفاعل والاتصال والعمل التعاوني والبحث عن المعلومات.

- أظهرت الدراسة أن التجارة الالكترونية بيئة مناسبة وملائمة للأعمال التجارية ، كما أن عدد مستخدمي تطبيقات التجارة الإلكترونية آخذ في النمو بمعدلات عالية. فقد أدت الثورة العلمية التقنية الحديثة إلى نشوء اقتصاد جديد يطلق عليه اسم "الاقتصاد الرقمي
- توصلت الدراسة بأن المعاملات التجارية التي تعتمد فيها المؤسسات على التجارة الالكترونية هي عملية البيع والشراء كما تعتمد على التقنيات الرقمية بما فيها شبكات الاتصالات الرقمية والحواسيب والبرمجيات وغيرها من التقنيات المعلوماتية الحديثة مما يوفر اقتصاد جديد قائم على بنية تحتية من الشبكات الرقمية والاتصالات
- أكدت الدراسة أن التجارة الالكترونية تقوم بتوفير خدمات ذات جودة عالية وأسعار معقولة.
- أكدت الدراسة أن أغلب الشركات التجارية تعتمد على نظام B2C في التجارة الالكترونية.
- اظهر النتائج بأن للتجارة الالكترونية لها تأثير قوي على الجانب الاستثماري
- تعتبر التجارة الالكترونية أداة لتعظيم الاستفادة من الفرص المتاحة في سوق التكنولوجيا المتقدمة.
- بينت الدراسة بوجود مخاطر وتهديدات عند تطبيق التجارة الالكترونية في الشركات التجارية.
- بينت الدراسة بوجود معوقات حكومية تواجه المؤسسات عند تطبيقها للتجارة الالكترونية.
- أظهرت النتائج بأن الشركات التجارية تتبع أسلوب Bank transfer عند عملية البيع او الشراء.
- يتم حماية العمل الداخلية عبر البريد الالكتروني لطلب الشراء من السرقة والاختلاس من قراصنة الانترنت.
- بينت النتائج بأن التجارة الالكترونية تزيد من أرباح الشركات عند استخدامها
- أن التجارة الالكترونية تعمل على تسهيل الاتصال بين الموظفين والعملاء خارج الشركات وكذا تسهل التعامل مع العملاء واكتسابهم.

3.3: التوصيات: -

1. تطبيق التجارة الالكترونية في جميع منظمات الأعمال التجارية لأنها كما أثبتت الدراسة تعتبر بيئة مناسبة وملائمة للأعمال التجارية وبما توفره من خدمات ذات جودة عالية وتكلفة أقل.
2. تحفيز وتوعية منظمات الأعمال التجارية بأهمية التجارة الالكترونية وما تقدمه من تسهيلات والاستفادة منها كونها تعتبر وسيلة فعالة في تصوير الاستثمار.

3. ضرورة توفير السيولة في التجارة الإلكترونية والحاجة إلى عدد معين من المشترين والبائعين لكي تسير العمليات بالشكل المطلوب
4. الحد من المخاطر والتهديدات التي تواجه التجارة الالكترونية وذلك بمعرفة أسبابها والقضاء عليها والوقاية منها.
5. قيام نظام إحصائي وطني يمكن من خلاله إبراز مؤشرات القياس التي عادة ما تكون مؤشرات أساسية متعلقة بالبيانات ومؤشرات تمكينيه متعلقة بالتنمية البشرية، والتجهيزات والمؤسسات التي تطبق التجارة الالكترونية ومؤشرات خاصة بكثافة الاستخدام المعلوماتي ومؤشرات الاستثمار.
6. اهتمام الدولة أو الحكومة بجانب التكنولوجيا وتطوير البنية التحتية للاتصالات وتشجيع الشركات لتطبيق التجارة الالكترونية من خلال تخفيض الرسوم الضريبية والجمركية والاعفاءات.

المراجع

أولا: المراجع العربية

1 – محمد البنات .العقود الإلكترونية

2 – رأفت رضوان ,عالم التجارة الإلكترونية

3 – السيد أحمد عبد الخالق .التجارة الإلكترونية والعولمة

4 – رأفت أحمد عبد العزيز غنيم .دور جامعة الدول العربية في تنمية وتيسير التجارة الإلكترونية بين الدول العربية : ملحق أول .القاهرة :الأمانة العامة .جامعة الدول العربية 2002 ,م

5 – حسين مصطفي هلالي .التحول نحو التجارة الإلكترونية باستخدام تكنولوجيا المعلومات

6 – عمرو العجماوي .الآفاق المستقبلية للتجارة الإلكترونية والإطار التشريعي.

7 – نذير بن الصادق،التطورات التجارة العالمية،المجلة التجارية والاقتصادية،معهد الادارة،العدد٢٨ ،تونس، (مارس٢٠٠٩

8 – منصور فرح، التجارة الإلكترونية في الوطن العربي :الوضع الراهن والآفاق المستقبلية،بحث مقدم لندوة العلوم والتكنولوجيا في الوطن العربي

9 – علية السيد ،التجارة الالكترونية ومهارات التسويق العلني،الهدى للنشر،الطبعةالأولى، ٢٠٠٤ ،الأردن،ص65

ثانيا المراجع الأجنبية : -

1 - Pete Loshin , John Vacca, Electronic Commerce, Fourth Edition, ProductionPublishers' Design and Production Services 2004 ,p1

2 - Coppel J. " E-commerce : Impacts of policy challenges . OECD . E-commerce , DepWorking . (2000) Paper No. 25

- Council of The European Union. Legislative Acts and Other Instruments: 3 Council Resolution on The implementation of The eEurope 2005 Action Plan. Council of The European Union: Brussels, 2003. p10 .

- Rosner, Norel. Features – International Jurisdiction in European Union 4 E-Commerce Cotracts. [Online]. US: LLRX, 2002. [Cited 10 August 2007]. Available From World Wide Web

- University Of Missouri, Define E-Commerce. [Online]. ST, Louis: 5 University Of Missouri, [Cited 14 May 2007]. available From World Wide Web

6 - Mohamed A. El-Nawawy, overcoming deterrents and Impediments To Electronic Commerce In Light Of Globalization: The case Of Egypt. [Online]. [Cited 19 April 2007]. available From World Wide Web

7 - Jacques Colin : "les effets du commerce électroniquesur le transport", session 2 (Ecommerceetlogistique), Séminaire conjoint OCDE/CEMT, Paris, 2008,

8 - Politiqueéconomique 2008, Rapport économique, social et financier du GouvernementFrançais,2008, p.13

9 - Turban , E & King , D , king , churig M.H , 2000 , E-commerce A Managementperspective , prentice , hall , international Edition , p 67

10-David E.Hardesty , Electronic commerce Taxation and Planning , warren Gorham &Lamonl , 1999.

11 - Barber M.Brad , and errand Odium - the Internst and the Investor – Journal of Economic Perspectives

أثر استخدام اسلوبي البرمجة الخطية وتحليل المنتج في حل المشكلات المحاسبية في الشركات الصناعية السودانية - دراسة ميدانية علي شركة أسمنت عطبرة وشركة اسمنت السلام

د.مهند جعفر حسن حبيب
استاذ المحاسبة المشارك -كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الاعمال
جامعة شندي- السودان
yzam114@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير إستخدام أسلوبي البرمجة الخطية وتحليل المنتج في حل المشكلات المحاسبية في الشركات الصناعية السودأنية، حيث هدفت هذه الدراسة الي التعرف على مدى الرغبة لدى العاملين في إدارة الحسابات والإدارات الأخرى في معرفة أساليب بحوث العمليات. توصلت الدراسة الي أن يطبق المصنع أسلوب البرمجة الخطية في استقلال الطاقة الأنتاجية. واوصت هذه الدراسة على العمل على تنمية الوعي لأهمية ومزايا إستخدام الأساليب الكمية في حل المشكلات المحاسبية في الشركات الصناعية.

3

Impact of Using Linear Programming and Product Analysis on Solving Accounting Problems in Sudanese Industrial Companies: A Field Study Applicable on Atbarah and Assalam Cement Companies

Dr. Muhanad Ja'far Hasan Habeeb

Abstract:

The study has been influenced by the use of linear programming and product analysis to solve accounting problems in Sudanese industrial companies, the purpose of the study was to identify the willingness of the management of accounts and other departments to learn about operational research methods. The study found that the factory implements linear programming in the independence of productive capacity. The study recommended that work be done to develop awareness of the importance and advantages of using quantitative methods in solving accounting problems in industrial companies.

أولا":الإطار المنهجي

التمهيد:

يتعاظم دور المحاسبة بمختلف فروعها كنظام لأنتاج المعلومات ذات المنفعة النسبية من خلال توصيل المعلومات المالية المهمة لشرائح مختلفة وواسعة في المجتمع سواء اتفقت المصالح أو تعارضت، مترجمة في شكل قوائم وتقارير مالية تعكس واقع المنظمات مما له أثر في إتخاذ القرارات سواء على صعيد الوحدة المحاسبية أو المتبعين للوحدة من الخارج وكالمساهمين والهيئات الحكومية. وعلى ذلك يكون من الضروري للمحاسب أن يتعرف على أساليب ونماذج بحوث العمليات لسببين رئيسيين الأول هو الإستفادة من هذه الأساليب في توفير البيأنات والمعلومات اللازمة لترشيد الإدارة عند اتخاذ القرارات والسبب الثأني امكأنية قيام المحاسب في مجال بناء وتصميم نماذج بحوث العمليات وجمع البيأنات المطلوبة لها ورقابتها ومتابعة وتنفيذها.

مشكلة الدراسة:

نظراً للدور الذي تلعبه المحاسبة في توفير حاجة المستخدمين الداخليين والخارجيين من المعلومات المحاسبية، ومن ثم تساعد في اتخاذ القرارات السليمة. لذا يصبح التوسع في إستخدام أساليب بحوث العمليات له دور كبير في المساعدة في الوصول إلى الحلول الأفضل للمشاكل المحاسبية، فالبرمجة الخطية تفيد في إعداد الموازنات التخطيطية، وكذلك أسلوب المدخلات والمخرجات (تحليل المنتج)يساعد في تخطيط أداء الأقسام والمحاسبة عن المسئولية. لذا يرى الباحث أنه حتى تستطيع المحاسبة القيام بدورها الأساسي في توفير

المعلومات المحاسبية هذا بدوره يتطلب ربطها بأساليب بحوث العمليات ونظم تشغيل البيأنات والحاسبات الإلكترونية. وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في كيفية الإجابة عن التساؤل الآتي:

كيف يمكن حل مشاكل المحاسبة بإستخدام أسلوب البرمجة الخطية وتحليل المنتج؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع المتمثل في إستخدام أسلوبي البرمجة الخطية وتحليل المنتج وهو يعتبر موضوعاً مهماً وحيوياًلاسيما للمهتمين والباحثين بهذا المجال، وتزداد أهميتها كذلك إرتباطها بالنظام المحاسبي. كذلك توضح أهمية أسلوبي البرمجة الخطية وتحليل المنتج ومدى تأثيرهما في المساهمة في حل المشاكل المحاسبية وقدرة هذه الأساليب في محاولة الإرتقاء بالمنشأت إلى أفضل مستوى إداري ومالي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعرف على مدى الرغبة لدى العاملين في إدارة الحسابات والإدارات الأخرى في في الشركات الصناعية معرفة أسلوبي البرمجة الخطية وتحليل المنتج .
2. التعرف على مدى حاجة العمل داخل الشركات الصناعية لأسلوب البرمجة الخطية وتحليل المنتج.
3. التعرف على الوسائل التي يمكن عن طريقها تفضيل إستخدام أسلوبي البرمجة الخطية وتحليل المنتج .
4. تقديم التوصيات التي يمكن أن تساهم في الإرتقاء بعملية إتخاذ القرارات الإدارية داخل الشركات الصناعية.

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على الفرضية الآتية:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسلوبي البرمجة الخطية وتحليل المنتج وحل المشاكل المحاسبية في الشركات الصناعية السودأنية.

مناهج الدراسة:

اعتمد الدراسة على المنهج التاريخي وذلك لاستعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والمنهج الإستقرائي لصياغة مشكلة الدراسة، والمنهج الإستنباطي لصياغة الفروض والمنهج الوصفي التحليلي لتحليل بيأنات الدراسة الميدأنية.

مصادر البيأنات:

اعتمدت الدراسة على مجموعين من المصادر في إطارها النظري اعتمدت على الكتب والمراجع والبحوث والدراسات السابقة المتصلة بموضوع الدراسة ،وفي إطارها التطبيقي (الميدأني) إعتمدت على الإستبأنة كأداة للحصول على البيأنات الأولية.

حدود الدراسة:

الحد المكأني: مصنع اسمنت عطبرة – مصنع اسمنت السلام.

الحد الزمأني: 2017م.

تنظيم الدراسة:

أولاً: الإطار المنهجي.

ثأنياً: الدراسات السابقة.

ثالثاً: الإطار النظري للدراسة.

رابعاً: الدراسة الميدأنية.

ثأنياً: الدراسات السابقة :

يستعرض الباحث بعضاً من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث والتي تمكن الباحث من الاطلاع عليها:

1 - دراسة[4]: تناولت الدراسة واقع إستخدام الأساليب الكمية في تحليل المشكلات واتخاذ القرارات - دراسة ميدأنية على القطاع الحكومي بدولة الامارات العربية المتحدة. حيث هدفت الدراسة إلى بيأن مدى إستخدام الأساليب الكمية في تحليل المشكلات واتخاذ القرارات في القطاع الحكومي الإماراتي، وابراز الدور الذي تلعبه الأساليب الكمية في عملية تحليل المشكلات واتخاذ القرار واقتراح الحلول المناسبة. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن الأساليب الكمية غير معروفة بشكل كبير لدى الغالبية العظمى من متخذي القرار. كما خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها تكثيف التدريب والتأهيل للعاملين بكيفية إستخدام الأساليب الكمية.

2 - دراسة[9]: تناولت الدراسة تطبيق أدوات بحوث العمليات في قطاع الخدمات المصرفية - دراسة تحليلية على البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، حيث هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق بعض الأساليب الحديثة لبحوث العمليات في قطاع الخدمات المصرفية. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: إستخدام أساليب بحوث العمليات في البنوك التجارية يعتمد على حجم وامكأنيات شبكات الحاسب الآلي وأنظمة المعلومات. كما خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها :توظيف أشخاص مؤهلين ومتخصصين في العمل في القطاع المصرفي.

3 - دراسة[6]: تناولت الدراسة اتجاهات العاملين نحو إستخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرار في القطاع الحكومي الأردني، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع إستخدام الأساليب الكمية وبحوث العمليات في القطاع الحكومي الأردني وأهم الأسباب التي تعيق عملية إستخدام الأساليب الكمية واقتراح مجالات التطوير في عملية اتخاذ القرار بما يضمن الكفاءة والفاعلية وتوضيح الحاجة لإستخدام الأساليب الكمية للاهتمام بهذا المجال بدءاً بالجامعات وصانعي القرار وأنتهاء بالموظف. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن درجة المعرفة بالأساليب الكمية ضعيفة جداً في مواقع إستخدامها. كما خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها ضرورة عمل أقسام لبحوث العمليات في الوزارات لتحسين جودة القرار.

4 - دراسة[1]: تناولت الدراسة تطبيق تقنيات بحوث العمليات في الأسواق المالية في المملكة المتحدة. حيث هدفت الدراسة إلى بيأن تطبيق تقنيات بحوث العمليات في الأسواق المالية البريطأنية. حيث بين دور الأساليب الكمية والبرمجة التي تم تطبيقها على نطاق واسع في معظم الأسواق المالية. حيث بين الباحث الأساليب الكمية المستخدمة في الأسواق المالية مثل البرمجة الخطية والبرمجة غير الخطية وبرمجة الأهداف وغيرها مما ساعد في حل مجموعة من مشاكل الأسواق المالية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن إستخدام الأساليب الكمية ساعد في حل معظم المشاكل المتعلقة بالأسواق المالية مثل مؤشرات التتبع، وتقدير المخاطر الضمنية والمحايدة لخيارات الإحتمالات. كما خرجت الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها تطوير الأساليب الكمية لمواجهة المشاكل المعقدة في الأسواق المالية.

5 - دراسة [2]: تناولت الدراسة مدى تطبيق أساليب ببحوث العمليات في القطاع الصحي في المملكة العربية السعودية. حيث هدفت الدراسة إلى معرفة المدى الذي وصل إليه القطاع الصحي بعد تطبيق أساليب بحوث العمليات. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كأن من أهمها أن اعتماد المديرين على المنهج التقليدي لاتخاذ القرار. كما خرجت الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها: دعم وتحقيق جودة الخدمات المقدمة مع تحقيق الوفرات اللازمة للمستشفيات من أجل القيام بتنمية اقتصادية.

6 - دراسة [1]: تناولت الدراسة واقع إستخدام الأساليب الكمية في تحليل المشكلات بالقطاع الحكومي بدولة فلسطين. حيث هدفت الدراسة إ لى مدى أنتشار الأساليب الكمية في تحليل المشكلات واتخاذ القرارات في وزارت السلطة الفلسطينية من حيث تطبيقها والمعرفة بها والرغبة في الزيادة منها وكيفية تعلمها ومشاكل تطبيقها وأفضل طرق نشرها. حيث توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كأن من أهمها أن الأساليب الكمية غير معروفة بشكل كبير لدى متخذ القرار في وزارات السلطة الفلسطينية. كما خرجت الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها تدريب وتأهيل العاملين في كيفية إستخدام الأساليب الكمية.

7 - دراسة[2] : تناولت الدراسة نموذج عمل لتطبيق بحوث العمليات في الصحة وبرامج التحكم بالأوبئة، وتأتي هذه الدراسة كنتيجة لجهود مجموعة من المنظمات الدولية العاملة في مجال الصحة والأبحاث. وكأن الهدف العام من الدراسة وضع أساس عام لتطبيق نماذج بحوث العمليات. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كأن من أهمها أن إعداد نموذج مخطط دقيق لعملية تطبيق بحوث العمليات يقدم قائمة لأهم النشاطات المطلوبة للتخطيط والتنفيذ والمتابعة. كما خرجت الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها: ضرورة التدريب المستمر للعاملين.

8 - دراسة [3]: تناولت الدراسة تقييم أداء البنوك بإستخدام بحوث العمليات والذكاء الصناعي. حيث هدفت الدراسة إلى مناقشة العديد من تطبيقات أساليب بحوث العمليات والتي طبقت بشكل واسع في ميدأن العمل المصرفي. وتطبيقات لتقنيات أخرى استخدمت في السندات الإسمية للتنبؤ بالإفلاس في البنوك وتقييم الأداء بها والجدارة الإئتمأنية وضعف أداء البنك. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: يتم إعادة كفاءة القدرة الأنتاجية بقليل من الإهتمام عند تطبيق بحوث العمليات في البنوك. كما خرجت الدراسة إلى عدد من التوصيات من أهمها: الإهتمام بتدريب الكادر البشري على إستخدام تطبيقات بحوث العمليات.

تعقيب على الدراسات السابقة:

نلاحظ أن الدراسات السابقة تطرقت لموضوع الأساليب الكمية بصورة أكثر تفصيلاً في اتجاهات العاملين وتحليل المشكلات واتخاذ القرارات وعمليات التطبيق والتقنيات المرتبطة بها كما اشتملت ايضاً على إستخداماتها في قطاع الصحة وبرامج التحكم، بينما تناولت دراستنا أسلوب البرمجة الخطية وتحليل المنتج في حل المشكلات المحاسبية، وفي تطبيق هذه الدراسة ميزة التناسق بين تلك الأساليب ومشاكل المحاسبة في الشركات الصناعية السودأنية.

ثالثاً: الإطار النظري للدراسة

المحور الأول: مفهوم بحوث العمليات وأساليبها

أولاً: مفهوم بحوث العمليات:

تعرف بحوث العمليات على أنها منهج متكامل مبني على أسس علمية لمساعدة الإدارة في حل المشاكل التي تواجهها واتخاذ قرار بشأنها. [1] .

كما تم تعريفها بأنها علم وفن يهتم بالبحث عن أفضل الحلول الواجب إقرارها لحل مشكلة معينة وتحت ظروف معينة وذلك بإستخدام طرق رياضية لمعالجة العوامل المؤثرة على الحل وتحليلها من أجل إعطاء الفرصة للمتخصصين لاتخاذ القرار المناسب. [4]. كما تم تعريفها بأنها علم يعنى بمجموعة من النظريات والأساليب العلمية المبنية على علوم الرياضيات والإحصاء والحاسب الآلي للحصول على حلول مثلى للمشكلات تسهم

بشكل فعال في تحقيق الأهداف [3].كما تم تعريفها ايضاً بأنها علم وفن يهتم بالبحث عن أفضل الحلول الواجب إقرارها لحل مشكلة معينة تحت ظروف معينة [4].

مما سبق يرى الباحث: أن بحوث العمليات هي مجموعة من الأساليب الرياضية تستخدم في المساعدة في حل المشاكل التي تواجه الإدارة.

ثانياً: أنواع وأساليب بحوث العمليات :

هنالك الكثير من أنواع وأساليب بحوث العمليات التي تستخدم من قبل متخذي القرار في مجال ترشيد القرار الإداري،أو الغرض لحل مشكلة معينة في إحدى المجالات الإدارية في المؤسسة وتتمثل هذه الأساليب في الآتي:

1. نظرية القرار: هي عبارة عن مدخل تحليلي يتناسق لدراسة عملية اتخاذ القرارات ووضع نموذج للإختيار الرشيد والأفضل وفقاً لمعايير وأهداف محددة [7].
2. تحليل التكاليف والمنافع:يعتبر تحليل التكلفة أحد الأساليب واسعة الأنتشار المستخدمة لاتخاذ القرارات وتحليل النظم ودراسات الجدوى[9].
3. التنبؤ الكمي:معظم الشركات الكبرى تبني تنبؤاتها بشكل كبير على التحليل الكمي للسلاسل الزمنية الاقتصادية والتي تعكس كل من التغير الدوري والإتجاه العام الموسمي. وأهم طرق التنبؤ الكمي هي الأنحدار والوسط المتحرك [13].
4. البرمجة الخطية:تعتبر البرمجة الخطية من أهم التطورات العلمية التي توصل اليها الأنسأن في النصف الثأني من القرن العشرين،حيث تم تعريفها على أنها أسلوب رياضي يهدف إلى تقدير الوضع الأمثل لإستخدامات موارد المنظمة المحدودة (المالية والمادية والبشرية...إلخ) بغرض تحقيق أعلى ربح ممكن أو تقليل التكاليف إلى أدنى حد ممكن [11].
5. نظم المحاكاة:يعتبر مدخل المحاكاة مدخلاًواسع الإستخدام ويعرف على أنه أسلوب لتقليد وتمثيل نظام معين واقعي أو مشكلة حقيقية خلال مدة معينة من خلال نموذج يتحدد من مجموعة من الفرضيات ويتم الربط بين عناصر النموذج بعلاقات رياضية أو بأسس منطقية [12].
6. نظرية صفوف الأنتظار:تسمى هذه النظرية أحياناً بنماذج خطوط الأنتظار والفروض التي تقوم على نماذج صفوف الأنتظار تتلخص في أن زمن وصول الزبائن يكون عشوائياً أو منتظماً وأن الخدمة تقدم للزبائن وفقاً لمقياس معين كترتيب وصولهم [10].

7. النماذج الشبكية:تعتبر شبكات العمل أحد أساليب المنهج الكمي في الإدارة حيث ينقسم هذا الأسلوب في تخطيط ومتابعة تنفيذ المشروعات الأنتاجية والخدمية والسيطرة والرقابة على الأداء اثناء عملية متابعة التنفيذ[7].
8. نماذج النقل:تستخدم طريقة النقل اساساً لتخفيض تكاليف النقل من عدد من المصادر إلى عدد من النقاط[8].

المحور الثاني :العلاقة بين المحاسبة وبحوث العمليات

أولاً: النظام المحاسبي :

من المعلوم أن السلوك الاقتصادي لأي مشروع لايتوفر إلا عن طريق النظام المحاسبي فهو المحور الأساسي في تجميع البيأنات عن الأحداث الاقتصادية المالية في المشروع فهو نظام المعلومات الرسمي داخل المشروع وخارجه وذلك للأسباب الآتية [19].

1. تعدد وتنوع وظائف المحاسبة التي أصبحت ليست وسيلة فقط لضمأن سلامة حقوق الملاك والمساهمين بل أصبحت هي الطريق نحو أفضل قرارات داخل المشروع .
2. زيادة الإحتياجات للمعلومات المحاسبية ليس فقط من جأنب الإدارة داخل المشروع،بل من جأنب كافة الهيئات والمنظمات الاقتصادية والقأنونية خارج المشروع.
3. إعتبار النظام المحاسبي بمثابة حجر الاساس في أحداث مراحل تطور نظم المعلومات والذي يطلق عليه (النظام الكلي للمعلومات).حيث أصبح المستشارون المحاسبون أحد العناصر الأساسية في هذا النظام جنباً إلى جنب مع مصممي النظام وواضعي البرامج وخبراء بحوث العمليات.
4. النظام المحاسبي هو الأساس في توفير مدخلات البيأنات اللازمة لنماذج بحوث العمليات.

وللأسباب السابقة فأن المحاسبة وثيقة الصلة ببحوث العمليات من الزوايات الآتية [20].

1. النظام المحاسبي هو الأساس في توفير مدخلات البيأنات اللازمة لنماذج بحوث العمليات.
2. النظام المحاسبي له دور كبير في بناء وتصميم نمازج بحوث العمليات.
3. النظام المحاسبي له دور ملموس وجوهري في رقابة ومتابعة وتحليل الحلول المستخرجة من نماذج بحوث العمليات.

ثأنياً: التطور التاريخي للمحاسبة:

مع الثورة الصناعية ظهرت الشركات المساهمة كبيرة الحجم وارتبط ظهورها بأنفصال الملكية عن الإدارة وكأن كل ما يهم المساهمون هو التأكد من أن أموالهم تستخدم إستخداماً صحيحاً وكأنت المحاسبة وسيلة لقياس مسؤولية القائمين بإدارة أموال المساهمين وتركزت أساساً في المحاسبة المالية،ولكن التطور

الصناعي بكل ما تضمنه من تطور في حجم الوحدات الأنتاجية بالإضافة إلى التطور الإجتماعي والثقافي السريع، كل هذه العوامل أدت إلى ظهور محاسبة التكاليف جنباً إلى جنب مع المحاسبة المالية التي امتدت خدماتها إلى المراجعة لضمأن حقوق المساهمين وممتلكاتهم وأصولهم، كما امتدت ايضاً على الخدمات الضريبية [21].

كما أن وجود محاسبة التكاليف مع المحاسبة المالية غير وجهة النظرنحو وظيفة المحاسبة التي اعتبرت وسيلة لخدمة الإدارة عن طريق توفير البيأنات اللازمة لتحديد تكلفة الأنتاج وتكلفة كل واحدة منه،كما توفر البيأنات اللازمة للتخطيط والرقابة ومساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات ورسم السياسات [22].

المحور الثالث : البرمجة الخطية كوسيلة لحل المشاكل المحاسبية

أولاً: أسلوب البرمجة الخطية :

تعتبر البرمجة الخطية واحدة من الأساليب الحديثة التي تستخدم لبناء خطة اقتصادية سواء على مستوى المشروع أو على المستوى القومي. ولاشك أن أهم وظائف الإدارة الحديثة هي القدرة على اتخاذ القرارات الإدارية وهذه الوظيفة تتضمن الإختيار بين عدد كبير من السياسات البديلة لتحقيق هدف معين ومن أمثلة ذلك ماهو المنتج الذي ينبغي التركيز على ؟ وماهي الكمية التي ينبغي أنتاجها؟ وماهي الأسواق التي يمكن خدمتها؟ .[14]

إن تنوع أساليب وطرق التحليل مثل إستخدام التحليل الحدي والتحليل التفاضلي وحساب التكلفة البديلة ساعد في إعداد الموازنات التخطيطية، كما استمر تطور المحاسبة الإدارية ولكن في اتجاه اخر وهو الإستعأنة بأساليب التحليل الكمي مثل بحوث العمليات وذلك لتحقيق أمرين:الأول هو تطوير البيأنات المحاسبية نفسها مثل إعداد الموازنات التخطيطية وقياس التكاليف التفاضلية، والثأني: هو التعرف على احتياجات نماذج اتخاذ القرارات من المعلومات مثل التكاليف والإيرادات الحدية وتكلفة الفرصة البديلة والهدف هو توفير معلومات ملائمة وتوزيعها على مراكز اتخاذ القرارات داخل المنشأة.[15].

حيث تعرف الموازنات التخطيطية بأنها خطة تفصيلية محددة مقدماً للأعمال المرغوب تنفيذها وتوزيع هذه الخطة على جميع المسؤولين حتى تكون مرشداً لهم في تصرفاتهم.وتعتبر خطة منسقة لجميع عمليات المشروع لفترة زمنية محددة فهي تمدالمشروع بتقرير لأرباحه الكلية والمصاريف البيعية والإدارية .[16]

ثانياً:أسلوب تحليل المستخدم أو(المنتج)(المدخلات والمخرجات):

إلى جأنب الأسلوب التخطيطي يوجد أسلوب أخر يستخدم في تخطيط الأنتاج للمشروعات التي تشتمل على العديد من الأقسام الأنتاجية حيث يستخدم أنتاج بعض الاقسام في أقسام أخرى أو في صناعات

المراحل (تكاليف المراحل الأنتاجية)ويهدف هذا الأسلوب إلى ايجاد الخطة الأنتاجية لجميع أقسام المصنع والتي تعنى باحتياجات السوق الخارجي من كل منتج وكذلك باحتياجات الإستخدام الداخلي من هذه المنتجات. ففي معظم الشركات نجد العديد من الأقسام الأنتاجية تنتج منتج واحد أو أكثر ومعظم الأقسام الأنتاجية مرتبطة ببعضها البعض من الناحية الفنية فنجد أن أنتاج بعض الأقسام يعتمد على أنتاج الأقسام الأخرى. وفي الحقيقة فأن الميزة الرئيسية لهذا النموذج تنحصر في أنه يصف الهيكل الفني للمنشأة وصفاً دقيقاً ويعتمد على البيأنات التكاليفية الدقيقة بدلاً من الاعتماد على البيأنات الإحصائية [5]. كما يساعد أسلوب تحليل المنتج في محاسبة المسؤولية حيث يهدف هذا النظام إلى تحقيق الرقابة على الأداء عن طريق ربط المسؤولية بالأنفاق في المستويات الإدارية المختلفة في الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية طبقاً لبرنامج محدد أو خطة سابقة أو موازنة تقديرية .[18].

رابعاً: الدراسة الميدأنية:

1. مجتمع الدراسة يتكون من الإداريين والمحاسبين والمراجعين بمصنع أسمنت عطبرة ومصنع السلام للإسمنت ، اما عينة الدراسة فقد تم اختيارهابطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة ، حيث قام الباحث بتوزيع عدد(45) إستمارة إستبيأن على المستهدفين وإستجابة (40) فرداً أي ما نسبتة (95٪).

2. أداة الدراسة الميدأنية إستخدم الباحث إستمارة الاستبأنة كوسيلة لجمع البيأنات من عينة الدراسة.

3. وصف الاستبأنة: ارفق الباحث خطاباً للمبحوثين تم فيه تنويرهم بعنوأن الدراسة والغرض من استمارة الاستبأنة ، وتكونت الاستبأنة من قسمين رئيسين:

القسم الاول : تضمن البيأنات الشخصية لأفراد عينة الدراسة ، والتي تمثلت في العمر والمؤهل العلمي والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة.

القسم الثأني: إحتوي هذا القسم على عدد (10)عبارة طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عن عما تصفه كل عبارة وفق مقياس "ليكرت الخماسي" المتدرج الذي يتكون من خمسة مستويات(أوافق بشدة ، أوافق ، محايد ، لا أوافق لا أوافق بشدة) .

4. الثبات والصدق الظاهري لأداة الدراسة: من اجل تحسن صدق الاداة (الاستبأنة) وثباتها تم اجراء الاختبار القبلي لها عن طريق عرضها على بعض الاكاديميين من أساتذة الجامعات بغرض التحقق من صلاحيتها وسلامة ووضوح عباراتها وقد تم تحديثها بتعديلاتهم قبل توزيعها على المبحوثين.

5.الثبات والصدق الإحصائي: تم حساب الثبات والصدق لأداة الدراسة من هذه العينة بموجب معادلة إرتباط ألفا كرو نباخ وكأنت نتائج اختبار معامل ارتباط كرو نباخ لهذه الدراسة كما في الجدول التالي :

جدول رقم (1) الثبات والصدق الاحصائي

المعامل	القيمة	التفسير
الصدق	0.9	إجابات أفراد عينة الدراسة تتميز بدرجة صادق عالية
الثبات	0.8	إجابات أفراد عينة الدراسة تتميز بدرجة ثبات عالية

المصدر : اعداد الباحث من بيأنات الدراسة الميدأنية 2017م

من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معامل ارتباط ألفا كرو نباخ للصدق تساوي 0.9 وهي أكبر من 0.5 على فأن إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الإستبيأن تتميز بدرجة صدق عالية ، وكذلك نلاحظ أن قيمة معامل ارتباط ألفا كرو نباخ للثبات تساوي 0.8 وهي أكبر من 0.5 وعليه فأن إجابات افراد عينة الدراسة على عبارات الاستبيأن تتميز بدرجة ثبات عال .

الأساليب الإحصائية المستخدمة :برنامج SPSS لمعالجة البيأنات إحصائياً Spss مختصر (Statistical Package for Social Sciences)والتي تعنى بالعربية الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية ، الأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل هذه البيأنات هو إختبار معامل إرتباط ألفاكرنباخ لمعرفة صدق وثبات عبارات الاستبيأن بالفرضيات الاربعة،والتوزيع التكراري للإجابات، و الاشكال البيأنية ،النسب المئوية،الوسيط،اختبار مربع كاي 2 لدلالة الفروق بين الاجابات ،برنامج Excelللعمليات الحسابية وهو أحد البرامج الموفرة ضمن حزمة أوفيس و مخصص للعمليات الحسابية حيث أنه عبارة عن أوراق افتراضية يمكن أضافة معادلات حسابية عليها ومن ثم إضافة الارقام حيث يقوم البرنامج بالعمليات الحسابية بشكل آلي (تحليل وتخطيط البيأنات) .

7. خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم (2) خصائص عينة الدراسة

البيأن	الفئات	العدد	النسبة
العمر	اقل من 30 سنه	16	40
	من 30 الى 40 سنه	10	25
	من 41 الى 50 سنه	5	12.5
	51 سنه فاكثر	9	22.5
	المجموع	40	٪100
المؤهل العلمي	دبلوم	7	17.5
	دبلوم عالي	1	2.5

	بكالريوس	27	67.5
	ماجستير	4	10
	دكتوراه	1	2.5
	المجموع	40	٪100
التخصص العلمي	محاسبة	16	40
	إدارة اعمال	11	27.5
	اقتصاد	7	17.5
	احصاء	6	15
	المجموع	40	٪100
المسمى الوظيفي	مدير	2	5
	رئيس قسم	11	27.5
	محاسب	19	47.5
	مراجع داخلي	8	20
	المجموع	40	٪100
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	19	47.5
	5 واقل من 10 سنوات	6	15
	10 واقل من 15 سنه	2	5
	15 سنه فاكثر	13	32.5
	المجموع	40	٪100

إعداد الباحث من بيأنات الدراسة الميدأنية 2017م

يتبين من الجدول (2) أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة حسب العمر (اقل من 30 سنة) حيث بلغ عددهم (16)فرداً بنسبة 40٪،ثم يليهم الفئة العمرية من(51 سنه فاكثر) بلغ عددهم (9) فرداً بنسبة 22.5٪، ثم يليهم الفئة من (30الي 40 سنة)بلغ عددهم (10) فرد بنسبة25٪، ثم يليهم والفئة من (41 الي 50سنة) بلغ عددهم (5) فرد بنسبة 12.5٪، ويمكن القول أن اغلب افراد عينة الدراسة هم من فئة الشباب.

و يوضح الجدول اعلاه المبحوثين حسب المؤهل العلمي أن غالبية أفراد الدراسة لديهم المؤهل العلمي بكالوريوس حيث بلغ عددهم (27) فرداً وبنسبة 67.5٪ ثم يليهم الافراد من ذوي المؤهل دبلوم حيث بلغ عددهم (7) أفراد وبنسبة عينة الدراسة بنسبة 17.5٪ ، ثم يليهم الأفراد من ذوي المؤهل العلمي ماجستير حيث بلغ عددهم (4) افراد وبنسبة 10٪ ثم يليهم الأفراد من ذوي المؤهل الدبلوم العالي حيث بلغ عددهم (1) فرداً وبنسبة 2.5٪ ، ثم يليهم الأفراد من ذوي المؤهل العلمي دكتوراه حيث بلغ عددهم (1) فرداً وبنسبة 2.5٪ ويوضح الجدول اعلاه المستهدفين حسب التخصص العلمي أن غالبية أفراد الدراسة اصحاب التخصص محاسبة البالغ عددهم (16) فردا وبنسبة 40٪ يليهم تخصص إدارة الاعمال بعدد (11) فرد وبنسبة 27.5٪ ثم يليهم تخصص الاقتصاد بعدد (7) أفراد وبنسبة 17.5٪ واخيرا تخصص الإحصاء بعدد (6) افراد وبنسبة 15٪ ويوضح الجدول اعلاه المستهدفين حسب المسمى الوظيفي نجد أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من المسمى محاسب حيث بلغ عددهم (19) فرداً بنسبة 47.5 ٪. ثم نجد أن افراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي رئيس قسم بلغ عددهم (11) فرداً بنسبة 27.5 ٪ ، ثم نجد أن أفراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفيمراجع داخلي بلغ عددهم (8) فرداً بنسبة 20 ٪، ثم نجد أن افراد عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي مدير بلغ عددهم (2) فردا بنسبة 5٪.

ويتبين من الجدول أعلاه أن هنالك(19) فردا وبنسبة 47.5٪ لديهم الخبرة (اقل من 5 سنوات)، بينما الذين لديهم خبرة من (15 سنة فاكثر) بلغ عددهم (13) فردا بنسبة 32.5٪، بينما بلغ الذين لديهم خبرة (من 5 واقل من 10 سنوات) عددهم (6) بنسبة15٪، بينما بلغ الذين لديهم خبرة (من 10 واقل من 15 سنة) عددهم (2) بنسبة 5٪. بينما بلغ الذين لديهم خبرة (اكثر من 20 سنه) عددهم (3) بنسبة 7.5٪.

التحليل الوصفي لعينة الدراسة الميدأنية:

1 -تحليل ومناقشة عبارات الفرضية:

يهدف الباحث من خلال تحليل ومناقشة عبارات هذه الفرضية لمعرفة آراء أفراد عينة الدراسة حول العلاقة بين أسلوبي لبرمجة الخطية وتحليل المنتج وحل المشاكل المحاسبية في الشركات الصناعية السودأنية.

جدول رقم(3) التوزيع التكراري لإجابات افراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية

العبارة	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	الوسيط	قيمة اختبار مربع كا2ي	مستوي الموافقة
	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار			

	ت ا ك	ت ا ك	ت ا ك	ت ا ك	ت ا ك		المحسوبة	
تستخدم أساليب كمية في تقدير الموارد في المصنع .	16	10	5	9	0	2	4.9	الموافقة
	40	25	12.5	22.5	0			
أسلوب تعظيم الربح يستخدم في المصنع.	17	21	2	0	0	2	15.05	الموافقة
	42.5	52.5	5	0	0			
يوجد تناسب بين خطة الأنتاج وموارد المصنع.	15	22	3	0	0	2	13.8	الموافقة
	37.5	55	7.5	0	0			
تقدر الطاقة الأنتاجية بواسطة إدارة فنية تستخدم أساليب كمية.	13	22	4	0	1	2	27.0	الموافقة
	32.5	55	10	0	2.5			
تقاس عمليات الأنخفاض في الموارد والأرباح بصورة دورية.	14	21	4	1	0	2	25.4	الموافقة
	35	52.5	10	2.5	0			
هنالك تقارير متبادلة بين الأقسام الأنتاجية عن المدخلات والمخرجات.	17	20	2	0	2	2	29.4	الموافقة
	42.5	50	5	0	2.5			
هنالك جهة إشرافية تراقب مراكز الخدمات الأنتاجية فى المصنع.	20	13	6	1	0	1	20.6	الموافقة بشدة
	50	32.5	15	2.5	0			
يوجد تجانس بين الأقسام الأنتاجية بالمصنع.	19	16	3	1	1	2	38.5	الموافقة
	47.5	40	7.5	2.5	2.5			
يتم تقييم أداء المراكز الأنتاجية دوريا" .	14	23	3	0	0	2	15.05	الموافقة
	35	57.5	7.5	0	0			
يقدر الأنتاج عبر أسلوب الموازنات التخطيطية.	13	20	6	1	0	2	20.6	الموافقة
	32.5	50	15	2.5	0			

المصدر:إعداد الباحث من بيأنات الدراسة الميدأنية2017م

بعد دراسة الجدول السابق لنتائج الفرضية التي تنص على (أن هنالك علاقة بين أسلوبي البرمجة الخطية وتحليل المنتج وحل المشاكل المحاسبية في الشركات الصناعية السودأنية) نجد أن قيمة الوسيط كأنت

تساوي (2) أي اوافق حسب مقياس ليكرت الخماسي. وهذا يعني أن غالبية المبحوثين يوافقون على ما جاء بالعبارات المكونة لهذه الفرضية.

ثالثاً : تحليل و مناقشة الفرضية :

جدول رقم(5) (إختبار (ت) للعينة الواحدة(One Sample-T-Test) للفرضية

الرقم	العبارة	فترة الثقة عند مستوي ثقة 95٪			
		درجات الحرية	المعنوية	الوسيط	الاتجاه
1	تستخدم أساليب كمية في تقدير الموارد في المصنع .	2	0.02	2	الموافقة
2	أسلوب تعظيم الربح يستخدم في المصنع.	2	0.00	2	الموافقة
3	يوجد تناسب بين خطة الأنتاج وموارد المصنع.	2	0.00	2	الموافقة
4	تقدر الطاقة الأنتاجية بواسطة إدارة فنية تستخدم أساليب كمية.	3	0.00	2	الموافقة
5	تقاس عمليات الأنخفاض في الموارد والأرباح بصورة دورية.	2	0.00	2	الموافقة
6	هنالك تقارير متبادلة بين الاقسام الأنتاجية عن المدخلات والمخرجات.	2	0.00	2	الموافقة
7	هنالك جهة إشرافية تراقب مراكز الخدمات الأنتاجية فى المصنع.	2	0.00	1	الموافقة بشدة
8	يوجد تجانس بين الأقسام الأنتاجية بالمصنع.	2	0.00	2	الموافقة
9	يتم تقييم أداء المراكز الأنتاجية دوريا .	2	0.00	2	الموافقة
10	يقدر الأنتاج عبر أسلوب الموازنات التخطيطية.	2	0.00	2	الموافقة

المصدر:إعداد الباحث من بيأنات الدراسة الميدأنية2017م

يتضح من الجدول ما يلي:

1 -بلغت قيمة مستوي المعنوية لاختبار

(ت)لدلالةالفروقبينافرادعينةالدراسةالموافقينوالمحايدينوغيرالموافقين(0.02) وهي اقل من مستوي الدلالة(0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين إجابات افراد العينة ولصالح الموافقين اي أنه يتم استخدم أساليب كمية في تقدير الموارد في المصنع .

2 -بلغت قيمة مستوي المعنوية لاختبار

(ت)لدلالةالفروقبينافرادعينةالدراسةالموافقينوالمحايدينوغيرالموافقين(0.00) وهي اقل من مستوي الدلالة(0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين إجابات افراد العينة ولصالح الموافقين اي أن أسلوب تعظيم الربح يستخدم في المصنع.

3 -بلغت قيمة مستوي المعنوية لاختبار

(ت)لدلالةالفروقبينافرادعينةالدراسةالموافقينوالمحايدينوغيرالموافقين(0.00) وهي اقل من مستوي الدلالة(0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين إجابات افراد العينة ولصالح الموافقين اي أنه يوجد تناسب بين خطة الأنتاج وموارد المصنع.

4 -بلغت قيمة مستوي المعنوية لاختبار

(ت)لدلالةالفروقبينافرادعينةالدراسةالموافقينوالمحايدينوغيرالموافقين(0.00) وهي اقل من مستوي الدلالة(0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين إجابات افراد العينة ولصالح الموافقين اي أنه تقدر الطاقة الأنتاجية بواسطة إدارة فنية تستخدم أساليب كمية.

5 -بلغت قيمة مستوي المعنوية لاختبار

(ت)لدلالةالفروقبينافرادعينةالدراسةالموافقينوالمحايدينوغيرالموافقين(0.00) وهي اقل من مستوي الدلالة(0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين إجابات افراد العينة ولصالح الموافقين اي أنه تقاس عمليات الأنخفاض في الموارد والارباح بصورة دورية.

6 -بلغت قيمة مستوي المعنوية لاختبار

(ت)لدلالةالفروقبينافرادعينةالدراسةالموافقينوالمحايدينوغيرالموافقين(0.00) وهي اقل من مستوي الدلالة(0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين إجابات افراد العينة ولصالح الموافقين اي أن هنالك تقارير متبادلة بين الاقسام الأنتاجية عن المدخلات والمخرجات.

7 - بلغت قيمة مستوي المعنوية لاختبار

(ت)لدلالةالفروقبينافرادعينةالدراسةالموافقينوالمحايدينوغيرالموافقين(0.00) وهي اقل من مستوي الدلالة(0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين إجابات افراد العينة ولصالح الموافقين بشدةاي أنهنالك جهة اشرافية تراقب مراكز الخدمات الأنتاجية فى المصنع.

8 -بلغت قيمة مستوي المعنوية لاختبار

(ت)لدلالةالفروقبينافرادعينةالدراسةالموافقينوالمحايدينوغيرالموافقين(0.00) وهي اقل من مستوي الدلالة(0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين إجابات افراد العينة ولصالح الموافقين اي أنه يوجد تجأنس بين الاقسام الأنتاجية بالمصنع.

9 -بلغت قيمة مستوي المعنوية لاختبار

(ت)لدلالةالفروقبينافرادعينةالدراسةالموافقينوالمحايدينوغيرالموافقين(0.00) وهي اقل من مستوي الدلالة(0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين إجابات افراد العينة ولصالح الموافقين اي أنهيتم تقييم أداء المراكز الأنتاجية دوريا .

10. بلغت قيمة مستوي المعنوية لاختبار (ت)

لدلالةالفروقبينافرادعينةالدراسةالموافقينوالمحايدينوغيرالموافقين(0.00) وهي اقل من مستوي الدلالة(0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة احصائية بين إجابات افراد العينة ولصالح الموافقين اي أنه يقدر الأنتاج عبر أسلوب الموازنات التخطيطية.

الخاتمة :

اولاً النتائج: من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدأنية توصل الباحث الى الاتي:

1. يطبق المصنع أسلوب البرمجة الخطية في إستقلال الطاقة الأنتاجية.
2. تساعد أساليب بحوث العمليات في تحقيق التناسق التام بين الخطط الفرعية داخل المصنع.
3. يساعد أسلوب البرمجة الخطية في كيفية توزيع الموارد المحدودة داخل المصنع.
4. يساعد أسلوب تحليل المنتج في تخطيط مراكز الخدمات الأنتاجية داخل المصنع.
5. يساعد أسلوب تحليل المنتج في تحقيق التجأنس التام بين الاقسام في المصنع .
6. يساعد أسلوب تحليل المنتج المصنع في تقييم أداء المركز والاقسام.

ثانياً التوصيات: بناءً على نتائج الدراسة الميدانية يوصي الباحث بما يلي:

1. العمل على تنمية الوعي لأهمية ومزايا إستخدام الأساليب الكمية في حل المشكلات المحاسبية في الشركات الصناعية.
2. رفع الوعي لدي المحاسبين بأهمية إستخدام أساليب التحليل الكمي حتي تستطيع المحاسبة في القيام بدورها الاساسي في توفير البيأنات والمعلومات بكفاءة .
3. ضرورة عمل إدارة لبحوث العمليات داخل المصنع تشتمل على أعضاء من المحاسبين.
4. تدريب العاملين في المصنع على كيفية إستخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات ،وأن تقدم الجهات المعنية بتنظيم دورات تدريبية ومحاضرات على إستخدام وتطبيق الأساليب الكمية .

قائمة المراجع والمصادر:

1. يوسف حسين عاشور ، مقدمة في بحوث العمليات ،ط4 (غزة : مكتبة الجامعة ،2002م).
2. يوسف حسين عاشور ، واقع إستخدام الأساليب الكمية في تحليل المشكلات بالقطاع الحكومي بدولة فلسطين ، (غزة : مجلة الإداري العدد95 ، 2001م).
3. صبري عزام ، اساسيات بحوث العمليات ، (عمأن : المكتب الحديث ، 2003م).
4. حسين على شوقي وزياد عبد الكريم القاضي ، بحوث العمليات تحليل كمي في الإدارة ، (عمأن : دار الميسرة ، 1997م).
5. زياد عبد الكريم القاضي ، مقدمة في بحوث العمليات ، (عمأن : دار الميسرة ، 1998م).
6. حسين السامري ، اتجاهات العاملين نحو إستخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرار في القطاع الحكومي الأردني ، ، (عمأن : مجلة الإدارة العامة، العدد4 ، 1999م).
7. موبد الفضل ، مدخل الأساليب الكمية في التسويق ، (عمأن : دار الميسرة ، 2008م).
8. محمد الطروأنة وسليمأن عبيدات ، مقدمة في بحوث العمليات ، (عمأن : دار الميسرة ، 2009م).
9. عبد الستار محمد على ، إدارة المشروعات العامة ، (عمأن : دار الميسرة ، 2010م).

10. مراد كمال عوض ، الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية - بحوث العمليات ، (عمأن : دار بداية ، 2010م).

11. محمد أسعد النيدأني ، مقدمة في بحوث العمليات ، (طرابلس : الجامعة المفتوحة ، 2002م).

12. ماجد الصفار وأحمد التميمي ، بحوث العمليات وتطبيقاتها على الحاسوب ، (عمأن : المناهج للنشر ، 2007م).

13. جورج فهمي رزق ، الاقتصاد التطبيقي في الإدارة ، (بيروت : المكتبة الأكاديمية ، 1999م).

14. محمد جودت فارس ، معوقات إستخدام الأساليب الكمية وعلاقتها بجودة القرارات الإدارية ، (غزة : جامعة الأزهر ، كلية العلوم الإجتماعية ، 2012م).

15. عباس مهدي شيرازي ، نظرية المحاسبة ، (الكويت : ذات السلاسل ، 1990م).

16. أحمد نور وفتحي الوافيدي ، المحاسبة الإدارية ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 1991م).

17. أحمد فرغلي محمد حسن ، نظم رقابة التكاليف ، (القاهرة : مكتبة شباب الجامعة ، 1985م).

18. مهند جعفر حسن حبيب وعصام عبد المطلب عثمأن ، دور نظام محاسبة المسئولية في الرقابة وتقييم الأداء في المستشفيات الحكومية بالتطبيق على مستشفى الملك نمر الجامعي ، (دنقلا : مجلة الدراسات الإدارية والإجتماعية ، العدد الأول ، 2017م).

19. دلال صادق بطرس ، بحوث العمليات في المحاسبة ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1990م).

20. دلال صادق بطرس ومحمد صبري العطار ، بحوث العمليات الأصول العلمية والعملية ، (القاهرة : دار النهضة العربية ، 1982م).

21. عبد الحي مرعي ، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات ، (الاسكندرية : دار الجامعة ، 1993م).

22. محمد عبد العزيز أبو رمأن ، البرمجة الخطية - النظرية والتطبيق ، (الرياض : دار المريخ ، 1980م).

الأنجليزية:

1. Board. J. Sutcliffe. C. and Ziemba W. (1999) The Application of operations research techniques to financial markets.

2. Fethi. M.D and Pasiouras. F. (2009) Assessing bank performance with operational research and artificial . Intelligence .Techniques . A survey , University of Baih , school of Management , working paper series.

اثر الفساد على سياسة الإصلاح المالي في الاقتصاد اليمني

دراسة وصفية تحليلية

د عبده مدهش صالح الشجري

أستاذ مساعد ، كلية العلوم الإدارية برداع- جامعة البيضاء

Alshigri2002@hahoo.com

الملخص

4

استهدفت الدراسة تحليل مظاهر ومؤشرات الفساد المالي في الاقتصاد اليمني بغية التعرف إلى مدى تأثير الفساد على مؤشرات الإصلاح المالي الرئيسية وهي مدى تعبئة الايرادات الضريبة وتخفيض النفقات الجارية وزيادة النفقات الرأسمالية.

وتوصلت الدراسة الى اهم النتائج وهي:

تراجع مؤشرات السياسة المالية خلال تطبيق سياسة الاصلاح المالي، حيث تراجع نسبة الضرائب الى الناتج المحلي الاجمالي من 9٪ في بداية الفترة الى 7.7٪ كمتوسط خلال الفترة(1996 -2010)، وعدم التحسن في اختلال الموازنة العامة حيث ظلت هيمنة النفقات الجارية مقابل تدني الانفاق الرأسمالي، اذ بلغت النفقات الجارية كمتوسط خلال الفترة 25.2 من الناتج المحلي الاجمالي مقابل 7.7 للنفقات الرأسمالية.

كما اظهرت الدراسة وجود علاقة وثيقة بين مؤشرات الفساد ومؤشرات سياسة الاصلاح المالي مما يشير الى ان عدم فاعلية سياسة الاصلاح المالي خلال الفترة المدروسة تعود بشكل اساسي الى الفساد المستشري في مؤسسات السلطة.

Impact of Financial Reform Policy on Yemeni Economy: A Descriptive, Analytical Study

Dr. Abduh Mudhish Salih Eshejri
Assistant Professor, Faculty of Administrative Studies, Rada', Al-Baydha University

Abstract:

The study aimed to analyze the manifestations and indicators of financial corruption in the Yemeni economy in order to identify the extent to which corruption affects the main financial reform indicators, the extent of increase tax revenues, the reduction of current expenditures and the increase in capital expenditures.

The most important results were the decline in the indicators of fiscal policy during the implementation of the fiscal reform policy. The ratio of taxes to GDP declined from 9% at the beginning of the period to 7.7% as an average during the period 1996-2010. Current expenditure is dominated by low capital expenditure, where current expenditures averaging 25.2% of GDP versus 7.7% for capital expenditure, as well as The study showed that there is a strong relationship between the indicators of corruption and the indicators of the policy of fiscal reform, which indicates that the ineffectiveness of the policy of fiscal reform during the period under study is mainly due to corruption in the institutions of the Authority.

المقدمة:

يرتبط الفساد بمدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبيروقراطية الجهاز الإداري، وطبيعة نظام الحكم وعلاقته بتصميم النظام المالي والإداري، من جهة ومدى الفصل بين السلطات والتشكيل المؤسسي الذي يسمح بوجود الرقابة والمحاسبة ومن ثم يعمل على تصميم النظام المالي الذي يحد من نوافذ وبؤر الفساد ويوفر الإطار الجيد للأداء الاقتصادي.

فالنظام المالي والإداري يأتيان انعكاسا لطبيعة النظام السياسي، فيشكلهما وفقا للأهداف والمآرب السياسية، فإذا كان يهدف إلى تحقيق النفوذ والإثراء بقصد الاحتفاظ بالسلطة، فان هذا الهدف يتناقض مع النظام المالي والحكم الجيدان ويتسق مع الفساد. ولما كانت السلطة إدارة للموارد العامة وفي نفس الوقت أداة للاحتفاظ بالسلطة فإنها بلا شك سوف تستغل استخدام إدارة الموارد العامة بغرض النفوذ والاثراء.

والفساد اليوم أصبح آفة تقف ضد التطور والبناء وسبب للفقر والبطالة بل وأصبح مدمرا للمجتمعات، حيث عندما يتفشى ويتجذر وينتقل إلى المجتمع يدمر القيم ويمزق النسيج الاجتماعي ويقود الى الاضطرابات وعدم الاستقرار.

ولقد اتبعت اليمن برنامجا للإصلاح المالي منذ 1995 بغية معالجة الاختلالات لاقتصادية. ولكن ذلك البرنامج اصطدم بعدم توفر البيئة الناظمة لعمل السياسة المالية والتي تتطلب إجراء تغييرات في جهاز الحكم تتمثل في العمل المؤسسي والشفافية والمساءلة. مما وفر اطارا لتنامي الفساد الذي وقف حائلا دون عمل سياسة الاصلاح المالي، وتردي الوضع الاقتصادي والاجتماعي. وعلى ضوء ذلك اتى اهمية اختيار الموضوع للتعرف على مدى تأثير الفساد في سياسة الاصلاح المالي، ومن ثم الاداء الاقتصادي.

مشكلة البحث: لقد اتبعت اليمن برنامجا للإصلاح المالي بغية معالجة الأداء الاقتصادي المختل وغير القابل للاستمرار، ولكن الفساد المالي مثل عامل تحد وإجهاض لتلك السياسة، ويمكن صياغة مشكلة البحث على شكل تساؤلات:

ما مظاهر واسباب الفساد المالي في اليمن ؟ وما مدى تأثيره على سياسة الاصلاح المالي والاداء الاقتصادي؟ وماهي استراتيجية مكافحته؟

أهمية البحث: ان تصميم السياسة المالية لتفعيل الأداء الاقتصادي تتطلب بالمقام الأول توفير البيئة الملائمة وشروط نجاحها وفي مقدمة تلك الشروط هو التصدي للفساد المالي الذي أصبح العائق أمام تلك السياسة. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في تشخيص الفساد في الاقتصاد اليمني والتعرف الى مظاهره واسبابه، والى مدى تأثيره على سياسة الإصلاح المالي المتبعة والأداء الاقتصادي، ومن ثم وضع الاستراتيجية الملائمة لمعالجة الفساد المالي.

اهداف البحث:

1 -التعرف الى مفاهيم الفساد ومدى ملاءمتها للعلاج الناجع.
2 -دراسة وتشخيص مظاهر ومؤشرات الفساد المالي في الاقتصاد اليمني.
3 -التعرف إلى مدى تأثير الفساد على مؤشرات الإصلاح المالي الرئيسية وهي مدى تعبئة الضريبة وتخفيض النفقات الجارية وزيادة النفقات الرأسمالية.
4 -وضع الاستراتيجية الملائمة لمعالجة الفساد المالي؟

فرضية البحث:

1 -رافق تطبيق سياسة الإصلاح المالي تنامي في مؤشرات الفساد في الاقتصاد اليمني.

2 -هناك علاقة بين الفساد ومؤشرات سياسة الاصلاح المالي (الايرادات الضريبية - النفقات الجارية - النفقات الرأسمالية).

منهجية الدراسة: بغية تحقيق اهداف وفرضيات الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي لتحليل مؤشرات السياسة المالية ومؤشرات ومظاهر الفساد في اليمن المنشورة في المؤسسات الرسمية والاقليمية والدولية المعنية بمكافحة الفساد والقيام بتحليل تلك المؤشرات والتعرف الى مدى الترابط بين الفساد وعدم فاعلية سياسة الاصلاح المالي التي اتبعتها اليمن عام 1995 وفقا لبرامج البنك والصندوق الدوليين.

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للفساد والإصلاح المالي

ا -مفهوم الفساد ومؤشراته واستراتيجيات مكافحته:

1 - مفهوم الفساد:

الفساد في المقام الأول أخلاقي يرتبط بثقافة وتطور المجتمعات، ولهذا يختلف باختلاف المجتمعات وسلوك الافراد، لكنه يرتبط بالإضافة الى الجوانب الأخلاقية بنوافذ فرص الفساد وهي تنظيمية وتشريعية ومؤسسية تأخذ مداها وفقا لطبيعة النظام السياسي الذي يشكل التنظيم والتشريع والرقابة، من حيث اذا كان تصميم النظام للمؤسسات غايتها تقليص نوافذ وفرص الفساد، أو أن المؤسسات التي صممت لإدارة العلاقات المتداخلة بين المواطن والدولة أصبحت تستخدم بدلا من ذلك وسيلة للإثراء الشخصي وتقديم منافع للفاسدين وفقا لتعريف سوزان اكرومان[1]. ويأخذ الفساد أبعاد قانونية وسياسية واجتماعية وثقافية، ولكن علاقته بالاقتصاد والسياسة المالية يعرفه البنك الدولي ومنظمة الشفافية الدولية بأنه: إساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق منافع خاصة. وينظر اليه الآن كمتغير سياسي يؤثر على معظم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية[2]. ويعرف برنامج الامم المتحدة الانمائي الفساد بانه اساءة استعمال السلطة المخولة لتحصيل كسب خاص[3].

ووفقا لتعريف عبدالرحمن الكواكبي يرتبط الفساد بالاستبداد حيث قال(الاستبداد صفة للحكومة المطلقة العنان فعلا أو حكما والتي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء بلا خشية حساب ولا عقاب، وهي

[1] **اكرومان** سوزان روز - الفساد والحكم، الأسباب، العواقب، والإصلاح-ترجمة فؤاد سروجي- الدار الأهلية- عمان-2003 ص29

[2] Allan S. Wlight and Roland CriagWell, Economic Growth and Corruption, in Developing Economies Evidence from Liner and Non-Liner Panel Causality Test, Business, Finance and Economics in Emerging Economics,Vol.8.No 22013. P.23

[3] الفساد والتنمية-برنامج الامم المتحدة الانمائي-ديسمبر 2008 –ص6

تشمل حكومة الفرد المطلق الذي تولى الحكم بالغلبة أو الوراثة، كما أن الحكومة المنتخبة قد تكون أيضا مستبدة إذا كان الحاكم المنتخب غير مسئول).[1]

ويلاحظ من تعريف البنك الدولي والمنظمات الدولية هناك عدم توصيف دقيق للفساد، لان الفساد لم يقتصر على إساءة استعمال الوظيفة ولكن يشمل تصميم النظام الذي يوفر فرص ونوافذ الفساد. لان إساءة استعمال الوظيفة تحدث عندما تغيب الشفافية والمساءلة وسيادة القانون، وهذه قضايا تعود إلى طبيعة النظام السياسي، فيما إذا كان يصمم بالشكل الذي يضبط الفساد، أو إذا كان يصمم بالشكل الذي يخلق فرص ونوافذ الفساد، التي تجد طريقها في إساءة استعمال الوظيفة العامة والتي هي نتيجة لطبيعة النظام السياسي وملازم للاستبداد. وهو ما يتسق مع تعريف سوزان روز اكرمان وعبدالرحمن الكواكبي. الا ان الكواكبي اضاف بلا خشية حساب او عقاب، بمعنى لا يوجد وازع ضمير او خوف يمنعه من الفساد، وهذا مرتبط بجانب اخلاق الفرد والوازع الديني والوطني، وفي ضوء ذلك فان معالجة الفساد تتطلب بداية تغير في شكل النظام الاستبدادي أي اجراء نغير في تصميم الشكل المؤسسي بحيث يتسم بالشفافية والمساءلة وسيادة القانون ويحول دون اتاحة قوة التصرف المالي للموظف بالإضافة الى تغيير في قيم المجتمع التي تجرم وتعدل السلوك.

2 -أنواع الفساد: الفساد من حيث النوع: الفساد السياسي والاقتصادي والإداري:

الفساد السياسي: هو استخدام المواقع السياسية العليا لتحقيق منافع خاصة، ويتمثل التعريف الواسع والاكثر شيوعا للفساد السياسي في اساءة استخدام السلطة السياسية لتحقيق مكاسب خاصة بهدف الحفاظ على او تعزيز الموقع في السلطة، او لأثراء الذات او كليهما، ويعزى الفساد السياسي الى أولئك الذين يتولون عملية صنع القرارات السياسية الخاصة بالقوانين والتشريعات ، وتخصيص الموارد الاساسية للدولة. ومن بين الاشكال المألوفة للفساد السياسي شراء الاصوات وتزوير الانتخابات. والقيام بحملات سياسية وتمويل الاحزاب بصورة غير قانونية وغير نزيهة وسوء استخدام الممتلكات العامة في العملية السياسية [2].

ويتسق ذلك التعريف مع شمسان [3]:

- عدم تداول سلطات الحكم واحتكارها لصالح نخبة محددة.

[1] -كريمة بقدي الفساد السياسي واثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا دراسة حالة الجزائر- رسالة ماجستير- كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ابو بكر بلقايد-تلمسان 2011-2012 ص20

[2] الفساد والتنمية برنامج الامم المتحدة الانمائي- مصدر سابق-ص8

[3] د **شمسان** عبد الباقي، الفساد السياسي واقتناص الدولة، المجموعة اليمنية للشفافية والنزاهة، الطبعة الاولى، 2014،ص9

- تقييد الفصل بين السلطات الثلاث.
- التلاعب في الانتخابات وتزوير إرادة الناخبين.
- سيطرة تجمعات المصالح على العملية السياسية لصالح هيمنة تنظيم سياسي.

الفساد الاقتصادي: ويعني تفشي الفساد بأنواعه: الصغير والكبير واحتكار القرار والسلطة الاقتصادية، والاستيلاء على المعونات والقروض الخارجية، في ظل غياب الرقابة والمساءلة.

الفساد الإداري: هو الفساد الذي يتسم به الجهاز الإداري، ويشمل الرشاوي والمحسوبية وخرق قوانين الخدمة المدنية والضوابط والإجراءات المالية والإدارية[1].

ومن حيث الدرجة ينقسم الى الفساد الكبير والفساد الصغير:

الفساد الكبير: يعرف بأنه فساد طبقة الساسة والحكام وقادة الأحزاب وأعضاء الحكومة والسلطة التشريعية والقضائية، اذ يقوم هؤلاء باستغلال موقع النفوذ السياسي لتوجيه القرارات والسياسات والتشريعات لتحقيق مصالح خاصة بهذه الطبقة أو الموالين لها، والإثراء غير المشروع من السلطة أو الحصول على أموال غير قانونية لزيادة النفوذ المالي والاجتماعي.[2] ويرتبط ذلك الفساد بثلاث عوامل تؤثر في فرص الفساد وهي حرية التصرف المالي والتحكم بالإيرادات المالية من قبل الموظف العام. في ظل غياب المحاسبة والمساءلة.[3]

الفساد الصغير: وهو الذي ينتشر في المستويات الوظيفية الدنيا وذلك من خلال الرشوات الصغيرة المنتشرة بين الموظفين الحكوميين ذوي الراتب المحدود بهدف زيادة دخولهم[4].

يتضح من خلال تناول مفهوم وانواع الفساد اتساق مفهوم الفساد الذي يأتي في ظل قوة التحكم المالي وحرية التصرف وغياب فعالية مؤسسات الرقابة والمحاسبة، وهذا يحدث في دولة الاستبداد، وهو ما يتسق مع تعريف الفساد الكبير والفساد السياسي الذي يبدأ من خلال استخدام المال لتزوير الانتخابات، وشراء الولاءات وتفصيل القانون ومؤسسات الحكم على مقاس السلطة، واحتكار السلطات وانعدام مؤسسات الرقابة

[1] د **محسن**، يحي صالح-خارطة الفساد في اليمن(الأطراف النافذة)- المرصد اليمني لحقوق الإنسان- الطبعة الأولى- 2010 ص56

[2] مجموعة باحثين، الفساد السياسي في الوطن العربي، حالة دراسية- منشورات الائتلاف مناجل النزاهة والمساءلة (امان) فلسطين 2014، ص4

[3] Jorge M artinez-Vazquez F.Javier Arze and Jameson Boex, Corruption, Fiscal policy, and Fiscal Management U S A I D. 2006. P.4

[4] **ابو السعود**، سارة دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة- دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا-دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة فرحات عباس سطيف- الجزائر-2012-2013 ص19

والمحاسبة. ومن ثم فان مفهوم الفساد يرتبط بالنفوذ والتحكم بالوظيفة العامة القائم على غياب الفصل بين السلطات والناجم عن الاستبداد او تزوير ارادة الناخبين وتفصيل مؤسسات الدولة على مقاس السلطة التنفيذية.

3 -مؤشرات الفساد:

الفساد لا يمكن قياسه مباشرة ولذلك فهو يقاس بمؤشرات تمثيلية تأخذ بناء ها من خلال أحكام وأراء شخصية[1]، واهمها مؤشرات مدركات إفساد ومؤشرات مرتبطة بالحكم.

اولا: مؤشرات مدركات الفساد(CPL) وهي عبارة عن مزيج من المسوحات والتقييمات التي تتناول الفساد والتي يتم جمعها من قبل مجموعة من المؤسسات المستقلة. وتقوم به منظمة الشفافية الدولية. ويتم بعد ذلك تقييم الدولة حسب درجات المدرك من الفساد في القطاع العام، حيث تكون درجة (100)أكثر نزاهة ودرجة(0) أكثر فسادا والذي تعرفه المنظمة(بسوء استغلال الوظيفة العامة من اجل تحقيق مصلحة خاصة).[2]

ثانيا: مؤشرات الحكم[3]:

لقد قام البنك الدولي في تطوير ستة مؤشرات عامة للحكم تساعد على فهم أفضل لحجم وأبعاد مشكلة الفساد في البلدان النامية كما وتساعد على فهم القوة والضعف للفساد خلال الفترة الزمنية، وعلى ضوء ذلك يتم عملية التقويم وتطوير استراتيجية مكافحة الفساد. وتتراوح قيمة المؤشر بين2,5 موجب، و2,5 سالب وحيث الصفر يفصل بين الاتجاه نحو الموجب (تخفيض الفساد) حتى يصل الى +2,5 خالية من الفساد، وبين الاتجاه نحو السالبية (التدهور نحو الفساد) حتى يصل الى -2,5 اكثر فسادا، وهذه المؤشرات هي:

- التعبير عن الرأي والمساءلة(V.C): ـ يقيس هذا المكون مدى قدرة مواطني بلدٍ ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية وسائل الإعلام.
- الاستقرار السياسي وغياب العنف(P.V): احتمال زعزعة استقرار الحكومة عن طريق وسائل غير دستورية أو باستخدام العنف بما في ذلك الإرهاب.
- فعالية الحكم(GE): نوعية الخدمات العامة، وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية إعداد السياسات.

[1] Mushtaq H. Khan, Governance Anti-Corruption reform in Developing countries; Policies, evidence and ways forward United Nations, No24. 2006 P.6

[2] ـ المعهد العربي للتخطيط- مؤشرات قياس الفساد الاداري- -جسر التنمية-العدد(70)-فبراير2008-الكويت ص5-6.

[3] -المصدر السابق ص7

- نوعية التنظيمات(RQ): قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك.
- سيادة القانون(RL): يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في سيادة القانون في المجتمع والتقيد بها، بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم، بالإضافة إلى احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف.
- الحد من الفساد(CC): يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد، صغيرها وكبيرها، بالإضافة إلى "استحواذ" النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.

وهناك دراسات اخذت بالمؤشر الفرعي الحد من الفساد، للتعبير عن الفساد، واخرى اخذت بذلك المؤشر بالإضافة الى المتغير سيادة القانون، باعتبار ان انتهاك القانون يعبر عن الفساد بعينه. كما ان حرية التعبير والمساءلة يعد وثيق الصلة بالفساد لان الفساد يوجد حيث تزور اراء الافراد وحيث تتعدم حرية الراي والمحاسبة.

ومن ثم تعد تلك المؤشرات الثلاثة العامة لإدارة الحكم وثيقة الصلة بالفساد، اما المؤشرات الثلاثة الاخرى على الرغم من علاقتها بالفساد، فإنها تتعلق بتصميم السياسات والتنظيم وهي فعاليات الحكم ونوعية التنظيمات والتي قد لا تجد مكانها للتطبيق. اما مؤشر الاستقرار السياسي والعنف فهو يقيس الاضطرابات السياسية والصراعات والعنف والارهاب وهذا المؤشر قد لا يكون وثيق الصلة بالحكم ومن ثم سبب رئيسي للفساد.

4 -استراتيجية مكافحة الفساد: تشير الادبيات الى ان مصادر الفساد وانواعه وعواقبه تتفاوت بشكل واسع بين الدول، وهذا يعني عدم ملائمة وصفة علاجية لكل الحالات، ويوجب على الدولة ان تحدد هي وحدها اهم مصادر الفساد والعواقب التي تستدعي الاهتمام اكثر من غيرها.

وعلى الرغم من ذلك فانه لا بد لأي تحليل لسبل علاج الفساد من ان يبدأ بمصادره الاساسية العريضة، المنافسة الاقتصادية والسياسة المقيدة والاستنسابية البيروقراطية او السياسي المفرط ونقص الشفافية والخضوع والمساءلة.[1]

[1] -جسر التنمية-المعهد العربي للتخطيط المصدر السابق ص12

ان رسم السياسات ووضع البرامج الملائمة لمكافحة الفساد لا بد وان تنطلق من ارضية صلبة للحكم الرشيد وبيئة الفساد والتي تتطلب التحليل السياسي والاجتماعي بشكل خاص لأنه محدد لحصيلة مكافحة الفساد[1] بحيث تأخذ الاستراتيجية مدى قوة وثقل المنتفعين من الفساد في الحكومة والمجتمع والتي من المتوقع ان تقاوم وتعارض سياسات وبرامج مكافحة الفساد[2] وبذلك فان رؤية مكافحة الفساد يتطلب ان ترتكز على البواعث المحركة للفساد وبالتالي تتطلب الشمولية والاحاطة السياسية والاقتصادية والقانونية والابعاد الاجتماعية مع التركيز على تفعيل للسياسة والحوافز. لذلك فإن التشخيص والفهم الجيد مهمان في تصميم برنامج مكافحة الفساد، ومن بين الاشياء الاخرى لتحليل الاطار الشامل يجب ان تشمل العوامل الآتية [3]:

1 -حكم النظام السياسي كيف سلطة الحكومة تمارس، قراراتها تصنع، والمسئولية والمحاسبة تنفذ.

2 -الاستفادة من تاريخ ودروس وجهود مقاومة البلدان للفساد.

3 -الاطار الدستوري والقانوني المتعلق بالفساد.

4 -حرية وسائل الاعلام والحريات المدنية.

5 -تنظيم الحكم كاشف للمعلومات.

6 -نشاط المجتمع المدني وانتخاب المنظمات.

7 -حجم سلوك وقيم القطاع الخاص.

8 -الوعي العام والسلوك الثقافي والاجتماعي نحو الفساد.

9 -استقلال وسلامة السلطة القضائية.

10 -فعالية اجهزة ومكاتب مكافحة الفساد.

11 -نوعية وحوافز الموظفون العموميون.

12 -ابطال ومحامون محليون ضد الفساد في المجتمع المدني والحكومة والقطاع الخاص.

13 -مدى الفساد السياسي.

[1] Mushtaq H. Khan, Governance Anti-Corruption reform in Developing countries . op .cit. p.18
[2] Ibid. p.21
[3] Ibid, Pp. 22-23

وباختصار تأتي الاجابة عن تلك التساؤلات من خلال الفصل بين السياسة باعتبارها اداة لإدارة وتصميم اجهزة الدولة في جانب النفقات والايرادات وبين السياسة باعتبارها اداة لاستغلال السلطات وتحقيق النفوذ والاثراء من الوظيفة العامة والجواب: يتم اما من خلال مصداقية من قبل قمة النظام السياسي نفسه وارادة سياسية لمكافحة الفساد والذي يتطلب تغيير في القواعد وخصوصا قواعد العمل المؤسسي والحكم الجيد والشفافية والمساءلة والمحاسبة وذلك من خلال انشاء اجهزة مكافحة الفساد من ذوي الكفاءة والنزاهة وتمنح الصلاحيات بأبعادها الثلاث تغير في قواعد القانون والرقابة والمحاسبة والقضاء مع التنفيذ. فالاقتراحات من اجل الاصلاح غير كا فية في اذا لم تكن مسنودة بإرادة سياسية حيث تلك الافكار والقوانين تظل عالقة حبر على ورق اذا لم توجد الارادة السياسية[1].

او يتم من خلال العملية الديمقراطية الحقة التي تفصل بين السلطات وتحول دون استغلال السلطات للثروات العامة وانتهاك القانون.

<u>الاستراتيجية الملائمة لمكافحة الفساد:</u> من خلال الاطار النظري يتضح ان الفساد يرتبط بشكل النظام وتصميم النظم وفي الجانب القيمي ومن ثم فان منهجية استراتيجية المكافحة لا بد ان تجري تغيرا في تلك الثلاثة المحاور:

المحور الاول من خلال عملية ديمقراطية[2] تفصل بين السلطات للحد من استغلال النفوذ، تلك الديمقراطية القائمة على مبدا انتخابات حرة ونزيهة تقود الى الفصل بين السلطات والى ايجاد اجهزة الرقابة والمحاسبة والقضاء الفاعلة والقادرة على المساءلة والمحاسبة، وتوفر الاطار الملائم للحكم الشفافية والحكم الرشيد والحريات والمنافسة وسيادة القانون وتفضي الى استقرار سياسي يساعد على تحسين الاداء الاقتصادي وتفعيل اداء السياسة المالية.

المحور الثاني من خلال تصميم الانظمة وتبسيط الاجراءات في جانب الايرادات والنفقات والمعاملات بحيث تحول دون وجود نوافذ للفساد.

---

[1] **اكرومان**، سوزان روز، الفساد والحكم، مصدر سابق، ص24

[2] ومع ذلك ينبغي الحذر من الديمقراطية الاسمية قد تكون اكثر خطرا من الانظمة الشمولية، اذ تفصل اجهزة الحكم على مقاساتها وتصبح هيئة مكافحة الفساد التي ترفع تقاريرها الى النظام الحاكم اداة لقمع الخصوم السياسيين. انظر في ذلك: **د الشطي**-اسماعيل -الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين الصالح للحكم- مجلة المستقبل العدد21مركز دراسة الوحدة العربية بيروت.

المحور الثالث تنمية قيم المجتمع وقيم النزاهة وتجريم الفساد وثقافة الفيد، وفق برنامج ثقافي تربوي ديني ووطني ينمي قيم الاخلاق وقيم الورع والخوف من اكل المال الحرام.

ب -مفهوم الاصلاح المالي والحكم الجيد:

مفهوم الاصلاح المالي: تمثل سياسات ادارة الطلب الكلي احد العناصر الرئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي من وجهة نظر سياسات صندوق النقد الدولي، والشرط الضروري لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية. وتعد السياسة المالية احد المحاور الرئيسية لإدارة الطلب الكلي، اذ تمثل عجز الموازنة العامة سببا اساسيا في تفاقم عجز ميزان المدفوعات وما يترتب عليه من اختلالات كلية في الاقتصاد. وتتمثل السياسة المالية في تخفيض الانفاق غير الاساسي والغاء الدعم عن السلع والخدمات الاساسية، العمل على زيادة الايرادات العامة، من خلال رفع اسعار السلع والخدمات اومن خلال تغيير اساليب تحصيل الضرائب والجمارك، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد وخصخصة المشروعات العامة[1]. واتبعت اليمن تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي المدعوم من البنك والصندوق الدوليين وفق مراحل ابتداء من ديسمبر **1995** وارتكزت بشكل اساسي على تنمية الايرادات وترشيد الانفاق وتخفيض معدلات التضخم والتحول لاقتصاد السوق [2].

<u>الحكم الجيد:</u> يعد الحكم الجيد شرطاً اساسياً لنجاح السياسة المالية ومن بين العوامل الملائمة لسياسة الاصلاح المالي، فالحكم الجيد والمالية العامة الفعالة العربتان الاكثر اهمية من اجل تحقيق الاولويات الاقتصادية والاجتماعية في اطار الموارد النادرة المتاحة لأي حكومة. ويشكل الحكم الجيد الاطار الاساسي للإدارة المالية والاقتصادية وتشمل: الاستقرار الاقتصادي وتشجيع استجابة كفاءة المؤسسات للمنافع العامة والمساواة الاقتصادية والاجتماعية [3] واداء الحكم الجيد يعتمد على الشفافية والمساءلة والمساواة والمشاركة في الحكم وسيادة القانون وبالطريقة التي تستجيب لاحتياجات الناس.

وطبيعة الحكم يتكون من آليات، عمليات، ومؤسسات والتي من خلالها المواطنون والمجموعات يستطيعون يجدوا مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية وتنفيذ التزاماتهم والوسيط لحل خلافاتهم [4].

ج -علاقة الفساد بالإصلاح المالي:

---

[1] **الأثوري**، جميل حميد: "الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد اليمني وسياسات الإصلاح الاقتصادي للمدة (1980- 1998)" أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2000. ص48-49

[2] انظر في ذلك د عبده مدهش الشجري اتجاهات اصلاح السياسة المالية في الاقتصاد اليمني اطروحة دكتوراه جامعة حلب 2008 من ص136-139

[3] Michael Schaeffer, Corruption and Public Finance, USIAD 2002. P. 1

[4] Ibid. p. 3

لم يقتصر الاصلاح المالي على سلامة وتصميم السياسة المالية الجيدة، وانما ايضا على سلامة الاطار الناظم لعملها من قوانين ومؤسسات واجهزة المحاسبة والقضاء والاستقرار السياسي والسلطات ونظام الضرائب وقرارات الانفاق العام ومهارات الخدمة المدنية وشفافية القواعد والاجراءات واوضاع التصرف في القرارات الاقتصادية[1] وفي حالة وجود الفساد يؤدي الى تشويه وانحراف السياسة المالية في جانب الايرادات والنفقات ويقود الى انخفاض مستويات الاستثمار والنمو الاقتصادي ويخفض من فعاليات السياسات الصناعية ويسمح بروز الاعمال في القطاعات غير الرسمية المنتهكة للقوانين.[2]

بالإضافة الى تدمير خطط التنمية وانحراف الموارد التي ربما تستثمر بشكل منتج، وعرقلة الشفافية والعمليات الطبيعية للأسواق ومن ثم خلق عدم التأكد لدى المستثمرين[3].

فضلا عن تشويه هيكل الانفاق من خلال تحويل الموارد في اتجاه الفقرات حيث امكانية تضخيم الانفاق وتحصيل الرشوات اكثر وحيث يوجد مجال اكبر للانغماس في الفساد السري وتعديل اسلوب توليد الايرادات مما يقلص الايرادات الضريبية من معظم مصادر دافعي الضرائب (دخل، ارباح، ملكية، مكاسب راس المال)[4]، الفساد يؤثر بشكل مباشر على ادوات السياسة المالية من خلال تخفيض الايرادات الضريبية وسوء الانفاق العام بتزايد الانفاق الجاري وانخفاض الانفاق الراسمالي وتفاقم عجز الموازنة، وبشكل غير مباشر من خلال تشوية اقتصاد السوق وهروب راس المال وانعدام المساواة، وبالنتيجة تقود الى تردي الاداء الاقتصادي المتمثل في تراجع معدل النمو وزيادة التضخم وارتفاع المديونية، وهذا بدوره ينعكس في تعميق تفاقم وضع الموازنة، ويقود الى تعميق تدهور الاداء الاقتصادي وعدم قابليته للاستمرار. وهكذا للفساد علاقة تغذية وارتداد في تعميق التأثير المتبادل بين ادوات السياسة المالية والاداء الاقتصادي وكما يلاحظ من المخطط.

[1] Ibid. P . 4

[2] **اكرومان**، سوزان روزا ، الفساد والحكم مصدر سابق، ص19-20

[3] Mushtaq H. Khan op.cit.p.4

[4] Sugata Ghosh and Kyriakos C. Neanidis Corruption, Fiscal Policy, and Growth; a Unified Approach-Economics and Finance working Paper No,2011, p. 3-5

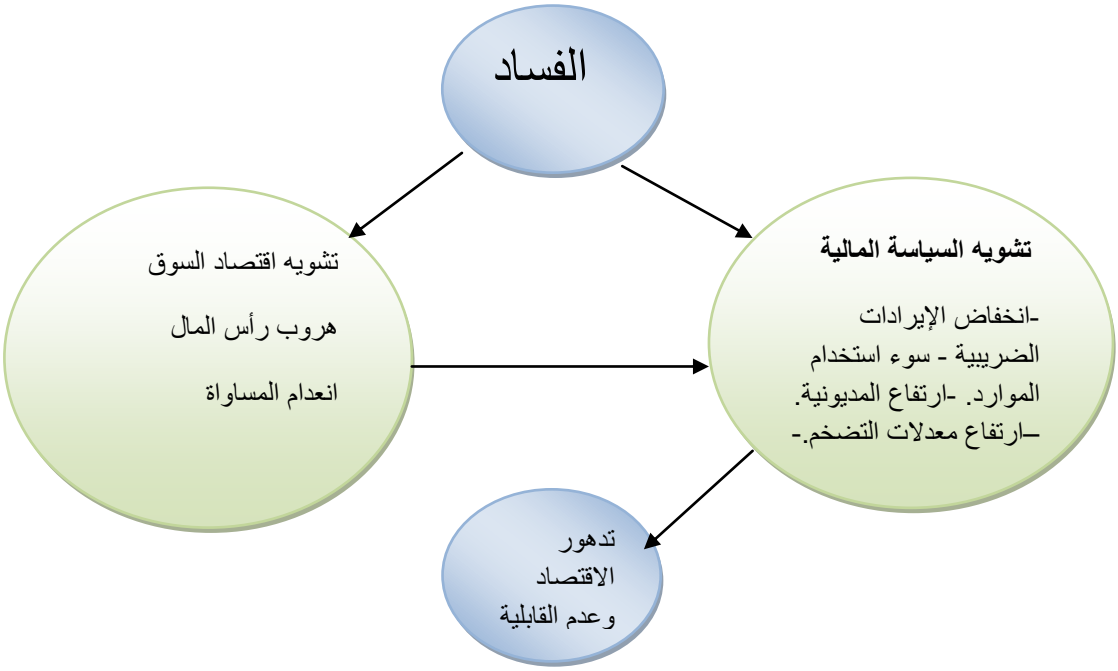

المبحث الثاني

واقع الفساد في اليمن وعلاقته بسياسة الإصلاح المالي

1 -مظاهر الفساد في الاقتصاد اليمني:

لقد تعددت وتنوعت مظاهر الفساد في اليمن، ولكن كانت اكثر وضوحا وبروزا في قطاع النفط، وفيما يلي تناول تلك المظاهر بشيء من الايجاز:

اولا: مظاهر الفساد في قطاع النفط

لقد أوضحت التقارير الرسمية وغير الرسمية تعدد اشكال ومظاهر الفساد في قطاع النفط وكيف تم استغلال واساءة استخدام هذا المورد النادر من خلال اشكال عدة وفيما يلي توضيح لتلك المظاهر:

1 -الفساد الذي أخذا طابعا رسميا في التصرف بالاعتماد الإضافي بالمخالفة للقانون المالي وأحكام الدستور، والذي تشكل من خلال فارق الأسعار المقدرة عند احتساب الموازنة والأسعار الفعلية، والتي بلغت

خلال الاعوام2000 -2008 مبلغاً وقدره 2404924000000(اثنان تريليون وأربعمائة وأربعة مليار وتسعمائة وأربعة وعشرون مليون ريال) وبما يساوي 12513 مليار دولار، وبنسبة من الإنفاق الكلي لتلك السنوات تراوحت بين 15٪ الأدنى و54٪ في اعلي مستوى لها في عام2005، وتم التصرف بتلك المبالغ بموجب أوامر رئاسية خارج خطط التنمية[1] وتشير التقارير إلى انه تم التصرف بتلك المبالغ اغلبها لاعتبارات الدفاع والامن. ومن المبالغ التي صرفت من الاعتماد الاضافي (31,9)بليون ريال علاوات المؤتمر الشعبي العام قبيل الانتخابات الرئاسية بيومين، ومقابل تعويض الشركات الأجنبية واجور نفقات المحامات الناجمة عن رفع الشركات الاجنبية بالحكومة لدى المحاكم الدولية نتيجة لبطلان صفقات الفساد مع تلك الشركات وذلك على النحو الأتي :

ا - الاتفاقية غير القانونية الخاصة ببيع 60٪ من حصة الشركة اليمنية تحت التأسيس في القطاع 53 (حضرموت) إلى شركة(باستيل) وشركة (ولترا)، والتي كبدت خزينة الدولة جراء هذه الصفقة خسائر كبيره بلغت (27.3) مليون دولار، منها صرف 3.82 مليار ريال مقابل ما أسمته (التسوية الودية) لإلغاء تلك الصفقة غير القانونية.

ب - صرفت (1.9) مليار ريال جزء من تكاليف الترافع في قضية التحكيم الدولية مع شركة هنت.

د - صرفت(1.23) مليار ريال مقابل ما يسمى(التسوية الودية) في القضية بين هيئة تطوير تهامة وشركة(كوالافينو) الكندية، بما يعادل(6.2) مليون دولار.

ويظهر أن أطراف في السلطة العليا توقع اتفاقيات صفقات الفساد مع الشركات الاجنبية، وتستلم عمولات تلك الصفقات بملايين الدولارات.. وبدلا من أن يتم محاكمتهم على الخيانات وارتكابهم جرائم مالية بحق المال العام والثروات العامة.. يتم التعويض من الخزينة العامة .[2]

1 -الفساد الناجم عن تهريب المشتقات النفطية المدعومة، من خلال تخصيص حصص إلى أقرباء وحلفاء موالين للنظام[3]، وتشير التقارير أن مهربي النفط يدفعون سعر اللتر من الديزل المدعوم 35 ريال ويبيعونه في

[1] د. صالح، محسن. يحي -خارطة الفساد في اليمن- مصدر سابق-ص172-176

[2] -المصدر السابق ص177-178

[3] Yemen: Corruption: Capital flight, global drivers of conflict, A Chatham HOUSE Report, 2013 P. 21

السوق الدولية بما يساوي 140 ريال، ووفقا لتخمينات الرئيس التنفيذي لشركة النفط ان كمية التهريب من الديزل كل شهر 100الف طن ويقدر بمبلغ بليون دولار في السنة[1]

2 -المظاهر الاخرى وتأخذ اشكال متعددة وهي [2]:

- إعفاء شركة النفط من الضرائب من 2001 -2004 تجاوزت نصف تريليون ريال.
- يتم هدر40٪ من نفط الكلفة من عائدات البترول ودون ان تعير الجهات الرسمية ذلك أي اهتمام.
- تشير تقارير وكيل وزارة المالية السابق انه لم يتم الإفصاح عن حجم وأسعار الصادرات النفطية.
- تقوم شركة مصفاة عدن ببيع النفط لشركات أجنبية بأقل من السعر الدولي، وحرم الميزانية بما يساوي (33) مليار وسجلت مدعومة على الورق بسجلات شركة مصفاة عدن.
- تنتهك شركة مصافي عدن القانون من خلال شراء أصول بدون مناقصات أو القيام بتنفيذ مشاريع خارج اختصاصها، وبنفس الطريقة شركة توزيع المنتجات النفطية وشركة غاز اليمن.
- عدم تسديد ضريبة الدخل لشركة هنت بما يساوي(68,6) بليون ريال لعام 2005.
- عدم وجود سجل لضريبة الدخل لشركات أخرى بما يساوي(190) بليون ريال.
- إعفاء أجهزة ومشتريات الشركات النفطية من الجمارك قدرت ببلايين الريالات.
- بيع حصة الحكومة من النفط بسعر اقل من السعر المحدد.
- إنشاء شركات الخدمات النفطية واستخلاص النفط تابعة لنافذين في قمة السلطة. تضع التكاليف حسب مزاجها وتضاف إلى نفط الكلفة ولا احد يستطيع الاعتراض عليها.
- كشفت التقارير أن الشركات تدفع 50 مليار للدفاع والأمن مقابل الحماية الأمنية ومرافقة الناقلات من التعرض للهجوم من قبل مسلحي القبائل [3].
- صفقة الفساد بيع أسعار الغاز الذي ابرم مع شركة توتال(سعر المليون وحدة حرارية بدولار واحد) وشركة كوجاز الكورية(سعر المليون وحدة حرارية بثلاثة دولار واحدى عشر سنت) بينما السعر

[1] د محسن. يحي صالح المصدر السابق ص189
[2] المصدر السابق ص391-196
[3] د شمسان، عبد الباقي مصدر سابق ص38

السائد عالميا يتراوح بين إحدى عشر واثنا عشر دولار للمليون وحدة حرارية، ومدة العقد عشرون سنة[1]، مما افقد خزينة الدولة عشرات المليارات من الدولارات.

ثانيا الفساد في قطاع المناقصات والمشتريات:

يعد نظام المناقصات من اخطر آليات الفساد، حيث ان نظام المقاولات ومشتريات الحكومة لا تخضع لعروض وضوابط المنافسة القانونية والمتكافئة، وكذلك المزايدات عند بيع وخصخصة المنشآت العامة. اذ يتم توزيع العقود والخصخصة على مراكز النفوذ والمقربين الموالين للسلطة [2].

ثالثا: التركية العسكرية التجارية. نمت طبقة تجارية متطفلة من القادة العسكرية والقبيلة من خلال الفوز بعقود المناقصات او التدخل بأعمال، احتكرت الاعمال وازاحت رجال الاعمال التقليدين.

رابعا: النظام الانتخابي والحزب الحاكم. بغية استمرارية النظام فانه يقوم برعاية وتقريب القوى بالدوائر الانتخابية من خلال منحها عقود او توظيف او مشاريع ليس لها علاقة بالمنفعة العامة من المال العام وحمايتها من المساءلة والمحاسبة.

خامسا: نهب أراضي الدولة والأوقاف: وتعد من اهم قضايا الفساد ومؤشراً على ضعف سيادة القانون، بل ان القانون نفسه فتح ثغرات للفساد، ففيما يتعلق بأراضي وعقارات الدولة أسند القانون رقم21 لسنة 1995 التصرف الى رئيس الجمهورية، فتم منحها الى النخب السياسية المقربة من النظام. والحالة الاخرى هي استغلال قانون الاستثمار رقم 15 لسنة2011 بمنح أراضي للمستثمرين فتم توزيع الاراضي لنافذين ليس لهم علاقة بالاستثمار او منح مساحات اكبر من اللازم. اما الشكل الثالث فهو السطو على أراضي الدولة والاوقاف من قبل نافذين في المدن الرئيسية، وتشير الدراسات إلى أن أراضي الأوقاف المغتصبة بلغت مساحتها(403834370) متر مربع [3]. او تحت تأسيس شركات عقارية لنافذين في السلطة والتي ضمت إليها ممتلكات أراضي الشركة الاقتصادية [4].

بالإضافة الى الفساد الكبير انتشر في العقود الاخيرة الفساد الصغير واصبح ثقافة عامة يمجد الفساد ولغة لم تعد محتقرة بين الناس . والشاطر من يفوز بشراء سيارة او مسكن[5].

[1] نفس المصدر، ص39
[2] د يحي محسن خارطة الفساد في اليمن ص 71
[3] د عبدالباقي شمسان الفساد اقتناص للدولة مصدر سابق ص36
[4] Corruption: Capital flight, global drivers of conflict op. cit P.22
[5] Yemen Corruption Assessment-USAID-2006, P.7

وهناك عوامل التمكين للفساد هي النظام القبلي وثقافة الفيد وسوء الادارة ونظام التعليم والنظام الانتخابي[1]. ونخلص من خلال قراءة مظاهر الفساد في الاقتصاد اليمني أنه ينتمي الى الفساد الكبير، والذي مرتبط بشكل اساسي بفساد السلطات العليا، وهو الفساد الناجم عن قوة التحكم وحرية التصرف المالي في ظل عدم وجود مؤسسات الرقابة والمحاسبة، بمعنى عدم فاعلية السلطة التشريعية والقضائية وغياب القانون الذي يصون الممتلكات العامة والخاصة، وهذا بدوره يأتي من خلال تزوير ارادة الناس من خلال انتخابات شكلية. ومن ثم الحاق المؤسستين التشريعية والقضائية بالسلطة التنفيذية.

يبرز ذلك من خلال طبيعة الصفقات المالية الضخمة والتحكم بالتعاقدات في قطاعي النفط والغاز، وتوزيع العقود على الموالين للسلطة لشراء ولائهم وتمويل العمليات الانتخابية لكسب وشراء السلطة التشريعية، وتفصيل القوانين بفتح ثغرات للفساد سواء في جانب الاستثمار او اسناد التصرف الى رئيس الجمهورية التصرف بالأراضي وعقود النفط مع تقييد التشريع للرقابة على الموازنة او تقييد مهام هيئات مكافحة الفساد ذلك يبرز بشكل واضح في صفقة الغاز مثالا للفساد السياسي، حيث تم بيع أسعار الغاز الذي ابرم مع شركة توتال(سعر المليون وحدة حرارية بدولار واحد) وشركة كوجاز الكورية(سعر المليون وحدة حرارية بثلاثة دولار واحدى عشر سنت) بينما السعر السائد عالميا يتراوح بين إحدى عشر واثنا عشر دولار. وتقدر خسار اليمن من تلك الصفقة لمدة العشرين سنة (60)مليار. بمعنى تم تمرير تلك الصفقة في ظل عدم فاعلية سلطات الرقابة في مجلس النواب وهو المسئول عن الموافقة عن الاتفاقيات، وفي ظل غياب مؤسسات الرقابة والمحاسبة سواء اكان الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة او هيئة مكافحة الفساد ام القضاء.

هذه المظاهر واشكال الفساد وقنواته يظهر بوضوح ما كان له ليكون لولا الرعاية له من النظام السياسي والذي يوفر الغطاء للفساد. وقد صممت اجهزة الدولة والقوانين لهذا الغرض واستخدم المال العام وتوزيع المناصب لكسب وتعزيز عناصر القوة في النظام السياسي وضمان استمراريته، مما انعكس سلبيا على اداء سياسة الاصلاح المالي والاداء الاقتصادي برمته.

2 -مؤشرات الفساد: في هذه الفقرة يتم تحليل المؤشرات المتصلة بالفساد وهي مؤشر ادراك الفساد ومؤشرات الحكم. ويلاحظ على الرغم من تشكيل هيئة مكافحة الفساد وموافقة اليمن على معاهدة الامم

[1]Ibid p. 8

المتحدة لمكافحة الفساد وتنفيذ برامج الاصلاح المؤسسي من قبل المؤسسات الدولية. الا ان المؤشرات تعكس غير ذلك.

اولا: مؤشر إدراك الفساد: يلاحظ من خلال الجدول رقم(1) ووفقا للأرقام المنشورة عن اليمن من المنظمة التي بدأت من 2001 أن مؤشر الفساد تزايد خلال الفترة من 29 لعام 2001 حتى وصل الى21 درجة عام 2009 عند أدنى مستوى معبر عن تصاعد وتيرة الفساد خلال الفترة 2001 -2010

جدول رقم(1)يوضح تطور مؤشر مدركات الفساد في اليمن خلال الفترة2001 -2010

www.transparency.org/cpi 2001-2010 منظمة الشفافية العالمية

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر مدرك الفساد	29	27	26	24	25	26	27	23	21	22
الترتيب بين الدول	65	71	88	-	103	111	137	141	154	146

ومن حيث الترتيب بين الدول يلاحظ انه في عام 2001 كان ترتيب اليمن 65 وتراجع ترتيبها خلال السنوات حتى وصل عام2009 الى 154 من بين 180 دولة المشمولة بمسح مدركات الفساد ، واحتلت المرتبة 18 قبل الاخير لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا لعام 2010. وتقع في الربع الاخير(اكثر فسادا) لأغلب السنوات وخصوصا السنوات الاخيرة. الامر الذي يشير الى تفشي وانتشار الفساد في اليمن بعد تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي.

ويشير الشكل اعلاه الى تطور التدهور الحاصل في مؤشر مدركات الفساد(CPI) خلال الفترة من 2001 الى 2010 ما عدى تحسن درجة واحدة للسنوات 2006,2007,2008,2010. مما يوضح زيادة الفساد والذي يشير المؤشر الى زيادته نحو السالبية.

<u>مؤشرات الحكم:</u>

وهي المؤشرات التجميعية لمؤشرات الحكم برنامج الامم المتحدة الانمائي واستخدمها البنك الدولي لتقييم عمل المؤسسات باعتبارها الوعاء الناظم للسياسات الاقتصادية ومنها السياسة المالية، وهي كما اشرنا سابقا في الجانب النظري عددها سته، وتعد ثلاثة مؤشرات وثيقة الصلة بالفساد وهي مؤشر السيطرة على الفساد ومؤشر سيادة القانون ومؤشر حرية التعبير والمساءلة.

ويلاحظ من خلال الجدول رقم(2) ان مؤشر السيطرة على الفساد(CC) تزايد من خلال التعبير عن زيادة السالبية أي انخفاض السيطرة على الفساد خلال الفترة من 1996 الى 2010 من -0.35 في عام 1996 الى -1.16 في نهية الفترة المدروسة مما يعبر عن تفاقم الفساد خلال الفترة.

اما مؤشر سيادة القانون(RL) هو الاخر اظهر التفاقم في غياب تطبيق قواعد القانون اذ انحدر من 1.35 عام 1996 الى ان بلغ اسوا حال عام 2007 بمقدار 0.96 وتراجع الى ان وصل 1.07 في نهاية الفترة. وبلغ

متوسط الانحدار خلال الفترة -0.81 مما يشير الى غياب العمل المؤسسي الناظم للسيطرة على الفساد من خلال تطبيق قواعد القانون في المعاملات المالية.

جدول رقم(2) يظهر مؤشرات الحكم في اليمن خلال الفترة1996 -2010

السنوات	AC	RL	CC
1996	-.68	1.35	.35-
1997	-.73	1.34	-.62
1998	-.77	1.33	-.89
1999	-.77	1.38	-.90
2000	-.77	1.42	-.91
2001	-1,07	1.47	-.93
2002	-1.21	1.52	-.95
2003	-.92	1.23	-.84
2004	-.97	1.23	-1.01
2005	-1.07	1.26	-.79
2006	-1.19	1.02	-.69
2007	-1.11	.96	-.69
2008	-1.23	.98	-.69
2009	-1.28	1.09	-1.02
2010	-1.34	1.07	-1.16
المتوسط	-0.92	-0.81	-0.35

-اخذت البيانات من خلال متوسط السنة التي قبلها والتي بعدها وكذا سنة 1999و2001

http://www.arabstates.undp.org موقع برنامج الحكم في الدول العربية برنامج الامم المتحدة الانمائي

اما مؤشر التعبير عن الراي والمساءلة فيتعلق بالحريات والمحاسبة في حالة انتهاك القانون، ومن خلال الجدول يظهر ان هذا المؤشر ظهر سالبا بل وزادت نحو السلبية خلال الفترة من -0.68 بداية الفترة الى -1.34 في نهاية الفترة، وبلغ كمتوسط خلال المدة -0.92 . الامر الذي يشير الى تفاقم انعدام حرية التعبير والمساءلة خلال الفترة المدروسة.

3 -الجهود الرسمية والدولية لمكافحة الفساد:

اولا: الجهود الرسمية:

يفيدالاطار النظري ان الدولة اذا صدقت في مكافحة الفساد من قبل قمة النظام السياسي نفسه وتواجدت ارادة سياسية لمكافحته، والذي يتطلب تغيير في القواعد وخصوصا قواعد العمل المؤسسي والحكم الجيد والشفافية والمساءلة والمحاسبة وذلك من خلال انشاء اجهزة مكافحة الفساد من ذوي الكفاءة والنزاهة وتمنح الصلاحيات بأبعادها الثلاث تغير في قواعد القانون والرقابة والمحاسبة والقضاء مع التنفيذ. لكن ما لم تتوفر تلك الارادة تصبح اجهزة مكافحة الفساد معبره عن عبء اضافي لمظاهر الفساد.

واليمن مثلها مثل الدول العربية انشأت اجهزة للرقابة والمحاسبة بغية المحافظة على المال العام، فتم انشاء الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بتعيين من قبل السلطة التنفيذية ويتبع اداريا رئاسة الجمهورية، واسند الاختصاص برفع التقارير الى رئيس الجمهورية، والتي تحفظ بالأدراج ولا ترى النور، ولهذا ولد الجهاز فاقد الاستقلالية والفاعلية.

اما الجهاز الاخر هو هيئة مكافحة الفساد والتي انشئت بضغط من المانحين والهيئات الدولية، وتلك الهيئة افرغت من معناها وولدت ميته، وذلك من خلال طريقة التعيين والاختصاص والعلاقة مع اجهزة القضاء والاجهزة الاخرى المعنية بمكافحة الفساد. اولا التعيين من قبل مجلس الشورى ومجلس النواب وهي تتبع منظومة الفساد. فهل سيتم التعيين من ذوي النزاهة والكفاءة لتحاسب منظومة الفساد؟ اما الصلاحيات فقد حددها القانون رقم 6 لسنة 2005 بان اجراءات احالة ومحاسبة ذوي الوظائف العليا الى القضاء يتم من

خلال موافقة رئيس الجمهورية او موافقة ثلثي مجلس النواب[1]، وهو ما يعني استحالة حصول ذلك لان الاغلبية من الحزب الحاكم ومن ثم جاء القانون ليحصن الفساد ، واصبحت صلاحية عمل الهيئة بيد رئيس الجمهورية. اما العلاقة مع القضاء فقد اسند عملية التحقيق الى القضاء، وبالتالي جردت الهيئة من عملها واصبحت مجرد اداة ترفع التقارير عن حالات الفساد الى جهة اخرى. وهذا ما حصل فعلا عندما ضبطت الحالة الوحيدة من الفساد، والتي ما ان كانت تتشبث بعملية كشف الفساد اذ تفاجأ الهيئة بإصدار حكم محكمة عاجل خلال ساعات ضد هيئة مكافحة الفساد بمخالفتها الاجراءات[2]. كما ان عدم ايضاح علاقتها بالجهاز المركزي للرقابة وبجهاز الهيئة العليا للرقابة على المناقصات مقصودة لتداخل الاختصاصات وقطع الطريق امامها في ملاحقات وضبط الفساد.

اما الجهاز الثالث فهو الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات، هو الآخر يتبع رئيس الجمهورية، وكل صفقات الفساد تمر تحت مرأى ومسمع هذه الهيئة من خلال توزيع العقود للمقربين وبالمخالفة للقوانين.

ومن ثم جاءت تلك الاجهزة مفرغة من معناها القصدي والتي انشئت من اجله، وكانت عبارة عن اجهزة م

ثانيا الجهود الدولية:

لقد تركزت جهود المؤسسات الدولية على دعم الاصلاح المؤسسي والقانوني واصلاح السياسات. وتمثلت في دعم الصندوق الدولي الاستعداد الائتماني(stand-by) والبرنامج الممتد(Extended Fund Facility-EFF) وبرنامج الصلاح الهيكلي المعزز(ESAF)، وبرامج التخفيف من الفقر وتسهيل النمو (PRGF)[3]. والاتفاقية المنحة المقدمة من هيئة التنمية الدولية رقم[H-3360 يم] يناير 2008 لدعم الاصلاح المؤسسي في عدة اجهزة حكومية منها مصلحة الضرائب والخدمة المدنية[4]. فضلا عن الجهود الداعمة من منظمة[DFID] للمؤسسات اليمنية في مجال دعم المحاسبة والشفافية والمجتمع المدني في سبيل مكافحة الفساد.

لقد ركزت جهود المؤسسات الدولية على اصلاح السياسات والبرامج ولم تهتم بالاطار المؤسسي لتنفيذ تلك البرامج. واخيرا ركزت على الدعم المرتكز على مكافحة الفساد وضغطت في اتجاه إنشاء هيئة مكافحة

[1] د شمسان، عبد الباقي، الفساد السياسي واقتناص الدولة في اليمن، مصدر سابق ص33
[2] د محسن، يحي صالح، خارطة الفساد في اليمن مصدر سابق ص15
[3] د الشجري، عبده مدهش-اتجاهات اصلاح السياسة المالية مصدر سبق ذكره- ص128-131
[4] د الشوافي، عبد العزيز- استيعاب المساعدات الدولية بحث مقدم الى المؤتمر الأكاديمي لدعم الحوار ص2

الفساد. الا ان تلك الجهود باءت بالفشل لعدم التشخيص السليم لأسباب الفساد والذي هو بالمقام الأول سياسي مرتبط بطبيعة النظام.

ب -الإصلاح المالي ومؤشرات أدائه:

1 -طبيعة الإصلاح المالي:

نظرت برامج الاصلاح الاقتصادية المدعومة من الصندوق إلى ان المشكلة الاساسية في اليمن تتمثل في عجز الموازنة والتي يتم تمويلها من الاصدار النقدي وما ترتب على ذلك في ارتفاع معدلات التضخم وفقدان الثقة بالريال اليمني وضعف الفرص الاستثمارية وهروب رأس المال وتراكم المديونية التي ادت الى فقدان الجدارة الائتمانية وتقليص موارد المانحين هذا الوضع المالي ترتب عليه ضعف الانفاق على الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية اللازمة للتنمية، فضلا عن خلق عدم الاستقرار الاقتصادي. وهذا الوضع الاقتصادي غير القابل للاستمرار يتطلب معه جملة من الاصلاحات من بينها الاصلاح المالي والذي يهدف الى تقليص عجز الموازنة وتحسين الاداء الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي[1]. وتركز السياسة الاقتصادية على السياسة المالية كأداة أساسية لتحقيق الأهداف المنشودة في برنامج الإصلاح الاقتصادي ، ففي جانب السياسة الإيرادية تضمنت تنويع الإيرادات الحكومية غير النفطية من خلال إصلاح الإدارة الجبائية والنظام الضريبي والتي تهدف إلى توسيع الوعاء الضريبي وتحسين مرونة الضرائب ، ففي مجال الضريبة على الدخل فإن الإصلاحات تهدف إلى عقلنة معدلات الضريبة على الدخل الشخصي وعلى الشركات ، وكذلك تنظيم وعقلنة الإعفاءات والتخفيضات وتدعيم جمع الضريبة ، وفي مجال الضريبة غير المباشرة فإن الإصلاحات تهدف إلى ترشيد نظام الرسوم على السلع المستوردة والمحلية ، وكذلك إصلاح ضريبة الإنتاج ، وضريبة الاستهلاك والخدمات وتطبيق ضريبة عامة على المبيعات تتميز بإعفاءات محدودة ومعدل أساسي يساوي 10٪ كمدخل لتطبيق ضريبة المبيعات العامة ، بالإضافة إلى إصلاح التعرفة الجمركية ونظام أدارة الجمارك.

وفي مجال السياسة الانفاقية يرتكز البرنامج على تخفيض كل الإنفاق غير الضروري وإعادة توجيهه نحو المجالات ذات الأولوية وإلغاء الدعم للسلع والخدمات والتحويلات الجارية الرأسمالية لمشاريع القطاع العام وتقييد سياسات الأجور، بحيث يتم تحويل الإنفاق الجاري نحو قطاعات الصحة والتعليم وصيانة البيئة التحتية والقطاعات الاجتماعية والشبكة الاجتماعية ، بينما يقتصر الإنفاق الرأسمالي على المشاريع القائمة.

[1] Republic of Yemen-Dimension of Economic Adjustment and Structural Reform, The World Bank Document Date 1995/05/17.p. 14

ومع تنفيذ الصندوق والبنك الدوليين برنامج لسياسة التحرير، الا ان نظرية التحرير الاقتصادي تحولت بدلا من خلق الحرية والمنافسة ورعاية اقتصاد السوق ليلعب دورا فاعلا في الاستخدام الامثل للموارد النادرة وتحسين الانتاج وزيادة النمو الاقتصادي وتخفيض الاسعار وتحسين مستوى المعيشة، الى تركز الثروة والقوة بيد نخبة صغيرة واصبحت في عام 2011 تتحكم عشر عوائل ب 80٪ من الواردات والتصدير والمصارف وقطاع النقل والاتصالات[1]. مما يظهر تزامن تنفيذ نلك البرامج خنق حرية المنافسة وعدم وجود مناخ اقتصاد السوق مما انعكس سلبيا ليس على اداء سياسة الاصلاح المالي فحسب وانما على الاداء الاقتصادي برمته.

2 -مؤشرات السياسة المالية:

لقد استهدفت السياسة المالية تعبئة الايرادات الضريبية من خلال اصلاح القوانين والادارة الضريبية بغية معالجة العجز في الموازنة وترشيد الانفاق العام ومعالجة الاختلال بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية، ولكن الملاحظ من خلال الجدول ان الايرادات الضريبية انخفضت خلال الفترة، اذ انخفضت 9٪ عام 2006 ووصلت الى ادنى مستوى 6.1٪ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي عام 2008 ، وبلغ المتوسط خلال الفترة 7.4٪ وهي من ادنى النسب في العالم، وهو ما يلاحظ ان تلك السياسة كانت نتائجها سلبية، والسبب يعود الى الفساد الذي استشرى خلال الفترة والذي من مظاهره ارتفاع التهرب الضريبي، وتدنى مستوى الادارة الضريبية.

اما في جانب النفقات فيلاحظ من الجدول ارتفاع النفقات الجارية ارتفعت كنسبة من الناتج من 24,1٪ في بداية الفترة ووصلت الى اعلى مستوى لها عام 2008 اذ بلغت 30.7٪ من الناتج المحلي الاجمالي . وبالمقابل انخفضت النفقات الرأسمالية من 7.5٪ كنسبة من الناتج في بداية الفترة الى 3و6٪ عام 2009 باستثناء السنوات2002الى 2005 التي شهدت تحسناً ملحوظاً. وبلغ المتوسط خلال الفترة 7.7٪ مقابل 25,2٪ للنفقات الجارية. الامر الذي يشير الى اتساع الاختلال النفقات خلال الفترة لصالح النفقات الجارية مع عدم التحسن في النفقات الرأسمالية والتي تنعكس في تحسين التنمية.

لحقة بالسلطة فاقدة لدورها الوظيفي في مكافحة الفساد.

جدول رقم(3) يوضح التطور في المؤشرات المالية خلال الفترة من 1996 -2010 بالمليارات الاسعار الجارية

[1] Corruption: Capital flight, global drivers of conflict op. cit P.19

السنوات	GDP	Tax	لنفقات الجارية	النفقات الرأسمالية	النفقات الكلية	الايرادات النفطية	الضريبة الى الناتج	الجارية الى الناتج	الرأسمالية الى الناتج
1996	736.40	64.90	177.60	55.20	232.80	116.1	.09	24.1	7.5
1997	888.80	77.60	244.10	63.50	307.60	166.9	.09	27.5	7.1
1998	849.30	80.80	231.60	69.80	301.40	99.5	.10	27.3	8.2
1999	1128.80	89.70	266.60	76.30	342.90	174.8	.08	23.6	6.8
2000	1560.90	111.00	382.00	120.4	502.40	376.0	.07	24.5	7.7
2001	1684.60	122.00	394.20	128.2	522.40	334.5	.07	23.4	7.6
2002	1894.50	138.00	441.40	152.5	593.90	341.2	.07	23.3	8.0
2003	2177.50	152.90	526.40	250.6	777.00	409.9	.07	24.2	11.5
2004	2552.00	186.50	624.60	265.40	890.00	505.4	.07	24.5	10.4
2005	3646.60	284.40	863.90	322.5	1186.40	752.7	.08	23.7	8.8
2006	4495.20	265.20	1073.90	293.60	1367.50	1059.8	.06	23.9	6.5

2007	5099.90	315.40	1352.50	402.3	1754.80	947.8	.06	26.5	7.9
2008	6072.30	371.40	1866.50	381.7	2248.20	1456.7	.06	30.7	6.3
2009	5705.00	409.60	1478.10	369.9	1848.00	875.8	.07	25.9	6.5
2010	6844.00	454.70	1750.10	365.3	2115.40	1090.1	.07	25.6	5.3
المتوسطات							7.4	25.2	7.7

المصدر: تقارير مختلفة للبنك المركزي اليمني واحصائية مالية الدولة -وزارة المالية

هذا ويعكس التحسن الحاصل في مؤشرات الاداء لبعض المتغيرات كتراجع معدلات التضخم والعجز في الموازنة الى تدفق الايرادات النفطية الناجم بشكل كبير عن طفرة الاسعار في السوق الدولية، وهذا متغير خارجي لا يعد التحسن في الايرادات الى تحكم في السياسة المالية.

ج -علاقة الفساد بالإصلاح المالي:

لقد تم التعرف آنفا الى مؤشرات الفساد في الاقتصاد اليمني، وهي مؤشر مدركات الفساد التي تصدره مؤسسة الشفافية العالمية والمؤشرات الحكم الثلاثة التي يصدرها البنك الدولي ذات الصلة بالفساد خلال الفترة 1996 -2010 . كما تم التعرف الى مؤشرات الاصلاح المالي الاساسية والتي كانت هدفا رئيسيا من اهداف برنامج الاصلاح الاقتصادي للصندوق والبنك الدوليين خلال نفس الفترة، والآن نأتي الى عملية الربط بين مؤشرات الفساد ومؤشرات الاصلاح المالي خلال الفترة المدروسة.

بالنظر الى الجدول رقم (4) للتعرف عن التطور في مؤشرات الفساد خلال الفترة المدروسة يظهر ان درجات مؤشر مدركات الفساد كانت متناقصة ما عدا السنوات2006 -2007 بالإضافة الى 2010 وبلغ مقدار التغير (-7)معبرا عن التزايد في الفساد، كما و يلاحظ من خلال الجدول رقم(1) أن مؤشر الفساد تزايد خلال الفترة من 29 لعام 2001 حتى وصل الى21 درجة عام 2009 عند أدنى مستوى له معبرا عن تصاعد

وتيرة الفساد خلال الفترة 2001 -2010. ومن حيث الترتيب بين الدول يلاحظ انه في عام 2001 كان ترتيب اليمن 65 وتراجع ترتيبها خلال السنوات حتى وصل عام2009 الى 154 من بين 180 دولة المشمولة بمسح مدركات الفساد، واحتلت المرتبة 18 قبل الاخير لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا لعام 2010. وتقع في الربع الاخير(اكثر فسادا) لأغلب السنوات وخصوصا السنوات الاخيرة. الامر الذي يشير الى تصاعد وانتشار الفساد في اليمن بعد تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي.

وبخصوص مؤشرات الحكم يلاحظ من الجدول رقم (4) ان مؤشر الحد من الفساد كان سالبا معبرا عن عدم فاعلية الحكومة في السيطرة عن الفساد، بل وتزايد ذلك المؤشر خلال الفترة ماعدا 2003 و 2005 و 2006 وبلغت مجموع درجات التزايد في الفساد خلال الفترة(-0.81). وبمعدل سنوي 5٪. كما ويلاحظ من الجدول رقم (2) ان مؤشر الحد من الفساد تزايد خلال الفترة اذ ارتفع من -0.35 بداية الفترة الى -1.16 في نهاية الفترة ويعبر ذلك عن عدم فاعلية الحكومة في السيطرة عن الفساد خلال الفترة المدروسة. وفيما يتعلق بمؤشر سيادة القانون، يظهر من الجدول رقم(4) ان اغلب السنوات خلال الفترة كان سالبا، وبلغ مجموع التغير خلال الفترة(-0.35) وبمعدل سنوي 2٪. كما ويشير الجدول رقم (2) ان ذلك المؤشر كان موجبا الا انه انحدر من (1.35) في بداية الفترة الى (1.07) في نهاية الفترة، الامر الذي يشير الى تفاقم انتهاك القانون خلال الفترة المدروسة، ومن ثم تزايد معدلات الفساد.

وبخصوص مؤشر حرية التعبير والمساءلة، يظهر من الجدول رقم (4) ان المؤشر كان سالبا وتفاقم خلال الفترة ما عدى 2003 و 2007 وكان مجموع الزيادة في تفاقم ذلك المؤشر(-0.58) وبمعدل سنوي 4٪، كما ويلاحظ من خلال الجدول رقم(2) تزايد ذلك المؤشر من (-0.68) في بداية الفترة الى (-1.34) في نهاية الفترة وبمتوسط سنوي بلغ (-0.92) مما يشير الى تفاقم انتهاك الحريات وغياب المساءلة خلال الفترة المدروسة.

ويظهر من خلال المؤشرات الاربعة المعبرة عن الفساد انها قد تفاقمت خلال الفترة المدروسة معبرة عن التزايد في الفساد.

جدول رقم(4) يوضح التغير في مؤشرات الفساد خلال الفترة1996 -2010

السنوات	التغير في مؤشر CPI	التغير في مؤشر السيطرة على الفساد	التغير في مؤشر سيادة القانون	التغير في مؤشر التعبير عن الراي والمساءلة
1996		-	-	-
1997		0.27-	0.01-	0.05-
1998		0.27-	0.01-	0.04-
1999		0.1-	0.05	0.00
2000		0.1-	0.04	0.00
2001	-	0.2-	0.05	0.30-
2002	2-	20.-	0.05	0.14-
2003	1-	0.11	0.29-	0.29
2004	2-	0.17-	0.0	0.05-
2005	1	0.22	0.03	0.10-
2006	1	0.10	0.24-	0.12-
2007	1	0.0	0.6-	0.08
2008	4-	0.0	0.02	0.12-
2009	2-	0.33-	0.11	0.05-

2010	1	0.14-	0.02-	0.06-
مجموع التغير	7-	0.81-	0.35-	0.58-
معدل الانخفاض السنوي		0.05	0.02	0.04

تم استخراج الجدول من الجدول رقم (1) والجدول رقم(2)

وبالنظر الى الجدول رقم(5) للتعرف عن مؤشرات سياسة الاصلاح المالي خلال الفترة 1996 -2010 يظهر ان معدل التغير في العبء الضريبي (أي الزيادة او النقص السنوي في معدل الضريبة) كان في معظم السنوات خلال الفترة متناقصا، وبلغ المتوسط السنوي خلال الفترة(-1.06)، ويظهر من الجدول رقم(3) ان متوسط العبء الضريبي خلال الفترة بلغ (7.4)

مما يشير الى انخفاض الضريبة خلال الفترة بدلا من تزايدها والتي هدفت اليها سياسة الاصلاح المالي، مما يشير الى عدم التحسن في مكافحة التهرب الضريبي وفاعلية الادارة الضريبية في تنمية الايرادات الضريبية.

اما فيما يتصل بمؤشر تخفيض الانفاق الجاري فيلاحظ من الجدول رقم(5) ان التغير في معدل النمو السنوي خلال الفترة كان متزايدا في اغلب السنوات. وبلغ المتوسط السنوي لمعدل النمو في النفقات الجارية خلال الفترة 6٪ الامر الذي يشير الى عدم فاعلية سياسة الاصلاح المالي في تخفيض النفقات الجارية ومعالجة الاختلال في الموازنة العامة.

وفيما يتعلق بمؤشر النفقات الرأسمالية يلاحظ من الجدول رقم(5) انها كانت متناقصة في معظم السنوات، وبلغ المتوسط السنوي لمعدل نمو النفقات الرأسمالية خلال الفترة (-1.23). كما ويلاحظ ان ارتفاع معدل نمو النقاقات الرأسمالية للعام 2003 يعود الى النفقات على المشروعات التي منحت الى مرشحي الحزب الحاكم في انتخابات(2003) والتي لم ترتبط بخطط التنمية وتم انفاقها على مشاريع مبعثرة وبعضها لم ينجز. ويلاحظ ذلك من خلال الجدول رقم(3) اذ انخفضت النفقات الرأسمالية من 7.5٪ كنسبة من الناتج في بداية الفترة الى 3و6٪ عام 2009 باستثناء السنوات2003و 2004 التي شهدت تحسن ملحوظ ويعود ذلك الى النفقات على المشروعات التي منحت لمرشحي الحزب الحاكم في انتخابات (2003) وهي

نفقات على مشاريع مبعثرة غير مرتبطة بخطط التنمية. الامر الذي يشير الى تراجع معدلات النفقات الرأسمالية على البنية التحتية ومشاريع الخدمات والتنمية خلال الفترة.

مما يشير الى عدم فاعلية سياسة الاصلاح المالي في تحقيق اهدافها الاساسية وهي زيادة معدل العبء الضريبي المنخفض اصلا، وتخفيض النفقات الجارية والحد من الاستهلاك البذخي وترشيد الانفاق الجاري. وكذلك اظهرت عدم زيادة النفقات الرأسمالية التي ترتبط بعملية النمو والتنمية خلال الفترة من 1996 -2010.

جدول رقم(5) يوضح معدل التغير في مؤشرات السياسة المالية خلال الفترة1996 -2010

السنوات	التغير في العبء الضريبي	التغير في معدل النفقات الجارية	التغير في نسبة النفقات الرأسمالية
1996	-	-	-
1997	0.0	14	5-
1998	11	1-	15
1999	20-	16-	17-
2000	13-	4	13
2001	0.0	4-	1
2002	0.0	0.0	5
2003	0.0	4	44
2004	0.0	1	10-
2005	14	3-	15-

2006	25-	1	26-
2007	0.0	11	21
2008	0.0	16	20-
2009	17	16-	3
2010	0.0	1-	18-
المتوسطات	1.06-		1.23-

تم استخراج الجدول من الجدول رقم(3) ونخلص مما سبق تزامن تزايد مؤشرات الفساد في الاقتصاد اليمني مع تفاقم مؤشرات الاصلاح المالي خلال نفس الفترة، الامر الذي يشير الى الترابط الوثيق بين زيادة درجات الفساد مع تفاقم اختلال المؤشرات المالية الاساسية. وان عدم فاعلية تلك السياسة تعود بشكل اساسي الى تزايد معدلات الفساد وهو ما يحقق فرضية البحث.

النتائج:

1 -اظهرت الدراسة ارتفاع معدلات الفساد خلال فترة الاصلاح المالي وعدم فاعلية السياسات المتبعة لمكافحته سواء من قبل اجهز السلطة المحلية او المؤسسات الدولية.

2 -اظهرت الدراسة تدني مؤشرات السياسة المالية، حيث تراجعت نسبة الضرائب الى الناتج المحلي الاجمالي من 9٪ في بداية الفترة الى 7.7٪ كمتوسط خلال الفترة.

3 -تشير الدراسة الى ان الاختلال ظل قائما في الموازنة العامة من خلال هيمنة النفقات الجارية مقابل تدني الانفاق الرأسمالي، اذ بلغت النفقات الجارية كمتوسط خلال الفترة 25.2 من الناتج مقابل 7.7 للنفقات الرأسمالية.

4 -اظهرت الدراسة وجود علاقة وثيقة بين مؤشرات الفساد ومؤشرات سياسة الاصلاح المالي مما يشير الى ان عدم فاعلية السياسة المالية خلال الفترة المدروسة تعود بشكل اساسي الى الفساد المستشري في اجهزة السلطة.

5 -توصل الباحث الى تأصيل لمفهوم الفساد بانه يرتبط بالنفوذ والتحكم بالوظيفة العامة لتحيق الاثراء غير المشروع والتمكين من السلطة، القائم على غياب الفصل بين السلطات والناجم عن الاستبداد او تزوير ارادة الناخبين وتفصيل مؤسسات الدولة على مقاس السلطة التنفيذية.

6 -اظهرت الدراسة ان طبيعة الفساد تركز في الجانب الريعي لمورد النفط وفي طبيعة الاتفاقيات والصفقات مع الشركات الاجنبية والمحلية.

7 -اظهرت الدراسة ان المؤسسات الرقابة والمحاسبة المتمثلة في مجلس النواب والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وهيئة مكافحة الفساد والقضاء هي مؤسسات شكلية تم تفصيلها على مقاس السلطة، وتم الفساد في ظل غياب دور تلك المؤسسات.

التوصيات:

لمعالجة الفساد يتطلب اتخاذ اجراءات على المستوى النظام السياسي وعلى مستوى تصميم البرامج وعلى مستوى قيم المجتمع وعلى النحو التالي.

1 -ان مكافحة الفساد يرتبط في المقام الاول بتحقيق ديمقراطية حقة تفصل بين السلطات، وبناء دولة المؤسسات التي تحد من انتهاك القانون ونهب المال العام.

2 -يتطلب استقلالية اجهزة الرقابة والمحاسبة وتصميم صلاحيتها القانونية بما يمكنها من الرقابة والمحاسبة.

3 -ان سياسة الاصلاح المالي تتطلب ايجاد البيئة الملائمة لنجاح تلك السياسة وفي مقدمتها الحد من الفساد.

4 -يتطلب تصميم انظمة واجراءات اجهزة السلطة في جانب الايرادات والنفقات بحيث تحد من وجود ثغرات للفساد.

5 -ان الفساد هو في المقام الاول يرتبط بجانب قيم المجتمع ولهذا يتطلب تفعيل برامج تربوية تنمي قيم النزاهة والورع عن المال العام. وتجرم وتحتقر الفاسدين.

6 -نوصي بإدخال مادة متطلب الجامعة تشمل المواضيع التالية: تنمية قيم الاخلاق الاسلامي الحنيف والورع عن المال العام - الفساد واثارة التدميرية اقتصاديا واجتماعيا -قضيا الشفافية والحكم الرشيد.

المصادر:

1 -اكرومان سوزان روز - الفساد والحكم، الأسباب، العواقب، والإصلاح -ترجمة فؤاد سروجي - الدار الأهلية - عمان -.2003

2 -الأثوري، جميل حميد: "الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد اليمني وسياسات الإصلاح الاقتصادي للمدة (1980 - 1998)" أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2000.

3 -د الشجري، عبده مدهش اتجاهات اصلاح السياسة المالية في الاقتصاد اليمني اطروحة دكتوراه جامعة حلب .2008

4 -د الشطي -اسماعيل -الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين الصالح للحكم - مجلة المستقبل العدد21مركز دراسة الوحدة العربية بيروت.

5 -د الشوافي، عبد العزيز - استيعاب المساعدات الدولية بحث مقدم الى المؤتمر الأكاديمي لدعم الحوار، صنعاء .2013

6 -بو السعود، سارة دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا -دكتوراه غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة فرحات عباس سطيف - الجزائر -2012 -2013

7 -د شمسان عبد الباقي، الفساد السياسي واقتناص الدولة، المجموعة اليمنية للشفافية والنزاهة، الطبعة الاولى، ,2014

8 -د محسن، يحي صالح -خارطة الفساد في اليمن(الأطراف النافذة) - المرصد اليمني لحقوق الإنسان - الطبعة الأولى - 2010 .

مجموعة باحثين، الفساد السياسي في الوطن العربي، حالة دراسية - منشورات الائتلاف مناجل النزاهة والمساءلة (امان) فلسطين 2014 .

9 -بقدي، كريمة -الفساد السياسي واثره على الاستقرار السياسي في شمال افريقيا دراسة حالة الجزائر - رسالة ماجستير - كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ابو بكر بلقايد -تلمسان 2011 - 2012

10 -المعهد العربي للتخطيط - مؤشرات قياس الفساد الاداري - -جسر التنمية -العدد(70) - فبراير2008 -الكويت.

11 -الفساد والتنمية -برنامج الامم المتحدة الانمائي -ديسمبر 2008

12-Allan S. Wlight and Roland CriagWell, Economic Growth and Corruption, in Developing Economies Evidence from Liner and Non-Liner Panel Causality Test. BUSINESS, FINANCE & ECONOMICS IN EMERGING ECONOMIES VOL. 8 NO. 2 2013

13-Jorge M artinez-Vazquez F.Javier Arze and Jameson Boex, Corruption, Fiscal policy, and Fiscal Management U S A I D. 2006

14-Mushtaq H. Khan, Governance Anti-Corruption reform in Developing countries; Policies, evidence and ways forward United Nations, No24. 2006.

15 -Michael Schaeffer, Corruption and Public Finance, USIAD 2002.
16-Sugata Ghosh and Kyriakos C. Neanidis Corruption, Fiscal Policy, and Growth; a Unified Approach-Economics and Finance working Paper No,2011
17- Yemen: Corruption: Capital flight, global drivers of conflict, A Chatham HOUSE Report, 2013.
18-Republic of Yemen-Dimension of Economic Adjustment and Structural Reform, The World Bank Document Date 1995/05/17
19 www.transparency.org/cpi

20 www.arabstates.undp.org

العوامل المؤثرة على أداء القائم بالاتصال في الصحافة اليمنية- دراسة ميدانية

د.محمد علي محمد القعاري
استاذ الصحافة المشارك – كلية الإعلام جامعة صنعاء
وجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية
alquaary@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على أداء القائم بالاتصال في الصحافة اليمنية، منطلقة من التأصيل النظري للدراسة (مدخل الممارسة المهنية، ونظرية حارس البوابة)، ومن حقل الدراسات الاستطلاعية الوصفية التي لا تقف عند جمع البيانات عن الظاهرة موضع الدراسة، وإنما إلى تصنيف البيانات والحقائق وتفسيرها وتحليلها واستخلاص نتائج ودلالات مفيدة منها.

وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح بالعينة على (100) مفردة من الصحفيين العاملين في صحف الدراسة (الثورة و14 اكتوبر)، باستخدام استمارة الاستبيان في إطار هدف الدراسة المحدد. وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج من أهمها مايلي:

- تصدر تطبيقات الشبكات الاجتماعية كأبرز المهارات التي يجيدها الصحفيون في عملهم المهني (تويتر - الفيسبوك - اليوتيوب).

- أشار (57٪) من المبحوثين أنهم يجدون صعوبات في الحصول على المعلومات اثناء أداء العمل المهني، فيما أشار (72٪) من المبحوثين إلى وجود تأثير هذه الصعوبات بدرجة كبيرة ومتوسطة في الحصول على المعلومات الصحفية.

– جاءت الكفاءة البشرية، والمعاملة الصارمة من الرؤساء، واحترام التعليمات خوفاً من العقاب، في سلم أولويات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على أداء القائم بالاتصال.

-كشفت النتائج أن (85٪) من المبحوثين يتواصلون مع الجمهور اثناء عملهم الصحفي، وأن (88٪) رأوا أن تأثير هذا التواصل كان ايجابياً، وأن أفضل الوسائل استخداما في التواصل مع الجمهور كان أكثر من وسيلة اتصالية بنسبة بلغت (61٪).

- دلت النتائج أن (63٪) من المبحوثين يتعرضون لضغوطات متزايدة تؤثر على أداء عملهم المهني، ومن تقليص دور الصحفيين في عملهم، كأبرز صور تدخل رؤساء العمل، تحد من قدرات الصحفي وحيادتيه المهنية التي تتطلب الالتزام بالمبادئ الاخلاقية التي نصت عليها التشريعات والقوانين الصحفية.

5

Factors Affecting the Performance of Contact Officer in Yemeni Press: A Field Study

Dr. Mohammed Ali Mohammed El-Qa'ari
Associate Professor of Journalism, Faculty of Media Studies, Sana'a
alquaary@gmail.com

Abstract:

The study aims to identify the factors that affect the performance of the communicator in the Yemeni press emanating from the theoretical rooting (framework) of the study (entrance to professional practice, Gatekeeper theory), and from the field of descriptive exploratory studies that do not stop at data collection, but rather to classify data and facts, interpret and analyze them then useful conclusions can be drawn.

The study depended on Sample Survey Methodology on (100) words from professional Journalists (Al-Thaura (The Revolution) and 14 October), by using the questionnaire form within the specific study objective. The following are among the important conclusions of the study:

- **Social network applications have emerged as the most prominent skills that journalists use in their Professional work, such as (Twitter – Facebook – Youtube).**
- **(57%) of journalists indicate that they find some difficulties with obtaining information during professional work, while (72%) of the journalists noted that such difficulties profound and average influence in obtaining the press information.**
- **Among the priorities of the journalists studied in this research are human efficiency and strict treatment of bosses, respecting instructions as for fear of punishment. These are among the factors influencing the performance of the communicator.**
- **The results showed that 85% of journalists communicate with the public during their press work, and (88%) observed that the impact of this communication was positive, and that the best ways to communicate with public was more than just a means of communication by (61%).**
- **The results show that (63%) of the Journalists are under increasing pressure to influence their professional work, and reduce the role of journalists in their work, as the main images of the intervention of heads of labor, it causes reduction of journalist's capabilities and professional neutrality which requires adherence to the ethical principles set out in the legislation and the press laws.**
- **The absence of important some professional application skills that should be learned by the communicator has been found out. These are basic skills**

that match with information technology, such as (press photography, press release, photoshop); despite the fact that most journalists find ways to improve press performance in their press organizations.

تمهيد:

يعد القائم بالاتصال أحد العناصر الفاعلة والمؤثرة في نظام العمل الإعلامي بالمؤسسات الإعلامية، يدين بالولاء للسياسيات التي تنتهجها المؤسسة أو الوسيلة أو القائمون عليها، وتتفق مع أهدافهم، ويعد التزام القائم بالاتصال بهذه السياسات ضرورة لاستمرار المؤسسة واستقرارها في علاقتها بالمجتمع، فيما يقوم به أو غيره من عمليات المراجعة للمحتوى حتى يتسق مع هذه الأهداف والسياسات، سواء بالحذف، أو الإضافة، أو التعديل، بما يشير في النهاية إلى التميز في انتاج المحتوى نحو خدمة الأهداف والسياسات الخاصة بالمؤسسة المعلنة أو المستترة التي تحدد ما يجب وما لا يجب أن يفعله القائم بالاتصال أثناء ممارسته لعمله المهني.

كما يتأثر عمل القائم بالاتصال بالسياسيات والتوجيهات الخارجية التي تصدر عن مشرعين عن العمل أو المهنة، وتحدد –أيضاً - ما يجب وما لا يجب في إطار رؤية المشرعين لأهداف المؤسسات الإعلامية في المجتمع، وهو ما يتبلور في القوانين والتشريعات والنظم التي تضمن ضبط العملية الإعلامية من وجهة نظر السلطة [1].

وتعد نظرية حارس البوابة (*Gate Keeper*) واحدة من أهم النظريات الخاصة بدراسة القائم بالاتصال، والدور الوظيفي الذي يؤديه كحارس بوابة في انتقاء وإبراز المواد الإخبارية، ومعالجة مضمونها، وتوجيه وضبط الممارسات الإعلامية بما يتيح إمكانية تشكيل الأفكار والاتجاهات حيال القضايا والأحداث المثارة، وتحديد أولويات الجمهور من خلال التحكم في التدفق المعلوماتي للأحداث [2].

ومن خلال الدراسات اللاحقة التي ظهرت خلال فترتي الستينيات والسبعينيات، فقد ظهرت عدة مستويات تبين أدوار حارس البوابة، منها: المستوى الفردي، ومستوى المنظمة الإعلامية، والمستوى المجتمعي، حيث أتاحت هذه المستويات فهم دور حارس البوابة كعملية مشتركة بين عدة مدخلات داخل الصحيفة وخارجها للوصول إلى المخرج النهائي الذي ينسجم مع طبيعة كل مستوى، وحجم تأثيره على الممارسة الصحفية.

---

[1] – محمد عبد الحميد، نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، ط1 (القاهرة عالم الكتب، 2000)، ص 115-116

[2] – أحمد الجميعة، الممارسة المهنية الصحفية والعوامل المؤثرة فيها، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأمام محمد بن سعود الاسلامية، كلية الدعوة والإعلام، قسم الإعلام، 2010، ص 142

وقد حددت الباحثة شوميكر (Shoemaker) أبعادًا جديدة للمستويات الثلاثة، وهي:

1. المستوى الأول: يشتمل على الدور الفردي لحارس البوابة، والعوامل الاجتماعية والنفسية التي تؤثر عليه، وهي: التنشئة، والتوجيه داخل المنظمة، ومفاهيم الدور، والقيم والاتجاهات، واستراتيجيات صنع القرار، وموجهات الإدراك، ونماذج التفكير، ونموذج الوظيفة، وخبرات الحياة.
2. المستوى الثاني: يتضمن حراسة البوابة داخل بيئة العمل في المنظمة الإعلامية، بما تشتمل عليه هذه البيئة من أنظمة اتصالية، وخصائص تنظيمية، وممارسة يومية في نقل الرسائل بعد مرورها على عدة قنوات لتصل في شكلها النهائي إلى جمهور المتلقين.
3. المستوى الثالث: يتناول المستوى الجمعي العام لحراسة البوابة ويتضمن الأيديولوجيا المهيمنة في المجتمع، وتأثير العوامل المؤسسية والاجتماعية على عملية اختيار المضامين، مثل: مصادر المعلومات، والمعلنين، وجماعات الضغط، والعلاقات العامة، والحكومة، والمؤسسات الاجتماعية الأخرى[1].

وفي هذا الإطار قدمت ليندا لي كايد (Lynda lee kaid 2004) أربعة مستويات رئيسية في نظرية حارسة البوابة ، هي: القائم بالاتصال واتجاهاته الشخصية، والمنظمة الإعلامية ومعاييرها الخاصة في تقييم أداء القائم بالاتصال وعلاقته بها، إضافة إلى القوى المجتمعية التي تُمارس ضغوطها على المنظمة، وتتدخل في معالجتها الإعلامية للقضايا، والتقنيات الحديثة التي تسهل جمع ونقل المعلومات لحارس البوابة [2].

وبالتالي فقد أصبح دور حارس البوابة دورًا تفاعليًّا بين الصحفيين والمنظمة الإعلامية ومؤسسات المجتمع الأخرى، دون الفصل بينهما، فالنظام السياسي أو مصادر المعلومات مثلاً قد يمارسان دور حارس البوابة في حجب أو تمرير المعلومات، كما أن المنظمة الإعلامية قد تمارس الدور نفسه بما ينسجم مع توجهاتها وسياستها التحريرية الخاصة، كذلك الصحفي في موقع الحدث "يمارس دور حارس البوابة عند انتقائه للحقائق، وفي طريقة تقديمها، وبالتالي فإن جزءاً من ذاتيته واتجاهاته يكون قد امتد إلى المادة الصحفية[3]"، ولكن الرابط بين هذه المستويات الثلاثة أن حارس البوابة في كل مستوى هو الذي يقرر مدى اتساق هذه المعلومات التي يحق لها العبور من بوابته؛ مع توجهات النظام الاتصالي السائد في المجتمع ومواقفه وقيمه ومعتقداته ومصالحه [4].

---

1 - Berkwitz, D., Social Meanings of News, London, Sage Publication, Inc., 1997, p.59.

2- عبد الله محمد الرفاعي، علاقة البيئة الإعلامية للقائم بالاتصال العربي باتجاهاته نحو حقوق الإنسان، بحث غير منشور، الرياض، 2006م، ص17.

(3) Jones, Marsha & Jones, Emma, Mass Media (London: Mc Millan Press, 1999) P. 89.

4 - أحمد الجميعة، الممارسة المهنية الصحفية والعوامل المؤثرة فيها، مرجع سابق، ص 144-147

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من الاعتبارات الآتية:

1 - تعد الدراسة من الدراسات الحديثة، التي تحمل موضوعا في غاية الأهمية فهي تدرس الممارسة المهنية والضغوطات التي يواجهها القائم بالاتصال في الصحافة اليمنية.

2 - أهمية التعرف على أبرز العوامل المؤثرة على أداء القائم بالاتصال وانعكاساتها على الممارسة المهنية للعمل الصحفي في الصحافة اليمنية.

3 - بيان المعايير المهنية عند القائم بالاتصال، وكيفية انتقاء الأخبار في إطار السياسة التحريرية للصحف وتقييم الأداء المهني للصحفيين.

4 - الكشف عن مدى وجود صعوبات في الحصول على المعلومات الصحفية، ومدى تأثيرها على الأداء المهني للقائم بالاتصال.

5 - كشف العلاقة بين مدخل الممارسة المهنية ونظرية حارس البوابة في دراسة الأدوار الوظيفية للممارسة المهنية للصحفيين والعوامل المؤثرة فيها.

6 - هذا النوع من الدراسات لم يستوف حقة من البحث والدراسة، رغم أهميته العلمية والمهنية وإجراء هذه الدراسة اسهاما علميا في هذا المجال.

7 - مواكبة الاتجاهات الحديثة في دراسات حارس البوابة، والممارسة المهنية في الصحف بوصفها عملية تتكامل فيما بينها تتجدد باستمرار.

الدراسات السابقة:

من خلال مسح التراث العلمي لدراسات العوامل المؤثرة على القائم بالاتصال في الصحافة اليمنية، يمكن عرض الدراسات السابقة حسب ترتيبها الزمني من الأقدم إلى الأحدث كما يلي:

- دراسة (السيد، 1989)[1] حول الضغوط المهنية والإدارية على القائم بالاتصال في المؤسسات الإعلامية المصرية، حيث أظهرت النتائج أن الضغوط الإدارية أكثر تأثيراً على القائمين بالاتصال مقارنة بالقيود المهنية نظراً إلى أنها تحد من فاعلية القائم بالاتصال واستقلاله، حيث أن مقتضيات العمل الإعلامي تفرض تحويل قدر كبير من جهده ووقته إلى أمور روتينية، كما

[1] – سعيد السيد الضغوط المهنية والادارية على القائم بالاتصال، المجلة العلمية لكلية الإعلام، العدد الاول، (يوليو 1989م) ص 4-23.

عرضت الدراسة لضغوط أخرى، بعضها يتعلق بعوامل مهنية، وبعضها الآخر يتعلق بنمط الملكية، تؤثر على أداء الصحفي بدرجات متفاوتة.

- دراسة (الرشيد، 1989)[1] الصفات المهنية للصحفيين العاملين في الصحف الكويتية، حيث كشفت النتائج عن وجود قصور في التدريب وانخفاض نسبة الصحفيين الحاصلين على مؤهل متخصص، كما تباينت آراء الصحفيين حول الضغوط التحريرية والإدارية التي يعانون منها.

- دراسة ديفلور (Defleur 1992)[2] عن الرضا الوظيفي للقائم بالاتصال في وسائل الإعلام بالولايات المتحدة، حيث كشفت النتائج أن العاملين بوسائل الإعلام أكثر رضا عن عملهم مقارنة بالعاملين في مهن أخرى، وأوضحت الدراسة أن أبرز أسباب الرضا لديهم تعود إلى العائد المادي والمكانة الاجتماعية التي تمنحها وسائل الإعلام لهم.

- دراسة (عواطف، 1992)[3] حول القائم بالاتصال في الصحافة المصرية، حيث أظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من الصحفيين، يجدون صعوبات في التعامل مع مصادرهم، وأن ما يقرب من نصفهم يحصل على عوائد مادية قليلة وغير كافية.

- دراسة (نفادي، 1995)[4] عن القائم بالاتصال في الصحف الإماراتية، حيث أظهرت النتائج أن 92٪ من المبحوثين يواجهون ضغوطاً في العمل الإخباري بدرجات متباينة، من ذلك السياسة التحريرية للصحيفة، وقلة مصادر الأخبار، وعدم تقدير الرؤساء للجهد المبذول، وافتقار التنسيق بين الأقسام الإخبارية، وذكر 97٪ من المبحوثين أن هناك محظورات تلتزم بها الصحف في المجال الإخباري، تشمل كل ما يخالف قانون المطبوعات والنشر أو المساس بالأديان والتقاليد والعادات الخليجية والعربية والإسلامية إضافة إلى ما يتعلق بالفضائح والقضايا الأخلاقية.

---

[1] – أنس الرشيد، الصفات المهنية للصحفيين العاملين في الصحف الكويتية، في : محمد معوض وآخرون: دراسات اعلامية ج3 (دار الكتب الحديثة) ص 209–236.

[2] - Defleur. Foundations or the Top Satisfaction in the media indusiries, Journal of Education. -spring 1992- Vo.147 pp3-10

[3] – عواطف عبد الرحمن، القائم بالاتصال في الصحافة المصرية، سلسلة دراسات صحفية (جامعة القاهرة، كلية الإعلام، قسم الصحافة. 1992).

[4] – أحمد نفادي، اخبار الصفحة الأولى دراسة مقارنة في المضمون والقائم بالاتصال في صحف الاتحاد والخليج والبيان بدولة الأمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، 1995م).

- دراسة (السميري1993) [1]، عن الوضعية المهنية للصحفيين اليمنيين والملامح المهنية العامة للصحفي اليمني بعد الوحدة، ووضعه في المؤسسات الإعلامية، ومؤهله وتصوره لقانون الصحافة، وخلصت الدراسة إلى أن الصحفي ينظر إلى نفسه موظفاً وليس صحفياً صاحب رسالة وفكرة.

- دراسة (أبو سمرة، 1995)[2] عن معوقات الأداء الإعلامي للصحفيات المصريات، حيث كشفت الدراسة أن ثمة عدد من المعوقات تؤثر على فاعلية الأداء الإعلامي للصحفيات، بعضها يتعلق بالسياسات التحريرية، والجوانب الإدارية داخل المؤسسات الصحفية، وبعضها الآخر تتعلق بالمصادر من حيث صعوبة التعامل معهم، وصعوبة الحصول على المعلومات، فضلاً عن نوع ثالث من المعوقات يتعلق بانخفاض المصداقية في الصحف.

- دراسة (أبو عرجة، 1997)[3] عن المهنية في الصحافة الأردنية، حيث كشفت النتائج عن وجود عوامل وضغوط مادية وإدارية تؤثر على أداء الصحفيين لأعمالهم، منها نقص التدريب وضعف العائد المادي، وصعوبة الحصول على المعلومات، وقلة تعاون المصادر.

- دراسة (خارص، 1999)[4] عن تأثير الاغتراب المهني للصحفيين المصريين على الأداء الصحفي، والتي أظهرت أن هناك عدة عوامل أدت إلى شعور الصحفي بالاغتراب في بيئتهم الصحفية، وإحساسهم بلا فاعلية دورهم الصحفي، مما ينعكس سلبياً على أدائهم.

دراسة (المهنا، 1999) [5] حول القيم الإخبارية في الصحافة العربية، والتي توصلت إلى أن تطور ثروة الاتصال والمعلومات زادت من تعزيز أواصر الاتصال بين أعضاء المجتمع ومساعدة أفراده على المشاركة في الحدث والمعلومة وبالتالي فقد أدى هذا إلى التعرف على القيم الإخبارية التي تؤثر على الخبر اختياراً وتحريراً. وذكرت الدراسة مراحل تطور دراسة القيم الإخبارية كمفهوم حارس البوابة والعوامل التنظيمية

---

1 – نشوان محمد السميري، الوضعية المهنية للصحفيين اليمنيين، تحقيق سيكولوجي في فضاء مدينتي صنعاء وتعز دراسة مسحية وميدانية، ماجستير غير منشورة، جامعة تونس الاولى، معهد الصحافة وعلوم الاخبار، 1993.

2–نجلاء أبو سمرة معوقات الأداء الإعلامي للصحفيات المصريات دراسة ميدانية على عينة من الصحفيات العاملات في مجال الصحافة الاقليمية والقومية والحزبية، رسالة الماجستير فير منشورة (جامعة اسيوط: كلية الآداب بسوهاج– 1995).

3– تيسير أبو عرجة، المهنية في الصحافة الاردنية، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، العدد الثاني (جامعة القاهرة: كلية الإعلام، يونيو 1997م)

4– صابر خارس، الاغتراب المهني للصحفيين المصريين وانعكاساته على الأداء الصحفي، مجلة البحوث الإعلامية، العدد العاشر (جامعة الأزهر: كلية اللغة العربية قسم الصحافة– يناير 1999م) ص63–150.

5– سامي المهنا، القيم الإخبارية في الصحافة العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة المنيا، كلية الآداب، قسم الإعلام 1999

والروتينية للعمل الصحفي والمرحلة الثالثة هي مرحلة عملية المزج بين دراسات حارس البوابة والدراسات التي تؤكد على تأثير العوامل التنظيمية وما تفرزه من ضغوط بيروقراطية وإنتاجية.

- دراسة (بخيت، 2000)[1] عن الاستخدامات الصحفية للإنترنت لدى القائم بالاتصال في الصحافة العربية، حيث كشفت الدراسة أن استخدامات الصحفيين للإنترنت تتركز في التصفح والبحث عن معلومات والاطلاع على الأخبار الجديدة، ويستخدمونها بدرجة متوسطة في تصفح بريدهم الإلكتروني والاطلاع على الصحف الإلكترونية، بينما تستخدم بدرجة قليلة في المشاركة في جماعات النقاش.

دراسة (إيناس 2000) [2]، عن العوامل المؤثرة على معالجة القضايا العربية في الصحافة المصرية، بالتطبيق على محرري الشؤون العربية في الصحف المصرية؛ وأظهرت النتائج أن (83٪) من المحررين في الصحف المصرية يتأثّرون بمواقف وتوجهات النظام السياسي المصري أثناء معالجتهم للقضايا العربية، و(38٪) من المحررين تتعرض معالجاتهم الصحفية للتعديل. كما أظهرت الدراسة أن محرري الشؤون العربية في الصحف المصرية يتعرضون لضغوط مهنية من رؤسائهم في العمل، إلى جانب أن الرقابة الذاتية تمثّل عائقاً في ممارساتهم المهنية؛ خوفاً من أي إجراء تعسفي ضدهم من قبل إدارة التحرير في الصحيفة.

-دراسة (مذكور، 2003)[3] حول الرضا الوظيفي للقائمين بالاتصال في الصحافة المصرية حيث أظهرت النتائج ارتفاع نسبة الرضا لدى الصحفيين بشكل عام عن عملهم في الصحافة المصري.

- دراسة فنجلر (Susanne Fenger 2003)[4]، عن محرري ونقاد وسائل الإعلام الإخبارية في الولايات المتحدة. حيث أوضحت الدراسة أن المحررين والنقاد لديهم جهد معتبر للتنظيم الذاتي لوسائل الإعلام، غير أن هذا الجهد ليس عملاً جريئاً أو بطولياً، إذ إنهم لا يزالون يتتبعون أخبار المديرين في وسائل

---

[1]- السيد بخيت، استخدامات الصحفيين للإنترنت في: الصحافة والإنترنت (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2000م) ص21-74.

[2] - أبو يوسف، إيناس، العوامل المؤثرة على معالجة القضايا العربية في الصحافة المصرية، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد الثالث، يوليه-سبتمبر، 2000م.

[3]- مرعي مذكور، الرضا المهني للقائم بالاتصال في الصحافة دراسة ميدانية على عينة من الصحفيين، المجلة المصرية لبحوث الإعلام- يناير 2003م) ، العدد18.

[4] -Susanne Fenger Holding The News Media Accountable: A Study of Media Reporters And Media Critics in the United States, Journalism & Mass Communication Quarterly. (winter 2003)

الإعلام أكثر من تتبع أخبار السياسيين ورجال الأعمال، ولم يظهر اعتمادهم على المهنيين كمصادر للأخبار والتقارير الصحفية، وأن قلة من الصحفيين يعدون أنفسهم مدافعين أو محامين عن الجمهور العام.

دراسة (أميمة، 2003)[1]، عن معوقات الأداء المهني للمراسل الصحفي، والعوامل المسببة لتلك المعوقات من داخل بيئة العمل الصحفي، إلى جانب معوقات الحصول على المعلومات من مصادرها، والضغوط الإدارية والتنظيمية داخل المؤسسة، والضغوط المتعلقة بأخلاقيات المهنة. وتوصلت الدراسة أن (75٪) من المراسلين يواجهون صعوبات في الحصول على المعلومات من مصادرها، و(67٪) يعانون من مشكلات إدارية داخل صحفهم التي ينتمون إليها، ويواجه (72٪) من المراسلين معوقات في نشر موادهم الصحفية، كذلك أظهرت الدراسة وجود مراسلين صحفيين يسيئون إلى مهنة الصحافة، من خلال توظيف المهنة الصحفية للمصالح الشخصية، وعدم نقل الأخبار بأمانة، وضعف المصداقية في نقل المعلومات، وسوء السلوك الشخصي.

دراسة (أبو حشيش، 2004)[2]، عن بيئة العمل في الصحف الفلسطينية، باستخدام الاستبانة والمقابلة والملاحظة في جمع المعلومات، وتوصلت الدراسة إلى أن الممارسة المهنية للقائم بالاتصال في الصحف الفلسطينية تتأثّر بشكل كبير بظروف البيئة الخارجية، حيث يخضع القائم بالاتصال للتهديد والإغراء من كبار المسؤولين ورجال الأمن والمال الفلسطينيين، إلى جانب السلوك القمعي للاحتلال الإسرائيلي. أما البيئة الذاتية للقائم بالاتصال فلا تزال متأثّرة بغياب الأمن والحماية لهم، وعدم استيعابهم للتنظيمات الخاصة بنقابة الصحفيين، والضغوط المهنية من مسؤوليهم في الصحيفة.

- دراسة (الوادعي، 2006)[3] عن الإيقاع الشخصي وعلاقة بالأداء المهني للصحفيين اليمنيين، وقد توصلت الدراسة إلى أنه ليس للجنس تأثير في العلاقة بين متغير الإيقاع الشخصي "السمات الشخصية الإنسانية، ومتغيرات الأداء المهني، كما لم تظهر الدراسة فروقاً دالة إحصائياً في العلاقة بين الإيقاع الشخصي والأداء المهني للصحفيين تبعاً لنوع التخصص الصحفي.

---

1 – أميمة عمران، معوقات الأداء المهني للمراسل الصحفي، المجلة المصرية لبحوث الإعلام، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، العدد التاسع عشر، إبريل–يونية، 2003م.

2 – حسن محمد أبو حشيش، بيئة العمل في الصحف الفلسطينية– دراسة لواقع الصحف والقائم بالاتصال، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2004م.

3 – كوكب ناجي الوادعي، الإيقاع الشخصي وعلاقة بالأداء المهني للصحفيين اليمنيين رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة صنعاء، 2006م

- دراسة (الزين، 2008) [1] عن القائم بالاتصال واخلاقيات المهنة في الصحافة اليمنية بعد اعادة الوحدة في 22 مايو 1990، دراسة تحليلية - ميدانية، حيث توصلت إلى انخفاض مستوى الكفاءة المهنية للقائم بالاتصال في الصحافة اليمنية، كما تفتضيه معرفة خصائص الجمهور، ومحدودية التنوع الثقافي. كما اظهرت الدراسة ان نسبة عالية من القائمين بالاتصال لم يحصلوا على دورات تدريبية في مجال المهنة او استخدام الكمبيوتر والانترنت.

- دراسة (الجميعة، 2010) [2] عن الممارسة المهنية الصحفية والعوامل المؤثرة فيها والتي طبقت على عينة من الصحف والصحفيين، وتوصلت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على واقع الممارسة من منظور تكاملي جمع بين العوامل المهنية وغير المهنية، ومدى تأثير كل عامل على واقع الممارسة المهنية عند الصحفيين السعوديين، وخرجت الدراسة بتصور ورؤية لمستقبل الممارسة المهنية في الصحف السعودية، والعمل الصحفي المهني، واكدت على زيادة الصحفيين المتفرغين وتحسين مرتباتهم والنظر في اداء لجنة المخالفات الخاصة بالصحفيين السعوديين.

- دراسة (كمال، 2012) [3]، عن العوامل المؤثرة على القائم بالاتصال في المواقع المصرية، وتوصلت الدراسة الي أن محرري وصحفيي الويب يعملون بلا أي غطاء من أي مؤسسة او تنظيم او وزارة، وأقصى ما يطمح الية البعض ان يتم تعيينهم موظفين بشركات غطاء شبة رسمي للمواقع الإلكترونية، حتى يتم التأمين عليهم صحياً واجتماعياً.

- دراسة (الشرعبي، 2012)[4]، حول العوامل المؤثرة في الحصول على المعلومات الصحفية في اليمن، وقد توصلت الدراسة ان قضايا الفساد والقضايا العسكرية هي الأكثر صعوبة في الحصول على معلومات عنها، والقضايا الثقافية الأقل صعوبة في الحصول على معلومات، وهي نتيجة معاكسة لفرضية الدراسة التي ترى أن القضايا الأمنية والسياسية هي الأكثر صعوبة لدى الصحفيين اليمنيين في تحصيل المعلومات

---

1 – عبد الله محمد الزين، القائم بالاتصال واخلاقيات المهنة في الصحافة اليمنية بعد اعادة الوحدة في 22 مايو 1990، دراسة تحليلية– ميدانية، مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد (2) 2008.

2 – أحمد الجميعة، الممارسة المهنية الصحفية والعوامل المؤثرة فيها، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأمام محمد بن سعود الاسلامية، كلية الدعوة والإعلام، قسم الإعلام، 2010

3– وسام محمود كمال، العوامل المؤثرة على القائم بالاتصال في المواقع المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام 2012

4 – عارف أحمد قائد الشرعي، العوامل المؤثرة في الحصول على المعلومات الصحفية في اليمن – دراسة تطبيقية على القائم بالاتصال، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الصحافة، كلية الإعلام، جامعة صنعاء، 2012

الصحفية الكافية عنها، كما توصلت الدراسة أن التشريعات المتعلقة بحق الحصول على معلومات جيدة، لكن لا تنفذ، وذلك في تقييمهم للتشريعات المحلية فيما من قال انها تشريعات جيدة، وتنفذ لم تتجاوز نسبتهم (6٪) فقط.

- دراسة (المحيا، 2015) [1]، حول العوامل المؤثرة في تحرير الاخبار المحلية في الصحافة الإلكترونية، دراسة ميدانية، وطبقت على عينة من الصحفيين السعوديين، وخلصت إلى ان تحرير الاخبار المحلية يتأثر اولاً بالعوامل المتعلقة بالإعلام الجديد، ثم العوامل الإعلامية، وبعد ذلك العوامل الاجتماعية ثم العوامل السياسية، ثم تأثير العوامل الشخصية ثم العوامل الاقتصادية.

التعليق على الدراسات السابقة:

- ندرة الدراسات المحلية التي عُنيت بدراسة العوامل المؤثرة على أداء القائم بالاتصال في الصحافة اليمنية، حيث تناولت دراسات "الشرعبي، والسميري، والوادعي" العوامل المؤثرة وعلاقتها بمصادر المعلومات لدى القائم بالاتصال، فيما غفلت الدراسات الثلاث، مهارات التربية الإعلامية، والعلاقة التفاعلية بين القائم بالاتصال من جهة، وبين الجمهور من جهة اخرى، التي يجيدها القائم بالاتصال، وهو ما تسعى إليه هذه الدراسة.

- اهتمت الدراسات السابقة بشكل ملحوظ بنظرية حارس البوابة في دراسة العلاقة بين القائم بالاتصال والمؤسسة الإعلامية، وأغفلت معظم الدراسات مدخل الممارسة المهنية الذي يدرس العمل المهني، باستثناء دراسة " الجميعة".

- الاستفادة من الجوانب النظرية والمنهجية المستخدمة في الدراسات السابقة، وأدوات جمع المعلومات وكيفية قياسها وتحليلها، مما أثرى دراسة الباحث، وعمّق من دلالات نتائجها وتفسيرها.

مشكلة البحث:

في ضوء ما كشفت عنه الدراسات السابقة من ندرة البحوث التي تتناول العوامل المؤثرة على أداء الصحفيين في الصحف اليمنية، والحاجة الملحة إلى سد هذه الفجوة البحثية من خلال رصد

1 – محمد ناصر المحيا، العوامل المؤثرة في تحرير الاخبار المحلية في الصحافة الإلكترونية، دراسة ميدانية، ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام والاتصال، جامعة الأمام محمد بن سعود الاسلامية، قسم الصحافة والنشر الإلكتروني، 2015

وتحليل هذه العوامل ومحاولة اكتشاف سبل تطوير أداء الصحفيين، في ظل وجود تقدم تكنولوجي ومحاولة توطين أدوات التكنولوجيا في مجالات التحرير والإخراج بالصحف اليمنية، مما يدعو إلى التساؤل حول مدى تطور العنصر البشري بدرجة تتوافق مع التطور التكنولوجي، ومدى تمكن المحررين في الصحف اليمنية، من استثمار الفرص والامكانات التي تطرحها التكنولوجيا المتاحة بهذه الصحف. وهو ما ستحاول الدراسة كشفه من خلال التعرف على العوامل المؤثرة على أداء القائم بالاتصال في الصحافة اليمنية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الهدف الرئيس التالي " التعرف على العوامل المؤثرة على اداء القائم بالاتصال في الصحف اليمنية". ولتحقيق الهدف الرئيس للبحث، لابد من تحقيق الاهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على السمات المهنية للصحفيين بالصحف اليمنية.
2. التعرف على القيم المهنية التي يتحلى بها الصحفيين اليمنيين.
3. الوقوف على مدى استخدام الصحفيين اليمنيين للوسائل التقنيات الحديثة في الممارسة الصحفية.
4. الكشف على العوامل التي تؤثر على الأداء المهني للصحفيين اليمنيين.
5. التعرف على دور المؤسسة الإعلامية في تطور مهارات الصحفيين اليمنيين.
6. التعرف على المعايير المهنية عند القائم بالاتصال، وكيفية انتقاء الأخبار في إطار السياسة التحريرية للصحف وتقييم الأداء المهني للصحفيين.
7. الكشف عن مدى وجود صعوبات في الحصول على المعلومات الصحفية، ومدى تأثيرها على الأداء المهني للقائم بالاتصال.

تساؤلات البحث:

1. ما الخلفية التعليمية والمهنية للصحفيين العاملين في صحف الدراسة؟
2. ما السمات والمهارات التي يجيدها الصحفيون في المؤسسات الصحفية اليمنية؟
3. ما العوامل التي تؤثر على الأداء المهني للصحفيين في صحف الدراسة؟
4. ما الاعتبارات المهنية في اختيار الموضوعات الصحفية عند الصحفيين؟
5. ما وسائل تطوير الأداء المهني في المؤسسات الصحفية؟

6. ما الصعوبات التي يواجهها الصحفي في الحصول على المعلومات الصحفية، ومدى تأثيرها على الأداء المهني؟
7. ما أساليب الاتصال الشائعة بين الصحفيين ورؤساء العمل في صحف الدراسة؟
8. ما اوجه الاستفادة من استخدام تكنولوجيا المعلومات في العمل المنهي الصحفي؟

الإطار النطري للبحث.

اعتمدت الدراسة على مدخلين نظريين هما مدخل الممارسة المهنية، ونظرية حارس البوابة:

اولاً: مدخل الممارسة المهنية:

يقصد بهذا المدخل تأثر المضمون الإعلامي بدرجة كبيرة باتجاهات الممارسة المهنية للقائم بالاتصال وخصائصها، كما يتأثر أيضا بعوامل أخرى يدخل في نطاقها التأهيل العلمي والمهني والتنظيم الإداري في المؤسسة، المستويات الوظيفية، تأثير شخصية صانع القرار، الضغوط المهنية الخارجية، درجة الرضاء الوظيفي، وغيرها مما يؤثر في اتجاهات الممارسة الإعلامية في المؤسسات الإعلامية [1].

أما بالنسبة للشروط الواجب توافرها في القائم بالاتصال وفقا لهذا المدخل فهي توافر مهارة الاتصال (الكتابة – المحادثة – القراءة - الانصات) اتجاهات القائم بالاتصال نحو نفسه، ونحو الموضوع، ونحو المتلقي، ومستوى معرفة المصدر وتخصصه بالموضوع، ومركز القائم بالاتصال في إطار النظام الاقتصادي والثقافي وطبيعة الادوار.

ويعد النظام الاجتماعي الذي تعمل في إطاره وسائل الإعلام من القوى الأساسية التي تؤثر على القائمين بالاتصال. فأي نظام اجتماعي ينطوي على قيم ومبادئ يسعى لإقرارها، ويعمل على تقبل المواطنين لها، ويرتبط ذلك بوظيفة التنشئة الاجتماعية أو التطبيع، وتعكس وسائل الإعلام هذا الاهتمام بمحاولاتها الحفاظ على القيم الثقافية والاجتماعية السائدة. وهناك عدداً من المعايير تؤثر على اداء القائم بالاتصال وتتمثل في الاتي:

1 – أحمد الجميعة، الممارسة المهنية الصحفية والعوامل المؤثرة فيها، رسالة دكتوراه غير منشورة، مرجع سابق، ص 35-84

1 - المعايير الذاتية للقائم بالاتصال: حيث تلعب الخصائص والسمات الشخصية للقائم بالاتصال دوراً في ممارسة دور حارس البوابة الإعلامية، حيث يعد الانتماء عنصراً محدداً من محددات الشخصية، لأنه يؤثر في طريقة التفكير أو التفاعل مع العالم المحيط بالفرد.

2 - المعايير المهنية للقائم بالاتصال: حيث يتعرض القائم بالاتصال للعديد من الضغوط المهنية التي تؤثر في عمله، وتؤدي إلى توافقه مع سياسة المؤسسة الإعلامية التي ينتمي إليها والتوقعات التي تحدد دوره في نظام الاتصال. وتتضمن المعايير المهنية، سياسة المؤسسة الإعلامية: مصادر الأخبار، علاقات العمل، معايير الجمهور:

وقد حدد الينكوستا (AleinCosta) عدة معايير يستخدمها المحررون في تقويم الأخبار التي يختارونها، وهي[1]:

1 - معيار الأمن السيكولوجي السياسي: فالمواد الإخبارية التي تقلل من شأن السياسيات الوطنية أو تسبب توتراً أو قلقاً للرأي العام يتم حجبها، والأخبار التي تتعلق بأمن الدولة يحق للإعلام إخفاؤها، فالصدق قد يخلق ضرراً كبيراً لذلك يكون نسبياً، وهذه النتيجة من الصدق لا تنفي موضوعية الإعلام، على الرغم من أن الصدق جزء من عناصر الموضوعية.

2 - معيار مصالح المجتمع: تعطي الأولوية للأخبار الجيدة عن الدول التي لها نفس المصالح السياسية والاقتصادية والثقافية والإيديولوجية.

3 - معيار حتميات السياسة الوطنية: تنشر وسائل الإعلام الأخبار المتصلة بالدول التي اتفقت مع السياسيات التي وضعتها الحكومة الوطنية.

ويفرق " حسام الدين" بين القائم بالاتصال من حيث الإنتماء السياسي، إلى مجموعتين رئيستين:

الأولى: أن يكون الصحفي موالياً للنظام الحاكم أياً كان.

الثانية: أن يكون ولاؤه لحزب أو جماعة دينية أو عرقية، كما يمكن أن تنضوي مجموعة من الصحفيين تحت لواء الاستقلالية عن سلطة حاكمة أو انتماء حزبي أو عرقي[2].

---

[1]- عبد الحليم يعقوب، الصحافة والقيم الإخبارية، ط1 (عمان: الحامد للنشر والتوزيع، 2001م)، ص45-46

[2]-محمد حسام الدين، المسئولية الاجتماعية للصحافة، ط1 (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية 2003م)، ص 174

هـذا الاتفـاق والتماثـل في الـرؤى يتعلـق بالصـحف ذات التوجـه الحزبـي في أهـدافها وسياسـتها؛ حيـث تعبر عـن حـال الأحـزاب والتنظيمـات السياسـية الصـادرة عنهـا، هـذا فيمـا يتعلـق بالصـحف الحزبيـة والأهليـة، أمـا فيمـا يتعلـق بالصـحف الرسميـة المملوكـة للدولـة فـإن الأمـر يبـدو أكثـر غموضـاً، رغـم أنهـا لا تتبـع "الحـزب الحـاكم" بـأي حـال، فالقـائم بالاتصـال يجـد نفسـه أمـام عـدد مـن التعليمـات والتوجيهـات الـتي لا تنتهـي، بعضـها معلـن، والآخـر مسـتتر، وبعضـها يتصـف بالعموميـة والغمـوض، وبعضها موضوعي، والآخر متحيز، وبعضها تبرره السلطة، والآخر ليس له تبرير مقنع.

العوامل المؤثرة في تحرير الأخبار:

هناك عدد من العوامل السياسة التحريرية التي تسير عليها الوسيلة الإعلامية في انتقاء الأخبار ونشرها، وتتمثل هذه السياسة في الآتي [1]:

1 - سياسة الدولة التي تصدر فيها الصحيفة: تحرص الصحف المملوكة للدولة على نشر الاخبار الداخلية والخارجية التي تتوافق مع سياسة الحكومة. والصحيفة غير المملوكة للدولة تحرص هي الأخرى أيضاً على ألا يتعارض ما تنشره من أخبار دولية مع السياسة الخارجية للدولة، ليست كل الصحف تفعل ذلك والأمر يعود لمدى الحرية التي تتمتع بها الصحافة في كل دولة.

2 - سياسة الصحيفة: يعد سياسة الصحفية شرطًا من شروط الخبر ونشره، وأساسًا من أسس تقويمه أو مع التجاوز صفة من صفاته، وإن امتناع صحيفة معينة عن نشر خبر معين لتعارضه مع سياستها لا ينفى عن الخبر صفته كخبر ولا يمنع الصحف الأخرى من نشره.

3 - طبيعة جمهور الصحيفة: يتم انتقاء الأخبار الصالحة للنشر وفقاً لاهتمامات القراء المتوقعين حيث تستهدف الصحيفة في المقام الأول إرضاء قارئها.

4 - المساحة المخصصة للأخبار: يؤثر الحيز المتروك للأخبار في الصحيفة سلباً في اختيار الأخبار ونشرها وطريقة عرضها، فهو يؤثر سلباً عندما يكون الحيز المخصص له أكبر من الأخبار الواردة للصحيفة، ولذلك تضطر إلى نشر أخبار لا تتوافر فيها قيم إخبارية اساسية أو تلجأ إلى تضخيم الأخبار وإطالتها أو الإضافة إليها.

1- حسني محمد نصر، سناء عبد الرحمن، التحرير الصحفي في عصر المعلومات، الخبر الصحفي، ط1 (العين: دار الكتاب الجامعي، 2009) ص 86

5 - اعتبارات رئيس التحرير: الدي قد يطلب نشر خبر معين لأسباب شخصية، ولا تتوافر فيه القيم الإخبارية.

6 - إمكانات الصحيفة: إذا كان عدد المحررين كافياً في قسم الأخبار زادت مساحة الاخبار لدى رئيس القسم، أما إذا قل عدد المحررين.. وقل بالتالي عدد الأخبار التي يحصلون عليها للصحيفة، فإن رئيس القسم قد يلجأ إلى نشر أخبار لا تتوافر فيها قيم إخبارية أساسية.

7 - الضغوط الخارجية: قد تتعرض الصحيفة للعديد من الضغوط سواء كان من المعلنين التجاريين أو من جماعات الضبط من السياسيين، وجماعات الضغط والمصالح.

ثانياً: نظرية حارس البوابة:

يعود مصطلح حارس البوابة إلى العالم النمساوي كورت لوين (lewin) الذي يعد أول من استخدم مصطلح (Gate keepers) ليشير بذلك إلى العملية التي تسير فيها المادة الإعلامية في قنوات متسلسلة حتى تصل إلى الجمهور، وخلال هذه القنوات تمر بعدة نقاط تكتسب فيها تصريحاً بالمرور من هذه النقاط التي تشبه حواجز التفتيش، وفي هذه النقاط يتم إصدار التصريحات، أي تقرير ما يمر وما لا يمر، وكلما زادت المراحل التي تمر بها المادة الإعلامية ازداد عدد هذه النقاط؛ وقد أطلق "لوين" على هذه النقاط "بوابات"، وأطلق على الأفراد الذين يقفون عليها " حراس" [1].

وفي عملية الإعلام يمثل حراس البوابة وظائف متعددة، مثل: الناشرين، والمحررين، ومديري المحطات، وغيرهم ممن لهم سلطة تقويم محتوى الإعلام، لتحديد علاقته وقيمته بالنسبة لجمهور المتلقين[2]. وبذهب " الجميعة" أن حارس البوابة داخل المؤسسة الصحفية يؤدي وظيفتين رئيستين هما: الرقابة على الأفكار والمعلومات، إجازة المواد الصحفية للنشر[3]. وتتمثل الإجراءات المهنية لإجازة المواد الصحفية من قبل حارس البوابة في انتقاء المواد، وتحرير المواد، التوجيه والإرشاد، التنسيق مع قسم الإخراج [4].

1 - جيهان رشتي، الأسس العلمية لنظريات الإعلام ط1 (القاهرة: دار الفكر العربي،1978)، ص 294

2- جيهان رشتي، مرجع سابق، ص 294

3- عبد الحميد، محمد، مرجع سابق، ص. ص84-85.

4 - أحمد الجميعة، مرجع سابق، ص145

وقد استخدمت النظرية في العديد من المجالات البحثية، حيث تشير جريبر (Graper) إلى أن نظرية حارس البوابة هي إحدى أهم النظريات التي تبحث في العلاقة بين الحكومة ووسائل الإعلام؛ إذ إن تقرير ما يُنشر وما لا يُنشر في الوسيلة الإعلامية لا يخضع لمعايير حارس البوابة فقط، وإنما يتأثر برؤية المؤسسة السياسية أيضاً[1]، كما أُستخدمت النظرية في الدراسات الخاصة بالعلاقة بين مصادر الأخبار والمحررين في غرفة الأخبار، ودراسات تحليل المحتوى، ودراسات القائم بالاتصال.

وقد توسعت دراسة نظرية حارس البوابة لتشمل دراسة الاتجاهات والمعارف والمعلومات والآراء، وتفترض أن وسائل الإعلام تمارس تأثيراً ذا دلالة في تشكيل معارف الجمهور واتجاهات الرأي العام نحو الأحداث والقضايا المختلفة خلال فترة زمنية معينة، كما تفترض أيضاً أن تأثير حارس البوابة قد يمتد ليشمل الممارسات السلوكية لأفراد الجمهور.

وتتداخل نظرية حارس البوابة مع عدد من النظريات الإعلامية مثل: نظرية ترتيب الأجندة، حيث تقوم النظريتان على عنصري الانتقاء والإبراز للأحداث والقضايا، ولكن الفارق بينهما يتمثَّل في اهتمام نظرية ترتيب الأولويات على تقدير أهمية القضايا والأحداث ذاتها، في حين ينصب اهتمام نظرية حارس البوابة على طريقة الإدراك والفهم لهذه القضايا والأحداث، من خلال تعدد البوابات التي تمر بها، وتقرير ما يُنشر وما لا يُنشر.

وتقترب النظرية مع نظرية الأطر الإعلامية، حيث تقوم النظريتان على انتقاء جوانب معينة في النص الصحفي وجعلها أكثر بروزاً، وإغفال جوانب أخرى بقصد التأثير على الجمهور أثناء تفسير الأحداث والقضايا المثارة، إلى جانب قيام النظريتين على أساس التحيّز الأيديولوجي في مضمون النص الصحفي، من خلال عمليات الحذف والإضافة والتعديل، ولكن الفارق بين النظريتين في هذا السياق أن نظرية الإطار الإعلامي تفرض إطاراً مهيمناً يمارس تأثيره القوي على حارس البوابة والجمهور معاً، حيث تعمل نظرية الإطار على إلغاء أو تهميش دور حارس البوابة، وجعله تابعاً لما يفرض عليه من توجهات ومواقف معينة [2].

وفي هذا الخصوص يرى بريانت (Bryant) أن الإطار الإعلامي يجعل حارس البوابة عنصراً ليس له أهمية، ليصبح في النهاية مجرد موظف ليس لديه ملامح مميزة، أو طابع عام يميزه في الاختيار، أو يحدد أسلوبه، حيث يعد حارس البوابة وفقاً لهذه النظرة بمثابة "الترس" الذي يعمل في آلة المنظمة الإعلامية الكبيرة

1- البشر، محمد سعود، حجب المعلومة في الحرب الأمريكية على العراق، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد الخامس، شوال 1428هـ، ص65

2 - أحمد الجميعة، المعالجة الصحفية لأحداث 11 وتداعياتها في الصحافة السعودية، مرجع سابق، ص. 69-105.

(النظام السياسي السائد في المجتمع) التي تفرض أنماطها عليه أثناء ممارسته لعمله[1]. ومن الفروق بين النظريتين أيضاً أن نظرية الإطار الإعلامي تتسم بالبناء المعرفي الذي يتكون من الكلمات، والرموز، والصور، والجمل، والمصطلحات التي يتم توظيفها للتعبير عن الأفكار الرئيسة في النص الإعلامي، بينما نظرية حارس البوابة لا تذهب – غالباً - إلى هذا العمق المعرفي أثناء التعامل مع النص، وإنما تكتفي بالدور المهني في معالجة المعلومات وتقرير عملية النشر دون التركيز – غالباً - على المعاني الكامنة في النص. وفي فترة التسعينيات من القرن الماضي أجريت العديد من الدراسات لمعرفة مدى قدرة القائم بالاتصال في بناء أولويات الوسيلة الإعلامية التي يعمل فيها؛ حيث أكدت معظم الدراسات قدرته على التحكم إلى حد كبير في المعلومات التي تمر عن طريقه قبل أن تجد طريقها للنشر والوصول إلى جمهور القراء.

وقد طورت شوميكر وريس (Shoemaker,& Reese) عام (1996م) نموذجاً يوضح العوامل المؤثرة في مضمون وسائل الإعلام، وقد ركز الباحثان على التأثيرات الفردية في هذا المضمون، والتي تعزى بدورها إلى خصائص القائم بالاتصال، وخبراته الشخصية، وقد حدد الباحثان نوعين من التأثيرات في هذا الجانب[2]:

الأول: تأثيرات الاتجاهات الشخصية للقائم بالاتصال، وقيمه ومعتقداته في المضمون الإخباري، ويعتمد ذلك على مكانة القائم بالاتصال والمركز الوظيفي الذي يحتله في المؤسسة الإعلامية.

الثاني: تأثيرات خاصة بالخبرات المهنية، التي تشكل رؤية القائم بالاتصال للأحداث والقضايا المختلفة وتؤثر في القائم بالاتصال عند اختياره للمواد الإعلامية عدة عوامل مثل: قيم المجتمع، وتقاليده، ومعايير الجمهور، والمعايير الذاتية للقائم بالاتصال، مثل: السمات الشخصية، وطبيعة الانتماء، والإطار الدلالي، والمعايير المهنية للقائم بالاتصال، مثل: سياسة المؤسسة الإعلامية، ومصادر الأخبار، وعلاقات العمل.[3]

الاجراءات المنهجية للدراسة:

1- أشرف جلال، القضايا العربية والإسلامية في وسائل الإعلام العربية، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، المؤتمر العلمي السنوي الثاني ــ الإعلام وصورة العرب والمسلمين ــ، الجزء الثاني، مايو، 2002م، ص821.

2 - Michael L. ThurWanger, Public Framing, Public Journalism And Public Relations: Implications For Proactive Communications, (Paper Presented to the Inaugural Conference For The Center For Mass Communication Research, University of South Carolina, Columbia, October 12-14-1997) ,pp. 5-7.

3- حسن مكاوي وليلى السيد، الاتصال ونظرياته المعاصرة، ط1 (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 1998م)

نوع البحث: تنتمي هذه الدراسة إلى حقل الدراسات الاستطلاعية الوصفية التي لا تقف عند جمع البيانات عن الظاهرة موضع الدراسة، وإنما إلى تصنيف البيانات والحقائق وتفسيرها وتحليلها واستخلاص نتائج ودلالات مفيدة منها، حيث تهدف إلى وصف وتحليل العوامل التي تؤثر على المستوى الحالي لأداء المحررين للصحف اليمنية وسبل تطوير هذا الأداء.

منهج البحث: اعتمدت الدراسة على منهج المسح بالعينة، وتم استخدامه في جميع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة لتجميع وتنظيم وتوصيف وتحليل الحقائق المتعلقة بالعوامل التي تؤثر على المستوى الحالي لأداء المحررين بالصحف اليمنية، وسبل تطوير هذا الأداء.

ادوات جمع المعلومات: تم استخدام استمارة الاستبيان في إطار هدف الدراسة حيث تضمنت عدداً من الأسئلة حول عدة محاور، هي: السمات المهنية للصحفيين، والمهارات المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات في الممارسة الصحفية، ودور المؤسسة الإعلامية في تطور مهارات الصحفيين، والعوامل المؤثرة على أداء الصحفيين داخل الصحيفة والضغوط المتعلقة بالمصادر والحصول على المعلومات، ومقترحات المحررين لتطوير الأداء في الممارسة الصحفية.

الصدق والثبات: بعد إعداد صحيفة الاستبيان بشكلها النهائي، تم عرض الاستمارة على بعض المحكمين[1]، وبناء على ملاحظاتهم تم تعديل بعض الفئات وتعديل الاستمارة وإعادة صياغة بعض الأسئلة والفقرات، وإعادة ترتيب بعضها، وحذف المكررة منها، وقام بإجراء اختبار قبلي (Pretest) على عينة تمثل (5٪) من حجم عينة الدراسة، كما قام بإعادة صياغة بعض العبارات بما يتوافق وفهم المبحوثين، ثم قام مع اثنين من الباحثين بإعادة تطبيقها على (5٪) من المبحوثين المستهدفين، وبلغت نسبة الثبات (96٪)، وهي نسبة دلت على وضوح الاستمارة وصلاحيتها للبحث والدراسة.

---

[1]: الأساتذة المحكمون وهم:

1. د. حسن منصور، الأستاذ المشارك بقسم الإعلام- جامعة الملك سعود- الرياض
2. د. محمود رمضان الأستاذ المشارك بقسم الصحافة والنشر الإلكتروني- جامعة الأمام محمد بن سعود الاسلامية- الرياض
3. عمر عبرين، أستاذ الصحافة المساعد، كلية الإعلام، جامعة صنعاء.
4. د. هيثم جودة، الأستاذ المساعد بقسم الصحافة والنشر الإلكتروني- جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية- الرياض.
5. د. أيمن بريك، الأستاذ المساعد بقسم الصحافة والنشر الإلكتروني- جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية- الرياض.
6. عبد الباسط الحطامي، الأستاذ المشارك، قسم الإذاعة والتلفزيون- كلية الاعلام، جامعة صنعاء

مجتمع البحث: يعد مجتمع الدراسة جميع الصحفيين العاملين في مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر، ومؤسسة صحيفة 14 أكتوبر للصحافة والنشر.

عينة البحث. تم اختيار صحيفتي الثورة و14 أكتوبر للاعتبارات الآتية:

1: أكبر صحيفتين حكوميتين تصدران عن مؤسستين مختلفتين.

2: صدور صحيفة الثورة في العاصمة صنعاء، فيما تصدر 14 أكتوبر في العاصمة الاقتصادية عدن.

3: أكثر الصحف اليمنية توزيعا ومقروئية : وقد تم إجراء البحث على عينة غير احتمالية (*Non Probility*) استخدم الباحث فيها أسلوب عينة المتطوعين لعدد (100) صحفي من الصحيفتين (الثورة و14 اكتوبر) والذين أبدوا استعدادهم للمشاركة في الإدلاء بالمعلومات والبيانات الخاصة بالبحث بواقع (52) صحفيا لصحيفة الثورة، و(48) صحفياً لصحيفة 14 اكتوبر، وتم تطبيق الدراسة في الفترة من يوم الاربعاء2018/6/1م إلى 2018/6/30م.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

تم الاعتماد على الحزمة الإحصائية (*SPSS Version 11*) حيث تم استخدام الاختبارات الإحصائية الآتية:

1 -اختبار كا^2(Chi-square test): للتعرف على مدى استقلال أو اعتماد المتغيرين محل التحليل وهو هنا لقياس دلالة العلاقة الدالة إحصائياً بين (صحيفة الثورة وصحيفة 14 اكتوبر).

2 -المتوسط الحسابي: لقياس أهمية ورتب متغيرات الدراسة.

3 -اختبار (z) لقياس علاقة الفرق بين القيمة المجدولة والقيمة المحسوبة لمتغيرات الدراسة.

نتائج الدراسة.

أولا: خصائص العينة:

1 - النوع:

جدول (1) خصائص العينة من حيث النوع

النوع	التكرار	النسبة المئوية
الذكور	67	67

الإناث	33	33
الإجمالي	100	100

2 - العمر:

جدول (2) خصائص العينة من حيث العمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 عام	21	21
من 31 عام- 40 عام	30	30
من 41-50 عام	43	43
أكثر من 50 عام	6	6
الإجمالي	100	100

3 - المستوي التعليمي:

جدول (3) خصائص العينة من حيث المستوي التعليمي

المستوي التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	3	3
ثانوية عامة	21	21
بكالوريوس	64	64
ماجستير	12	12
الإجمالي	100	100

4 - الجامعة:

جدول (4) خصائص العينة من حيث الجامعة التي درس فيها

الجامعة	التكرار	النسبة المئوية
جامعات يمنية	91	91
جامعات عربية	6	6
جامعات أجنبية	3	3
الإجمالي	100	100

5 - التخصص:

جدول (6) خصائص العينة من حيث التخصص

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
صحافة	55	55
إذاعة وتليفزيون	20	20
علاقات عامة	25	25
الإجمالي	100	100

6 - الدرجة الوظيفية:

جدول (7) خصائص العينة من حيث الدرجة الوظيفية

الجامعة	التكرار	النسبة المئوية
مدير تحرير	9	9
سكرتير تحرير	10	10
محرر صياغة	18	18
محرر صحفي	60	60
أخري	3	3
الإجمالي	100	100

7 - سنوات الخبرة:

جدول (8) خصائص العينة من حيث سنوات الخبرة

الدرجة الوظيفية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	15	15
من 5-10 سنوات	24	24
من 10- 15 سنه	21	21
من 15 -20 سنة	27	27
من 20- 30 سنة	10	10
أكثر من 30 سنة	3	3
الإجمالي	100	100

8 - مكان العمل:

جدول (9) خصائص العينة من حيث الصحيفة

مكان العمل	التكرار	النسبة المئوية
الثورة	52	52
14 اكتوبر	48	48
الإجمالي	100	100

ثانياً: النتائج العامة للدراسة:

جدول (10) يبين الدورات التي يحصل عليها المبحوثون في صحف الدراسة

الصحف / الدورات	الثورة		14 اكتوبر		الإجمالي		قيمة z	الدلالة
	ك	%	ك	%	ك	%		
الحاسب الآلي	34	65.40	36	75.00	70	70.00	1.043	غير دالة
التحرير الصحفي	34	65.40	30	62.50	64	64.00	0.299	غير دالة

اللغات الاجنبية	31	59.60	30	62.50	61	61.00	0.294	غير دالة
الإخراج الصحفي	19	36.50	18	37.50	37	37.00	0.099	غير دالة
التصوير الصحفي	19	36.50	18	37.50	37	37.00	0.099	غير دالة
الصحافة الالكترونية	12	23.10	12	25.00	24	24.00	0.224	غير دالة
برمجيات تحرير الصور الرقمية	9	17.30	9	18.80	18	18.00	0.187	غير دالة
جملة من سئلوا	52		48		100			

تشير بيانات الجدول (10) إلى الدورات التدريبية التي يحصل عليها المبحوثون، وفقاً لصحف الدراسة، حيث جاء الحاسب الآلي في الترتيب الأول بنسبة بلغت 70.00٪ من إجمالي مفردات عينة الدراسة، موزعة بين 65.40٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 75.00٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر، وتتقارب النسبتان حيث لم يثبت اختبار (z) وجود فروق ذات دلالة احصائية ذات دلالة معنوية بين نسبة من حصلوا على دورات في الحاسب الالي في صحيفة الثورة، ومن حصلوا على ذات الدورات في صحيفة 14 اكتوبر حيث بلغت قيمة (z) المحسوبة (1.043) وهي قيمة غير دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.05).

وجاء في الترتيب الثاني التحرير الصحفي بنسبة بلغت 64.00٪ من إجمالي مفردات عينة الدراسة، موزعة بين 65.40٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 62.50٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر ، وتتقارب النسبتان حيث لم يثبت اختبار (z) وجود فروق ذات دلالة احصائية ذات دلالة معنوية بين نسبة من حصلوا على دورات في التحرير الصحفي في صحيفة الثورة، ومن حصلوا على ذات الدورات في صحيفة 14 اكتوبر حيث بلغت قيمة (z) المحسوبة (0.299) وهي قيمة غير دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.05).

وجاء في الترتيب الثالث اللغات الاجنبية بنسبة بلغت 61.00٪ من إجمالي مفردات عينة الدراسة، موزعة بين 59.60٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 62.50٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر، وتتقارب النسبتان، حيث لم يثبت اختبار (z) وجود فروق ذات دلالة احصائية ذات دلالة معنوية بين نسبة من حصلوا على دورات في اللغات الاجنبية في صحيفة الثورة، ومن حصلوا على ذات

الدورات في صحيفة 14 اكتوبر حيث بلغت قيمة (z) المحسوبة (0.294) وهي قيمة غير دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.05).

وجاء في الترتيب الرابع الإخراج الصحفي، والتصوير الصحفي بنسبة بلغت 37.00٪ من إجمالي مفردات عينة الدراسة، موزعة بين 36.50٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 37.50٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر ، وتتقارب النسبتان حيث لم يثبت اختبار (z) وجود فروق ذات دلالة احصائية ذات دلالة معنوية بين نسبة من حصلوا على دورات الإخراج الصحفي، والتصوير الصحفي في صحيفة الثورة، ومن حصلوا على ذات الدورات في صحيفة 14 اكتوبر حيث بلغت قيمة (z) المحسوبة (0.099) لكل من الدورتين وهي قيمة غير دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.05).

وجاء في الترتيب الخامس الصحافة الإلكترونية بنسبة بلغت 24.00٪ من إجمالي مفردات عينة الدراسة، موزعة بين 23.10٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 25.00٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر، وتتقارب النسبتان، حيث لم يثبت اختبار (z) وجود فروق ذات دلالة احصائية ذات دلالة معنوية بين نسبة من حصلوا على دورات في الصحافة الإلكترونية في صحيفة الثورة، ومن حصلوا على ذات الدورات في صحيفة 14 اكتوبر حيث بلغت قيمة (z) المحسوبة (0.224) وهي قيمة غير دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.05).

وجاء في الترتيب السادس برمجيات تحرير الصور الرقمية بنسبة بلغت 18.00٪ من إجمالي مفردات عينة الدراسة، موزعة بين 17.30٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 18.80٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر، وتتقارب النسبتان، حيث لم يثبت اختبار (z) وجود فروق ذات دلالة احصائية ذات دلالة معنوية بين نسبة من حصلوا على دورات في الصحافة الإلكترونية في صحيفة الثورة، ومن حصلوا على ذات الدورات في صحيفة 14 اكتوبر حيث بلغت قيمة (z) المحسوبة (0.187) وهي قيمة غير دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.05).

ويلاحظ من بيانات الجدول السابق أن هناك إقبالًا شديدًا من الصحفيين على دورات الحاسب الآلي والتحرير الصحفي واللغات الأجنبية في كلتا الصحيفتين، وبالتالي لم تظهر فروق ذات دلالة بينهما، بينما يقل الإقبال إلى حد ما على دورات الإخراج الصحفي والتصوير الصحفي، نظراً لأنها دورات شديدة التخصص ولا يقبل عليها سوى المخرجين والمصورين الصحفيين في كلتا الصحيفتين، بينما لوحظ

الانخفاض الشديد في الإقبال على دورات الصحافة الإلكترونية وبرمجيات تحرير الصور لكونها دورات شديدة التخصص في كلتا الصحيفتين.

جدول (11) يبين أوجه الاستفادة من الدورات التي يحصل عليها المبحوثون في صحف الدراسة

الصحف / أوجه الاستفادة	الثورة		14 اكتوبر		الإجمالي		قيمة z	الدلالة
	ك	%	ك	%	ك	%		
اكتساب مهارات متخصصة في مجال العمل الاخباري	52	100.0	42	87.50	94	94.00	2.616	0.01
رفع كفاءة المتدرب على العمل	52	100.00	39	81.30	91	91.00	3.257	0.001
الاستفادة من خبرات زملاء في قطاعات أخرى وتكوين علاقات معهم	45	86.50	45	93.80	90	90.00	1.195	غير دالة
زيادة سرعة الأداء	48	92.30	42	87.50	90	90.00	0.797	غير دالة
إتاحة الفرصة للتعرف على أحداث اساليب العمل الاخباري	46	88.50	42	87.50	88	88.00	0.147	غير دالة
جملة من سئلوا	52		48		100			

تشير بيانات الجدول (11) إلى أوجه الاستفادة من الدورات التي يحصل عليها المبحوثون في صحف الدراسة ، حيث جاء اكتساب مهارات متخصصة في مجال العمل الاخباري في الترتيب الأول بنسبة بلغت 94.00٪ من إجمالي مفردات عينة الدراسة، موزعة بين 100. ٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 87.50٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 أكتوبر، ولمعرفة وجود فروق بين النسبتين تم استخدام اختبار (z) حيث بلغت درجة الاختبار (2.616) وهي قيمة دالة احصائياً عند مستوى معنوية

(0.01) ودرجة ثقة (99٪) ما يعني ان هناك استفادة حقيقية لمحرري صحيفة الثورة من الدورات في مجال العمل الاخباري مقارنة بزملائهم في صحيفة 14 اكتوبر.

وجاء في الترتيب الثاني رفع كفاءة المتدرب على العمل الإخباري بنسبة بلغت 91. ٪ من إجمالي مفردات عينة الدراسة، موزعة بين 100.00٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 81.30٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر، ولمعرفة وجود فروق بين النسبتين تم استخدام اختبار (z) حيث بلغت درجة الاختبار (3.257) وهي قيمة دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة ثقة (99٪) ما يعني ان استفادة محرري صحيفة الثورة من الدورات في رفع كفاءة المتدرب على العمل الإخباري ضعيفة، مقارنة بزملائهم في صحيفة 14 اكتوبر

وجاء في الترتيب الثالث الاستفادة من خبرات زملاء في قطاعات أخرى وتكوين علاقات معهم بنسبة بلغت 90.00٪ من إجمالي مفردات عينة الدراسة، موزعة بين 86.50٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 93.80٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر.

ولمعرفة وجود فروق بين النسبتين تم استخدام اختبار (z) حيث بلغت درجة الاختبار (1.195) وهي قيمة غير دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة ثقة (95٪) ما يعني ان هناك استفادة ضعيفة لمحرري14 صحيفة اكتوبر من الدورات من خبرات الزملاء في قطاعات أخرى وتكوين علاقات معهم مقارنة بزملائهم في صحيفة الثورة.

وجاء في الترتيب الثالث مكرر زيادة سرعة الأداء بنسبة بلغت 90. ٪ من إجمالي مفردات عينة الدراسة، موزعة بين 92.30٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 87.50٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر، ولمعرفة وجود فروق بين النسبتين تم استخدام اختبار (z) حيث بلغت درجة الاختبار (0.797) وهي قيمة غير دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة ثقة (95٪) ما يعني انه ليست هناك استفادة من الدورات في زيادة سرعة اداء العمل الصحفي عند محرري صحيفة الثورة مقارنة بزملائهم في صحيفة 14 اكتوبر.

وجاء في الترتيب الرابع إتاحة الفرصة للتعرف على أحداث اساليب العمل الاخباري بنسبة بلغت 88. ٪ من إجمالي مفردات عينة الدراسة، موزعة بين 88.50٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 87.50٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر، وتتقارب النسبتان،

ولمعرفة وجود فروق بين النسبتين تم استخدام اختبار (z) حيث بلغت درجة الاختبار (0.147) وهي قيمة غير دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة ثقة (95٪) ما يعني انه ليست هناك استفادة من الدورات في إتاحة الفرصة للتعرف على أحداث اساليب العمل الاخباري عند محرري صحيفة الثورة مقارنة بزملائهم في صحيفة 14 اكتوبر.

ويلاحظ من بيانات الجدول السابق أن هناك استفادة لدى الصحفيين في صحف الدراسة من الدورات التدريبية من خلال اكتسابهم مهارات اعلامية متخصصة في مجال العمل الاخباري، ورفع كفاءتهم في عملهم المهني، وبالتالي كانت العلاقة قوية بين النسبتين وهي قيمة دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة ثقة (99٪)، كما لوحظ تدني أوجه استفادة الصحفيين من خبرات الزملاء في القطاعات الأخرى، وفي زيادة سرعة الأداء ، واتاحة الفرصة على احداث اساليب العمل الاخباري، وبالتالي قيمة اختبار (z) غير دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة ثقة (95٪).

جدول (12) يبين استخدامات الصحفيين تكنولوجيا المعلومات في عملهم الصحفي

الإستجابة / استخدام تكنولوجيا المعلومات		بدرجة كبيرة	بدرجة متوسطة	بدرجة منخفضة	لا أستخدمها	المتوسط	الوزن النسبي	الترتيب
استطلاع الآراء بالبريد الإلكتروني	ك	39	15	24	22	2.29	57	1
	%	39.0	15.0	24.0	22.0			
استخدام المكتبة الإلكترونية	ك	39	21	25	15	2.16	54	2
	%	39.0	21.0	25.0	15.0			
إجراء حوار بالبريد الإلكتروني	ك	42	13	33	12	2.15	53.7	3
	%	42.0	13.0	33.0	12.0			
القواميس الإلكترونية	ك	42	25	18	15	2.06	51.5	4

بالأنترنت	%	42.0	25.0	18.0	15.0			
القوائم البريدية الإلكترونية	ك	33	36	25	6	2.04	51	5
	%	33.0	36.0	25.0	6.0			
اعداد الطبعة الإلكترونية	ك	49	21	12	18	1.99	49.8	6
	%	49.0	21.0	12.0	18.0			
البحث عن الوثائق الحكومية	ك	46	33	15	6	1.81	45	7
	%	46.0	33.0	15.0	6.0			
تلقي اخبار بالبريد الإلكتروني	ك	63	18	6	13	1.69	42	8
	%	63.0	18.0	6.0	13.0			
البحث عن معلومات بالمصادر الإلكترونية	ك	60	33	7	0	1.54	38.5	9
	%	60.0	33.0	7.0	0			
البحث عن المصادر بالأنترنت	ك	63	27	7	3	1.50	37.5	10
	%	63.0	27.0	7.0	3.0			
متابعة الصحف على الانترنت	ك	76	18	6	0	1.30	32.5	11
	%	76.0	18.0	6.0	0			
استخدام تكنولوجيا المعلومات كمصدر للمعلومات	ك	76	21	3	0	1.30	32.5	11
	%	76.0	21.0	3.0	0			
استخدام تكنولوجيا المعلومات للتواصل	ك	85	12	3	0	1.21	30	12
	%	85.0	12.0	3.0	0			
كتابة الموضوعات بالحاسب الآلي	ك	91	6	3	0	1.12	28	13

				0	3.0	6.0	91.0	%
				100				جملة من سئلوا

تشير بيانات الجدول (12) إلى درجات الاستفادة لدي المبحوثين عند استخدامهم تكنولوجيا المعلومات ، حيث جاء استطلاع الآراء بالبريد الإلكتروني في الترتيب الأول بمتوسط حسابي 2.29، ووزن نسبي 57، وجاء في الترتيب الثاني استخدام المكتبة الإلكترونية بمتوسط حسابي 2.16، ووزن نسبي 54، وجاء في الترتيب الثالث إجراء الحوار الصحفي بالبريد الإلكتروني بمتوسط حسابي 2.15، ووزن نسبي 53.7، وجاء في التتريب الرابع القواميس الإلكترونية بالأنترنت بمتوسط حسابي 2.06، ووزن نسبي 51.5، وجاء في الترتيب الخامس القوائم البريدية الإلكترونية بمتوسط حسابي 2.04، ووزن نسبي 51، ثم تدرجت عبارات استفادة المبحوثين عند استخدامهم تكنولوجيا المعلومات في العمل الصحفي في الانخفاض حتى وصلت إلى أقل متوسط حسابي 1.12، ووزن نسبي 28، حصلت عليها كتابة الموضوعات بالحاسب الآلي.

جدول (13) يبين المهارات والتطبيقات التي يجيدها المبحوثون وفقاً لصحف الدراسة

الصحف / المهارات	الثورة		14 اكتوبر		الإجمالي		قيمة z	الدلالة
	ك	%	ك	%	ك	%		
تويتر	49	94.20	45	93.80	94	94.00	0.101	غير دالة
الحاسب الالي	52	100.00	42	87.50	94	94.00	2.616	0.01
الفيس بوك	49	94.20	33	68.80	82	82.00	3.297	0.001
اليوتيوب	42	80.80	33	68.80	75	75.00	1.380	غير دالة
اللغة الانجليزية	40	76.90	33	68.80	73	73.00	0.915	غير دالة
التصوير الصحفي	30	57.70	39	81.30	69	69.00	2.532	0.05
الإخراج الصحفي	21	40.40	27	56.30	48	48.00	1.579	غير دالة
الفوتوشوب	15	28.80	27	56.30	42	42.00	2.760	0.01
جملة من سئلوا	52		48		100			

تشير بيانات الجدول (13) إلى السمات والمهارات التي يجيدها المبحوثون وفقاً للتخصص العلمي، حيث جاء تويتر في الترتيب الأول بنسبة بلغت 94.00٪ من إجمالي مفردات عينة الدراسة، موزعة بين 94.20٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 93.80٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر.

وتتقارب النسبتان حيث لم يثبت اختبار (z) وجود فروق ذات دلالة احصائية ذات دلالة معنوية بين نسبة من يجيدون تطبيق استخدام تطبيق التدوين المصغر تويتر في صحيفة الثورة، ومن يجيدون تطبيق استخدام التطبيق في صحيفة 14 اكتوبر حيث بلغت قيمة (z) المحسوبة (0.101) وهي قيمة غير دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة ثقة 95٪.

وجاء في الترتيب الأول مكرر الحاسب الالي بنسبة بلغت 94.00٪ من إجمالي مفردات عينة الدراسة، موزعة بين 100.00٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 87.50٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر.

ولمعرفة وجود فروق بين النسبتين تم استخدام اختبار (z) حيث بلغت درجة الاختبار (2.616) وهي قيمة دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة ثقة (99٪) ما يعني ان محرري صحيفة الثورة يجيدون مهارات استخدام تطبيقات الحاسب الالي مقارنة بزملائهم في صحيفة 14 اكتوبر.

وجاء في الترتيب الثاني الفيس بوك بنسبة بلغت 82.00٪ من إجمالي مفردات عينة الدراسة، موزعة بين 94.20٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 68.80٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر.

ولمعرفة وجود فروق بين النسبتين تم استخدام اختبار (z) حيث بلغت درجة الاختبار (3.297) وهي قيمة دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة ثقة (99٪) ما يعني ان محرري صحيفة الثورة يجيدون مهارات استخدام تطبيق الفيس بوك مقارنة بزملائهم في صحيفة 14 اكتوبر.

وجاء في الترتيب الثالث اليوتيوب بنسبة بلغت 75.00٪ من إجمالي مفردات عينة الدراسة، موزعة بين 80.80٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 68.80٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر، ولم يثبت اختبار (z) وجود فروق ذات دلالة احصائية ذات دلالة معنوية بين نسبة من يجيدون تطبيق استخدام تطبيق اليوتيوب في صحيفة الثورة، ومن يجيدون تطبيق استخدام التطبيق في صحيفة 14

اكتوبر حيث بلغت قيمة (z) المحسوبة (1.380) وهي قيمة غير دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة ثقة 95٪. وجاء في الترتيب الرابع اللغة الانجليزية بنسبة بلغت 73.00٪ من إجمالي مفردات عينة الدراسة، موزعة بين 76.90٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 68.80٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر، ولم يثبت اختبار (z) وجود فروق ذات دلالة احصائية ذات دلالة معنوية بين نسبة من يجيدون استخدام اللغة الانجليزية في صحيفة الثورة، ومن يجيدون استخدامها في صحيفة 14 اكتوبر حيث بلغت قيمة (z) المحسوبة (0.915) وهي قيمة غير دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة ثقة 95٪. وجاء في الترتيب الخامس التصوير الصحفي بنسبة بلغت 69.00٪ من إجمالي مفردات عينة الدراسة، موزعة بين 57.70٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 81.30٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر. ولمعرفة وجود فروق بين النسبتين تم استخدام اختبار (z) حيث بلغت درجة الاختبار (2.532) وهي قيمة دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة ثقة 95٪. ما يعني ان محرري صحيفة 14 اكتوبر يجيدون مهارات استخدام التصوير الصحفي مقارنة بزملائهم في صحيفة الثورة. وجاء في الترتيب السادس الإخراج الصحفي بنسبة بلغت 48.00٪ من إجمالي مفردات عينة الدراسة، موزعة بين 40.40٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 56.30٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر. ولم يثبت اختبار (z) وجود فروق ذات دلالة احصائية ذات دلالة معنوية بين نسبة من يجيدون استخدام الإخراج الصحفي في صحيفة الثورة، ومن يجيدون استخدامه في صحيفة 14 اكتوبر حيث بلغت قيمة (z) المحسوبة (1.579) وهي قيمة غير دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة ثقة 95٪. وجاء في الترتيب السابع الفوتوشوب بنسبة بلغت 42.00٪ من إجمالي مفردات عينة الدراسة، موزعة بين 28.80٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 56.30٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر. ولمعرفة وجود فروق بين النسبتين تم استخدام اختبار (z) حيث بلغت درجة الاختبار (2.760) وهي قيمة دالة احصائياً عند مستوى معنوية (0.01) ودرجة ثقة (99٪) ما يعني ان محرري صحيفة 14 أكتوبر يجيدون مهارات استخدام تطبيق الفوتوشوب مقارنة بزملائهم في صحيفة الثورة.

جدول (14) يبين الاعتبارات التي يضعها المبحوثون في اعتبارهم عند اختيار الموضوعات الصحفية

الإستجابة / الإعتبارات		غالباً	أحياناً	نادراً	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الترتيب
تكليف من رؤساء العمل	ك	51	43	6	1.55	51,6	1
	%	51.0	43.0	6.0			
سهولة الوصول للمعلومات	ك	55	39	6	1.51	50	2
	%	55.0	39.0	6.0			
اهتمامات الجمهور	ك	76	21	3	1.27	42	3
	%	76.0	21.0	3.0			
مواكبة الحدث	ك	85	12	3	1.18	39	4
	%	85.0	12.0	3.0			
جملة من سئلوا		100					

تشير بيانات الجدول (14) إلى أهم الاعتبارات التي يضعها المبحوثون في اعتبارهم عند اختيار الموضوعات الصحفية، حيث جاءت تكليف من رؤساء العمل في الترتيب الأول بمتوسط حسابي 1.55، ووزن نسبي 51,6، وجاء في الترتيب الثاني سهولة الوصول بمتوسط حسابي 1.51، ووزن نسبي50 وجاء في الترتيب الثالث اهتمامات الجمهور بمتوسط حسابي 1.27 ووزن نسبي 42، وجاء في التتريب الرابع مواكبة الحدث بمتوسط حسابي 1.18 ووزن نسبي39.

جدول (15) مدى وجود وسائل لتطوير الأداء بالصحيفة من وجهة نظر المبحوثين

الصحف / وسائل التطوير	الثورة		14 اكتوبر		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
يوجد	43	82.7	30	62.5	73	73.0
لا يوجد	9	17.3	18	37.5	27	27.0
الإجمالي	52	100	48	100	100	100

قيمة كا^2 =5.163 درجة الحرية = 1 مستوي المعنوية= 0.023 الدلالة =0.05

تشير النتائج التفصيلية في الجدول (15) إلى أن نسبة من يرون أنه توجد وسائل لتطوير الأداء بالصحيفة من إجمالي مفردات عينة الدراسة بلغت 73.0٪، موزعة بين 82.7٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 62.5٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر، وبلغت نسبة من يرون أنه لا توجد وسائل لتطوير الأداء بالصحيفة من إجمالي مفردات عينة الدراسة بلغت 27.0٪، موزعة بين 17.3٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 37.5٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر. وبحساب (قيمة كا2) لجودة التوفيق بين نسب إجابات المبحوثين على البدائل المطروحة بشأن مدى وجود وسائل لتطوير الأداء بالصحيفة من وجهة نظر المبحوثين كشفت النتائج في الجدول السابق، عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة كا2 (5.163)، عند درجة حرية (1)، وهى قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05،)، مما يؤكد أن الفروق في النسب ذات دلالة لصالح من يرون وجود وسائل لتطوير الأداء الصحفي من وجهة نظر المبحوثين في صحف الدراسة. وهذه النتيجة تبين النظرة الإيجابية للصحفيين تجاه وسائل تطوير ادائهم في ممارستهم المهنية.

جدول (16) يبين استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة في تقييم أدائهم الصحفي في العمل

الاستجابة / العوامل المؤثرة لتقييم الأداء		اوافق بشدة	اوافق إلى حدما	لا راي لي	غير موافق	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الترتيب
يوجد تقرير يومي يوضح نقاط القوة ونقاط الضعف في اداء الصحفيين	ك	24	33	22	21	2.40	60	1
	%	24.0	33.0	22.0	21.0			
توجد معايير واضحة لتقييم اداء الصحفيين	ك	39	18	16	27	2.31	57.8	2
	%	39.0	18.0	16.0	27.0			
يوجد تقرير مادي لتميزي في الأداء الصحفي	ك	48	12	21	19	2.11	52.8	3
	%	48.0	12.0	21.0	19.0			
كثرة الأعباء والمهام الصحفية للمحرر	ك	27	42	25	6	2.10	52.5	4
	%	27.0	42.0	25.0	6.0			
المنافسة بين الزملاء	ك	48	24	22	6	1.86	46.5	5

	%	48.0	24.0	22.0	6.0			
السياسة التحريرية للصحيفة	ك	55	33	3	9	1.66	41.5	6
	%	55.0	33.0	3.0	9.0			
جملة من سئلوا		100						

تشير بيانات الجدول (16) إلى استجابات المبحوثين حول العوامل المؤثرة في تقييم أدائهم الصحفي في العمل ، حيث جاءت يوجد تقرير يومي يوضح نقاط القوة ونقاط الضعف في اداء الصحفيين في الترتيب الأول بمتوسط حسابي 2.40، ووزن نسبي 60 وجاء في الترتيب الثاني توجد معايير واضحة لتقييم اداء الصحفيين بمتوسط حسابي 2.31، ووزن نسبي 57.8 وجاء في الترتيب الثالث يوجد تقرير مادي لتميزي في الأداء الصحفي بمتوسط حسابي 2.11، ووزن نسبي 52.8، وجاء في التتريب الرابع كثرة الاعباء والمهام الصحفية للمحرر بمتوسط حسابي 2.10، ووزن نسبي 52.5، وجاء في الترتيب الخامس المنافسة بين الزملاء بمتوسط حسابي 1.86، ووزن نسبي 46.5 وجاء في الترتيب السادس السياسة التحريرية للصحيفة بمتوسط حسابي 1.66 ووزن نسبي 41.5.

جدول (17) يبين استجابات المبحوثين حول نوعية تأثير العوامل المؤثرة في تقييم أدائهم في العمل

نوعية تأثير العوامل المؤثرة / الاستجابة		سلبي	ايجابي	لا يوجد	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الترتيب
المنافسة بين الزملاء	ك	27	52	21	1.94	64.6	1
	%	27.0	52.0	21.0			
السياسة التحريرية للصحيفة	ك	27	55	18	1.91	63.6	2
	%	27.0	55.0	18.0			
الأمن الوظيفي	ك	27	58	15	1.88	62.6	3
	%	27.0	58.0	15.0			
رؤساء العمل	ك	21	73	6	1.85	61.6	4
	%	21.0	73.0	6.0			

الامكانات المادية للصحيفة	ك	24	73	3	1.79	59.6	5
	%	24.0	73.0	3.0			
اللوائح الادارية	ك	36	55	9	1.73	57.6	6
	%	36.0	55.0	9.0			
المساحة المتاحة للنشر	ك	36	58	6	1.70	56.6	7
	%	36.0	58.0	6.0			
كثرة الاعباء والمهام الصحفية للمحرر	ك	45	40	15	1.70	56.6	7م
	%	45.0	40.0	15.0			
جملة من سئلوا		100					

تشير بيانات الجدول (17) إلى استجابات المبحوثين حول نوعية تأثير العوامل المؤثرة في تقييم أدائهم الصحفي في العمل ، حيث جاءت المنافسة بين الزملاء في الترتيب الأول بمتوسط حسابي 1.94، ووزن نسبي 64.6 وجاء في الترتيب الثاني السياسة التحريرية للصحيفة بمتوسط حسابي 1.91، ووزن نسبي 63.6 وجاء في الترتيب الثالث الأمن الوظيفي بمتوسط حسابي 1.88، ووزن نسبي 62.6، وجاء في التتريب الرابع رؤساء العمل بمتوسط حسابي 1.85، ووزن نسبي وجاء في الترتيب الخامس الامكانات المادية للصحيفة بمتوسط حسابي 1.79، ووزن نسبي 59.6، وجاء في الترتيب السادس اللوائح الادارية بمتوسط حسابي 1.73، ووزن نسبي57.6، وجاء في الترتيب السابع المساحة المتاحة للنشر بمتوسط حسابي 1.70، ووزن نسبي 56.6، وجاء في الترتيب السابع مكرر كثرة الاعباء والمهام الصحفية للمحرر بمتوسط حسابي 1.70. ووزن نسبي 56.6.

جدول (18) يبين مدى وجود صعوبات في الحصول على المعلومات أثناء عمل الصحفيين

الصحف / وجود صعوبات	الثورة		14 اكتوبر		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
يوجد	27	51.9	30	62.5	57	57.0
لا يوجد	25	48.1	18	37.5	43	43.0
الإجمالي	52	100	48	100	100	100

قيمة كا^2 =1.139 درجة الحرية = 1 مستوي المعنوية= 0.286 الدلالة =غير دالة

تشير النتائج التفصيلية في الجدول (18) إلى أن نسبة من يرون أنه توجد صعوبات في الحصول على المعلومات أثناء أداء العمل من إجمالي مفردات عينة الدراسة بلغت 57.0٪، موزعة بين 51.9٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 62.5٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر، وبلغت نسبة من يرون أنه لا توجد صعوبات في الحصول على المعلومات أثناء أداء العمل من إجمالي مفردات عينة الدراسة بلغت 43.0٪، موزعة بين 48.1٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 37.5٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر، وبحساب (قيمة كا2) لجودة التوفيق بين نسب إجابات المبحوثين على البدائل المطروحة بشأن مدى وجود صعوبات في الحصول على المعلومات أثناء عمل الصحفيين في صحف الدراسة كشفت النتائج في الجدول السابق، عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة كا2 (1.139)، عند درجة حرية (1)، وهى قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05)، مما يؤكد عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين صحف الدراسة (الثورة – 14 اكتوبر)، في وجود صعوبات في الحصول على المعلومات أثناء عمل الصحفيين.

جدول (19) يبين مدى تأثير الصعوبات في الحصول على المعلومات أثناء عمل الصحفيين

الصحف / تأثير الصعوبات	الثورة		14 اكتوبر		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
بدرجة كبيرة	10	19.2	15	31.3	25	25.0
بدرجة متوسطة	30	57.7	18	37.5	48	48.0
بدرجة قليلة	3	5.8	15	31.3	18	18.0
لا تؤثر	9	17.3	0	0.0	9	9.0
الإجمالي	52	100	48	100	100	100

قيمة كا^2 =20.873 درجة الحرية = 3 مستوي المعنوية= 0.000 الدلالة =0.001

تشير النتائج التفصيلية في الجدول (19) إلى أن نسبة من يتأثرون بالصعوبات التي تواجههم في الحصول على المعلومات أثناء أداء العمل بدرجة كبيرة من إجمالي مفردات عينة الدراسة بلغت 25.0٪ ، موزعة بين 19.2٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 31.3٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر ، وبلغت نسبة من يتأثرون بالصعوبات التي تواجههم في الحصول على المعلومات أثناء أداء العمل بدرجة متوسطة من إجمالي مفردات عينة الدراسة بلغت 48.0٪ ، موزعة بين 57.7٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 37.5٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر ، وبلغت نسبة

من يتأثرون بالصعوبات التي تواجههم في الحصول على المعلومات أثناء أداء العمل بدرجة قليلة من إجمالي مفردات عينة الدراسة بلغت 18.0٪ ، موزعة بين 5.8٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 31.3٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر ، وبلغت نسبة من لا يتأثرون بالصعوبات التي تواجههم في الحصول على المعلومات أثناء أداء العمل من إجمالي مفردات عينة الدراسة بلغت 9.0٪ ، موزعة بين 17.3٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 0.00٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر وبحساب (قيمة كا2) لجودة التوفيق بين نسب إجابات المبحوثين على البدائل المطروحة بشأن من يرون تأثير الصعوبات في الحصول على المعلومات أثناء عمل الصحفيين من وجهة نظر المبحوثين، كشفت النتائج في الجدول السابق، عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة كا2 (20.873)، عند درجة حرية (3)، وهى قيمة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)، مما يؤكد أن الفروق في النسب ذات دلالة بين صحف الدراسة (الثورة – 14 اكتوبر)، لصالح من يرون وجود تأثير بسبب الصعوبات في الحصول على المعلومات أثناء عمل الصحفيين.

جدول (20) يبين مدى تواصل المبحوثين مع الجمهور أثناء أدائهم الصحفي

الصحف / تواصل المبحوثين	الثورة		14 اكتوبر		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	43	82.7	42	87.5	85	88.0
لا	6	12.5	6	12.5	12	12.0
الإجمالي	52	100	48	100	100	100

قيمة كا^2 =0.452 درجة الحرية = 1 مستوي المعنوية= 0.501 الدلالة =غير دالة

تشير النتائج التفصيلية في الجدول (20) إلى أن نسبة من يتواصلون مع الجمهور أثناء أدائهم الصحفي من إجمالي مفردات عينة الدراسة بلغت 85.0٪، موزعة بين 82.7٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 87.5٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر، وبلغت نسبة من لا يتواصلون مع الجمهور أثناء أدائهم الصحفي من إجمالي مفردات عينة الدراسة بلغت 15.0٪، موزعة بين 17.3٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 12.5٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر.

وبحساب (قيمة كا2) لجودة التوفيق بين نسب إجابات المبحوثين على البدائل المطروحة بشأن مدى تواصل المبحوثين مع الجمهور أثناء أدائهم الصحفي في صحف الدراسة كشفت النتائج في الجدول السابق، عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة كا2 (0.452)، عند درجة حرية (1)، وهى قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05،)، أي أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05، مما يؤكد عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين صحف الدراسة (الثورة – 14 اكتوبر)، في تواصل المبحوثين مع الجمهور أثناء أدائهم الصحفي.

جدول (21) يبين وسائل تواصل المبحوثين مع الجمهور أثناء أدائهم الصحفي

الصحف / وسائل التواصل	الثورة		14 اكتوبر		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
الهاتف	12	23.1	9	18.8	21	21.0
البريد الإلكتروني	3	5.8	3	6.3	6	6.0
اكثر من وسيلة	31	59.6	30	62.5	61	61.0
لا يوجد	6	11.5	6	12.5	12	12.0
الإجمالي	52	100	48	100	100	100

قيمة كا^2 =0.285 درجة الحرية = 3 مستوي المعنوية= 0.963 الدلالة =غير دالة

تشير النتائج التفصيلية في الجدول (21) إلى أن نسبة من يتواصلون مع الجمهور أثناء أدائهم الصحفي من خلال الهاتف من إجمالي مفردات عينة الدراسة بلغت 21.0٪ ، موزعة بين 23.1٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 18.8٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر ، وبلغت نسبة من يتواصلون مع الجمهور أثناء أدائهم الصحفي من خلال أكثر من وسيلة من إجمالي مفردات عينة الدراسة 61.0٪ ، موزعة بين 59.6٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 62.5٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر ، وبلغت نسبة من يتواصلون مع الجمهور أثناء أدائهم الصحفي من خلال البريد الإلكتروني من إجمالي مفردات عينة الدراسة 6.0٪ ، موزعة بين 5.8٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 6.3٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر ، وبلغت نسبة من يتواصلون مع

الجمهور أثناء أدائهم الصحفي بدون وسيلة من إجمالي مفردات عينة الدراسة 12.0٪ ، موزعة بين 11.5٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 12.5٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر. وبحساب (قيمة كا2) لجودة التوفيق بين نسب إجابات المبحوثين على البدائل المطروحة بشأن وسائل تواصل المبحوثين مع الجمهور أثناء أدائهم الصحفي في صحف الدراسة كشفت النتائج في الجدول السابق، عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة كا2 (0.285)، عند درجة حرية (3)، وهى قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05،)، أي أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05، مما يؤكد عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين صحف الدراسة (الثورة – 14 اكتوبر)، في وسائل تواصل المبحوثين مع الجمهور أثناء أدائهم الصحفي.

جدول (22) يبين مدي تأثير المبحوثين بتواصلهم مع الجمهور أثناء أدائهم الصحفي

الصحف / تأثير التواصل	الثورة		14 اكتوبر		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
بدرجة كبيرة	34	65.4	42	87.5	76	76.0
بدرجة متوسطة	15	28.8	6	12.5	21	21.0
لا تؤثر	3	5.8	0	0.0	3	3.0
الإجمالي	48	100	52	100	100	100

قيمة كا^2 =7.551 درجة الحرية = 2 مستوي المعنوية= 0.023 الدلالة = دالة

تشير النتائج التفصيلية في الجدول (22) إلى أن نسبة من يتأثرون بتواصلهم مع الجمهور أثناء أدائهم الصحفي بدرجة كبيرة من إجمالي مفردات عينة الدراسة بلغت 76.0٪ ، موزعة بين 65.4٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 87.5٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر ، وبلغت نسبة من يتأثرون بتواصلهم مع الجمهور أثناء أدائهم الصحفي بدرجة متوسطة من إجمالي مفردات عينة الدراسة 21.0٪ ، موزعة بين 28.8٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 12.5٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر ، وبلغت نسبة من لا يتأثرون بتواصلهم مع الجمهور أثناء أدائهم الصحفي مطلقاً من إجمالي مفردات عينة الدراسة بلغت 3.0٪ ، موزعة بين 5.8٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 0.00٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر.

وبحساب (قيمة كا2) لجودة التوفيق بين نسب إجابات المبحوثين على البدائل المطروحة بشأن دي وجود تأثير تواصل المبحوثين مع الجمهور أثناء أدائهم الصحفي، كشفت النتائج في الجدول السابق، عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة كا2 (7.551)، عند درجة حرية (2)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة = 0.05، أي أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05، مما يؤكد أن الفروق في النسب ذات دلالة بين صحف الدراسة (الثورة – 14 اكتوبر)، لصالح من يرون وجود تأثير في تواصل المبحوثين مع الجمهور أثناء أدائهم الصحفي

جدول (23) يبين نوعية تأثير تواصل المبحوثين مع الجمهور أثناء عملهم وفقاً لصحف الدراسة

الصحف / نوعية تأثير التواصل	الثورة		14 اكتوبر		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
سلبي	7	13.5	7	14.5	12	12
إيجابي	40	78	36	75	76	76.0
محايد	6	11.5	5	10	16	16
الإجمالي	52	100	48	100	100	100

قيمة كا^2 =0.022 درجة الحرية = 1 مستوي المعنوية= 0.882 الدلالة = دالة

تشير النتائج التفصيلية في الجدول (23) إلى أن نسبة من يتأثرون بتواصلهم مع الجمهور أثناء أدائهم الصحفي تأثيراً إيجابياً من إجمالي مفردات عينة الدراسة 76.0٪، موزعة بين 78٪ من إجمالي مفردات عينة في صحيفة الثورة، مقابل 75٪ من إجمالي مفردات لصحيفة 14 اكتوبر.

وبلغت نسبة من يتأثرون بتواصلهم مع الجمهور أثناء أدائهم الصحفي تأثيراً سلبياً من إجمالي مفردات عينة الدراسة بلغت 12.0٪، موزعة بين 13.5٪ من إجمالي مفردات لصحيفة الثورة في مقابل 14.5٪ من إجمالي مفردات لصحيفة 14 اكتوبر.

وبلغت نسبة من هم على الحياد من إجمالي مفردات عينة الدراسة بلغت 16.0٪، موزعة بين 11.5٪ من إجمالي مفردات لصحيفة الثورة في مقابل 16٪ من إجمالي مفردات لصحيفة 14 اكتوبر،

وبحساب (قيمة كا2) لجودة التوفيق بين نسب إجابات المبحوثين على البدائل المطروحة بشأن نوعية تأثير تواصل المبحوثين مع الجمهور أثناء عملهم وفقاً لصحف الدراسة، كشفت النتائج في الجدول السابق، عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة كا2 (0.022)، عند درجة حرية (1)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة = 0.05، أي أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05، مما يؤكد أن الفروق في

النسب ذات دلالة بين صحف الدراسة (الثورة – 14 اكتوبر)، ونوعية تأثير تواصل المبحوثين مع الجمهور أثناء عملهم وفقاً لصحف الدراسة.

جدول (24) يبين مدى وجود ضغوط على اداء الصحفيين وفقاً لصحف الدراسة

الصحف / مدي وجود ضبوط	الثورة		14 اكتوبر		الإجمالي	
	ك	%	ك	%	ك	%
توجد ضغوط	36	69.2	27	56.3	63	63.0
لا توجد ضغوط	16	30.8	21	43.8	37	37.0
الإجمالي	52	100	48	100	100	100

قيمة كا^2 =1.804 درجة الحرية = 1 مستوي المعنوية= 0.179 الدلالة =غير دالة

تشير النتائج التفصيلية في الجدول (24) إلى أن نسبة من يرون أنه توجد ضغوط تؤثر على أداء القائم بالاتصال من إجمالي مفردات عينة الدراسة بلغت 63.0٪، موزعة بين 69.2٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 56.3٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر، وبلغت نسبة من يرون أنه لا توجد ضغوط تؤثر على أداء القائم بالاتصال من إجمالي مفردات عينة الدراسة 37.0٪، موزعة بين 30.8٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة الثورة في مقابل 43.8٪ من إجمالي مفردات عينة صحيفة 14 اكتوبر. وبحساب (قيمة كا2) لجودة التوفيق بين نسب إجابات المبحوثين على البدائل المطروحة بشأن وجود ضغوط على اداء الصحفيين وفقاً لصحف الدراسة، كشفت النتائج في الجدول السابق، عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة كا2 (1.804)، عند درجة حرية (1)، وهى قيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05،)، أي أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05، مما يؤكد عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين صحف الدراسة (الثورة – 14 اكتوبر)، ووجود ضغوط على اداء الصحفيين وفقاً لصحف الدراسة.

جدول (25) يبين مدى وجود العوامل التي تؤثر على أداء القائم بالاتصال في العمل الصحفي.

الاستجابة / العوامل المؤثر ة على اداء القائم بالاتصال		موافق	معارض	لا أعرف	المتوسط	الوزن النسبي	الترتيب
الكفاءات البشرية ليست بالمستوى	ك	52	30	18	1.66	55	1

المطلوب	%	52.0	30.0	18.0			
المعاملة الصارمة من الرؤساء	ك	57	25	18	1.61	53	2
	%	57.0	25.0	18.0			
احترام تعليمات الرؤساء خوفاً من العقاب على المخالفة	ك	66	12	22	1.56	52	3
	%	66.0	12.0	22.0			
ترك بعض العاملين العمل في الصحيفة واتجاههم لجهات أخرى	ك	61	24	15	1.54	51	4
	%	61.0	24.0	15.0			
ضغوط المنافسة مع الصحف الأخرى	ك	57	34	9	1.52	50	5
	%	57.0	34.0	9.0			
العمل يغلب عليه الطابع الروتيني	ك	57	37	6	1.49	49	6
	%	57.0	37.0	6.0			
قلة عدد العاملين	ك	73	15	12	1.39	46	7
	%	73.0	15.0	12.0			
عدم كفاية العائد المادي لمواجهة متطلبات الحياة	ك	73	21	6	1.33	44	8
	%	73.0	21.0	6.0			
الرضوخ لسياسة الصحيفة	ك	78	13	9	1.31	43.6	9
	%	78.0	13.0	9.0			
المركزية في سلطة اتخاذ القرار	ك	76	21	3	1.27	42	10
	%	76.0	21.0	3.0			
عدم تكافؤ الفرص في التعامل مع العاملين	ك	79	18	3	1.24	40	11
	%	79.0	18.0	3.0			

ضغوط الوقت	ك	84	13	3	1.19	39.6	12
	%	84.0	13.0	3.0			
جملة من سئلوا		100					

تشير بيانات الجدول (25) إلى مدى وجود العوامل التي تؤثر على أداء القائم بالاتصال في الصحافة اليمنية ، حيث جاءت الكفاءات البشرية ليست بالمستوى المطلوب في الترتيب الأول بمتوسط حسابي 1.66، ووزن نسبي 55 وجاء في الترتيب الثاني المعاملة الصارمة من الرؤساء بمتوسط حسابي 1.61، ووزن نسبي 53 وجاء في الترتيب الثالث احترام تعليمات الرؤساء خوفاً من العقاب على المخالفة بمتوسط حسابي 1.56، ووزن نسبي52 وجاء في التتريب الرابع ترك بعض العاملين العمل في الصحيفة واتجاههم لجهات أخرى بمتوسط حسابي 1.54، ووزن نسبي51 وجاء في الترتيب الخامس ضغوط المنافسة مع الصحف الأخرى بمتوسط حسابي 1.52، ووزن نسبي50، ثم تدرجت عبارات العوامل التي تؤثر على أداء القائم بالاتصال في العمل الصحفي في الانخفاض حتى وصلت إلى أقل متوسط حسابي 1.19.، ووزن نسبي 39.6، حصلت عليها غباره ضغوط الوقت.

جدول (26) يبين أساليب الاتصال الشائعة بين القائم بالاتصال ورؤساء العمل

اساليب الاتصال / الاستجابة		دائماً	أحياناً	أبداً	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الترتيب
الاجتماعات التحريرية	ك	64	21	15	1.51	50	1
	%	64.0	21.0	15.0			
الاتصال التلفوني	ك	61	39	0	1.39	46	2
	%	61.0	39.0	0			
التعليمات المعلنة	ك	67	27	6	1.39	46	2م
	%	67.0	27.0	6.0			
الاتصال المواجهي	ك	73	24	3	1.30	43	3

	%	73.0	24.0	3.0			
أكثر من أسلوب	ك	94	3	3	1.09	36	4
	%	94.0	3.0	3.0			
جملة من سئلوا		100					

تشير بيانات الجدول (26) إلى استجابات المبحوثين حول أكثر أساليب الاتصال الشائعة بين القائم بالاتصال وبين رؤساء العمل، حيث جاءت الاجتماعات التحريرية في الترتيب الأول بمتوسط حسابي 1.51، 50، ووزن نسبي وجاء في الترتيب الثاني الاتصال التلفوني بمتوسط حسابي 1.39، ووزن نسبي46، وجاء في الترتيب الثاني مكرر التعليمات المعلنة بمتوسط حسابي 1.39، ووزن نسبي 46، وجاء في الترتيب الثالث الاتصال المواجهي بمتوسط حسابي 1.30، ووزن نسبي43، وجاء في الترتيب الرابع أكثر من أسلوب بمتوسط حسابي 1.09، ووزن نسبي36.

جدول (27) يبين رد الفعل الصحفيين عندما يقرر رئيس العمل التدخل في عملهم المهني

الاستجابة / رد الفعل الصحفيين		دائماً	أحياناً	أبداً	المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	الترتيب
لا نستطيع مخالفته فيما يتخدد من اجراء	ك	15	18	67	2.52	84	1
	%	15.0	18.0	67.0			
تخالفه ولا تنفذ قراره لان الجوانب المرفوضة مهمة	ك	24	15	61	2.37	79	2
	%	24.0	15.0	61.0			
نتناقش بغرض إثنائه عن قراره	ك	21	55	24	2.03	67	3
	%	21.0	55.0	24.0			
نقدر أن هذا الاجراء ضروري لمراعاة حدود النشر	ك	57	30	13	1.56	52	4
	%	57.0	30.0	13.0			
جملة من سئلوا		100					

تشير بيانات الجدول (27) إلى استجابات المبحوثين حول رد الفعل عندما يقرر رئيس العمل اختصار الخبر أو القصة الإخبارية، حيث جاءت لا نستطيع مخالفته فيما يتخدد من اجراء، في الترتيب الأول بمتوسط حسابي 2.52، ووزن نسبي84، وجاء في الترتيب الثاني تخالفه ولا تنفذ قراره لان الجوانب المرفوضة مهمة بمتوسط حسابي 2.37، ووزن نسبي79، وجاء في الترتيب الثالث نتناقش بغرض إثنائه عن قراره بمتوسط حسابي 2.03، ووزن نسبي67، وجاء في الترتيب الرابع نقدر أن هذا الاجراء ضروري لمراعاة حدود النشر بمتوسط حسابي 1.56 ووزن نسبي52.

مناقشة نتائج الدراسة:

هدفت الدراسة في التعرف على العوامل المؤثرة على أداء الصحفيين في الصحف اليمنية، عبر التأصيل النظري للدراسة عبر مدخل الممارسة المهنية، ونظرية حارس البوابة، بالتطبيق على منهج المسح بالعينة، والذي تم استخدامه في جميع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة لتجميع وتنظيم وتوصيف وتحليل الحقائق المتعلقة بالعوامل التي تؤثر على المستوى الحالي لأداء المحررين بالصحف اليمنية، وتفسيرها وتحليلها واستخلاص نتائج ودلالات مفيدة منها، وقد خرجت الدراسة بعدد من النتائج المهمة ينبغي التوقف عندها وشرح دلالتها وأبعادها من خلال ما يلي:

1 -كشفت النتائج تدني الكفاءات البشرية للصحفيين العاملين في صحف الدراسة، حيث لم تكن بالمستوى المطلوب، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (الزين، 2008) التي توصلت إلى انخفاض مستوى الكفاءة المهنية للقائم بالاتصال في الصحافة اليمنية، إذ أن نسبة عالية من القائمين بالاتصال لم يحصلوا على دورات تدريبية في مجال المهنة أو استخدام الكمبيوتر والإنترنت. ودراسة (الوادعي، 2006) التي توصلت ضعف الأداء المهني، حيث لم تظهر الدراسة فروقاً دالة احصائياً في العلاقة بين الإيقاع الشخصي والأداء المهني للصحفيين.

وهذه النتائج تشير إلى تدني الاهتمام بالكوادر الصحفية في مختلف المؤسسات الصحفية اليمنية، وهو ما يستدعي الالتفات لهذا الموضوع بشي من العناية والاهتمام، لكون الصحفي هو حجز الزاوية في المؤسسات الصحفية، وتنمية مهاراته المتعددة يساعد من تحسين اداءه المهني للصحفيين العاملين ويزيد من رفع الأداء المهني في المؤسسات الصحفية المختلفة.

2 - تصدرت تطبيقات الشبكات الاجتماعية كأبرز المهارات التي يجيدها الصحفيون في عملهم المهني (تويتر - الفيسبوك - اليوتيوب)، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (بخيت، 2000) التي أكدت أن استخدامات الصحفيين للإنترنت تتركز في التصفح والبحث عن معلومات والاطلاع على الأخبار الجديدة، وتصفح بريدهم الإلكتروني والاطلاع على الصحف الإلكترونية.

3 - غابت مهارات مهنية تطبيقية مهمة يجب أن يلم بها القائم بالاتصال كمهارات اساسية تتواكب وتكنولوجيا المعلومات، مثل (التصوير الصحفي، والإخراج الصحفي، والفوتوشوب)، رغم أهميتهما في بيئة العمل الصحفي الإلكتروني، ومتطلبات سوق العمل.

4 - أشار غالبية الصحفيين إلى وجود وسائل لتطوير الأداء الصحفي في مؤسساتهم الصحفية، مقابل نسبة أقل رأوا عدم وجود وسائل للتطوير، وهذا مؤشر إيجابي عند المؤسسات الصحفية – عينة الدراسة - بهدف تطوير الأداء والرفع من قدرات الصحفيين المهنية والادارية.

5 - جاءت السياسة التحريرية لصحف الدراسة في أخر قائمة العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المهني للصحفيين بمتوسط حسابي (1.66) في المجمل، وتفصيلا جاءت في الترتيب الثاني بعد المنافسة بين الزملاء بمتوسط حسابي بلغ (1.91). وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (إيناس 2000) التي توصلت أن (83٪) من المحررين الصحفيين يتأثّرون بمواقف وتوجهات النظام السياسي القائم أثناء معالجتهم للقضايا التي يتم تناولها من قبل الصحفيين، و(38٪) من المحررين تتعرض معالجاتهم الصحفية للتعديل، كما أظهرت الدراسة أن محرري الشؤون العربية في الصحف المصرية يتعرضون لضغوط مهنية من رؤسائهم في العمل، إلى جانب أن الرقابة الذاتية تمثّل عائقاً في ممارساتهم المهنية؛ خوفاً من أي إجراء تعسفي ضدهم من قبل إدارة التحرير في الصحيفة.

6 - كشفت النتائج أن غالبية المبحوثين قد حصلوا على دورات في التحرير الصحفي، وهذا مؤشر مهم لمستوى الارتفاع في مجال تدريب وتأهيل الصحفيين اليمنيين، التي بدأت تتصاعد أهميتها على حساب الصحافة الورقية المطبوعة. وقد تعددت أوجه الاستفادة، من هذه الدورات المهنية التي يحصل عليها الصحفيون اثناء عملهم المهني، كاكتساب مهارات متخصصة في مجالات العمل الصحفي، ورفع كفاءة المتدرب، والاستفادة من خبرات الزملاء، وسرعة الأداء في العمل المهني، عند استخدامهم لتكنولوجيا

المعلومات في عملهم الصحفي كاستطلاع الآراء بالبريد الإلكتروني، واستخدام المكتبة الإلكترونية، والقواميس الإلكترونية بالإنترنت، والقوائم البريدية الإلكترونية.

7 - أشار اكثر من نصف المبحوثين أنهم يجدون صعوبات في الحصول على المعلومات اثناء أداء العمل المهني، فيما أشار (72٪) من المبحوثين إلى وجود تأثير هذه الصعوبات بدرجة كبيرة ومتوسطة في الحصول على المعلومات الصحفية، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (عواطف، 1992) التي أظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من الصحفيين، يجدون صعوبات في التعامل مع مصادرهم. ودراسة (أميمة، 2003)، التي توصلت إلى أن (75٪) من المراسلين يواجهون صعوبات في الحصول على المعلومات من مصادرها، و(67٪) يعانون من مشكلات إدارية داخل صحفهم التي ينتمون إليها، ويواجه (72٪) من المراسلين معوقات في نشر موادهم الصحفية، ومن بين تلك المعوقات تدخل مسؤولي التحرير في عملية النشر. ودراسة (الشرعبي، 2012)، التي توصلت ان قضايا الفساد والقضايا العسكرية كانت الأكثر صعوبة في الحصول على معلومات عنها، وهي نتيجة معاكسة لفرضية الدراسة التي ترى أن القضايا الأمنية والسياسية هي الأكثر صعوبة لدى الصحفيين اليمنيين في تحصيل المعلومات الصحفية الكافية عنها. وهذا يحد من عمل المحرر الصحفي ويحد من قدراته المهنية في ايصال المعلومات إلى مستحقيها، وهو ما يتطلب تذليل الصعوبات في حصول الصحفيين على مصادر معلوماتهم بكل سهولة ويسر كحق مهني وقانوني للقائم بالاتصال في وسائل الإعلام.

8 - كشفت النتائج أن معظم المبحوثين يتواصلون مع الجمهور أثناء عملهم الصحفي، وأن(88٪) رأوا أن تأثير هذا التواصل كان ايجابياً، وأن أفضل الوسائل استخداما في التواصل مع الجمهور أكثر من وسيلة اتصالية بنسبة (61٪)، لكن النتائج في الجدول (14) أظهرت غياب اهتمام القائم بالاتصال بالجمهور المستهدف من قائمة اعتبارات اختيار الموضوعات الصحفية القابلة للنشر الصحفي، والاكتفاء باعتبارات تكليف رئيس العمل، وسهولة الوصول إلى المعلومات، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (الجميعة 2010) التي أكدت أنه على الرغم من ارتفاع قدرة الصحفيين في التواصل مع الجمهور، إلاّ أن ذلك يقابله انخفاض في مستوى تلمس تلك الاحتياجات ميدانياً كوضع اعتباراتهم في التغطية الصحفية للقضايا والاحداث؛ لأن أغلب الصحفيين يكتفون بتلقي الاتصالات الهاتفية والرسائل الإليكترونية التي يبعثها الجمهور إلى الصحيفة، دون عكس نتائج تلك الاتصالات على ارض الواقع العملي. وهو ما يعني الإخلال

بأحد أهم وظائف المهنة التي تتطلب اعتبار جمهور القراء من أهم العوامل التي يجب الاهتمام بها في ظل التنافس المحموم بين وسائل الاعلام عامة، والصحف خاصة، في مد الجمهور بالمعلومات التي تهمه، ومواكبة الاحداث اولاً بأول وايصالها إلى جمهور القراء. كونه يستحق العناية والاهتمام، انطلاقاً من التفاعل المتبادل المفترض بين القائم بالاتصال من جهة، والجمهور من جهة ثانية، الذي أصبح يميز دراسات الإعلام الجديد وشبكات التواصل الاجتماعي.

9 - دلت النتائج على أن معظم المبحوثين يتعرضون لضغوطات متزايدة تؤثر على أداء عملهم المهني، ومن تقليص دور الصحفيين في عملهم، كأبرز صور تدخل رؤساء العمل، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (أبو عرجة، 1997) التي كشفت عن وجود عوامل وضغوط مادية وإدارية تؤثر على أداء الصحفيين لأعمالهم، منها نقص التدريب وضعف العائد المادي، وصعوبة الحصول على المعلومات، وقلة تعاون المصادر. ودراسة (نفادي، 1995) التي أظهرت أن 92٪ من المبحوثين يواجهون ضغوطاً في العمل الإخباري بدرجات متباينة، بدءاً من السياسة التحريرية للصحيفة، وقلة مصادر الأخبار، وعدم تقدير الرؤساء للجهد المبذول، وافتقار التنسيق بين الأقسام الإخبارية، وذكر 97٪ من المبحوثين أن هناك محظورات تلتزم بها الصحف في المجال الإخباري، تشمل كل ما يخالف قانون المطبوعات والنشر أو المساس بالأديان والتقاليد والعادات الخليجية والعربية والإسلامية إضافة إلى ما يتعلق بالفضائح والقضايا الأخلاقية. ودراسة (السيد، 1989) التي أظهرت أن الضغوط الإدارية أكثر تأثيراً على القائمين بالاتصال مقارنة بالقيود المهنية نظراً إلى أنها تحد من فاعلية القائم بالاتصال واستقلاله، حيث أن مقتضيات العمل الإعلامي تفرض تحويل قدر كبير من جهده ووقته إلى أمور روتينية، كما عرضت الدراسة لضغوط أخرى، بعضها يتعلق بعوامل مهنية، وبعضها الآخر يتعلق بنمط الملكية، تؤثر على أداء الصحفي بدرجات متفاوتة. وكذلك دراسة (أبو حشيش، 2004)، التي توصلت إلى أن الممارسة المهنية للقائم بالاتصال في الصحف الفلسطينية تتأثّر بشكل كبير بظروف البيئة الخارجية، حيث يخضع القائم بالاتصال للتهديد والإغراء من كبار المسؤولين ورجال الأمن والمال الفلسطينيين، إلى جانب السلوك القمعي للاحتلال الإسرائيلي. أما البيئة الذاتية للقائم بالاتصال فلا تزال متأثّرة بغياب الأمن والحماية لهم، وعدم استيعابهم للتنظيمات الخاصة بنقابة الصحفيين، والضغوط المهنية من مسؤوليهم في الصحيفة. وهذه النتائج تحد من قدرات الصحفي وحيادتيه المهنية التي تتطلب الالتزام بالمبادئ الاخلاقية التي نصت عليها التشريعات الصحفية الدولية، في قول الحقيقة، والحرية

والنزاهة، والإنسانية والتضامن، وهو ما يتطلب عدم فرض أي ضغوطات تجاه الصحافة والصحفيين باي شكل من الاشكال.

10 - جاءت الكفاءة البشرية، والمعاملة الصارمة من الرؤساء، واحترام التعليمات خوفاً من العقاب، في سلم أولويات المبحوثين حول العوامل المؤثرة على أداء القائم بالاتصال، وهذا يعني ان الخوف من العقاب وليس الاقتناع بسياسة عمل المؤسسة الصحفية عند معظم المحررين الصحفيين، وهو ما يتطلب اعادة النظر في كيفية التعامل والتعاطي بين رؤساء العمل وفريق العمل الصحفي.

11 - جاءت الاجتماعات التحريرية أكثر وسائل الاتصال الشائعة بين الصحفيين وبين رؤساء العمل وهذ يعطي دلالة على الاهتمام التي توليه السياسة التحريرية لصحف الدراسة في ابراز العمل الصحفي بأعلى درجات المهنية من خلال التكامل بين أركان فريق العمل الصحفي لإنجاز المهام التحريرية وفق أحدث المهارات الصحفية

<u>توصيات الدراسة:</u>

1 - ضرورة معالجة نواحي القصور والعمل على تطوير الأداء المهني للصحفيين من خلال تفعيل المهارات الفنية والتحريرية للصحفيين بالدورات التدريبية التطبيقية، وحلقات النقاش المكثفة، لما من شأن ذلك تعزيز القدرات الصحفية بكفاءة واقتدار.

2 -العمل على إعداد الصحفي المتكامل من خلال تمكين الصحفيين من الإلمام بمهارات التحرير الصحفي، والإخراج الصحفي، ليصبح الصحفي معدًّا مادته الصحفية ومخرجاً لها في نفس الوقت.

3 -الاهتمام بالوسائط الحاسوبية والإعلام الرقمي في الشبكة العنكبوتية وكيفية استخدامهما، بما يمكن من تعزيز القدرات المهنية والتقنية للصحفيين.

4 -ضرورة التوعية بالضوابط القانونية والأخلاقية للصحفيين ليكونوا على اطلاع ودراية كاملة بحقوقهم وواجباتهم المهنية.

5 -العمل على خلق قنوات اتصال فعالة بين القيادات والصحفيين لتذليل كافة الصعاب والمعوقات التي قد تواجه عملهم وتحد من الأداء المهني داخل البيئة الصحفية.

6 - تفعيل آلية التواصل الفعال بين الصحفيين وجمهورهم، لتدعيم مبدأ التفاعلية بين الصحفيين والمجتمع، وانعكاس ذلك ايجاباً على أداء العمل المهني بالديمومة والاستمرار.

دور الجهاز المصرفي في مكافحة غسل الأموال في اليمن

أ .م. د / محمد محمد حزام القطيبي
أستاذ الاقتصاد المالي والمصرفي المشارك - جامعة عمران
dalqutidi@hotmail.com

الملخص

6

الهدف من الدراسة التعرف على دور الجهاز المصرفي في مكافحة غسل الأموال واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تحليل البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة بهدف التعامل معها في اجتياز الفرضيات للحصول على النتائج .

وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة على الرغم من الجهود الوطنية للحكومة والجهاز المصرفي اليمني والتي أثمرت في إيجاد قوانين وبنية مؤسسية تختص في مكافحة غسل الأموال إلا أن هناك بعض العقبات العملية والقانونية التي تعرقل تلك الجهود منها وجود نواقص وثغرات تسمح بمرور عمليات غسل الأموال ووجود التهاون والقصور في رصد تلك العمليات لدى كثير من المؤسسات المالية والمصرفية العاملة في اليمن ، واقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها العمل على تطوير ابتكارات جديدة وتوفير أنظمة وبرامج تمكن من خلال الحد من عمليات غسل الأموال في اليمن

Role of Financial System in Anti-money-laundering in Yemen

Dr. Mohammed Mohammed Hezam El-Qutaibi
Associate Professor of Finance & Banking Economy, Amran University
dalqutidi@hotmail.com

مقدمة :

تعد البنوك المستهدف الرئيسي في عمليات غسل الأموال ، ويرجع ذلك إلى دور البنوك المتعاظم في تقديم مختلف الخدمات البنكية وتحديداً عمليات الصرف والتحويل النقدي بواسطة الشيكات والشيكات السياحية (الأجنبية) والحوالات المالية خاصة بالوسائل الإلكترونية وبطاقات الائتمان الوفاء وعمليات المقاصة وإدارة المحافظ الاستثمارية وتداول العملات والأسهم وغيرها ، وتحتاج البنوك لمعرفة معمقة وشاملة بشأن الآليات التي تتبع لغسل الأموال ، مع الإدراك إنها آليات متغيرة ومعقدة غالباً ما تنشأ من فكرة احتيالية أو مميزة للحصول على الفكرة . من هنا كانت عمليات غسل الأموال في الحقل البنكي وليدة (خبرة) بنكية ، وهذه الحقيقة تدفعنا للقول إن غسل الأموال ومكافحته صراع بين خبرات فنية من ذات المصدر والبيئة مع تباين في الهدف ، فغسل الأموال جهد شرير ومكافحته جهد خير[1] .

أولاً : مشكلة الدراسة :

من المعروف إن التطور الذي شهده العالم خلال الفترة الأخيرة من القرن الحالي في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أدى إلى تنوع الأعمال الغير مشروعة ، فلم تعد هذه الأعمال قاصرة على الجرائم التقليدية ، بل أدى هذا التطور الهائل إلى ظهور أنواع جديدة من الأعمال الغير مشروعة والقائمة على العلم والعقل ومنها عمليات غسل الأموال التي لا تقع على فرد بعينه ، وإنما تقع على المجتمع بأسره ولذلك فهي ضارة بالمصلحة العامة ككل .

وباعتبار اليمن واحدة من هذه الدول التي تأثرت بهذه المشكلة في القطاع الاقتصاد والمالي والبنكي بشكل خاص. يمكن تخليص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي :

س / ما مدى دور الجهاز المصرفي في مكافحة غسل الأموال في اليمن ؟

وينبثق عن السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية تكمن في الآتي :

س/ما مدى التزام الجهاز المصرفي بتعليمات مكافحة غسل الأموال ؟

س/ هل يواجه الجهاز المصرفي معوقات وصعوبات في معالجة غسل الأموال ؟

[1]) د . خالد القاضي ، المشكلات العلمية لجريمة غسل الأموال ، مجلة التحكيم العدد 56 ، أكتوبر 2004م ، صـ44.

س / هل البيئة المصرفية قادرة على مكافحة غسل الأموال في اليمن ؟

س / ما هي الآثار التي تخلفها جريمة غسل الأموال على القطاع المصرفي اليمني ؟

ثانياً : أهمية الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة من واقع التقارير والمؤشرات عن الآثار والنتائج الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتنموية والأخلاقية الوخيمة على المجتمع وكذلك المبالغ التي يلتهمها القائمون على عمليات غسل الأموال والتي تقدر بملايين بل بمليارات الدولارات حيث أصبح حجم هذه الآثار يهدد بشكل كبير الاقتصاد الوطني بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص في الجمهورية اليمنية خاصة ، إن اليمن واحدة من الدول العربية حديثة العهد في مجال مكافحة غسل الأموال ،وهي بحاجة ماسة إلى مزيد من الدراسات للاستفادة منها في التخطيط لمواجهة الآثار التي قد تلحقها جريمة غسل الأموال على الاقتصاد الوطني في المدى القريب والبعيد. بالإضافة إلى الخروج باستنتاجات وتوصيات من شأنها الإسهام في مساعدة الجهات المعنية بمكافحة هذه الظاهرة والتغلب عليها .

ثالثاً : أهداف الدراسة :

تكمن أهداف الدراسة في الآتي :

1) التعرف على مشكلة غسل الأموال في اليمن ومعرفة آثارها السلبية على الاقتصاد الوطني عموماً وعلى الجهاز المصرفي بشكل خاص ، ومدى ارتباطها بالجهاز المصرفي اليمني .
2) التعرف على الجهود والإجراءات والتدابير التي اتخذها الحكومة اليمنية والجهاز المصرفي لمكافحة غسل الأموال .
3) التعرف على قدرات الجهاز المصرفي اليمني في التعامل مع جريمة غسل الأموال .
4) تزويد الباحثين والمهتمين في مجال البنوك بالمعلومات التي تخدم كلاً في مجال اهتمامه .
5) الخروج بنتائج وتوصيات تسهم في الحد من جريمة غسل الأموال وتوعية أفراد المجتمع بآثارها الخطيرة .

رابعاً : فرضيات الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية رئيسية واحدة هي "هناك دور إيجابي للجهاز المصرفي في مكافحة غسل الأموال في اليمن " .

وتنبثق من هذه الفرضية فرضيتين فرعتين تكمن في الآتي :

الفرضية الأولى : أن الجهاز المصرفي يقرّون بوجود آليات وسياسات فعالة في مكافحة غسل الأموال .

الفرضية الثانية : أن الجهاز البنكي يقرون بالالتزام بتعليمات والضوابط المتعلقة بمكافحة غسل الأموال

خامساً : منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على استخدام المنهج الوصفي في استعراض الفصل النظري ، كما استخدام المنهج التحليلي في تحليل البيانات ومقارنة متغيرات الدراسة بهدف التعامل معها في اختيار الفرضيات للحصول على النتائج وهو المنهج المناسب في دراسة هذه الظاهرة .

سادساً : مصادر بيانات الدراسة :

اعتمد الباحث على العديد من المراجع المصرفية والمالية والاقتصادية ، وتم الاستعانة بالمصادر النظرية من أهمها الكتب والمؤلفات والأبحاث في المجلات العلمية المحكمة وكذا الدوريات والمنشورات وأوراق العمل المقدمة في المؤتمرات والتقارير الصادرة من البنك المركزي والتي تخدم أغراض الدراسة وكذا مواقع الانترنت والتي تناولت ذات الصلة بالموضوع .

سابعاً : تقسيمات الدراسة :

ستقسم الدراسة إلى ثلاث مباحث تتضمن الآتي :

المبحث الأول : الجهاز المصرفي وغسل الأموال :

المطلب الأول : الجهاز المصرفي ، مفهوم الجهاز المصرفي اليمني

أولاً : مفهوم الجهاز المصرفي .

ثانياً : الجهاز المصرفي اليمني .

المطلب الثاني : غسل الأموال .

أولاً : مفهوم غسل الأموال .

ثانياً : خصائص غسل الأموال وأسبابها ومراحلها .

ثالثاً : أساليب عمليات غسل الأموال .

رابعاً : الآثار الاقتصادية والمالية والمصرفية والاجتماعية والسياسية لغسل الأموال.

المبحث الثاني: دور الجهاز المصرفي اليمني في مكافحة غسل الأموال .

المطلب الأول : الحكومة اليمنية ومكافحة غسل الأموال .

أولاً : قوانين مكافحة غسل الأموال .

ثانياً : اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال .

ثالثاً : وحدة جمع المعلومات المالية لمكافحة غسل الأموال .

المطلب الثاني : الجهاز المصرفي اليمني ومكافحة غسل الأموال .

أولاً : الجهود الرقابية والإشرافية للبنك المركزي لمكافحة غسل الأموال .

ثانياً : تقييم دور البنك المركزي لمكافحة غسل الأموال .

المبحث الأول

الجهاز المصرفي وغسل الأموال

المطلب الأول

(الجهاز المصرفي – مفهومه – الجهاز المصرفي اليمني)

أولاً : مفهوم الجهاز المصرفي :

الجهاز لغة : من جهزه أي أعد له جهازه ، وفي القرآن الكريم (فلما جهزهم جهازهم)[1] وتجهز للأمر تهيأ له . والجهاز جهاز كل شيء ما يحتاج إليه .

وهو الذي يجمع المدخرات ، وهو الذي يوظفها في تمويل مختلف الأغراض والأنشطة الاقتصادية ، وهو الذي يخلق النقود [2] ، ويتكون الجهاز المصرفي من البنك المركزي ، والبنوك التجارية والبنوك الإسلامية الإدخار ، وبنوك الاستثمار ، وبنوك التنمية ، والبنوك المتخصصة ، والبنوك : جمع بنك ، وهو المكان الذي يتم فيه الصرف ، ومبادلة العملة ، ويطلق على المؤسسات التي تخصصت في إقراض واقتراض النقود ، لأن النسبة الساحقة من الإقراض والاقتراض تتم مباشرة بين أصحاب النقود ، ومن يرغب في استخدامها عن طريق البنوك [3]

ثانياً : الجهاز المصرفي اليمني :

تأسس الجهاز المصرفي اليمني كنشاط اقتصادي يسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، واعتمد على دور كل من البنك المركزي اليمني وعدد من البنوك التجارية : محلية ، عامة ، ومختلطة ، وخاصة ، وفروع البنوك خارجية ، وكذلك البنوك الإسلامية ، البنوك المتخصصة : كبنك التسليف الزراعي الذي تحول نشاطه إلى بنك تجاري ، والبنك الصناعي ، الذي تم تصفيته في عام 1999م ، وبنك الإسكان ، وإنشاء بنوك أخرى كبنك التمويل الأصغر ، وتحول مؤسسة بعض الصرافين إلى بنك كبنك الكريمي ، لتصل عدد البنوك العاملة في اليمن نحو 19 بنك حتى نهاية 2015م منها ثلاثة عشر بنك تجاري وأربعة بنوك تعمل وفقاً للمعاملات الإسلامية ، ومن إجمالي تلك البنوك هناك ثلاثة فروع لبنوك خارجية ، كما تم إنشاء عدد من مكاتب الصرافة والتي بلغت نحو 1421 مكتب صرافة في عام 2015م منها 800 مكتب صرافة بدون ترخيص [4].

والجهاز المصرفي في اليمن يتربع على رأس هرمه البنك المركزي ، ووفقاً لقانونه فإنه يتمتع باستقلاليه في إدارة السياسات النقدية والإشراف والرقابة على البنوك والترخيص لها ، كما ينفذ عددا من القوانين

---

[1]) القرآن الكريم ، سورة يوسف ، الآية 70 .

[2]) المعجم الوجيز 123 ، 363 ، 364 ، موسوعة الشرق ، المجلد الأول ، صـ149 ، ابن قدامه ، 4 / 220 يحيى بن عمر ، أحكام السوق .

[3]) مصطفى رشدي ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، الدار الجامعية الاسكندرية 1983م . صـ32 .

[4]) البنك المركزي اليمني ، التقرير السنوي للعام 2015م .

كقانون البنوك التجارية ، وقانون البنوك الإسلامية ، وقانون أعمال الصرافة ، وقانون مكافحة غسل الأموال .

جدول (1)

هيكل البنوك وفروعها وتاريخ إنشائها ورؤوس أموالها للعام 2015م :

رقم	اسم البنك	تاريخ التأسيس	المركز الرئيسي	راس المال المدفوع (4)	ملكية رأس المال	النسبة %	نوع النشاط	عدد الفروع
.1	البنك المركزي اليمني	1971	عدن صنعاء (1)	6000	حكومي	100		21
.2	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	1962	عدن	15000	حكومي خاص	51 49	تجاري إسلامي (2)	44
.3	البنك الأهلي	1989	صنعاء	10000	حكومي	100	تجاري	27
.4	البنك العربي	1972	صنعاء	6000	أجنبي	100	تجاري	9
.5	يوناتيد بنك	1972	صنعاء	6016	أجنبي	100	تجاري	3
.6	بنك التسليف للإسكان	1977	صنعاء	200	حكومي خاص	97 3	متخصص	1
.7	بنك اليمن الدولي	1979	صنعاء	15000	خاص أجنبي	85 15	تجاري	23
.8	بنك اليمن والكويت	1979	صنعاء	6000	خاص	100	تجاري	12
.9	بنك التسليف التعاوني الزراعي	1982	صنعاء	17000	حكومي	100	تجاري – إسلامي (3)	51
.10	بنك الرافدين	1982	صنعاء	6500	أجنبي	100	تجاري	1
.11	البنك التجاري اليمني	1993	صنعاء	8000	خاص حكومي	90 10	تجاري	14
.12	البنك الإسلامي للتمويل	1995	صنعاء	4384	خاص أجنبي حكومي	73.5 22 4.5	إسلامي	5
.13	بنك التضامن الإسلامي الدولي	1996	صنعاء	20000	خاص أجنبي	79.7 3.3	إسلامي	21
.14	بنك سبأ الإسلامي	1997	صنعاء	9292	خاص أجنبي	85 15	إسلامي	16
.15	بنك اليمن والخليج	2001	صنعاء	1250	خاص أجنبي حكومي	77 22 1	تجاري	2
.16	بنك اليمن والبحرين الشامل	2002	صنعاء	6000	خاص أجنبي	57 43	تجاري	9
.17	بنك قطر الوطني	2007	صنعاء	6000	أجنبي	100	تجاري	1
.18	بنك الأمل للتمويل الأصغر	2008	صنعاء	3760	حكومي أجنبي خاص	45 35 20	تجاري	19
.19	بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي	2010	صنعاء	10000	خاص	100	تجاري	23
	إجمالي الجهاز البنكي			156402				302
	إجمالي البنوك التجارية والإسلامية			250202				280

1) تم نقل البنك المركزي إلى عدن في سبتمبر من العام 2016م ، كما تم تعيين محافظ للبنك المركزي في صنعاء .
2) تم افتتاح فرع مستقل للمعاملات الإسلامية .
3) تم افتتاح فرع للمعاملات الإسلامية .
4) القيمة بالمليون ريال .
5) لعام 2015م .

المصدر : البنك المركزي اليمني ، التقرير السنوي 2015م .

ومن البيانات السابقة يتضح أن هناك عدد : ثلاث بنوك مملوكة بالكامل للدولة ، ستة بنوك مختلطة تجارية وإسلامية تسهم الدولة فيها ما بين 1٪ - 51 ٪ ، بينما يوجد بنك واحد متخصص واحد تسهم الدولة بنحو 97٪ ، وهناك نحو ثلاثة بنوك يمتلكها بصورة كاملة القطاع الخاص ، وثلاثة بنوك رأسمالها أجنبي بالكامل ، وأربعة بنوك يتملكها القطاع الخاص المحلي والأجنبي ، وثلاثة بنوك يشترك في ملكية رأسمالها الحكومة والقطاع الخاص والأجانب ، ويحتل بنوك القطاع الخاص نحو 50,4٪ من إجمالي رأس المال المدفوع للجهاز المصرفي ، والحكومة 27,8٪ ورأس المال الأجنبي نحو 21,7٪ بينما يكون نصيب القطاع الخاص نحو 52,5٪ والحكومة 24,9٪ ورأس المال الأجنبي يبلغ نحو 22,6 من رأسمال البنوك العاملة في اليمن التجارية والإسلامية ويمكن بيان التطور الذي حدث في نشاط البنوك التجارية والإسلامية من حيث : إجمالي الأصول ، والائتمان من قروض وسلفيات وتمويلات ، وودائع ، ورؤوس أموال ، والاحتياطي ، كما تم التوسع في عدد الفروع بين عامي 2013 ، 2018 كما يصوره الجدول التالي :

جدول (2)

إجمالي الأصول ، والائتمان من قروض وسلفيات وتمويلات ، وودائع ، ورؤوس أموال ، والاحتياطي

السنة	عدد الفروع	إجمالي الأصول	إجمالي الودائع	إجمالي القروض والتمويلات	إجمالي رؤوس الأموال والاحتياطي
2013	292	2776.1	2225.3	1722.5	216.7
2018	309 (1)	3509.2	2586.8	2046.6	287.1

1) لعام 2017 ، وتعد الزيادة في السنوات الأخيرة لفروع بنك الكريمي .

المصدر : البنك المركزي اليمني ، تطورات الميزانية المجمعة للأعوام 2013 ، 2018م .

وقد عملت جميع تلك البنوك العاملة على ممارسة كافة أنشطة العمليات المصرفية ، كتقديم القروض وقبول الودائع بأنواعها ، بما فيها فتح حسابات الاعتمادات المستندية لتمويل الواردات ، كما كانت المصدر الرئيسي لزيادة التدفقات النقدية من الخارج كتحويلات المغتربين اليمنيين في الخارج والمساعدات الخارجية التي أسهمت في تزايد موارد المجتمع وبالتالي تمويل مشاريع التنمية وخاصة تمويل مشاريع وأنشطة القطاع الخاص ، والإسهام في تحقيق قدر من التنمية ، فضلاً عن توفير قدر من الأصول الخارجية ، إضافة إلى

الأصول الخارجية للبنك المركزي التي أسهمت جميعاً في تحقيق جانب من الاستقرار الاقتصادي خاصة في مجال سعر الصرف ، وتخفيف التضخم ، والإسهام في تحقيق الموازنة بين عرض النقود والطلب عليها .[1]

المطلب الثاني
غسل الأموال

أولاً : مفهوم غسل الأموال :

يعتبر من أهم المفاهيم التي تستحوذ على اهتمام كل صانعي السياسات الاقتصادية وبالتحديد القائمين على السياسة النقدية والمصرفية سواء محلياً أو إقليمياً أو عالمياً ، ورغم ذلك لا يوجد تعريف متفق عليه لعمليات غسل الأموال إلا أن هناك العديد من التعريفات الإجرائية التي يمكن عرضها نظراً لأهميتها الكبيرة بإيضاح هذا المفهوم أو المصطلح المركب فهناك من يعرف غسل الأموال بأنها (كل سلوك ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو أدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو إنمائها أو استثمارها أو نقلها أو تحويلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت متحصلة من جريمة من الجرائم التي تشكل الأموال القذرة متى كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال أو طبيعته أو مصدرة أو مكانة أو صاحبه أو صاحب الحق فيه أو تغير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقلة التوصل إلى شخص من ارتكب الجريمة المتحصلة منها المال) .[2]

كما عرفها آخر غسل الأموال بأنها "كل معاملة مصرفية هدفها إنفاء أو تغيير هوية الأموال المتحصلة بطرق غير قانونية فيه وذلك لكي تظهر على أنها معاينة من مصادر شرعية وهي غير ذلك"[3]

كما تعرف أيضاً (مجموعة من العمليات المتداخلة والمتعددة والمعقدة لإنفاء مصدر الأموال غير المشروعة وإذا نالها من الدورة المالية والاقتصادية لتظهر هذه الأموال في صورة أموال ناتجة عن مصدر مشروع)[4]

ويعرفها القانون اليمني رقم (35) لسنة 2003م المادة (2) : (كل عمل ينطوي على اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إيداعها أو استبدالها أو استثمارها أو تحويلها بقصد إنفاء المصدر الحقيقي لتلك الأموال المتحصلة عن الجرائم المنصوص عليها بالمادة (3) من نفس القانون والتي تنص على أن عملية غسل الأموال جريمة يعاقب عليها بموجب أحكام هذا القانون ويعد مرتكبا لجريمة غسل الأموال كل من قام أو اشتراك أو ساعد أو حرض أو تستر على ارتكاب هذه الجريمة).[5]

ثانياً : خصائص عمليات غسل الأموال وأسبابها ومراحلها :

---

[1]) للمزيد انظر علي علي الزبيدي ، التحديات والصعوبات الراهنة التي تواجه القطاع المصرفي في اليمن وآثارها على أنشطة القطاع الخاص ، بحث غير منشور قدم للحلقة النقاشية حول أزمة السيولة النقدية وآثار آلية التعامل بالشبكات ، 25 مايو 2019 . صـ302 .

[2]) حسام الدين محمد احمد ، شرح قانون مكافحة غسيل الأموال المصري رقم (80) لسنة 2002م ، الصادر في 2002/5/22م ، دار النهضة المصرية ، 2003م ، المادة (1) و (2) .

[3]) بول ألن شتوت ، دليل مرجعي بشأن غسل الأموال محاربة تمويل الإرهاب البنك الدولي واشنطن مارس 2003م ، صـ8 (مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية) مجلد 7 ، العدد 15 ، سبتمبر- ديسمبر 2004م ، صـ21 .

[4]) كوركيس يوسف داوود ، الجريمة المنظمة ، رسالة دكتوراة منشورة ، الدار العلمية الدولية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2001م ، صـ43 .

[5])وزارة الشئون القانونية ، القانون رقم (35) لسنة 2003م بشأن مكافحة غسل الأموال ، صنعاء ، الجريدة الرسمية ، العدد السابع ، 15 إبريل 2003 ، صـ24 .

1) خصائص غسل الأموال :

تكمن خصائص غسل الأموال في الآتي [1] :

أ) إن عمليات غسل الأموال تعد أنشطة مكملة لأنشطة رئيسية سابقة أسفرت عن تحصيل كمية من الأموال الغير المشروعة غالباً أي الأموال القذرة الناتجة عن أنشطة الاقتصاد الخفي .

ب) تتسم عمليات غسل الأموال سرعة الانتشار الجغرافي في ظل العولمة ، أي بدأت تنتشر جغرافيا بشكل كبير لتضم عدداً أكبر من الدول والأفراد فهذه العمليات مثلاً لم تقف عند حدود الدول الرأسمالية المتقدمة ، بل امتدت لتشمل دول نامية في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وكذلك في أفريقيا ، بل أصبحت دولاً أخرى مثل شرق أوربا وجمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقاً مجالاً خصباً لنمو مثل تلك العمليات.

ج) إن عمليات غسل الأموال أصبحت تمتد على نطاق واسع ، مستغلة في ذلك مناخ التحرر الاقتصادي والمالي ، ومعنى ذلك أن عمليات غسل الأموال التي كانت بدايتها محلية امتدت وأصبحت تكتسب أبعاداً عالمية أو دولية .

د) تتواكب عمليات غسل الأموال مع الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ، حيث تشهد تلك العمليات تطوراً كبيراً في تكتيكها مدفوعة في ذلك بالتزايد الكبير في حجم تلك الأموال والمتحصلات الناتجة عن الأنشطة الخفية وغير مشروعة وكذلك بالتطور في الوسائل التكنولوجية التي تستخدم في نقل الأموال بتحويلها عبر الحدود ، فهي بعد أن كانت تستخدم في بناء مساجد أو التبرع للمدارس والجامعات أخذت تستخدم في عدة أنواع من أنشطة النقد الأجنبي والمضاربة على العملات وشراء العقارات والمعادن النفسية بل وصلت إلى البورصات لشراء الأسهم والسندات وإقامة المشروعات الاستثمارية أي دخلت في عصب الاقتصاد الرسمي الظاهر .

ه) إن عمليات غسل الأموال تزداد دولياً مع ازدياد الاتجاه لتحرير التجارة العالمية ، حيث تستغل عملية فتح الحدود والتحرر من القيود في نقل الأموال القذرة عبر الحدود لتكون أكثر أماناً في دول أخرى غير تلك التي مورست على إدخارها الأنشطة الخفية غير المشروعة .

و) إن عمليات غسل الأموال تتم من خلال خبراء متخصصون يكونوا على علم تام بقواعد الرقابة والإشراف في الدولة وما يوجد بها من ثغرات يمكن النفاذ منها وعلى علم بفرص ومجالات الاستثمار والتوظيف والأموال التي توفر الأمان لهذه الأموال ، ومعنى ذلك أن عمليات غسل الأموال لها متخصصون فيها ، وليسوا هم بالضرورة الذين ارتكبوا الجرائم والأنشطة غير المشروعة التي نبحث عنها[2] .

---

[1]) أروى القاعروي وإيناس قطيشان ، جريمة غسيل الأموال المدلول العام والطبيعة القانونية ، دار وائل الطبعة (الأولى) ، عمان 2002م ، صـ33 -34.

[2]) طلال طالب الشرفات ، مسئولية البنوك عن غسيل الأموال وكيفية مواجهته بحث منشور على الموقع الإلكتروني http.ww.arblawinfo.com .

2) الأسباب الرئيسة لعمليات غسل الأموال :

يوجد العديد من الأسباب والدوافع وراء تزايد عمليات غسل الأموال لعل من أهمها [1] :

أ) الدراسة عن الأمان واكتساب الشرعية خشية المطاردة القانونية ، فكلما زادت المتحصلات المتولدة عن الأنشطة غير المشروعة كلما زاد الدافع لغسلها بصفة عامة وعبر الحدود بصفة خاصة .

ب) احتدام المنافسة بين البنوك في ظل العولمة يفسر تزايد عمليات غسل الأموال جزئياً ، حيث يوجد سباق محموم بين البنوك لجذب المزيد من العملاء ، وزيادة معدلات الأرباح من خلال فروق أسعار الفائدة وكذلك العملات المختلفة ، ناهيك عن سقوط بعض موظفي البنوك من ضعاف النفوس في براثن مجرمي عمليات غسل الأموال .

ج) انتشار التهرب الضريبي وانتشار القروض سيئة السمعة التي تخفي وراءها الفساد والرشوة وسرقة أموال البنوك .

د) انتشار الفساد في مختلف الدول المتقدمة والدول النامية وبخاصة الفساد السياسي والاقتصادي

ه) تباين التشريعات وقواعد الإشراف والرقابة بين الدول المختلفة مما يفتح المجال لوجود بعض الثغرات التي تستطيع أن تنفذ مها هذه الأموال القذرة ، والتي يتم تنفيذها من خلال خبراء متخصصين ومحترفين .

و) تزايد الاتجاه نحو التحرر الاقتصادي والمالي محلياً في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي ، وكذلك التحرر الاقتصادي والمالي من خلال الالتزامات الدولية لمنظمة التجارة العالمية وتحرير الخدمات البنكية والمالية على وجه الخصوص ، حيث تسعى معظم الدول إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتحرير الأسواق المالية لإحداث المزيد من الانتعاش والنمو الاقتصادي بغض النظر عن مخاطر تزايد عمليات غسل الأموال .

ز) في ظل الاتجاه نحو العولمة أصبح الأشخاص الطبيعيين والمعنويين أكثر قدرة على نقل وتحويل كميات ضخمة من رؤوس الأموال في بلد لآخر دون عقبات أو تعقيدات كثيرة تحول دون ذلك

3) مراحل جريمة غسل الأموال :

تعد جريمة غسل الأموال من الجرائم المتغيرة المتعددة الوجوه ، وهي جريمة ماكرة تجيد فن التغيير والتنكر ، وهي جريمة متحولة قائمة على الخداع والزيف ، وقائمة على فن التخفي والتذمر وعلى اكتساب صفات وخصائص جديدة ، حيث تمر بعدة مراحل معقدة يمكن جعلها في ثلاث مراحل تأخذ كلاً منها مرحلة رئيسية حاكمة ومتحكمة في أنظمتها وإن كانت جميعاً تتم كسلسلة واحدة على المستوى الجماعي العام وهي على النحو التالي: [2]

المرحلة الأولى : الإيداع المكاني :

---

[1]) محمدين وفاء جلال ، دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2001م (مجلة النبأ ، العدد 62 قطر 2001م ، صـ63 .

[2]) محسن احمد الخضيري ، غسيل الأموال (الظاهرة ، الأسباب ، العلاج) ، النيل العربي ، القاهرة ، 2003م ، صـ55 -56.

تعتبر من أخطر الخطوات والتي تهتم باختيار مكان تنفيذ العملية حيث يتم إيداع مبلغ نقدي كبير من الأموال القذرة الناتجة عن الأعمال غير المشروعة حيث تجمع في حسابات عادية في البنوك من خلال عمليات إيداع بمبالغ صغيرة تكون متتابعة خلال فترات زمنية معينة ، يقوم بعملية الإيداع أشخاص مختلفين ، وبعد ذلك يتم نقل وتحويل هذه الأموال إلى حسابات جانبية وبعدها تنقل إلى حسابات مركزية رئيسية واحدة ، وتعتبر هذه الخطوة من أهم الخطوات التي تحتاج من عصابات الجريمة إيجاد العديد من الأنشطة الحقيقية والتي تبرر عملية إيداع هذه الأموال حيث تكون بعدة أشكال أو أنشطة منها كما يلي :

- سلسة محلات السوبر ماركت المنتشرة في مناطق جغرافية عديدة .
- سلسلة المطاعم مثل المطاعم التي تعود ملكيتها إلى مؤسسة أو لشخص معين.
- شركات الخدمات أو شركات تسويق السلع مثل مكاتب الطيران أو المكاتب السياحية.
- فروع شركات النقل والمواصلات وخدمات الفاكس ، أو شركات خدمات التلفون المحمول .
- فروع شركات بيع الأجهزة الإلكترونية والكهربائية أو مراكز الخدمة لها.

المرحلة الثانية : مرحلة التعتيم (عملية الخداع) :

تهتم هذه المرحلة بالقيام بعدة عمليات في إطار تغيير الشكل الذي جاءت من هذه الأموال القذرة الناتجة عن أنشطة إجرامية ، بحيث تهتم هذه المرحلة بعدة عمليات تنظيف مخادعة وكاذبة ومعقدة تكون بشكل ذكي وماكر مثل عمليات دفع وسداد المدفوعات عبر وسائل بنكية لشركة أو مؤسسة تبدو بريئة ، عن عمليات شراء وترتيبات مختلفة لنشاط تجاري أو استثماري أو خدمي من خلال السحب من الحساب الرئيسي المودع فيه الأموال واستخدام المستندات فبتظليل السلطات والأجهزة الرقابية المشرفة على عمل الشركات أو البنوك عن المصدر الأصلي لهذه الأموال .

المرحلة الثالثة : الدمج (التكامل) :

تعتبر هذه الخطورة أو المرحلة الغاية النهائية من عمليات غسل الأموال ، حيث تغير من شكل هذه الأموال القذرة غير المشروعة وإكسابها المشروعية من خلال إدماجها في الاقتصاد القومي الظاهر والرسمي كما لو كانت مشروعة وتوظيفها بحرية تامة وتصبح بعد ذلك كأنها ناتجة عن أنشطة اقتصادية حقيقية جائزة ومشروعة ، حيث يتم دفع الضرائب عنها وذكرها في إطار البيانات والقوائم المالية الدورية والختامية مثل قائمة الدخل وحسابات الإيرادات والمصروفات وحسابات الإرباح والخسائر وتقوم هذه الشركات بنشر بياناتها من خلال الصحف العامة والمتخصصة ، وتعزز تلك القوائم بتفسيرات مقنعة ومفصلة لمصدر هذه الأموال ، حتى تبدوا كأنها جاءت من مصادر مشروعة وهي بالأساس أموال غير مشروعة .

وما يلاحظ أن البنوك تعتبر طرفاً أصلياً مشاركاً في عمليات غسل الأموال وإن تعذر إثبات سوء النية أو التعاون مع أصحاب الأموال القذرة وغالباً من يشارك في عملية غسل الأموال عدة بنوك في آن واحد وبواسطة مراسلين على مستوى العالم .

ويمكن القول أن المراحل الثلاث لعمليات غسل الأموال قد تحدث بشكل منفصل أو قد تحدث في ذات الوقت بشكل متداخل ومترابط وهذا هو الحاصل أو الشائع . أما عن كيفية حدوث وإجراء هذه المراحل فإنه يعتمد بشكل رئيسي على آليات الغسل المتاحة والأطراف المشاركة في عملية غسل الأموال .

ثالثاً : أساليب عمليات غسل الأموال :

هناك العديد من الأساليب المستخدمة محلياً وعالمياً في عمليات غسل الأموال يمكن عرضها على الشكل التالي[1] .

- أساليب غسل الأموال محلياً .
- أساليب غسل الأموال عالمياً .

1 -أساليب عمليات غسل الأموال محلياً :

أ) البنوك المحلية : تعتبر أهم وسيلة مستخدمة يتم من خلالها القيام بعملية غسل الأموال ، حيث يقوم القائمين على عملية غسل الأموال باستخدام أساليب وطرق متطورة لتنفيذ هذه العملية .

ب) شركات الصرافة : تعتبر من أهم وسال تسهيل عمليات غسل الأموال لكونها نقطة البداية في هذه العملية ، حيث يقوم المنظفون بالتحويلات النقدية من هذه الشركات . وباعتبار أن شركات الصرافة تتعامل مع البنوك بمبالغ كبيرة يومياً.

ج) تجارة المجوهرات والأشياء الثمينة : تقوم عصابات غسل الأموال بتحويل أموالهم من عملات نقدية ضعيفة إلى ذهب ومجوهرات أو أحجار كريمة ومعادن نفسية أو غيرها من الأموال ذات القيمة والتي يمكن بيعها في الخارج مقابل عملات قوية .

د) المحلات التجارية المملوكة لأصحاب الأموال القذرة : مثل محلات السوبر ماركت ومعارض السيارات والمطاعم السياحية الفاخرة من خلال هذه الأنشطة يقوم غاسلوا هذه الأموال بالإنفاق منها حتى لو لم تدر هذه المشروعات الأرباح المتوقعة .

ه) شراء المشروعات المتعثرة والمفلسة : تعتبر هذه الوسيلة من الوسائل المتبعة حديثاً ، حيث يتم من خلالها غسل أموال كبيرة .

و) بورصة الأوراق المالية : تتم من خلال بيع وشراء الأوراق المالية في السوق وخاصة في الدول التي تطبق برامج الخصخصة .

ز) صناديق الاستثمار : من خلال الاستثمار في هذه الصناديق بل يقوم غاسلوا الأموال بتأسيس صناديق استثمار بأنفسهم لهذا الغرض .

2 -أساليب عمليات غسل الأموال عالمياً :

[1]) سمية القيلوبي ، البنوك وعمليات غسيل الأموال ، دار النهضة للنشر ، القاهرة ، 2011م ، صـ15.

تحدث من خلال العديد من العمليات منها :

أ) عملية إعادة الإقراض من خلال تهريب الأموال إلى الخارج وإيداعها في أحد البنوك ثم بعد ذلك تحويلها إلى بنك آخر في دولة أخرى ، وبذلك تقوم البنوك بإعادة إقراضها أو تحويلها إلى بنك آخر .

ب) النقل المادي للأموال : تتم من خلال عصابات تابعة لمن قاموا بعملية غسل الأموال باستخدام الطائرات أو السكك الحديدية أو أي وسيلة مواصلات .

ج) إعادة تحويل الأشياء والمنتجات غالية الثمن حيث تقوم هذه الشبكات بشراء معادن أو سلع وتهريبها إلى دولة أخرى ، وإيداع قيمة هذه السلع في الخارج وبعد ذلك تقوم بعملية سحب أو تحويل إلى الدولة الأساسية للشبكة .

د) البنوك العالمية : يكون لهذه البنوك فروع منتشرة في مختلف دول العالم حيث تجمع في حسابات يتم استثمار مبالغ هذه الحسابات في مشاريع تكون حسب تعليمات أصحاب الأموال المغسولة .

ه) النقود البلاستيكية : تظهر هذه الحالة من خلال استخدام بطائق الصرافات الآلية خاصة تلك التابعة لبنوك عالمية حيث يتم السحب منها في دول وأماكن وفي تسديد المبالغ المستحقة عليه مقابل الشراء أو الحصول على الخدمات ، وتظهر خاصة في الدول التي تضع قيود على عمليات التحويلات الخارجية وإدخال النقد الأجنبي .

رابعاً : الآثار الاقتصادية والمالية والبنكية والاجتماعية والسياسية لغسل الأموال :

1) الآثار الاقتصادية لغسل الأموال :

لجريمة غسل الأموال خطورة بالغة الأثر من الناحية الاقتصادية بالمجتمع حيث تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة في الدولة التي تجري فيها هذه العمليات وذلك من خلال زيادة الطلب على العملات الأجنبية التي يتم تحويل الأموال المقصودة إليها (المهربة) بقصد إيداعها في البنوك الخارجية أو بعض الاستثمار في المشروعات الحقيقية في الخارج أو غير ذلك من العمليات ولا شك إن النتيجة الحتمية لزيادة الطلب على العملات الأجنبية مقارنة بالعملة الوطنية داخل اقتصاد الدولة يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية أي أن عملية غسل الأموال بهذه الكيفية تساهم في تدهور قيمة العملة الوطنية. [1]

كما أن عدم مشروعية الدخل الذي تجري علية عملية غسل الأموال ، يمثل قوة شرائية غير ناتجة عن نشاط اقتصادي حقيقي ، وذلك من شأنه إفساد المناخ الاستثماري ذاته فالمشروعات ذات المصادر غير

[1]) إبراهيم حامد طنطاوي ، المواجهة التشريعية لغسل الأموال في مصر ، دار النهضة العربية طبعة ، 2003م صـ10 .

المشروعة لا تستطيع أن تصمد في مواجهة المشروعات ذات المصادر المشروعة مما يمكن هذه الأخيرة من التحكم في الأسواق واحتكارها [1]

وتؤثر عملية غسل الأموال على مركز الدولة وسمعتها أمام الهيئات الدولية المانحة للمساعدات والقروض ، فانتشار الفساد السياسي والإداري وما يصاحبه من تهريب الأموال بقصد الغسل ، دفع صندوق النقد الدولي إلى إعلان رغبته في تغيير سياسته الاقراضية للدول النامية ، بحجة أنها لم تستفيد من عمليات الإقراض على نحو كامل بسبب انتشار الفساد والغالب أن تتم عملية غسل الأموال عن طريق تهريب هذه الأموال إلى الخارج ، وذلك يجعل منها تزييفاً للاقتصاد القومي لمصلحة الاقتصاديات الأجنبية الخارجية ، حيث يحول المال الذي تم الحصول عليه بطريقة غير مشروعة كالرشاوي ، مما يمثل اقتطاعاً من جانب هام من الدخل القومي الحقيقي المشروع الذي أكتسبه المجتمع وأفراده ، ثم يستثمر هذا الجزء ليعود نظيفاً ، وفي ذلك حرمان للبلاد من العوائد الإيجابية التي كان من الممكن أن تحصل عليها عند استثمار هذه الأموال ، متمثلاً في القيمة المضافة للدخل القومي التي كان من الممكن أن تحدث رواجاً في البلاد.[2]

ويرى آخر أن غسل الأموال يؤدي إلى منافسة غير متكافئة مع المستثمرين الجادين في المجتمع ، وتفسير ذلك إن الشركات التي يتم تأسيسها بأموال مغسولة تكون قادرة على عرض سلعها وخدماتها بأسعار أقل من الشركات المنافسة وهذا ما يؤدي إلى فقدان استثمارها ويمكنهم في النهاية من التحكم في الأسواق بلا منافس[3]

كما إن غسل الأموال يؤدي إلى أحداث تضخم في الأسعار ، وتفسير ذلك : أن غسل الأموال يستهدف تحويل هذه الأموال إلى صورة مشروعة ويتم ذلك عن طريق شراء أصول وأشياء ذات قيمة مالية وهو ما يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية ورفع سعر هذه الأصول على المستوى المعتاد الذي يتناسب مع الزيادة الطبيعية في إنتاج السلع والخدمات ، كما أن ذلك يتضمن مضاربة في أسعار وقيم هذه الأصول ويؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للنقود [4]

2) الآثار المالية والمصرفية لغسل الأموال :

إن غسل الأموال يمكن إن يضر بسلامة القطاع المالي في البلد المعنى ، هذا فضلاً عن الإضرار باستقرار مؤسسات مالية كشركات الأوراق المالية ، وشركات التأمين ، وشركات إدارة الاستثمار ، كما إن العواقب الوخيمة التي توصف عادة بأنها مخاطر على السمعة ، والمخاطر القانونية ، ومخاطر التركيز ،

---

[1]) حمدي عبدالعظيم ، غسيل الأموال في مصر والعالم ، بدون دار نشر ، 2002م ، صـ193 .

[2]) محمد عبداللطيف فرج ، تجريم غسل الأموال في مصر والأنظمة المقارنة ، مجلة بحوث الشرطة ، العدد 13 ، يناير 1998م ، صـ247

[3]) حسنين توفيق إبراهيم ، الجريمة المنظمة ، دراسة في مفهومها وأنماطها وآثارها وسبل مواجهتها ، مجلة الفكر الشرقي ، الشارقة ، المجلد التاسع ، العدد الرابع ، يناير 2001 ، صـ156.

[4]) عبدالمطلب عبدالحميد ، العولمة واقتصادية البنوك ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ،2002 ، صـ252 .

مترابطة فيما بينها ، ولكل منها تكلفته الخاصة به . فمن ناحية مخاطر السمعة قد يسفر عن ممارسات وعلاقات بنك ما سواء كانت صحيحة أم لا في نزاهة البنك ، ونتيجة لذلك يتوقف العملاء سواء المقترضون أو المودعون ، المستثمرون عن التعامل مع ذلك البنك الذي تضررت سمعته نتيجة الشكوى أو الإدعاءات في إنه يقوم بغسل الأموال أو يمول الأرهاب ، علماً بأن فقدان المقترضين جيدي السمعة يخفض القروض المربحة ويزيد من مخاطر القروض بشكل عام ، كما إن المودعين قد يسحبون أموال مما يخفف مصدراً من مصادر التمويل غير باهظة الثمن [1]

أما من جهة المخاطر القانونية فهي تعني إمكانية التعرض لدعاوي قضائية وأحكام تغريمية وغرامات مالية وجزاءات تسفر في النهاية عن خسائر وازدياد مصروفات المؤسسة المعنية وقد يصل الأمر إلى إغلاقها .[2] كما إن غسل الأموال يستدعي اشتراك المجرمين في كافة عمليات غسل الأموال تقريباً ، مما ينتج عن ذلك أن يصبح العملاء الشرعيون ضحية للجرائم المالية مما قد يعرضهم لفقدان الأموال ورفع القضايا والدعاوي لطلب التعويض ، ويمكن إن تحدث تحقيقات تقوم بها السلطات القضائية أو البنكية وما يترتب عليها من آثار وتكاليف ومصاريف على البنوك أو على الأفراد المودعين كما إن بعض العقود قد تكون غير قابلة للتنفيذ نتيجة الاحتيال الذي قد يقوم بها المجرمون من بين العملاء ، أما مخاطر التركيز فهي تعني إمكانية حدوث الخسارة نتيجة زيادة الائتمان أو القروض الممنوحة لمقترض واحد نتيجة عدم معرفة العميل أو عملة أو علاقته بمقترضين آخرين يمكن إن يتعرض البنك لمخاطر ناشئة فيما بين الطرفين المقترضون بينهم صلة أو مصدر دخل مشترك أو أصول مشتركة من أجل سداد المبالغ المقترضة ونجد إن البنوك وأصحاب الحسابات موضع حماية خاصة حينما تكون هناك أنظمة رقابة فاعلة لأن معرفة المالك المستفيد من الحساب أمر ذو أهمية وضرورة قوية لنظام مكافحة غسل الأموال حيث إن وجود إجراءات التعرف تقي من علاقات العمل مع أشخاص وهميين أو شركات وهمية ليس لها أصول مادية كما إن إجراءات العناية الواجبة التي تساعد المؤسسة المالية المعنية على فهم طبيعة مصالح العميل التجارية والقضايا المالية التي ترتكز إليها هذه المصالح [3]

3) الآثار الاجتماعية والسياسية لعملية غسل الأموال :

لجريمة غسل الأموال خطورة كبيرة من الناحية الاجتماعية إذ تؤدي لحدوث خلل في البنيان الاجتماعي ، وتزيد من الفجوة بين الأغنياء وبين الفقراء ، لما يتضمنه من سوء توزيع الدخل القومي ، وتعميق الفوارق بين الطبقات بدون سبب مشروع ، كما أن غسل الأموال من شأنه إشاعة انتشار جرائم الفساد الوظيفي لما يرتبط

[1]) محمدين وفاء جلال ، مرجع سابق ، صـ123.

[2]) دليل استرشادى بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، الإصدار الثاني ، مركز معلومات الشرق الأوسط (مبريك) ، مصر ، 2008م ، صـ10 ، صـ104 .

[3]) المصدر السابق ، صـ105 .

به من أنشطة غير مشروعة تبحث عن واجهة وستار مشروعين وهو ما يرتبط بمخالفة التشريعات واللوائح النافذة في سبيل تحقيق هذا الغرض .[1] ويؤدي غسل الأموال إلى الحط من القيم الاجتماعية الإيجابية ، مثل قيمة العمل والكسب غير المشروع والانتماء الوطني ، وإلى سيادة قيم سلبية على الحياة الاجتماعية مثل الرغبة في الثراء السريع بأية وسيلة ولو كانت غير مشروعة ، وضعف الولاء والانتماء للوطن كما أن غسل الأموال يمكن المنظمات الإجرامية من إعادة استخدام هذه الموارد في ارتكاب المزيد من الجرائم التي تحقق لها المزيد من الإرباح[2] كما تسعى المنظمات الإجرامية بفضل هذه الأموال غير المشروعة نتيجة لعمليات الغسل إلى التسلل إلى موقع اتخاذ القرار ، فيكون لها بذلك السيطرة ، ويتحقق ذلك من خلال تقلد بعض المناصب السياسية الهامة وتملك وسائل الإعلام والسيطرة عليها والاستعانة بالأموال غير المشروعة في أحداث الفساد الإداري من خلال عمليات الرشوة .[3] كما أن لعمليات غسل الأموال علاقة وثيقة الصلة بانتشار البطالة في المجتمع حيث أن تهريب الأموال إلى الخارج لغسلها يؤدي إلى نقل جزء من الدخل القومي إلى الدول الأخرى ، ومن ثم تعجز الدول التي هرب منها رأس المال عن توفير فرص العمل من خلال الإنفاق على الاستثمارات اللازمة لذلك [4] ولا يخفى أن غسل الأموال يؤدي إلى حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية حيث اتضح وجود علاقة بين غسل الأموال وحركات الإرهاب والتطرف والعنف الداخلي فضلاً عن نشاط المافيا العالمي ودورها في حدوث الانقلابات السياسية في بعض الدول النامية إذ تستخدم عمليات غسل الأموال في توفير الدعم المالي وتمويل شراء السلاح اللازم لحدوث في تنظيم وإدارة الصراعات السياسية والإستراتيجية عالمياً [5] ولا شك أن الأموال الناتجة عن غسل الأموال ترتبط على نحو وثيق بالفساد والخروج على القانون إذ تسعى دائماً إلى اختراق أجهزة الدولة السياسية والمالية والإدارية والنفاذ إلى مركز اتخاذ القرار في الدولة والتأثير عليها مستغلة ما يوفره من نفوذ وسطوه وهو ما يضعف هذه الأجهزة ، ويجعل من الصعب عليها أن تؤدي دورها في مكافحتها ، كما أن هذه الأموال قد تستخدم في الدعاية الانتخابية والتأثير على عملية الاقتراع ، مما قد يجعل من أصحاب هذه الأموال نواباً في المجالس النيابية والذين يمثلون الشعب ، ويقومون بمراقبة الحكومة ، ويضعون التشريعات .كما يظهر تأثير هذه الأموال بصفة خاصة على وسائل الإعلام

[1]) أشرف توفيق شمس الدين، دراسة نقدية لقانون مكافحة غسل الأموال الجديد ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2003، صـ403 .

[2]) مصطفى طاهر ، المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات ، مطبعة الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، سنة 2002م ، صـ24 .

[3]) محمود كبيش ، غسيل الأموال مضمونة وتقنياته ومخاطرة ، المواجهة في الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية ، مطبوعات مركز البحوث البرلمانية بمجلس الشعب ، القاهرة ، 2002 ، صـ19 .

[4]) مصطفى الجوهري وآخرون ، الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث ، دار المعارف 1998م ، صـ114 .

[5]) د / حمدي عبدالعظيم : مرجع سابق ، صـ25 .

المختلفة حيث يستطيع أصحاب الأموال المغسولة شراء الصحف والقنوات التلفزيونية والفضائية واستغلال ما لهذه الوسائل من تأثير بالغ الأهمية على وعي الشعوب ومستقبل المجتمعات .[1]

المبحث الثاني

دور الجهاز المصرفي اليمني في مكافحة غسل الأموال

المطلب الأول :

الحكومة اليمنية ومكافحة غسل الأموال :

أولت الحكومة اليمنية اهتماماً لمكافحة الإرهاب وغسل الأموال واتخذت بهذا الصدد العديد من التدابير والإجراءات القانونية سيتم تناولها لما يأتي :

أولاً : قوانين مكافحة غسل الأموال :

توجت الجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب وغسل الأموال بإصدار القانون رقم (35) لسنة 2008م بشأن مكافحة غسل الأموال الذي تضمن ضوابط عديدة تتماشى مع المبادئ والمعايير الدولية المتمثلة في التوصيات الأربعون الصادرة عن مجموعة العمل المالي ومبادئ لجنة بازل التي تتمحور حول الرقابة البنكية الفعالة ومنع استخدام البنوك لأغراض غسل الأموال تأسيساً على مبدأ ، أعرف عميلك ، أحفظ نقودك ، أحفظ سجلاتك .[2]

وأصدرت حكومة اليمن بتاريخ 2010/1/17م قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب برقم(1) لسنة 2010م واحتوى القانون على (53) مادة موزعة على تسعة فصول تضمنت التسمية والتعاريف وجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، وكذا واجبات الجهات الرقابية والمؤسسات المالية وغير المالية ، وإنشاء القانون اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووحدة جمع المعلومات المالية (FIV) لمكافحة غسل الأموال ، كما أبرز مجالات التعاون الدولي وتبادل المعلومات وتسليم المجرمين وإجراءات التحقيق والعقوبات من أجل أخذ الحيطة والحذر من قبل البنوك والمؤسسات المالية اليمنية لأية عملية محتملة لغسل أموال .[3]

وقد تولى البنك المركزي إعداد مشروع القانون واضعاً في الاعتبار متطلبات المبادئ والمعايير الدولية التي حددت مجموعة من المقومات الأساسية لجهود مكافحة غسل الأموال ويتعين تواجدها في كل دولة وتتلخص بوضع إطار قانوني في جهود مكافحة غسل الأموال وأنشأ الإطار المؤسسي لذلك .[4]

وقد حرص المشرع اليمني على المواءمة بين متطلبات المبادئ والمعايير الدولية ، وموجبات القوانين الوطنية لذلك فقد صدر القانون متضمناً قواعد متوازنة ، فهو من جهة يستجيب للمتطلبات الدولية بدرجة معقولة فقد جرم عمليات غسل الأموال وحدد العقوبات المناسبة لها ورتب الالتزامات على المؤسسات المالية وحقل السلطة

---

[1]) عبدالخالق السيد أحمد ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسل الأموال ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، 1997م ، صـ34 .

[2]) وزارة الشؤون القانونية ، القانون رقم (35) لسنة 2003م بشأن مكافحة غسل الأموال ، صنعاء ، الجريدة الرسمية ، العدد السابع 15 إبريل 2003م .

[3]) وزارة الشؤون القانونية ، القانون رقم (1) لسنة 2010م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ـ صنعاء ـ الجريدة الرسمية ، العدد الثاني ، 31 يناير 2010م .

[4]) أحمد عبدالرحمن السماوي ، افتتاحيات مجلة دراسات اقتصادية ، صادرة عن البنك المركزي اليمني ، العدد (12) ، إبريل 2007م صـ4 .

للجهات القضائية بالحجز والمصادرة للأموال موضوع غسل الأموال ومن جهة أخرى أخذ في الاعتبار الخصوصية اليمنية واعتبر صناعة وتجارة الخمور والاختطاف والتقطع من مصادر الأموال غير المشروعة إضافة إلى الضوابط الأخرى التي نص عليها القانون وتتعلق بتبادل المعلومات وتسليم المجرمين .[1]

وفي العام 2013م أصدر القانون رقم (17) بتعديل بعض مواد القانون رقم (1) لسنة 2010م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الأرهاب حيث تضمنت التعديلات لبعض مواد القانون ، كما تم إضافة بعض الجرائم التي لم ترد في القانون السابق ، كما أضاف القانون بعض المهام الجديدة للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال .[2]

ثانياً : اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال :

وقد تأسست اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال في مجلس الوزراء في حكومة الجمهورية اليمنية بموجب القانون رقم (35) من قانون مكافحة غسل الأموال ، وتم تكليف هذه اللجنة بمكافحة غسل الأموال ، وتضطلع بمهمات محددة بينها المرسوم الجمهوري كذلك فإن اللجنة مسئولة عن صياغة النصوص القانونية ، وعلى هذا الأساس وضعت مشروع قانون مكافحة تمويل الإرهاب الذي يجمع بين عناصر مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ، ويعالج كل التوصيات لفرقة العمل المعنية بالتدابير المالية (FATF) .[3]

وتحتل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال موقعاً فعالياً لتطوير منهج ذات استراتيجية أفضل لتطوير نظام مكافحة غسل الأموال / مكافحة تمويل الإرهاب في اليمن . ، ويمكن لهذه اللجنة أن تطور خطة عمل استراتيجية وطنية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب من شأنها أن توفر إرشاداً مفيداً للهيئات المتنوعة جداً في القطاعين العام والخاص والمسئولة عن تقليص نقاط الضعف والمخاطر المتصلة بغسل الأموال .

ثالثاً : وحدة جمع المعلومات المالية (FIV)لمكافحة غسل الأموال :

أنشأ القانون رقم(35) لسنة 2003م وحدة المعلومات لمكافحة غسل الأموال ، وهي وحدة الاستخبارات المالية في اليمن ، تتكون هذه الوحدة من ثلاث أعضاء : رئيس وخبير قانوني وخبير فني للتحقيق . ويقع مقر الوحدة في البنك المركزي اليمني ، ويوفر هذا البنك الدعم المالي والإداري للوحدة ، بما في ذلك الخبراء المختصين بالقانون والأنظمة ، لكن تزعم الوحدة أنها مستقلة فنياً عن البنك المركزي ، حيث أنها غير مطالبة برفع التقارير إلى البنك المركزي ، وبموجب هيكلها التنظيمي يمكن لوحدة معلومات

---

[1]) محمد عبدالله البطاني ، اليمن وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب ، صحيفة 26 سبتمبر ، رقم العدد 1502 ، 11 مارس 2010م .

[2]) وزارة الشؤون القانونية ، القانون رقم (17) لسنة 2013م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الأرهاب (صنعاء - الجريدة الرسمية العدد السابع عشر ، 15 سبتمبر ، 2013م .

[3]) طه الضبابي ، التشريعات والمؤسسات والإجراءات التنظيمية والرقابية في مكافحة غسيل الأموال ، نشرات البنك المركزي اليمني ، السنة الثامنة ، العدد 84 ، 2007م ، صـ7 .

مكافحة غسل الأموال أن تتبادل المعلومات مع الهيئات التالية ، لكنها ليست بالضرورة مطالبة برفع التقارير إليها : محافظ البنك المركزي ، واللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال ، ونائب المحافظ لشئون البنوك .[1]

وتتلقى وحدة معلومات مكافحة غسل الأموال تقارير عن المعاملات المشبوهة من البنوك وصرافي العملة وشركات التأمين وشركات الأسهم والسندات والشركات المالية لتأجير العقارات . ويتم تسليم تقارير المعاملات المشبوهة إلى وحدة معلومات مكافحة غسل الأموال بواسطة مراسل ، مع ضرورة التوقيع عند الاستلام. ولا يوجد حد زمني معين لتقديم التقارير إلى وحدة معلومات مكافحة غسل الأموال .

وتقوم الوحدة بعد أن تتلقى تقريراً عن معاملات مشبوهة بمراجعة كل المعلومات والوثائق التي يحتويها التقرير . وإذا كانت هناك أية بيانات أو وثائق ناقصة من التقرير أو من الوثائق المؤيدة ، يجوز للوحدة أن تطلب معلومات إضافية مباشرة من البنك أو أن تقوم بزيارة ميدانية له ، وتقرر الوحدة بعد ذلك إذا كانت القضية ذات طبيعة جنائية ، ترفع وحدة معلومات مكافحة غسل الأموال القضايا الجنائية إلى مكتب المدعي العام لمزيد من التحقيق وتنقسم وحدة معلومات مكافحة غسل الأموال إلى ثلاث أقسام منفصلة : التحقيقات ، والتحليل القانوني والرصد ، وتكنولوجيا المعلومات . يؤدي قسم التحقيقات وظيفة تحقق أكثر منها وظيفة تحقيق ، ويقوم بزيارات ميدانية إلى المؤسسات المالية . ويتلقى قسم التحليل القانوني والرصد تقارير المعاملات المشبوهة ويقوم بتحليلها ، ويبلغ مكتب الأدعاء العام عن هذه القضايا ، ويقوم قسم تكنولوجية المعلومات بجمع البيانات التي يتلقاها وتنسيقها في قاعدة بيانات إلكترونية ، ويتشارك في المعومات مع وكالات حكومية أخرى[2]

وتعتبر اليمن من الدولة القليلة التي تنبهت مبكراً لمخاطر غسل الأموال والذي يحيط بدول العالم لذلك بادرت بعقد الاتفاقيات الدولية لمحاربة وتجفيف منابعة وعقد اتفاقيات الشراكة مع العديد من الدول منها الولايات المتحدة الأمريكي والسعودية وعمان وغيرها من الدول ووقعت مع العديد من الدول اتفاقيات تعاون وأيضاً مع العديد من المنظمات الدولية.

ويمكن تلخيص الإجراءات والجهود الحكومية الأخرى كالآتي :[3]

1 -المساهمة في نشر الوعي ورفع مستوى المهارات لكافة الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب من خلال عقد الندوات وورش العمل والدورات التدريبية التخصصية والمشاركة فيها وبالمؤتمرات خارجياً سواً بالجهود المحلية أو بمساعدة من المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية المتخصصة المعنية .

2 -السعي في تفعيل وتنسيق وتطوير كافة الجهود الوطنية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (سياسياً ، تشريعياً ، مؤسسات ، نظم وإجراءات) .

---

[1]) طه الضبياني ، مرجع سابق ، صـ8.

[2]) المصدر السابق نفسه .

[3]) يحيى محمد الكسيبان ، الجهود اليمنية لمكافحة غسيل الأموال ، نشرة البنك المركزي اليمني ، السنة الثامنة ، العدد 84 ، يناير 2007 ، صـ5.

3 -التعاون مع الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، ومع الدول المهتمة بهذا الخصوص ، والذي كان من نتائجه بدء تقديم المساعدات الفنية المباشرة منها منذ يونيو 2006م .

4 -أنشأت اليمن اللجان الوطنية الفاعلة المكونة بقرارات رئيس مجلس الوزراء وهي :

- اللجنة المتخصصة في التعامل مع قضايا الإرهاب بالقرار رقم(62) لسنة 2000م.
- اللجنة المتخصصة في مكافحة غسل الأموال بالقرار رقم (102) لسنة 2004م.
- وحدة تنسيق بين مختلف الجهات المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والأنشطة الإرهابية . ويكون التواصل مع الجهات الخارجية عبرها وبمعرفتها بالقرار رقم(237) 2005م .
- إضافة إلى المؤسسات في القطاع المصرفي التي أنشأت بقرار وتعليمات محافظ البنك المركزي .

5 -المنشور الدوري رقم (1) لسنة 2001م الموجه إلى جميع البنوك ومنشآت الصرافة وشركات التأمين الخاص بالإجراءات التحوطية لمكافحة غسل الأموال الصادر من لجنة مكافحة غسل الأموال.

6 -قامت لجنة مكافحة غسل الأموال بمتابعة إصدار اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال المقررة بقرار مجلس الوزراء رقم (248) لسنة 2005م والقرار الجمهوري رقم (89) لسنة 2006م .

7 -قامت لجنة مكافحة غسل الأموال بمتابعة إصدار لائحة الإجراءات المنظمة لمكافحة غسل الأموال والمقرة بقرار مجلس الوزراء رقم (247) لسنة 2005م.

8 -شاركت الحكومة اليمنية في تأسيس مجموعة مينا فأفت في الشرق الأوسط (minifaft) مقرها البحرين .

المطلب الثاني

دور الجهاز المصرفي ومكافحة غسل الأموال

أولاً : الجهود الرقابية والإشرافية للبنك المركزي لمكافحة غسل الأموال :

أصدر البنك المركزي اليمني عددا من التعميمات (أهمها التعميم رقم 75304 و 75305) إلى كافة البنوك العاملة في اليمن استجابة لقرار مجلس الأمن رقم (1267) الصادر في سبتمبر 2003م ، والصادرة من مجلس الوزراء اليمني معطياً إياها تعليمات بتجميد حسابات 144 شخصا وشركة ومنظمة على القائمة المدمجة الخاصة بالقرار 1267 ، وتبليغ البنك المركزي اليمني عن أية نتائج لهذه العملية . وقد أصدر البنك المركزي اليمني تعليمات جديدة للبنوك بعد أن يتم تحديث المعلومات بموجب القرار 1267 وإرسالها من السفارة اليمنية في واشنطن أو القنصلية في نيويورك ، عن طريق وزارة الخارجية اليمنية ، وبعد تصويت مجلس الوزراء عليها . ولكن عملية توزيع القائمة من السفارة اليمنية في واشنطن تم مراجعتها من جانب عدة وزارات في اليمن ، ثم استلامها من جانب البنك المركزي اليمني ، تستغرق نحو شهر كامل . وحتى الآن تم رفع تقرير واحد فقط على حساب تم تجميده .[1]

[1]) الإطار التنظيمي والقانوني لمكافحة غسل الأموال في اليمن ، ورقة عمل مقدمة لورشة مكافحة غسل الأموال 18 -2002/5/20م ، اتحاد البنوك العربية ، 2007م ، صـ248

وقد أصدر البنك المركزي تعليمات إلى جميع البنوك العاملة في اليمن ومنشآت الصرافة تتضمن الآتي [1] :

1. التحقق من شخصية العميل لدى فتح الحساب (يقصد بالعميل الشخص الطبيعي أو الشخص المعنوي) .
2. التحقق من شخصية طلب التحويل الذي لا يوجد لديه حساب في البنك ويرغب بتحويل مبالغ نقدية تزيد قيمتها عن 10000 دولار أمريكي .

يطبق نفس الإجراءات في الفقرة (1) على المستفيدين من التحويل ، ويراعى في كل الأحوال أخذ البيانات كاملة .

3. أخذ الحيطة والحذر في حالات عديدة أشارت إليها التعليمات مثل إيداعات نقدية كبيرة أو غير مبررة أو من تحصيل شيكات خارجية بمبالغ كبيرة أو عند شراء أوراق مالية (أذون خزانة) بمبالغ كبيرة .
4. الاحتفاظ بالسجلات والمراسلات وكشوفات الحسابات المتعلقة بالمعاملات البنكية لمدة لا تقل عن عشر سنوات.
5. إبلاغ إدارة البنك المعني في حالة الاشتباه أو كشف عمليات مشبوهة .

وقد حرص البنك المركزي على أن يرفق بالتعليمات ورقة لجنة بازل المتعلقة بموضوع التعرف على العملاء وذلك بهدف الاسترشاد بها من قبل البنوك .[2]

وهناك العديد من المبادئ العامة التي اتخذها البنك المركزي اليمني ، أسوة ببقية البنوك المركزية في الدول الأخرى لمكافحة غسل الأموال في البنوك ، بغية تقييم مدى التزام البنوك بمكافحة ظاهرة غسل الأموال . ونستعرض أهمها في الآتي[3] :

1 - المبادئ العامة :

أ) مبدأ مسؤولية مجلس الإدارة: ويكون من خلال التأكد من مواءمة السياسات والضوابط والإجراءات والأنظمة الداخلية للبنوك مع قانون مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية ، إضافة لتعليمات البنك المركزي ، وأن يكون مجلس الإدارة ، هو المسؤول الأول عن فعالية السياسات الداخلية الخاصة بمكافحة غسل الأموال ، وإنشاء وحدة امتثال في المركز الرئيسي والفروع تكون تابعة لمجلس الإدارة ، وتعيين مسؤول امتثال ونائبه داخل البنك ، وضمان منحه الصلاحيات والاستقلالية الكاملة ، ووجود منهج محدد حول إدارة المخاطر داخل البنك فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال .

---

[1]) طه محمد عبدالله الرحومي ، دور السلطة النقدية في مكافحة غسل الأموال في الجمهورية اليمنية ، للفترة 2003 -2015م رسالة دكتوراة غير مستورة ، قدمت للإكاديمية اليمنية للدراسات العليا - صنعاء - 2017م ، صـ72 .

[2]) طه الضبابي ، مرجع سابق ، صـ8 .

[3]) طه الرحومي ، مرجع سابق ، صـ8 .

ب) المنهج المستند إلى المخاطر: بحيث تعتمد البنوك على مقارنة مبنية على المخاطر في تعاملاتها ع عملائها حسب متطلبات القانون ولائحته التنفيذية ، لاكتشاف نقاط الضعف والقوة لمدى امتثال البنوك للسياسات والإجراءات بصفة دورية ، واتخاذ الإجراءات اللازمة ، لتلافي القصور فيها أو تطويرها بما يلبي متطلبات الرقابة على عمليات غسل الأموال ، وينبغي تصنيف العملاء بحسب درجة المخاطر (مرتفعة ، منخفضة) بشكل دوري كل سنتين على الأقل ، ويتبقى على البنك مراجعة توصيف المخاطر في علاقة العمل التي تربط البنك بالعميل بالتحقق من أن النظام الموضوع لإدارة المخاطرة ، يتضمن سياسات وإجراءات تقوم على تحديد المخاطر وتقييمها ، والرقابة عليها والإبلاغ عنها .

ج) مبدأ اعرف عميلك : وينبغي على البنوك التعرف على جميع عملائها بما يتناسب مع درجات المخاطر المتعلقة بهم ، وينبغي على البنك اتخاذ تدابير مشددة للغاية الواجبة ، وتشديد المراقبة المستمرة عند إدراك درجة كبيرة من مخاطر غسل الأموال ، وينبغي على البنك وضع إجراءات مشددة على الفئات ذات المخاطر العالية ، وتتمثل في العملاء غير المقيمين ، والأشخاص المعرضين للمخاطر بحكم مناصبهم ، والعملاء الذين ينتمون إلى دول لا تطبق توصيات مجموعة العمل المالي بالشكل المناسب والأعمال التي لا تتم وجها لوجه واستخدام التقنيات الحديثة.

د) مبدأ حفظ السجلات : ينبغي على البنوك حفظها وفقاً للقانون ولائحته التنفيذية ، المتعلقة بالاحتفاظ بالسجلات والبيانات والمستندات والمعلومات لمدة خمس سنوات أو لفترة أطول عند الطلب من السلطات المختصة[1]

ه) الإخطار (الإبلاغ) : وينبغي على البنوك وضع آلية فعالة لعملية الإبلاغ الداخلي والخارجي في أي وقت يتم فيه الكشف عن عملية اشتباه في ارتباطها بغسل أموال إلى وحدة جمع المعلومات المالية ، ويجب أن تتضمن الإخطار تفصيلاً للأسباب والدواعي التي استند إليها البنك في تقريره أن العملية مشتبه فيها ، وأن يتم الإخطار على النموذج المعد من قبل وحدة جمع المعلومات المالية ، الذي تم تعميمه على البنوك ، ويحظر الإفصاح للعميل أو المستفيد أو لغير السلطات المختصة عن أي إجراء من إجراءات الإخطار التي تتخذ من شأن المعاملات المالية المشتبه في أنها تتضمن غسل أموال أو عن البيانات المتعلقة بها ، ويتم تدريب موظفي البنك على مؤشرات الاشتباه للعمليات التي قد تتضمن غسل أموال الصادرة بالمنشور رقم(2) لسنة 2012م.

و) تعيين مسؤول امتثال : ينبغي على البنوك وضع إجراءات للفحص ، لضمان ارتفاع معايير الكفاءة عند تعيين أو توظيف مسؤولين أو موظفين ، وكذلك وضع برنامج مستمر لتدريب المسئولين والموظفين لديهم على أساليب مكافحة غسل الأموال ، وعند تعيين مسؤول امتثال ونائبه يجب أن تتوافر فيه السمعة الطيبة والنزاهة والأمانة ، وأن تتوافر لديه المؤهلات العلمية المناسبة والخبرة الكافية ، وأن يكون ذا مستوى مهني عال .

[1]) البنك المركزي اليمني ، التعليمات الضوابط الرقابية للبنوك بشأن مكافحة غسل الأموال ، صنعاء ، المنشور الدوري رقم (1) لسنة 2012م ، صـ3 -13.

ز) التحري والفحص وفق المعايير الفعالة والتدريب المستمر : ينبغي على البنوك وضع إجراءات للفحص ، لضمان ارتفاع معايير الكفاءة عند تعيين أو توظيف مسؤولين أو موظفين ، إضافة لذلك يجب وضع برنامج مستمر لتدريب المسؤولين والموظفين لديها على أساليب مكافحة غسل الأموال .

2) المبادئ الخاصة بالتفتيش الميداني :

وقد وضع البنك المركزي عدداً من المبادئ لعملية النزول الميداني ، لتقييم البنوك ، من أهمها في الآتي :[1]

أ. التأكد من أن لدى البنوك السياسات والأساليب والإجراءات الفاعلة في القطاع المالي

ب. التأكد من أن لدى البنوك السياسات والأساليب والإجراءات الفاعلة بما يعزز المعايير الأخلاقية والمهنية .

ج. التأكد من أن لدى البنوك قد قامت بتوثيق وتنفيذ سياسة تحديد هوية العملاء.

د. التأكد من أن لدى البنوك إجراءات رسمية لضبط التعاملات ذات الشبهة المحتملة.

ه. التأكد من أن لدى البنوك مسؤولا لمكافحة غسل الأموال .

و. التأكد من أن لدى البنك إجراءات واضحة لدى جميع الموظفين ، ليقوموا بالإبلاغ عن أي عمليات مشبوهة إلى المسؤول الأعلى عن التعاملات التي يشتبه بأنها ذات علاقة بغسل أموال .

ز. تتضمن القوانين وأنظمة وسياسات البنك عدم ملاحقة الموظف الذي يبلغ عن عملية مشبوهة بنيه حسنه إلى المسؤول الأعلى أو إلى السلطة المعنية .

وحرصاً من البنك المركزي اليمني على إبدأ التعاون مع الجهود الدولية المبذولة لمكافحة غسل الأموال ، وحفاظاً على سمعة الجهاز البنكي اليمني ، واستناداً إلى القوانين واللوائح التنفيذية ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال في البنوك ، فقد بذل البنك المركزي جهوداً من خلال إصدار التعليمات والمنشورات الخاصة بمكافحة غسل الأموال في البنوك ، والتي يمكن تناول أهمها من خلال النقاط التالية :[2]

1) ألزم البنك المركزي اليمني كافة البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية بإنشاء وحدات جمع معلومات مالية عن عمليات غسل الأموال ، ضمن هياكلها التنظيمية ، وتختص بالتحري والرصد للمعاملات والأموال المشبوهة ، وتعيين مختصين فيها لممارسة مهام الوحدة بحسب حجم النشاط ، وتمارس نشاطها بناء على دليل إجراءات عمل مكتوب لتنفيذ مهامها وإقراره من إدارتها العليا بمساعدة وحدة جمع المعلومات في البنك المركزي اليمني .[3]

2) يتولى قطاع الرقابة على البنوك في البنك المركزي الرقابة المكتبية والميدانية بصورة دورية للتحقق من مدى التزام كافة البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية بالمتطلبات القانونية وبالتعليمات الصادرة من البنك المركزي الخاصة بمكافحة غسل الأموال .[4]

---

[1]) البنك المركزي اليمني ، مرجع سابق ، صـ3 .

[2]) البنك المركزي اليمني ، مرجع سابق ، ص6 .

[3]) البنك المركزي اليمني ، إنشأ وحدات جمع معلومات مالية في البنوك ، صنعاء ، منشور دوري رقم (4) لسنة 2003م ، صـ4 .

[4]) البنك المركزي اليمني ، التشريعات والمؤسسات والإجراءات التنظيمية والرقابية والوقائية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، صنعاء 2009 ، صـ5 .

3) أصدر البنك المركزي اليمني التعليمات الضوابط الرقابية للبنوك بشأن مكافحة غسل الأموال ، حيث وضح البنك المبادئ الأساسية لمكافحة غسل الأموال ومسؤوليات البنوك في مكافحة هذه الجريمة ، والمخاطر التي يجب أن تتلافاها البنوك من خلال أساليب إدارة مخاطر البنك والعملاء ومخاطر الخدمات التي يقدمها البنك .[1]

4) الإخطارات عن العمليات المشبوهة من وسائل مكافحة غسل الأموال ، حيث قامت وحدة جمع المعلومات المالية في البنك المركزي بإعداد إرشادات الإخطار إليها عن العمليات التي يشتبه أنها تتعلق بغسل أموال ، فقد قامت الوحدة بتوضيح كيفية الإخطار وآلية إرسال الإخطارات إليها ، والمحافظة على سرية الأعمال والبيانات والمعلومات ذات الصلة بالإخطارات .[2]

5) قام البنك المركزي اليمني بالتعميم على البنوك باعتماد البطاقة الشخصية الإلكترونية بالرقم الوطني في جميع التعاملات البنكية ، بهدف الحد من مخاطر التزوير للبطائق الورقية ، وضرورة العمل على تحديث بيانات العملاء بالرقم الوطني .[3]

6) منع استخدام الحسابات الشخصية للأغراض التجارية وذلك بوضع الإجراءات اللازمة لمنع استخدام تلك الحسابات لأغراض تجارية تتعارض مع متطلبات مكافحة غسل الأموال ، وكذلك وضع آلية لمراجعة الحسابات الشخصية للتعرف على أي عمليات تخالف طبيعة الحساب وتدفقاته النقدية ، ووضع سياسات وإجراءات محددة للتعامل مع ما يتم اكتشافه من مخالفات على الحسابات الشخصية ، يراعى فيها المرونة والتدرج في الإجراءات المتخذة ضد العميل المخالف بدءً من إنذاره كتابياً ، ومطالبته بتسوية وضع حسابه ، وانتهاء باتخاذ إجراءات إقفال الحساب ، وإبلاغ وحدة جمع المعلومات المالية بالحسابات الشخصية التي تستخدم للأغراض التجارية ، واعتبارها مؤشراً اساسياً للعمليات التي قد تتضمن عمليات غسل أموال .[4]

7) تفعيل التنسيق المحلي للجهود الوطنية ، وتعاون البنك المركزي اليمني الفعال مع الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية المالية المعنية بمكافحة غسل الأموال ، والمتابعة المستمرة لكل التطورات والمستجدات بهذا الخصوص .

8) إصدار البنك المركزي اليمني تعميماً لكافة البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية بتفعيل إجراءات مكافحة غسل الأموال ، من خلال تفعيل دور وحدات الامتثال لإجراءات مكافحة غسل الأموال ، وتزويدها بالموارد البشرية والمادية ، وتعزيز استقلاليتها ضمن الهيكل التنظيمي للبنك ، وكذلك وضع نظم مراقبة والتزام وإجراءات العناية الواجبة بالعملاء والعمليات المشبوهة ، والالتزام بالإخطار إلى حدة جمع المعلومات المالية في البنك المركزي[5]

---

[1]) البنك المركزي اليمني ، مرجع سابق ، ص3 .

[2]) البنك المركزي اليمني ، إرشادات الإخطار إلى وحدة جمع المعلومات المالية ، منشور دوري 2014 ، صـ1 .

[3]) البنك المركزي اليمني ، البطاقة الشخصية الإلكترونية بالرقم الوطني ، منشور دوري ، 2014/6/30 ، صـ1 .

[4]) البنك المركزي اليمني ، منع استخدام الحسابات الشخصية للأغراض التجارية ، منشور دوري ، 2014/7/9م ، صنعاء ، صـ3.

[5]) البنك المركزي اليمني ، تفعيل إجراءات مكافحة غسل الأموال ، وتمويل الإرهاب في البنوك ، تعميم صادر بتاريخ 2013/10/9م ، صنعاء

9) أصدر البنك المركزي اليمني مؤشرات التعرف على العمليات التي يشتبه في أنها تتضمن غسل أموال في البنوك ، من أهمها العمليات النقدية ، والحولات ، وعمليات الاعتماد المستندية ومستندات التحصيل ، وخطابات الضمان ، والتسهيلات الانتمائية ، والعمليات المصرفية والإلكترونية والبطاقات الانتمائية وسلوكيات العميل [1].

ثانياً : تقييم دور البنك المركزي لمكافحة غسل الأموال :

ويبدو القطاع المالي ضعيفاً إزاء التعرض لمؤامرات غسل الأموال وهذا يؤثر على قدرة البنك المركزي اليمني على ضمان الامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال هو نقص التدريب الفني المناسب . وقد أشار البنك المركزي اليمني إلى أنه يقوم بتزويد التدريب للبنوك وصرافي العملة في محاولة لتحسين الامتثال ، وبدلاً من القيام بإجراءات إنقاذ التنفيذ التي تنطبق في حالة عدم الامتثال . ولكن يلاحظ أن الأفراد الذين يقدمون هذا التدريب ليسوا أنفسهم مدربين بالدرجة الكافية ، ولا يبدو أنهم يملكون الخبرة الكافية لتوفير هذا التدريب ، كما أن قوانين مكافحة غسل الأموال الحالية وتنفيذ قوانين مكافحة غسل الأموال الموجودة والحد الأدنى من المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ما تزال غير فعالة ، ولم يتم وضع أي تقييم كميّ لمستوى عدم الامتثال إلى قوانين مكافحة غسل الأموال.

وقد أشار البنك المركزي اليمني إلى أنه يعاني من نقاط ضعف إزاء الفساد والإرهاب فاختلاس الأموال الحكومية منتشرة ، وتمتلك الجماعات الإرهابية وسائل متعددة لتهريب الأموال عبر حدود البلاد البرية والبحرية المليئة بالثغرات . كما إن قوانين مكافحة غسل الأموال ليست شاملة ولا تلبي إلى حد ما من المعايير الدولية ، مثلاً ، لا يندرج في قوانين مكافحة غسل الأموال أي مما يلي :

- تظل محلات تحويل العملة أو الصرافة غير خاضعة للأنظمة إلى حد كبير . ومع أنه عليها الحصول على ترخيص من البنك المركزي اليمني ، إلا أن مستوى الإشراف والرقابة يظل ضئيلاً ، ولا تخضع محلات الصرافة لنفس عملية التدقيق مثل البنوك .
- لا توجد شروط للتبليغ عن عملية تبادل العملة وصرافتها والصكوك المالية وعمليات تحويل الأموال التي يقوم بها عملاء المؤسسات المالية .
- لا يوجد تعريف للنشاطات المشبوهة والحدود التي تتطلب بدء التبليغ عنها [2]

وعلى الرغم من قيام البنك المركزي اليمني بإنشاء بنيه مؤسسية تختص بمكافحة غسل الأموال من خلال تأسيس وحدة جمع المعلومات المالية ، إضافة إلى إلزام البنوك بإنشاء وحدات امتثال ، وتوفير بعض مستلزمات عملها المادية والبشرية ، إضافة لقاعدة البيانات والمعلومات ، إلا أنه ما زال يشوب تلك الجهود بعض القصور والنواقص أهمها [3]:

---

[1]) طه محمد عبدالله الرحوي ، مرجع سابق ، صـ76 .

[2]) درهم عبدالفتاح ، من وحي ندوة مكافحة غسل الأموال المنعقدة في عدن في الفترة 14 ـ 16 /1/ 2007م ، نشرة البنك المركزي اليمني ، العدد 84 ، السنة الثامنة ، يناير 2007م صـ4 .

[3]) محمد عبدالله الرحومي ، مرجع سابق ، صـ151.

- عدم إنشاء وحدات ارتباط في قطاعات البنك المركزي الأخرى ذات العلاقة غير المباشرة بمكافحة غسل الأموال .
- عدم توفير ربط شبكي لوحدة جمع المعلومات المالية مع البنوك بغية تحليل عمليات الاشتباه.
- عدم منح وحدة جمع المعلومات الاستقلالية اللازمة لأداء مهامها وفقاً لأحكام القانون .
- عدم استكمال إصدار اللائحة المنظمة لأعمال ووظائف وحدة جمع المعلومات المالية .
- عدم رفد الوحدة بالعدد الكافي من الموظفين لإنجاز كافة الأعمال المنوطة بها وبالشكل المطلوب .
- في نفس الوقت يلاحظ أن تعليمات البنك المركزي اليمني على الجهاز المصرفي في مجال مكافحة غسل الأموال انعكست إيجابياً في مدى التزام البنوك النسبي بتعليمات وضوابط السلطة النقدية الرامية إلى مكافحة غسل الأموال سيما من حيث :
- التزام البنوك بتعليمات وضوابط البنك المركزي ، المتعلقة بالجانب المؤسسي من خلال إنشاء وحدات امتثال وتعيين ضباط ارتباط في الفروع .
- التزام البنوك بتعليمات وضوابط البنك المركزي ، المتعلقة بأساليب الحفظ والتوثيق وبناء قاعدة بيانات .
- التزم البنوك بتعليمات وضوابط البنك المركزي الخاصة بتوفير الكادر البشري الكفؤ وتدريبه .
- التزام البنوك بتعليمات وضوابط البنك المركزي فيما يتعلق باعتماد سياسات مكتوبة ، وإجراءات عملية ، غايتها تطبيق مبدأ أعرف عميلك ، وتتبع طبيعة المعاملات المالية بما في ذلك التحويلات المالية والغاية منها ، فضلاً عن الالتزام بإعداد دليل يوضح الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل العاملين في البنوك لمكافحة عمليات غسل الأموال .

إن البيئة الاجتماعية والسياسية المحيطة قد احتوت على عدد من عناصر الإعاقة لدور البنك المركزي في مكافحة عمليات غسل الأموال ، من حيث الحد من قدرة البنك المركزي على تطبيق أحكام القانون بما في ذلك إلزام البنوك بالشكل المطلوب بالتعليمات والضوابط ذات الصلة بمكافحة تلك الظاهرة ، كما أن انتشار الجريمة المنظمة في اليمن وتعاظم نفوذ غاسلي الأموال في ظل ضعف تطبيق القانون وطبيعة التركيبة الاجتماعية القبلية ، إضافة إلى الصراعات السياسية التي تحولت إلى نزاعات مسلحة ، كان لها الأثر الأكبر في رفع درجة مخاطر العاملين في مجال مكافحة غسل الأموال ، الأمر الذي انعكس سلباً على الحد من مكافحة جريمة غسل الأموال في اليمن .

الخاتمة :

أولاً : الاستنتاجات :

هدفت هذا الدراسة إلى تقييم دور الجهاز المصرفي في مكافحة غسل الأموال في اليمن عن طريق تحليل أداء الجهاز المصرفي اليمني والجهود المبذولة في مكافحة هذه الظاهرة وعلى ضوء ذلك تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :

1) أظهرت الدراسة أن هناك العديد من الوسائل والأساليب المختلفة لغسل الأموال في العالم ومنها اليمن إلا أن الجهاز المصرفي يعد المنبع الأول لجرائم غسل الأقوال وهو يتأثر بها باعتباره قناة التمرير الأولى للأموال المغسولة ونظراً لكثرة التعاملات التي يقدمها لعملاء البنوك .
2) أظهرت الدراسة أن عمليات غسل الأموال تتسم بسرعة الانتشار الجغرافي في ظل العولمة ويعد نشاط مكمل لأنشطة في الاقتصاد الخفي وتتم هذه العمليات من خلال خبراء متخصصون يكونوا على علم تام بقواعد الرقابة والإشراف في الدولة وعلى علم بغرض الاستثمار والتوظيف للأموال مستغلين الوسائل التكنولوجية والمعلوماتية وبخاصة في مجال الخدمات المالية والمصرفية.
3) أوضحت الدراسة أن عمليات جريمة غسل الأموال تمر بعدة مراحل معقدة قائمة على فن التخفي والتنكر والخداع والزيف بحيث تحدث هذه المراحل بشكل منفصل أو قد تحدث في ذات الوقت بشكل متداخل ومترابط كسلسلة واحدة على المستوى الجماعي العام .
4) أظهرت الدراسة أن عمليات جريمة غسل الأموال لها خطورة بالغة من الناحية الاقتصادية والمالية والمصرفية والاجتماعية والسياسية وتؤثر سلباً على وعي الشعوب ومستقبل المجتمعات .
5) اتضح من خلال الدراسة أن الحكومة اليمنية والجهاز البنكي ممثله بالبنك المركزي اليمني قد بذل جهود فعاله في توفير البيئة التشريعية الملائمة لمكافحة غسل الأموال ابتداءً بالقانون رقم (35) لسنة 2003م والقانون رقم (1) لسنة 2010م وقانون رقم (17) لسنة 2013م والتي تضمنت ضوابط عديدة تتماشى مع المبادئ والمعايير الدولية وتوصيات مجموعة العمل المالي الدولية ومبادئ لجنة بازل التي تتمحور حوله الرقابة البنكية ومنح استخدام البنوك لأغراض غسل الأموال .
6) بينت الدراسة أنه بالرغم الجهود الوطنية للحكومة والجهاز المصرفي اليمني لمكافحة غسل الأموال أن قوانين مكافحة غسل الأموال تعاني من بعض الثغرات والنواقص التي تسمح بمرور عمليات غسل الأموال ويسهل من إجراء عمليات مالية مشبوهة في الجهاز المصرفي اليمني .
7) أظهرت الدراسة أنه بالرغم أن جهود الجهاز المصرفي اليمني أثمرت في إيجاد بيئة مؤسسية تختص بمكافحة غسل الأموال من خلال تأسيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وإنشاء وحدة جمع المعلومات المالية إلاّ أن هناك بعض العقبات العملية والقانونية التي تعرقل تلك الجهود منها التهاون والقصور في مجال رصد عمليات غسل الأموال لدى كثير من البنوك والمؤسسات المالية العاملة في اليمن .

ثانياً : التوصيات :

نظراً لخطورة وفداحة الخسائر وأهمية النتائج التي تترتب على عملية غسل الأموال فينبغي تضافر الجهود المحلية والدولية لمكافحة هذه الجريمة والحد منها بقدر الإمكان وبموجب ذلك توصى الدراسة ببعض

التوصيات التي من شأنها أن تسهم في مكافحة غسل الأموال والحد من آثارها السلبية على الجهاز المصرفي اليمني وهي كالآتي :

1) تعميق أواصر التعاون الدولي فيما يتعلق بمكافحة الجرائم الاقتصادية وغسل الأموال وكذلك تنسيق الجهود والإجراءات والتشريعات والتي تحقق للدول مزايا تعقب الجريمة والمجرمين ومصادرة أموالهم داخل البلاد وخارجها .
2) العمل على الاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة في مواجهة جريمة غسل الأموال أو الحد منها .
3) إصدار قوانين خاصة بمكافحة غسل الأموال ، توضح مسؤولية كافة الأطراف المعنية الداخلة في جرائم غسل الأموال .
4) العمل على تحديد مصادر الأموال القذرة وذلك بإصدار قوانين الكسب غير المشروع والقوانين المتعلقة بمكافحة الفساد المالي والإداري .
5) التأكيد على البنوك العاملة بضرورة إصدار التعليمات الخاصة بمكافحة غسل الأموال .
6) أهمية وضع تشريع عربي لمحاربة غسل الأموال يضع الخطوط العريضة للجوانب التي يمكن القيام بها من خلال التعاون والتنسيق بين المؤسسات المالية والمصرفية والتشريعية والأجهزة الأمنية في الدول العربية .
7) تطوير قوانين سرية الحسابات المصرفية لتتسجم مع مكافحة غسل الأموال ، وذلك بتحديث القوانين بما يتناسب والتطور في التقنيات المالية والمصرفية ، ووضع ضوابط صارمة وجهاز رقابي تقني لمكافحة الغش المصرفي وغسل الأموال .
8) إشراك المؤسسات المالية والمصرفية في اتخاذ القرارات والمتابعة المرتبطة في مجال مكافحة غسل الأموال وفقاً للمعاني والضوابط الدولية.
9) أهمية التأكد من هوية الشخص الاعتباري عندما يتقدم بفتح حساب أو إيداع أموال للمرة الأولى من خلال وثائقه القانونية ووضع استبيان لمعرفة مصدر أمواله مع الاحتفاظ بالقيود والسجلات المتعلقة بالمعلومات الأساسية للأفراد وخاصة عملياتهم المصرفية والمالية الجديدة .
10) أهمية عقد مؤتمرات وندوات دورية تهدف إلى نشر الوعي لدى كافة المعنيين وإطلاعهم على خطورة وعواقب عمليات غسل الأموال وآثار ذلك على المواطن بصفة خاصة وعلى الاقتصاد المحلي بصفة عامة .
11) توفير برامج وأنظمة يمكن من خلالها رصد مجمل العمليات البنكية ويمكن من خلالها الإبلاغ عن المعاملات وعمليات التحويل غير العادية .
12) إقامة دورات تدريبية للعاملين في الجهاز المصرفي على كيفية تطبيق الإجراءات التي من شأنها الحد من جرائم غسل الأموال ومهارات التعامل معها بما يضمن رفع كفاءاتهم المهنية في هذا المجال.

13) ربط عمل المؤسسات المالية الدولية التي يتم من خلالها تحويل الأموال من وإلى الخارج عن طريق البنك المركزي وعدم تركها للتعامل المباشر مع المؤسسات المالية المحلية (شركات الصرافة – البنوك) .

قائمة المراجع :

أولاً: القرآن الكريم :

ثانياً : الكتب العربية :

1) إبراهيم حامد طنطاوي ، المواجهة التشريعية لغسل الأموال في مصر ، دار النهضة العربية ، القاهرة 2003م .
2) أروى القاعروي ، وإيناس قطيشان ، جريمة غسل الأموال المدلول العام والطبيعة القانونية ، دار وائل ، الطبعة (1) ، عمان ، 2002.
3) أشرف توفيق شمس الدين ، دراسة نقدية لقانون مكافحة غسل الأموال الجديد ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2003م.
4) حسام الدين محمد احمد ، شرح قانون مكافحة غسل الأموال المصري رقم (80) لسنة 2002 ، الصادر في 2002/5/22م ، دار النهضة المصرية ، 2003م ، المادة (1) و(2).
5) حمدي عبدالعظيم ، غسل الأموال في مصر والعالم ، بدون دار نشر ، 2002م.
6) سمية القبولي ، البنوك ، وعمليات غسيل الأموال ، دار النهضة للنشر ، القاهرة ، 2011م .
7) عبدالخالق السيد أحمد ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسل الأموال ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة ، 1997م .
8) عبدالمطلب عبدالحميد ، العولمة واقتصادية البنوك ، الدار الجامعية ، الاسكندارية 2001م .
9) كوركيس يوسف داوود ، المجلة الصحية ، الجريمة المنظمة ، ورسالة دكتوراه منشورة ، الدار العلمية الدولية دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2001م
10) محسن احمد الخضيري غسل الأموال (الظاهرة ، الأسباب ، العلاج) . النيل العربي ، القاهرة ، 2003م .
11) محمود كبيش ، غسل الأموال مضمونة وتقنياته ومخاطرة المواجهة في الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية ، مطبوعات مركز البحوث البرلمانية بمجلس الشعب ، القاهرة 2002م .
12) مصطفى الجوهري وآخرون ، الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث ، دار المعارف 1998م.
13) مصطفى رشدي ، الاقتصاد النقدي المصرفي ، الدار الجامعية الاسكندرية ، 1982م .

14) مصطفى طاهر ، المواجهة التشريعية لظاهرة غسل الأموال المتحصلة من جرائم المخدرات ، مطبعة الشرطة للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة ، 2002م.

15) المعجم الوجيز ، 364 ، موسوعة الشرق ، المجلد الأول ، ابن قدامه ، يحيى بن عمر أحكام السوق.

ثالثاً : الرسائل العلمية :

16) طه محمد عبدالله الرحومي ، دور السلطة النقدية في مكافحة غسل الأموال في الجمهورية اليمنية للفترة 2003 -2015م ، رسالة ماجستير غير منشورة مرفق للإكاديمية اليمنية للدراسات العليا ، صنعاء 2017م .

رابعاً : المجلات العلمية :

17) أحمد عبدالرحمن السماوي ، افتتاحية مجلة دراسات اقتصادية ، صادرة عن البنك المركزي اليمني ، العدد (12) إبريل 2007م .

18) الإطار التنظيمي والقانوني لمكافحة غسل الأموال في اليمن ، ورقة عمل مقدمة لورشة مكافحة غسل الأموال 18 -2002/5/20م ، اتحاد البنوك العربية ، 2007م .

19) بول أن شتوت ، دليل مرجعي بشأن غسيل الأموال ، ومحاربة تمويل الإرهاب ، البنك الدولي ، واشنطن ، مارس 2003م . مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية مجلد 7 ، العدد 15 ، سبتمبر – ديسمبر ، 2004 .

20) تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع البنكي في اليمن ، طبعة البنك المركزي اليمني ، صنعاء ، الطبعة الرابعة ، 2007م .

21) حسنين توفيق إبراهيم ، الجريمة المنظمة ، دراسة في مفهومها وأنماطها آثارها وسبل مواجهتها ، مجلة الفكر الشرقي ، الشارقة ، المجلد التاسع ، العدد الرابع ، يناير ، 2001 .

22) خالد القاضي ، المشكلات العلمية لجريمة غسل الأموال ، مجلة التحكيم العدد 56 ، أكتوبر 2004م .

23) درهم عبدالفتاح ، من وحي ندوة مكافحة غسل الأموال المعقدة في عدن في الفترة 14 - 2007/1/16م ، نشرة البنك المركزي اليمني ، العدد (84) السنة الثامنة ، يناير 2007م .

24) طه الضباني ، التشريعات والمؤسسات والإجراءات التنظيمية والرقابية في مكافحة غسل الأموال ، نشرات البنك المركزي اليمني ، السنة الثامنة ، العدد 84 ، 2007م .

25) علي علي الزبيري ، التحديات والصعوبات الراهنة التي تواجه القطاع المصرفي في اليمن وآثارها على أنشطة القطاع الخاص ، بحث غير منشور قدم للحلقة النقاشية حول أزمة السيولة النقدية وآثار آلية التعامل بالشبكات ، 25 مايو 2019م

26) محمد عبداللطيف فرج ، تجريم غسل الأموال في مصر والأنظمة المقارنة ، مجلة بحوث الشرطة ، العدد 13 ، يناير 1998م .

27) محمد عبدالله البطاني ، اليمن وغسل الأموال وتمويل الإرهاب ، صحيفة 26 سبتمبر الضبابي 11 مارس 2010م العدد 1502 .

28) محمدين وفاء جلال ، دور البنوك في مكافحة غسل الأموال ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، 2001م ، مجلة النبأ ، العدد 62 ، قطر 2001

29) يحيى محمد الكستبان ، الجهود اليمنية لمكافحة غسل الأموال ، نشرة البنك المركزي اليمني ، السنة الثامنة ، العدد 84 ، يناير 2007 .

خامساً : المنشورات والدوريات :

30) البنك المركزي ، تفعيل إجراءات مكافحة غسل الأموال ، تعميم بتاريخ 2013/10/9م .

31) البنك المركزي اليمني ، إرشادات الإخطار إلى وحدة جمع المعلومات المالية ، منشور دوري لسنة 2014م.

32) البنك المركزي اليمني ، البطاقة الشخصية الإلكترونية بالرقم الوطني ، منشور دوري 2014/6/30م .

33) البنك المركزي اليمني ، التشريعات والمؤسسات والإجراءات التنظيمية والرقابية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب صنعاء ، 2009.

34) البنك المركزي اليمني ، التقرير السنوي للعام 2015م .

35) البنك المركزي اليمني ، إنشاء وحدة جمع معلومات مالية في البنوك ، صنعاء ، منشور دوري رقم (4) لسنة 2003م .

36) البنك المركزي اليمني ، منع استخدام الحسابات الشخصية للأغراض التجارية ، منشور دوري ، 2014/7/9م .

37) البنك المركزي اليمني التعليمات والضوابط الرقابية للبنوك بشأن مكافحة تمثل الأموال ، صنعاء ، المنشور الدوري رقم (1) لسنة 2012م .

38) دليل استرشادي بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، الإصدار الثاني ، مركز معلومات الشرق الأوسط (ميريك) ، مصر ، 2008م .

39) القانون اليمني رقم(35) لسنة 2003م المادة (2)

40) وزارة الشئون الاجتماعية ، القانون رقم (35) لسنة 2003م بشأن مكافحة غسل الأموال ، صنعاء الحرية الرسمية ، العدد السابع ، 15 إبريل 2003م .

41) وزارة الشئون القانونية ، القانون رقم (1) لسنة 2010م بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، الجريدة الرسمية ، العدد الثاني ، 31 يناير 2010م .

ظاهرة تطور زراعة محصول القات في اليمن وانعكاساتها على المحاصيل الغذائية والتصديرية (2008-2017م)

د. محمد علي حزام المقبلي
أستاذ الاقتصادالمساعد -المعهد الوطني للعلوم الإدارية – صنعاء
almgbli@yahoo.com

الملخص

7

تعتبر ظاهرة زراعة محصول القات في اليمن من أهم وأبرز المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي وتقف عائقاً امام نمو وتطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الاخرى بصفة عامة والمحاصيل الغذائية والتصديرية بصفة خاصة؛ ومما يزيد من تفاقم الاثار السلبية الناجمة عن هذه المشكلة ان زراعة القات في توسع مستمر، وبالتالي فقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة تطور زراعة القات في اليمن وانعكاساتها على المحاصيل الغذائية والتصديرية.

وقد خلصت الدراسة إلى ان ظاهرة انتشار وتوسع زراعة محصول القات في اليمن خلال الفترة 2008 -2017م؛ كانت على حساب زراعة المحاصيل الغذائية والتصديرية؛ وقد أسهم ذلك بدوره في تدهور زراعة هذه المحاصيل، حيث تبين من خلال الدراسة ان القات هو المحصول الوحيد الذي حقق زيادة ملحوظة خلال الفترة سواء من حيث المساحة المزروعة أو الكمية المنتجة، فيما تراجعت المساحة المزروعة وكذلك الكميات المنتجة لكافة المحاصيل الغذائية والتصديرية خلال نفس الفترة.

الكلمات المفتاحية: القات، المحاصيل الغذائية، الزراعة في اليمن.

The phenomenon of developing the growing of Qat crop in Yemen and its reflections on the nutritious and exported crops (2008-2017)

Dr. Mohamed Ali Hizam Al-mgbli
Assistant professor in Economic
National Institute of Administrative Sciences - Sana'a
almgbli@yahoo.com

Abstract:
The phenomenon of growing Qat in Yemen is considered to be one of the most important
major problems that face the agricultural sector. It stands against developing and advancing of other agricultural crops commonly and the nutritious and exported crops particularly.

Moreover, the disadvantages of this problem are increasing due to the spreading of Qat growing phenomenon. So this study aims through two themes to highlight the phenomenon of developing Qat growing in Yemen and its reflections on the nutritious crops and exported.

This study has abstracted that the phenomenon of spreading and increasing of growing Qat in Yemen during the period 2008-2017 exceeds the growing of nutritious and agricultural crops, that leads to decline in growing these crops.

Key Words: Qat, nutritious crops , agricultural in Yemen.

المقدمة

أولا: مشكلة البحث:

يعاني القطاع الزراعي في اليمن العديد من الاختلالات البنيانية؛ والتي تمثلت أبرز ملامحها في ضعف ومحدودية البنية الإنتاجية لهذا القطاع، وعجزه بدرجة كبيرة عن تحقيق الاكتفاء الذاتي للسكان من السلع والمحاصيل الزراعية المختلفة، كذلك الصادرات الزراعية هي الأخرى ضئيلة ومحدودة، ويرجع سبب هذه الاختلالات؛ العديد من المشاكل والمعوقات التي تقف عائقاً امام نمو وتطور القطاع الزراعي في اليمن والتي من أبرزها:

ظاهرة زراعة القات، شحة المياه، محدودية مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، صغر حجم الحيازات الزراعية وتناثرها، التصحر، تدني استخدام وسائل تكنولوجيه زراعية حديثة...

وتعتبر ظاهرة زراعة محصول القات من أهم وأبرز المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي وتقف عائقاً امام نمو وتطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الأخرى بصفة عامة والمحاصيل الغذائية والتصديرية بصفة خاصة ، ومما يزيد من تفاقم الاثار السلبية الاثار السلبية الناجمة عن هذه المشكلة إن زراعة القات في توسع مستمر على حساب زراعة المحاصيل الزراعية الأخرى ، حيث تشير الاحصائيات الزراعية ان المساحة المزروعة بالقات ارتفعت من 8.000 هكتاراً عام 1970م إلى 166.699 هكتاراً خلال عام 2017م ، أي ان المساحة المزروعة بالقات قد زادت خلال الفترة من 1970 - 2017م بحوالي 20 ضعفاً ، كما ارتفعت كمية إنتاج القات من 49.753 طناً عام 1979م إلى 185.621 طناً عام2017م وبنسبة ارتفاع 273٪.

وبالتالي ستقتصر هذه الدراسة على التطرق لمشكلة توسع وانتشار زراعة القات في اليمن، واثارها على المحاصيل الغذائية والتصديرية.

ومن خلال ما سبق تتلخص مشكلة البحث في السؤالين الجوهريين التاليين:

1. ماهي أهم العوامل أو الأسباب التي أسهمت في انتشار وتوسع زراعة القات في اليمن؟
2. ماهي أهم الانعكاسات الناجمة عن ظاهرة التوسع في زراعة محصول القات في اليمن خلال الفترة 2008 -2017م، على المحاصيل الغذائية والتصديرية؟

ثانياً: حدود البحث:

الإطار المكاني:

اقتصر الإطار المكاني للبحث على معرفة ظاهرة تطور زراعة محصول القات في اليمن؛ وانعكاساتها على المحاصيل الغذائية والتصديرية.

الإطار الزماني:

من خلال ما أتيح للباحث من بيانات واحصائيات فقد حاول من خلال هذه الدراسة تغطية الفترة 2008 -2017م (عشر سنوات)؛ على اعتبار ان هذه الفترة كافية نسبياً؛ لإيضاح الانعكاسات الناجمة عن ظاهرة التوسع في زراعة محصول القات على المحاصيل الغذائية والتصديرية.

ثالثاً: أهمية البحث:

تمثل ظاهرة زراعة القات في اليمن من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد اليمني بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة ، حيث أسهمت هذه الظاهرة في ضعف ومحدودية البنية الإنتاجية للقطاع

الزراعي من المحاصيل الغذائية والتصديرية كون القات يستحوذ على مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية كما إن التوسع في زراعة القات غالباً ما يكون على حساب الاحلال الكلي أو الجزئي لزراعة المحاصيل الغذائية والتصديرية ، وهو ما ادى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي لهذه المحاصيل ، سواء الإنتاج المخصص لتغطية الاحتياجات المحلية أو لغرض التصدير ، وقد نجم عن كل ذلك؛ زيادة تفاقم واتساع الفجوة الغذائية في اليمن من جهة؛ ومن جهة أخرى ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات الزراعية ؛ وبالتالي ارتفاع العجز في الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات اليمني، وبناءً على ذلك ، تتلخص أهمية البحث فيما يلي:

1. الخروج ببعض النتائج والمقترحات؛ التي قد تفيد متخذي القرارات الاقتصادية في اليمن، وفي مقدمتهم المعنيين بالشأن الزراعي في اتخاذ القرارات المناسبة؛ التي من شأنها أن تسهم تدريجياً في الحد من توسع وانتشار زراعة القات، وتشجع على زراعة المحاصيل الغذائية والتصديرية؛ وبما ينعكس ايجاباً على الاقتصاد اليمني بصفة عامة، والقطاع الزراعي بصفة خاصة.
2. إثراء المكتبة اليمنية بصفة خاصة والمكتبة العربية بصفة عامة؛ بدراسة حول ظاهرة تطور زراعة محصول القات في اليمن وانعكاساتها على المحاصيل الغذائية والتصديرية.

رابعاً: أهداف البحث:

تتلخص أبرز أهداف البحث فيما يلي:

1. تسليط الضوء على ظاهرة انتشار وتوسع زراعة القات في اليمن.
2. التعرف على أهم العوامل التي أسهمت في انتشار وتوسع ظاهرة زراعة القات في اليمن.
3. التعرف على أهم الانعكاسات الناجمة عن ظاهرة انتشار وتوسع زراعة القات في اليمن؛ على المحاصيل الزراعية الأخرى، وفي مقدمتها المحاصيل الغذائية والتصديرية.

خامساً: فرضيات البحث:

للإجابة على الأسئلة السابقة المطروحة في إشكالية البحث؛ تتمثل فرضيات البحث في الفرضيتين التاليتين:

1. هناك العديد من العوامل التي أسهمت في انتشار وتوسع زراعة القات في اليمن أبرزها: ارتفاع عوائده المالية، زيادة الطلب عليه، السياسات الحكومية المتساهلة تجاه زراعته...
2. أسهمت ظاهرة توسع زراعة محصول القات في اليمن خلال الفترة 2008 -2017م؛ في تدهور زراعة كافة المحاصيل الزراعية الأخرى، وخاصة المحاصيل الغذائية والتصديرية؛ كون التوسع في زراعة القات؛ غالباً ما يتم على حساب زراعة هذه المحاصيل.

سادساً: منهجية وادوات البحث:

لتحقيق أهداف هذا البحث؛ استخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي، أما فيما يتعلق بالأدوات، فقد أعتمد الباحث على العديد من المصادر للحصول على المعلومات اللازمة لمعالجة موضوع البحث، وتتمثل هذه المصادر فيما هو متاح من الكتب، والأبحاث، والدراسات، المراجع الالكترونية، والإحصاءات المتعلقة بتطور زراعة المحاصيل الزراعية في اليمن، وغيرها من المراجع ذات الصلة بموضوع البحث.

ثامناً: خطة البحث:

لإنجاز هذه الدراسة والإجابة على إشكالية البحث واختبار الفرضيات؛ تم تقسيم البحث إلى مبحثين، بالإضافة إلى المقدمة العامة والخاتمة العامة، كما يلي:

المبحث الأول: استعرضنا فيه ظاهرة انتشار وتوسع زراعة محصول القات في اليمن، من خلال مطلبين هما:

المطلب الأول: انتشار وتوسع زراعة محصول القات في اليمن.

المطلب الثاني: تطور مساحة زراعة وإنتاج القات في اليمن.

المبحث الثاني: خصصناه لعرض وتحليل أهم الانعكاسات الناجمة عن ظاهرة تطور زراعة محصول القات على المحاصيل الغذائية والتصديرية، من خلال مطلبين هما:

المطلب الأول: الانعكاسات المترتبة عن ظاهرة انتشار وتوسع زراعة القات على المحاصيل الغذائية والتصديرية.

المطلب الثاني: النتائج المترتبة عن ظاهرة انتشار وتوسع زراعة القات على المحاصيل الغذائية والتصديرية.

المبحث الأول

انتشار وتوسع زراعة محصول القات في اليمن

تنتشر في المجتمع اليمني ظاهرة مضغ (تعاطي) شجرة (نبات) القات [•]، وقد كانت هذه الظاهرة حتى بداية القران التاسع عشر الميلادي، محصورة في أوساط طبقة الاشراف والسادة وكذلك أصحاب المال، بسبب غلاء سعره، وبحلول النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي أصبحت ظاهرة مضغ القات عادة شعبية، وتوسعت زراعته واصبح من المحاصيل الزراعية في اليمن، ومع بداية القرن العشرين دخل ضمن فئات

[•] **القات:** القات منتج زراعي يزرع بكثافة في اليمن وفي بعض مناطق إفريقيا، ويستهلك عن طريق مضغة وتخزينه في الفم.

المصدر: المقبلي، محمد علي حزام ،(2008م) ، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية (حالة اليمن) ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، الجزائر. ، ص:124.

القات: هو أحد أبرز السمات الخاصة للزراعة في اليمن، وهو نبات منبه يتم استخدامه مضغاً على نطاق واسع في اليمن.

المصدر: البنك الدولي، (2015م)، مشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة في اليمن، ص: 6.

المتعاطين لشجرة القات الفئات الاجتماعية الفقيرة [1] ، كذلك أستمر التوسع في زراعة واستهلاك القات عقب قيام ثورة 26 سبتمبر عام 1962م في الشطر الشمالي من الوطن قبل الوحدة؛ بسبب انفتاح البلاد، وظهور الأسواق، واتساع الهجرة إلى المدن وإلى خارج البلاد ، وتأثير ذلك على زيادة دخل الفرد بسبب الهجرة وعائدات المغتربين التي كانت تصرف على شراء الكماليات وبناء المساكن وشرا وتعاطي القات في ظل عدم وجود اية خطط أو برامج تنموية حكومية لتوظيف تلك العائدات بما يخدم الاقتصاد الوطني [2] .

وبالتالي سيتم في هذا المبحث التطرق لظاهرة انتشار وتوسع زراعة القات في اليمن من خلال مطلبين هما:

المطلب الأول: انتشار وتوسع زراعة محصول القات في اليمن.

المطلب الثاني: تطور مساحة زراعة وإنتاج القات في اليمن.

المطلب الأول

العوامل التي ساعدت على انتشار وتوسع زراعة القات في اليمن

في البداية نشير الى ان زراعة القات في اليمن لم تكن تقتصر على الشطر الشمالي من الوطن؛ بل كان يتم زراعته ايضاً في الشطر الجنوبي، غير إن الحكومة في الشطر الجنوبي قبل الوحدة؛ اتخذت العديد من الإجراءات التي تحد من توسع زراعة القات ، وأصدرت في هذا الصدد قانوناً لا يسمح ببيع وتعاطي القات الا خلال أيام معينة في الأسبوع (الخميس والجمعة فقط) ، كما إن العديد من المحافظات في الشطر الجنوبي حظرت زراعة القات ودخوله اليها (حضرموت، والمهرة) ، في حين الإجراءات التي اتخذها الشطر الشمالي في هذا الجانب كانت أكثر تساهلاً ، وهو ما أدى إلى استمرار زراعة وتعاطي القات بعد قيام الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م، والتوسع في زراعته بدرجة اكبر مما كان عليه قبل الوحدة، ولم يقتصر التوسع على المحافظات الشمالية [3]؛ بل شمل ايضاً المحافظات الجنوبية.

وحالياُ يزرع نبات القات في كافة مناطق اليمن وعلى مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية، باستثناء منطقة سهل تهامة في الغرب والسهول الشمالية في الجنوب والمناطق الرملية في الشرق ، وينشط نمو هذا النبات ما بين ارتفاعي 1800 -2600 متر فوق سطح البحر وهو تقريباً نفس الارتفاع الذي تنمو فيه أشجار

---

(1) محرم، إسماعيل عبد الله، (2003م)، الزراعة البديلة للقات، من الأعمال الفائزة بجائزة السعيد في دورتها السابعة لعام 2002م، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، ص: 20.

(2) المرجع نفسه، ص ص :19-20.

(3) فارع، ناظم محمد حميد، (1999م)، الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية (برنامج 1995-2000م)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص:8.

البن بصورة جيدة [1]، ووفقاً لبيانات الإحصاء الزراعي [2] تبلغ المساحة المزروعة بالقات خلال عام 2017م نحو 166.699 هكتاراً، وتشكل هذه المساحة ما نسبته 15.4٪ من اجمالي المساحة المزروعة ، فيما بلغت كمية إنتاج القات خلال نفس العام 185.621 طناً .

وتنتشر زراعة القات في كافة محافظات الجمهورية اليمنية ماعدا محافظات عدن وحضرموت والمهرة ، وتتفاوت المساحة المزروعة بالقات والكمية المنتجة منه من محافظة لأخرى ، وقد تصدرت محافظة صنعاء المركز الأول في زراعة وإنتاج القات؛ حيث تشكل المساحة المزروعة بالقات في هذه المحافظة حوالي 24٪ من اجمالي المساحة المزروعة بالقات خلال عام 2017م، وحوالي 19.5٪ من اجمالي إنتاج القات في اليمن ، وتلتها من حيث الترتيب محافظة عمران حيث شكلت نسبة المساحة المزروعة بالقات في هذه المحافظة 13٪ من اجمالي المساحة المزروعة ونفس النسبة تقريباً من اجمالي إنتاج القات في اليمن ، وتليها من حيث الترتيب محافظات: البيضاء، اب ، حجه ، تعز ، ذمار ، حيث تشكل المساحة المزروعة بالقات في هذه المحافظات حوالي 40.7٪ من اجمالي المساحة المزروعة بالقات، وتنتج هذه المحافظات ما نسبته 46٪ من اجمالي إنتاج القات في اليمن ، فيما تشكل المساحة المزروعة بالقات في محافظات صعده ، لحج، المحويت ، الضالع ، ابين، ريمه ، الجوف ، الأمانة ، الحديدة ، مارب ، شبوه ، حوالي 22.3٪ من اجمالي المساحة المزروعة بالقات، وحوالي 21.5٪ من اجمالي إنتاج القات في اليمن.

ويمكن تلخيص أهم العوامل والاسباب التي أسهمت؛ في انتشار وتوسع زراعة القات وزيادة إنتاجه في اليمن، فيما يلي:

أولاً: ارتفاع عوائده المالية:

يعتبر القات من أكثر المحاصيل الزراعية في اليمن التي تحقق ربحية عالية للمزارعين، كما ان تكلفة إنتاجه منخفضة؛ مقارنة بمعظم المحاصيل الزراعية الأخرى، بالإضافة إلى ذلك يمكن قطف القات أو جنيه أكثر من قطفة - من وحدة المساحة الزراعية - خلال العام ؛ حيث تتراوح عدد مرات القطف من قطفة واحدة إلى خمس قطفات [3] ، حسب نوعية القات والظروف المناخية والبيئية السائدة.

ويتفاوت عائد الهكتار الواحد من منطقة لأخرى بحسب جودة الصنف، وظروف العرض والطلب وموسم الإنتاج ، وتشير احدى الدراسات إلى ان صافي ربح القات تحت النظام المطري مقارنة مع بعض المحاصيل يبلغ

---

(1) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (1998م)، الجوانب الفنية والاقتصادية والاجتماعية لزراعة القات في اليمن والمشروعات المرتبطة به، مطابع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ص :17.

(2) الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، (2018م)، كتاب الإحصاء الزراعي، لعام 2017م.

(3) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (1998م)، الجوانب الفنية والاقتصادية والاجتماعية لزراعة القات في اليمن، مرجع سابق، ص: 30.

48 ضعف القمح، و 2 ضعف العنب ، و 6.2 ضعف التين الشوكي ، و3 ضعف البن [1] ، فيما تشير دراسة أخرى إلى ان عائد هكتار القات تحت النظام المروي يعادل 16.2 ضعف هكتار البن ، و13.1 ضعف هكتار العنب ، و74.4 ضعف هكتار الذرة الشامية [2] ، العائد المالي المرتفع من وحدة المساحة المزروعة بالقات والتكاليف المنخفضة لزراعته مقارنة بالمحاصيل الأخرى؛ عوامل حفزت العديد من المزارعين من التوسع في زراعته على حساب المحاصيل الأخرى.

ثانياً: سهولة نقله وتداوله وتسويقه:

من العوامل التي أسهمت في انتشار زراعة القات في اليمن سهولة تقله وتداوله وتسويقه، كونه على عكس معظم المحاصيل الزراعية الأخرى؛ لا يتطلب وسائل خزن عاديه أو مبرده أو تعبئه خاصة لتسويقه [3] ، كما ان أسعاره تختلف بحسب نوع وجودة القات؛ وبالتالي فإن أسعاره ترضي مختلف فئات المستهلكين ، ويتوفر للقات الأسواق اللازمة لتسويقه على مدار العام ، حيث تتم عملية تسويق القات وفقاً للصور التالية [4]:

- البيع المباشر من المنتج (المزارع) إلى المستهلك.
- البيع بواسطة المقوت [*].
- البيع من المنتج إلى المقوت بواسطة المصلح (الوسيط).

مما تجدر الإشارة اليه إلى ان تسويق القات تتم بقدر كبير من الكفاءة فيما يتعلق بعنصر الزمن وعمليات النقل ؛حيث تتم مراحل تسويقه خلال عدة ساعات من زمن القطف، الذي غالباً ما يتم في الصباح الباكر إلى زمن البيع الذي ينتهي معظمه قبيل الغروب.

ثالثاً: زيادة الطلب عليه:

للقات مكانة اجتماعية وثقافية خاصة في أوساط المجتمع اليمني ؛ حيث أصبحت جلسات القات أماكن لحضور المناسبات الاجتماعية وحل المشاكل ، ويرى الكثير من متعاطي القات إن مجالس القات تمثل فرصة ثمينة للالتقاء والتواصل وتبادل الأفكار ووجهات النظر في مختلف المواضيع ، وحسب راي بعضهم : إن عادة تناول القات تبدأ عادة بالمجاملة ثم الاقناع وتنتهي بالاستسلام [5]، لذلك فإن الطلب على القات في تزايد

---

[1] محرم، إسماعيل عبد الله، الزراعة البديلة للقات، مرجع سابق، ص ص :46-49.

[2] الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، (2000م)، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001-2005م ، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء ، ص :21.

[3] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (1998م) ، الجوانب الفنية والاقتصادية والاجتماعية لزراعة القات في اليمن ، مرجع سابق، ص: 17.

[4] المرجع نفسه، ص ص: 31-32.

[*] **المقوت:** تاجر يشتري كميات كبيرة من القات من حقول المنتج مباشرة، عادة يساعده عماله في قطفها وبيعها في أسواق المدن المختلفة.

[5] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (1998م) ، الجوانب الفنية والاقتصادية والاجتماعية لزراعة القات في اليمن ، مرجع سابق، ص ص: 35-36.

مستمر ، حيث تنتشر ظاهرة تعاطي (مضغ) القات، بين أوساط الكبار والصغار ذكوراً وإناثاً ومن مختلف الشرائح الاجتماعية، ويدخل إلى قائمة المتعاطين له عاماً بعد اخر فئات اجتماعية جديدة من ذوي الاعمار الأقل سواء من الصبية أو الفتيات، وهي ظاهرة لم تكن مألوفة من قبل [1]، كما تنتشر ظاهرة تعاطي القات بدرجة كبيرة بين أوساط الشباب والطلاب والحرفيين لتأثيره المنشط[2] ، حيث يرى بعض الطلاب إن تعاطي القات؛ يساعدهم على التركيز ورفع مستوى الاستيعاب ، فيما يرى بعض الحرفيين؛ انه يساعدهم على زيادة القدرة العضلية وبذل المزيد من الجهد والنشاط اثناء تأدية العمل.

وتشير الاحصائيات إلى ان نسبة تعاطي القات في اليمن تتراوح ما بين 60 -90٪ من الذكور البالغين، وحوالي 30 -50 ٪ من الإناث المتزوجات، وما بين 15 -20٪ من القاصرين دون سن 12 سنة، علماً بان هذه النسب في تزايد مستمر[3]، ووفقاً لتقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية [4] أوضح ان 90٪ من الذكور في اليمن يتناولون القات، فيما تتناوله 50٪ من الإناث.

رابعاً: السياسات الاقتصادية التي تم تطبيقها خلال الفترات السابقة:

أسهمت السياسات الاقتصادية التي تم تطبيقها في اليمن خلال الفترات السابقة من قبل متخذي القرارات الاقتصادية بدور كبير في التوسع من زراعة القات ويمكن إيضاح ذلك باختصار كما يلي: [5]

- خلال القرن التاسع عشر الميلادي فرض الحكم العثماني في اليمن سياسة ضريبية جائرة على المحاصيل الزراعية وخاصة محصول البن واستمرت هذه السياسة على نحو اكثر حدة من قبل الحكام الذين تعاقبوا على اليمن بعد الحكم العثماني وهو ما ادى إلى تحول العديد من المزارعين نحو زراعة القات هروبا من الضرائب ، وخاصة إن الضرائب لم تكن قد فرضت حينها على زراعة القات [6]، واصبح القات من المحاصيل الهامة في اليمن وتدل البيانات إلى انه كان يتم نقل مايقارب حمل الف جمل سنوياً إلى مستعمرة عدن لوحدها خلال هذه الفترة.

---

(1) محرم، إسماعيل عبد الله، الزراعة البديلة للقات، مرجع سابق ، ص:37.

(2) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (1998م) ، الجوانب الفنية والاقتصادية والاجتماعية لزراعة القات في اليمن ، مرجع سابق، ص ص: 35-36.

(3) المرجع نفسه ، ص: 32

(4) خالد عبد الواحد ، (2019م)، احصائيات القات في اليمن.
https://www.ultrasawt.com

(5) محرم، إسماعيل عبد الله، الزراعة البديلة للقات، مرجع سابق، ص: 19.

- ترتب على سياسة الدعم التي انتهجتها الحكومة عقب قيام الوحدة اليمنية في مايو 1990م وحتى العقد الأول من القرن الحالي ومنها سياسة دعم استيراد المواد الغذائية وفي مقدمتها مادتي القمح والدقيق وكذا دعم مدخلات الإنتاج الزراعي والمحركات الزراعية مايلي [1]:
  - ✓ انخفاض الإنتاج المحلي لمادة القمح بسبب منافسة القمح والدقيق الخارجي المستورد سواء من حيث السعر او الجودة ، وقد أدى ذلك إلى تحول بعض المزارعين من وزراعة القمح المحلي إلى زراعة محاصيل أخرى اكثر ربحية وعلى راسها زراعة القات.
  - ✓ استخدام مدخلات الإنتاج الزراعي المدعومة مثل الأسمدة و المبيدات في زراعة القات بدلاً من استخدامها في زراعة المحاصيل الغذائية، والشيء نفسه فيما يخص المحركات الزراعية.
- تركيز أنشطة المشاريع الزراعية خلال الفترة السابقة على تطوير الزراعة المعتمدة على الري من المياه الجوفية [2] وتشجيع زراعة المحاصيل النقدية بما في ذلك التوسع في زراعة القات، ويعتقد بعض الباحثين[3] ان توفر المياه بأسعار مدعومة أدى إلى تشجيع زراعة القات لمردوده العالي من وحدة المياه المستخدمة في الري.

خامساً: السياسات الحكومية المتساهلة تجاه زراعة القات:

كان للسياسات والإجراءات الحكومية المتساهلة التي طبقتها الحكومات المتعاقبة تجاه زراعة القات خلال الفترات السابقة - وخاصة في الشطر الشمالي قبل الوحدة - ؛ دور في انتشار زراعة القات في اليمن ، إذ انه حتى الأن لا توجد خطة أو استراتيجية وطنية للحد من زراعة القات ، بل لا توجد سياسة أو رؤية حكومية واضحة لكيفية التعامل مع زراعة القات ، وإن كانت الحكومة قد سعت منذ خريف 2009م، لوضع وتنفيذ برنامج متكامل للحد من الاقبال على القات، والذي تم تطويره والاتفاق عليه مع بعض الأطراف الأخرى ذات المصلحة وفي مقدمتها القطاع الخاص ، ويشتمل البرنامج [5]:

- برنامج لرفع مستوى الوعي العام والتثقيف بالأضرار الناجمة عن القات.
- توسيع استبدال محصول القات بمحاصيل أخرى.

---

[1] الأفندي، محمد احمد،(1995م ، 2-4 مايو) ، سياسات الدعم الحكومي للسلع الأساسية – دراسة تقويمية –، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الأول المنعقد ، صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، 1996م، ص ص :273-275.

[2] العولقي ، ناصر عبد الله ، (2010م ، 25-27 اكتوبر) ، القطاع الزراعي والسياسات الزراعية في اليمن: التحديات والفرص المتاحة ، ورقة عمل غير منشورة مقدمة إلى المؤتمر الاقتصادي اليمني (اليمن – الاقتصاد – المستقبل) ، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ، صنعاء، ص:14.

[3] محرم، إسماعيل عبد الله ، الزراعة البديلة للقات ، مرجع سابق، ص: 3.

[5] Ministry of Planning& International Cooperation، (2012)، Transitional Program for Stabilization and Development، "TPSD" 2012-2014 ، p:32-35.

- البحث في الموضوعات الرئيسية، بما في ذلك الآثار الصحية، والقضايا الاقتصادية والاجتماعية؛ الناجمة عن إنتاج واستهلاك وتجارة القات، واستخدام هذا البحث في تصميم سياسات وإجراءات للحد من الطلب على القات، وتوفير أنشطة بديلة لكسب الرزق.

ومن الأنشطة المنفذة في هذا المجال [1]:

- إعداد دراسة حول القات وذلك بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ودراسة أخرى حول الطلب على القات مع البنك الدولي.
- دراسة عدد من المحاصيل البديلة، ذات العائد المجزي مثل: البن، والعنب، والبطاطس وقد أظهرت النتائج وجود مردود اقتصادي لهذه المحاصيل.
- إصدار قرار وزاري بإنشاء مركز للقات، وإعداد لائحة تنظيمية للمركز.

غير ان هذه الجهود لاتزال متواضعة؛ بل ان البيانات الإحصائية تشير إلى زيادة انتشار زراعة القات وإنتاجه في اليمن خلال فترة ما بعد البرنامج.

سادساً: سهولة غرس نبات القات: [2]

في البداية نشير إلى انه يمكن استنبات بذور القات في المشاتل، ثم بعد ذلك يتم نقل الغراس الفتية إلى التربة لزراعتها، كما يمكن أيضا زراعة عقل [*] هذا النبات الذي تنمو على محيط اشجاره في أوائل فصل الربيع، أما في اليمن فان من الطرق المتبعة تجارياً في إكثار نبات القات ، انتزاع بعض الفسائل التي تحيط بالساق الرئيسي للشجرة من جذورها ليتم غرسها في التربة حتى نصف طولها ثم تروى بالماء ، ويتراوح طول هذه الفسائل ما بين 40 -50 سنتيمتراً ، وقد ساعدت هذه الطريقة المتبعة في اكثار نبات القات؛ على انتشار زراعته بسرعة كبيرة في مختلف مناطق اليمن.

سابعاً: عوامل (اسباب) أخرى:

بالإضافة إلى العوامل السابقة هناك عوامل أخرى أسهمت في توسع وانتشار زراعة القات في اليمن، منها [3]:

- تحمل القات للجفاف وتدني خصوبة التربة.
- نجاح زراعة القات في الأراضي الهامشية.
- سهولة خدمته وحاجته لعماله اقل.

---

(1) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2011م)، مشروع الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر، صنعاء، ص:81.

(2) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (1998م) ، الجوانب الفنية والاقتصادية والاجتماعية لزراعة القات في اليمن ، مرجع سابق، ص: 17.

(*) يقصد بالعقل الفسائل المحيطة بالساق الرئيسي للنبات.

(3) محرم، إسماعيل عبد الله ، الزراعة البديلة للقات، مرجع سابق، ص: 19-20.

- انحسار الزراعة المطرية والزراعة المعتمدة على الري بمياه السيول، وتحول الزراعة اليمنية إلى الزراعة من اجل السوق وما رافق ذلك من انتشار لمشاريع حفر الابار والتوسع في زراعة المحاصيل النقدية ومن ضمنها محصول القات - بغرض تسويقها في المدن.

المطلب الثاني

تطور مساحة زراعة وإنتاج القات في اليمن

نظراً للعوامل السابقة، التي أسهمت في انتشار وتوسع زراعة القات في اليمن؛ والذي يأتي في مقدمتها العائد المالي المرتفع الذي يجنيه المزارع من محصول القات مقارنة بغيره من المحاصيل وفي ظل الطلب المتزايد على القات؛ تحول العديد من المزارعين نحو زراعة القات؛ وازدادت المساحة المزروعة بالقات منذ سبعينات القرن الماضي وحتى الأن بدرجة كبيرة ، كما ان هذه المساحة في توسع مستمر ، والشيء نفسه فيما يخص الكميات المنتجة من محصول القات؛ هي الأخرى في زيادة مضطردة .

وفيما يلي بعض الاحصائيات التي توضح مدى تطور مساحة زراعة وإنتاج القات محصول القات في اليمن:

اولاً: تطور مساحة زراعة القات في اليمن:

الجدول التالي يوضح تطور مساحة الأراضي المزروعة بالقات، واجمالي مساحة الأراضي المزروعة في اليمن، خلال الأعوام 1970، 1994، 2005، 2017م.

جدول رقم (1) تطور مساحة زراعة القات واجمالي المساحة المزروعة في اليمن خلال الأعوام 1970، 1994، 2005، 2017م.

بيـــــــــــــان	1970م	1994م	2005م	2017م
مساحة زراعة القات (هكتار)	8.000	86.800	123.933	166.699
اجمالي المساحة المزروعة (هكتار)	1.266.000	1.139.586	1.202.113	1.084.001

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- محرم، إسماعيل عبد الله ، الزراعة البديلة للقات ، مرجع سابق، ص:37.
- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والموارد المائية، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، (1996م)، كتاب الإحصاء الزراعي، لعام 1995م.
- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، (2006، 2018م)، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 2005، 2017م.

بتحليل بيانات الجدول السابق يمكن استخلاص المؤشرات التالية:

1 - إن المساحة المزروعة بالقات في اليمن قد شهدت توسعاً كبيراً خلال الفترة من 1970م إلى 2017م ، حيث لم تكن تتجاوز المساحة المزروعة بالقات خلال عام 1970م 8.000 هكتاراً وكانت تشكل 0.6٪ من اجمالي المساحة المزروعة (أي اقل من 1٪) ؛ أما خلال عام 1994م فقد ارتفعت المساحة المزروعة بالقات لتصل إلى 86.800 هكتاراً بزيادة قدرها 78.800 هكتاراً ، وبالمقابل ارتفعت نسبة المساحة المزروعة بالقات إلى اجمالي المساحة المزروعة من 0.6٪ عام 1970م إلى 7.6٪ عام 1994م ، أي ان مساحة زراعة القات في اليمن، قد زادت بما يقارب 10 أضعاف خلال الفترة من 1970م حتى 1994م ، وهي فترة لا تتجاوز 25 سنة، وارتفعت هذه المساحة خلال عام 2005م إلى 123.933 هكتاراً بنسبة نمو تقارب 1450 ٪ مقارنة بعام 1970م، وحوالي 43 ٪ مقارنة بعام 1994م ، وشكلت المساحة المزروعة بالقات 10.3 ٪ من اجمالي المساحة المزروعة ، أما خلال عام 2017م فقد ارتفعت المساحة المزروعة بالقات إلى 166.699 هكتاراً بنسبة نمو قدرها 34.5٪ مقارنة بعام 2005م ؛ وبالتالي ارتفعت نسبة المساحة المزروعة بالقات من 10.3 ٪ عام 2005م إلى 15.4٪ من اجمالي المساحة المزروعة.

الامر الذي يعني إن المساحة المزروعة بالقات في اليمن، قد زادت بدرجة كبيرة خلال الخمسة عقود الماضية بما يقارب 20 ضعفاً ، حيث ارتفعت من 8000 هكتاراً عام 1970م إلى 166.699 هكتاراً خلال عام 2017م بزياده قدرها 158.699 هكتاراً ، كما ارتفعت نسبة المساحة المزروعة بالقات خلال نفس الفترة من اقل من 1٪ إلى 15.4٪ من اجمالي المساحة المزروعة، وبالرغم من ذلك يرى الباحث إن هذه النسبة اقل بكثير من الواقع ؛ وخاصة إن بعض التقديرات[1] تشير بأن مساحة الأراضي المزروعة بالقات في اليمن تقدر بنحو300.000 هكتاراً.

2 - بالرغم من انخفاض اجمالي المساحة المزروعة من 1.266.000 هكتاراً عام 1970م إلى 1.084.001 هكتاراً عام 2017م إلا ان المساحة المزروعة بالقات كانت في تزايد مستمر خلال نفس الفترة.

ثانياً: تطور كمية إنتاج القات في اليمن:

[1] محمد المروني، (2019م)، القات يتغول في اليمن.
https://www.scidev.net/mena/farming/news/Qat-crush-food-security-Yemen-war.html

نجم عن توسع مساحة الأراضي المزروعة بالقات في اليمن؛ ارتفاع الكميات المنتجة منه بدرجة كبيرة، إذ انه وفقاً لبعض الاحصائيات[1] التي قدرت كمية انتاج القات بالربطة أو الحزمة ، فقد ارتفع إنتاج محصول القات من 35 مليون ربطة عام 1970م إلى 592 مليون ربطة عام 1996م ووصل إلى 703 مليون ربطة عام 2001م ، والجدول التالي يوضح تطور الكميات المنتجة من محصول القات في اليمن بالطن خلال الأعوام 1979، 1995، 2005،2017م.

جدول رقم (2) تطور إنتاج القات في اليمن خلال الأعوام 1979، 1995، 2005،2017م.

السنة	الإنتاج (بالطن)
1979م	49.753
1995م	84.787
2005م	121.399
2017م	185.621

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، (2000) ، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مرجع سابق.
- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والموارد المائية، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، (1996م)، كتاب الإحصاء الزراعي، لعام 1995م.
- الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، (2006،2018م)، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 2005،2017م.

يلاحظ من بيانات الجدول السابق إن كمية إنتاج القات في اليمن خلال الأربعة عقود الماضية في تزايد مستمر ؛ حيث ارتفعت كمية إنتاج القات من 49.753 طناً خلال عام1979م إلى 84.787 طناً خلال عام 1995م وبنسبة نمو تقارب 70.4٪، اما خلال عام 2005م فقد ارتفعت كمية إنتاج القات إلى 121.399 طناً بنسبة نمو تقارب 144٪ مقارنة بعام 1979م وحوالي 43٪ مقارنة بعام 1995م ، اما خلال عام 2017م فكما يلاحظ من الجدول السابق ان كمية انتاج القات ارتفعت بدرجة كبيرة ، حيث بلغت185.621 طنا، وبنسب نمو تقدر بنحو 273٪ ، 119٪ ، 53٪ مقارنة بالأعوام 1979، 1995،

[1] محرم، إسماعيل عبد الله ، الزراعة البديلة للقات، مرجع سابق، ص:39.

2017م على التوالي، أي ان كمية انتاج القات في اليمن قد زادت خلال الفترة 1979 -2017م حوالي 3 اضعاف.

وقد ترتب على ارتفاع كمية انتاج القات؛ ارتفاع قيمة القات المنتج بدرجة كبيرة، حيث تشير الاحصائيات [1] إلى إن قيمة القات المنتج بالأسعار الجارية عام 2013 قدرت بنحو 441.956 مليار ريال يمني، في حين لم تكن تتجاوز قيمته خلال عام 2001م 86.694 مليار ريال يمني.

ويتضح من خلال ما تم استعراضه في هذا المبحث، مدى توسع وانتشار ظاهرة زراعة محصول القات في اليمن، غير ان أهم ما تجدر الإشارة اليه في هذا الصدد، ان هذا التوسع والانتشار في زراعة القات، نجم عنه العديد من الاثار السلبية على الاقتصاد اليمني بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة، ولن نخوض كثيراً في تفاصيل ذلك كون ذلك ليس موضوع دراستنا، وستقتصر دراستنا في المبحث الثاني على التطرق لأهم الانعكاسات الناجمة عن ظاهرة تطور زراعة القات في اليمن على المحاصيل الزراعية الأخرى وخاصة المحاصيل الغذائية والتصديرية.

المبحث الثاني

انعكاسات ظاهرة تطور زراعة محصول القات

على المحاصيل الغذائية والتصديرية

بعد أن تم تسليط الضوء في المبحث السابق لظاهرة تطور زراعة محصول القات في اليمن، والعوامل التي أسهمت في انتشار وتوسع زراعته، نتناول في هذا المبحث أهم الانعكاسات الناجمة عن ظاهرة تطور زراعة هذا المحصول على المحاصيل الغذائية والتصديرية خلال الفترة 2008 -2017م، وسيتم ذلك من خلال مطلبين متداخلين ومترابطين هما:

المطلب الأول: الانعكاسات المترتبة عن ظاهرة انتشار وتوسع زراعة القات على المحاصيل الغذائية والتصديرية.

المطلب الثاني: النتائج المترتبة عن ظاهرة انتشار وتوسع زراعة القات على المحاصيل الغذائية والتصديرية.

[1] الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2003،2014م)، كتاب الإحصاء السنوي، صنعاء، أعداد متفرقة، للأعوام، 2002، 2013م.

المطلب الأول

الانعكاسات المترتبة عن ظاهرة انتشار وتوسع زراعة القات على المحاصيل الغذائية والتصديرية

ترتب على ظاهرة انتشار وتوسع زراعة محصول القات في اليمن، العديد من الانعكاسات السلبية على المحاصيل الزراعية الأخرى، وفي مقدمتها المحاصيل الغذائية والتصديرية، ويمكن تلخيص أهم الانعكاسات السلبية الناجمة عن ظاهرة انتشار وتوسع زراعة القات في اليمن على المحاصيل الغذائية والتصديرية فيما يلي:

اولاً: استحواذ القات على مساحات شاسعة إضافية من الأراضي الزراعية كان بالإمكان استغلالها في زراعة محاصيل غذائية وتصديرية.

ثانياً: التوسع في زراعة محصول القات على حساب الاحلال الكلي او الجزئي لزراعة المحاصيل الغذائية والتصديرية.

ثالثاً: استخدام واستنزاف الموارد المائية في ري القات على حساب المحاصيل الغذائية والتصديرية.

رابعاً: رفع أجور العمالة المشتغلة في زراعة المحاصيل الغذائية والتصديرية واستقطاب نسبة كبيرة منها.

ونتطرق فيما يلي بشيء من التفصيل والتحليل لهذه الانعكاسات

اولاً: استحواذ القات على مساحات شاسعة إضافية من الأراضي الزراعية؛ كان بالإمكان استغلالها في زراعة محاصيل غذائية وتصديرية:

يستحوذ القات على مساحات زراعية شاسعة من الأراضي الزراعية، كان بالإمكان استغلالها في زراعة محاصيل غذائية وتصديرية، حيث شكلت هذه المساحة خلال عام 2017م – كما سبق واشرنا - حوالي 15.4٪ من اجمالي المساحة المزروعة في اليمن ، و تشير بعض الدراسات[1] إلى ان مساحة زراعة القات تحتل اكثر من 30٪ من مساحة الأراضي المروية، كما توصل الباحث في هذا السياق إلى ان المساحة المزروعة بمحصول القات شكلت في المتوسط خلال الفترة 2013 -2017م اكثر من 57٪ من اجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل الدائمة [•] ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

---

[1] العولقي ، ناصر عبد الله ، مرجع سابق ، ص: 5.

[•] مساحة المحاصيل الدائمة :

هي تلك المساحات التي تزرع بشكل كثيف بمحاصيل تشغل الأراضي فترة طويلة من الزمن، ولا تحتاج إلى إعادة بذرها لأكثر من سنة بعد كل حصاد (قطاف)، وهي الأرض المزروعة بالأشجار الدائمة مثل: النخيل، الموز، البن، القات ، الفواكه...

المصدر: الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الجهاز المركزي للإحصاء، (2001م)، الدليل الإعلامي للتعداد الزراعي العام الأول، مطابع مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر، صنعاء، ص:22.

جدول رقم (3) مساحة زراعة المحاصيل الدائمة في اليمن خلال الفترة 2008 -2017م (*)

المحصول	المساحة (هكتار)			
	متوسط الفترة (2008 -2012م)	النسبة (٪)	متوسط الفترة (2013 -2017م)	النسبة (٪)
القات	158.052	55.28	167.764	57.15
البن	34.666	12.12	34.229	11.66
فواكه (مانجو)	25.748	9	25.388	8.65
فواكه (نخيل)	14.751	5.16	14.180	4.83
فواكه (عنب)	13.464	4.71	12.749	4.34
فواكه اخرى	39.231	13.72	39.227	13.36
الإجمالي	285.912	٪100	293.537	٪100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، (2012،2013،2018م)، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 2011، 2012،2017م.

كما يلاحظ من الجدول – إذا ما أستثنينا محصول القات – تعتبر كل المحاصيل الدائمة اما غذائية أو تصديرية، ومع ذلك يلاحظ ان محصول القات يحتل المرتبة الأولى فيما يخص المساحة المزروعة مقارنة ببقية المحاصيل الدائمة ؛حيث يستحوذ على مساحات شاسعة من الأراضي المزروعة بالمحاصيل الدائمة تقدر بنحو 55.28٪ من اجمالي المساحة المزروعة بهذه المحاصيل في المتوسط خلال الفترة 2008 -2012م ، ويلاحظ ايضاً ان هذه النسبة في تزايد حيث ارتفعت إلى 57.15٪ في المتوسط خلال الفترة 2013 - 2017م، في حين لا تتجاوز المساحة التي يستحوذ عليها محصول البن الذي تشتهر اليمن بزراعته 12.12٪ من اجمالي مساحة المحاصيل الدائمة في المتوسط خلال الفترة 2008 -2012م المزروعة ، ومع ذلك يلاحظ ان هذه النسبة تراجعت إلى 11.66٪ في المتوسط خلال الفترة 2013 -2017م، والشيء نفسه فيما يخص بقية المحاصيل الدائمة حيث تراجعت هي الأخرى باستثناء محصول القات ليس هذا فحسب؛ إذ انه بالإضافة إلى ما سبق، توصل الباحث إلى ان زراعة محصول القات تستحوذ على مساحات كبيرة من

(*) لغرض تحليل ومقارنة البيانات الإحصائية للمحاصيل الزراعية وتحقيق أهداف هذه الدراسة، قام الباحث بتقسيم فترة الدراسة الى فترتين ، الفترة الأولى من 2008 إلى 2012م، والفترة الثانية من 2013إلى 2017م.

الأراضي المزروعة إذا ما قورنت بالمساحة المزروعة بمعظم المحاصيل الغذائية والتصديرية ، والجدول التالي يوضح نسبة المساحة المزروعة بالقات إلى المساحة المزروعة ببعض المحاصيل الغذائية والتصديرية في اليمن خلال الفترة 2008 -2017م.

جدول رقم (4) نسبة المساحة المزروعة بمحصول القات إلى المساحة المزروعة ببعض المحاصيل الغذائية والتصديرية في اليمن خلال الفترة 2008 -2017م

المحصـول	النسبة (٪)	
	متوسط الفترة (2008 -2012م)	متوسط الفترة (2013 -2017م)
الخضروات (اجمالي)	180.8	227
الفواكه (اجمالي)	169.6	183.3
البقوليات(اجمالي)	343.8	394.2
المحاصيل النقدية (اجمالي)	177.6	206.5
الذرة الشامية	346	418.7
الدخن	134.2	168.5
القمح	121.2	187.5
الشعير	396.5	518
العنب	1174	1316
التفاح	6.771.7	7.699.1
البطاطس	740.5	926.7
الطماطم	890.5	1.616
البن	456	490.1
القطن	829.3	1.296
التبغ	1.572.8	1.777.3

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، (2012،2013،2018م)، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 2011، 2012،2017م.

يلاحظ من الجدول ان المساحة المزروعة بمحصول القات كبيرة مقارنة بالمساحة المزروعة من بقية المحاصيل الغذائية والتصديرية الواردة بالجدول على سبيل المثال لا الحصر شكلت نسبة المساحة المزروعة بالقات في المتوسط خلال الفتر 2013 -2017م حوالي 227٪ من مساحه زراعة الخضروات ، ونحو 183.3٪ من مساحه زراعة الفواكه ، وما يقارب 207٪ من مساحه زراعة المحاصيل النقدية ، وحوالي 419٪ من مساحه زراعة الذرة الشامية ، و 188٪ من مساحه زراعة القمح ، ونحو 7.699.1٪ من مساحه زراعة التفاح ، وحوالي 1.616٪ من مساحه زراعة الطماطم ، ونحو 490.1٪ من مساحه زراعة البن، وما يقارب 1.773.3٪ من مساحه زراعة التبغ.

الامر الذي يعني انه في حالة ما إذا تم استغلال المساحة المزروعة بالقات في زراعة محاصيل غذائية وتصديرية؛ فان ذلك سيسهم في زيادة الكميات المنتجة من هذه المحاصيل، على سبيل المثال لا الحصر توصل الباحث إلى انه في حالة لو تم استغلال مساحة الأراضي المزروعة بالقات عام 2017م والبالغة 166.999 هكتاراً ، في زراعة محاصيل أخرى كان بالإمكان إنتاج 266.718 طناً من القمح، أو 2.090.405 طناً من الخضروات، أو 1.695.329 طناً من الفواكه ، أو 100.019 طناً من البن.

أيضاً يلاحظ من الجدول ارتفاع متوسط نسبة المساحة المزروعة بالقات إلى المساحة المزروعة من كافة المحاصيل الغذائية والتصديرية خلال الفترة 2013 -2017م مقارنة بالفترة 2008 -2012م، نتيجة للتوسع المستمر في مساحة زراعة القات على حساب هذه المحاصيل.

ومن التحليل السابق يتبين إن استحواذ القات لأجزاء واسعة من الأراضي الزراعية كان على حساب زراعة المحاصيل الأخرى، ومما يزيد من تفاقم الاثار السلبية الناجمة عن هذه المشكلة؛ ما توصلت له احدى الدراسات[1] بان القات يشغل أكثر من 60٪ من مساحة الأراضي الزراعية عالية الخصوبة في اليمن.

ثانياً: التوسع في زراعة محصول القات على حساب الاحلال الكلي أو الجزئي لزراعة المحاصيل الغذائية والتصديرية:

أسهمت ظاهرة التوسع في زراعة محصول القات؛ في تدهور كافة المحاصيل الزراعية الأخرى وخاصة المحاصيل الغذائية والتصديرية ؛ كون التوسع في زراعة القات غالباً يتم على حساب زراعة المحاصيل الأخرى عن طريق الاحلال الكلي أو الجزئي لزراعة القات بدلاً عن هذه المحاصيل ، وفي هذا الصدد تشير العديد

[1] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (1998م) ، الجوانب الفنية والاقتصادية والاجتماعية لزراعة القات في اليمن ، مرجع سابق، ص: 28.

من الدراسات ان زراعة القات اتخذت اشكالاً مختلفة بحسب المناطق الزراعية والظروف البيئية والمناخية التي تصلح لزراعة القات ، فكما هو معروف ان القات يزرع في مختلف المناطق التي يتراوح ارتفاعها ما بين 1000 -2500 متر في المتوسط عن سطح البحر، وهذه المناطق تنقسم إلى : بطون أودية دافئة ، وسهول المناطق متوسطة الارتفاع والمدرجات الجبلية، وسهول المرتفعات ، وبالتالي فقد حلت زراعة القات جزئياً محل البن واشجار الفاكهة في بطون الأودية الدافئة، وسهول المرتفعات، ومحل الحبوب، في سهول المناطق متوسطة الارتفاع والمدرجات الجبلية ، كما حلت زراعة القات محل محاصيل الحبوب والبقوليات واشجار العنب واللوزيات، في سهول المرتفعات، ومحل الحبوب والفاكهة متساقطة الأوراق (العنب والتفاحيات) في مناطق القيعان في المرتفعات الوسطى والشمالية [1]، وباتت شجرة القات تهدد المناطق الاستراتيجية للمحاصيل الحقلية ، كما أصبحت منافساً قوياً لكل المحاصيل الزراعية في كافة المناطق الزراعية، باستثناء المناطق الحارة الواقعة على الشريط الساحلي ، بل حتى هذه المناطق – على حد قول احد المختصين بالشأن الزراعي في اليمن[•] - يخشى من زحف القات نحوها؛ وخاصة في ظل التقنيات الجديدة التي يستخدمها مزارعو القات في المناطق الباردة .

ونورد أمثلة لبعض المناطق التي كانت إلى وقت قريب تشتهر بزراعة بعض المحاصيل الزراعية وأصبح محصول القات ينافس تلك المحاصيل ويحتل كلياً أو جزئياً مساحات تلك المحاصيل ، منطقة السحول (محافظة إب) التي كانت تنتشر فيها إلى وقت غير بعيد زراعة الذرة الرفيعة بصورة أساسية، و منطقة وادي الحار(محافظة ذمار) التي كانت تجود بزراعة البن والموز كذلك منطقة رداع (محافظة البيضاء) التي كانت تشتهر بزراعة اجود أنوع العنب والرمان بالإضافة إلى القمح والشعير وغيرها من المحاصيل الأخرى [2] ، وتؤكد احدى الدراسات [3] ان الزيادة في مساحة أي من المحاصيل الزراعية المستديمة ستكون على حساب محصول اخر في نفس المنطقة؛ نظراً لانعدام إمكانية التوسع الافقي في جميع المناطق الصالحة للزراعة.

ثالثاً: استخدام واستنزاف الموارد المائية في ري القات على حساب المحاصيل الغذائية والتصديرية:

---

[1] محرم، إسماعيل عبد الله، الزراعة البديلة للقات، مرجع سابق، ص ص:24-25.

[•] محرم، إسماعيل عبد الله، الرئيس السابق لمجلس إدارة الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي في اليمن.

المصدر:

https://www.scidev.net/mena/farming/news/Qat-crush-food-security-Yemen-war.html

[2] محرم، إسماعيل عبد الله ، الزراعة البديلة للقات ، ص:33.

[3] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (1998م) ، الجوانب الفنية والاقتصادية والاجتماعية لزراعة القات في اليمن ، مرجع سابق، ص:28.

ترتب على ظاهرة انتشار وتوسع زراعة القات؛ استخدام واستنزاف الموارد المائية لري القات على حساب المحاصيل الزراعية الأخرى ، وخاصة إذا ما علمنا ان إنتاج القات يزيد من استهلالك المياه بمعدل يزيد على 25٪ مقارنة بما تستهلكه بقية المحاصيل الاخرى [1]، حيث تقدر احتياجات الهكتار الواحد للقات من المياه ما بين 600 -1200 متر مكعب سنوياً [2] ، ومما يزيد من تفاقم الاثار السلبية الناجمة عن زراعة القات استنزافه للمياه الجوفية؛ فبعد أن كان يعتمد في ريه على الامطار في الماضي اصبح في الوقت الراهن يستهلك جزاءً كبيراً من المياه الجوفية ، وتقدر مساحة الأراضي المزروعة بالقات بأكثر من 30٪ من الأراضي المروية ، ويستهلك سنوياً حوالي 30٪ من المياه الجوفية [3] ، ويستحوذ القات حالياً على 23٪ من اجمالي استخدامات المياه في البلاد و 30٪ من اجمالي استخدامات المياه في القطاع الزراعي والتي كان يمكن استغلالها في ري محاصيل غذائية وتصديرية[4].

رابعاً: رفع أجور العمالة المشتغلة في زراعة المحاصيل الغذائية والتصديرية واستقطاب نسبة كبيرة منها:

العائد الاقتصادي المرتفع للقات؛ أسهم في ارتفاع اجور العمالة المشتغلة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص القطاع الزراعي ، حيث تحولت نسبة كبيرة من العمالة المشتغلة في زراعة المحاصيل الغذائية والتصديرية للعمل في زراعة القات [5]، وتقدر نسبة القوى العاملة في زراعة محصول القات حوالي 24٪ من اجمالي القوى العاملة في القطاع الزراعي[6]، وقد ترتب على ذلك ارتفاع تكلفة الإنتاج؛ بسبب ندرة العمالة وارتفاع اجورها ، وأسهم ذلك بدوره في تدهور زراعة المحاصيل الزراعية الأخرى وفي مقدمتها محاصيل الحبوب [7].

ومن خلال ما سبق يتضح ان ظاهرة انتشار وتوسع زراعة محصول القات في اليمن كانت على حساب زراعة المحاصيل الزراعية الأخرى وخاصة المحاصيل الغذائية والتصديرية ؛ بسبب استحواذ القات على مساحات

---

(1) المقبلي، محمد علي حزام، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية، مرجع سابق ، ص:264.

(2) الأبعاد البيئية لاقتصاد السوق الاجتماعي،(2012م ، 19-20 يونيو) ، ورقة عمل غير منشورة مقدمة إلى المؤتمر الأول لاقتصاد السوق الاجتماعي، صنعاء ، ص ص5-6.

(3) العولقي ، ناصر عبد الله ، مرجع سابق ، ص: 5.

(6) Ministry of Planning& International Cooperation ،(2012)،Transitional Program for Stabilization and Development ،Op، Cit ، p:32-35.

(5) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (1998م) ، الجوانب الفنية والاقتصادية والاجتماعية لزراعة القات في اليمن ، مرجع سابق، ص: 39.

(6) البريكي ، احمد سالم ،(2003م)، الوضع الراهن للزراعة في اليمن ، أوراق يمانية ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق ،عدد 22 ، ص:24.

(7) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، (1995م)، الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1996-2000م، صنعاء، ص: 95.

شاسعة إضافية من الأراضي الزراعية كان بالإمكان استغلالها في زراعة هذه المحاصيل ، كما ان التوسع في زراعة محصول القات غالباً ما يكون على حساب الاحلال الكلي أو الجزئي لهذه المحاصيل ، كذلك زراعة القات أسهمت في استنزاف مياه الري ، وفي رفع أجور العمالة المشتغلة في زراعة المحاصيل الغذائية والتصديرية، واستقطاب نسبة كبيرة منها للعمل في زراعة القات، وقد أسهم كل ذلك بدوره في تدهور زراعة كافة المحاصيل الزراعية الأخرى وفي مقدمتها المحاصيل الغذائية والتصديرية ، ونتطرق في المطلب الموالي لبعض النتائج والمؤشرات الإحصائية التي تعكس مدى تدهور هذه المحاصيل وبالمقابل توسع وانتشار زراعة محصول القات.

المطلب الثاني

النتائج المترتبة عن ظاهرة انتشار وتوسع زراعة القات على المحاصيل الغذائية والتصديرية

كما سبق وأشرنا إلى ان ظاهرة انتشار وتوسع زراعة القات في اليمن؛ قد أسهمت في تدهور كافة المحاصيل الزراعية الأخرى وخاصة المحاصيل الغذائية والتصديرية؛ كون هذا التوسع والانتشار في زراعة القات كان على حساب زراعة هذه المحاصيل.

وفيما يلي بعض النتائج والمؤشرات الإحصائية التي أعتمد عليها الباحث خلال فترة الدراسة 2008 - 2017م؛ وتعكس من جهة مدى تدهور زراعة المحاصيل الغذائية والتصديرية وتؤكد من جهة أخرى ان التوسع في زراعة محصول القات كان على حساب هذه المحاصيل .

أولاً: ارتفاع المساحة المزروعة بمحصول القات وتراجع المساحة المزروعة بالمحاصيل الغذائية والتصديرية.

ثانياً: ارتفاع إنتاج محصول القات وانخفاض إنتاج المحاصيل الغذائية والتصديرية.

ثالثاً: تغيير في التركيب المحصولي للزراعة لصالح محصول القات على حساب المحاصيل الغذائية والتصديرية.

ونتطرق فيما يلي بشيء من التفصيل لهذه النتائج:

أولاً: ارتفاع المساحة المزروعة بمحصول القات وتراجع المساحة المزروعة بالمحاصيل الغذائية والتصديرية:

تشير البيانات والاحصائيات التي اعتمد عليها الباحث خلال فترة الدراسة إلى ارتفاع مساحة الأراضي المزروعة بالقات وتراجع مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الأخرى بما فيها المحاصيل الغذائية والتصديرية.

والجدول التالي يوضح تطور مساحة المحاصيل الزراعية في اليمن خلال الفترة 2008 -2017م

جدول رقم (5) تطور مساحة المحاصيل الزراعية في اليمن خلال الفترة 2008 -2017م

المحصـول	المســـاحة (هكتار)	
	متوسط الفترة (2008 -2012م)	متوسط الفترة (2013 - 2017م)
القات	158.052	167.764
الحبوب	800.948	640.435
الخضروات	87.439	73.907
الفواكه	93.194	91.544
البقوليات	45.966	42.553
المحاصيل النقدية (التصديرية)	88.984	81.230
الاعلاف	159.718	142.568
الإجمالي	1.434.301	1.240.001

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، (2012،2013،2018م)، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 2011، 2012،2017م.

كما يلاحظ من الجدول السابق وفقاً لبيانات الإحصاء الزراعي يتم تصنيف المحاصيل الزراعية في اليمن إلى سبع مجموعات رئيسية هي : الحبوب ، الخضروات ، الفواكه ، البقوليات ، المحاصيل النقدية (التصديرية) ، الأعلاف ، القات، ويلاحظ كذلك ان هذه المحاصيل غذائية وتصديرية، باستثناء محصولي القات والاعلاف حيث يعتبر هذا الأخير مصدر غذائي للحيوانات، وبالتالي ولغرض تحليل البيانات وتحقيق أهداف هذه الدراسة، سيقوم الباحث بإعادة تصنيف هذه المحاصيل إلى اربع مجموعات رئيسية على النحو التالي : محصول القات ، محاصيل غذائية ، محاصيل نقدية (تصديرية)، محصول اعلاف.

وبتحليل بيانات الجدول وبمقارنة متوسط مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الزراعية باليمن خلال الفترة 2008 -2012م بالفترة 2013 -2017م، يتبين ان القات هو المحصول الوحيد الذي حقق زيادة ملحوظة خلال الفترة في المساحة المزروعة ، فيما تراجعت مساحة الاراضي الزراعية لكافة المحاصيل

الأخرى– بدون استثناء - خلال نفس الفترة ، الأمر الذي يؤكد ان التوسع في المساحة المزروعة بمحصول القات؛ كان على حساب المساحة المزروعة بالمحاصيل الأخرى وفي مقدمتها المحاصيل الزراعية الغذائية والتصديرية ، ويمكن إيضاح ذلك بشيء من التفصيل كما يلي:

1 - محصول القات: كما يلاحظ من الجدول السابق إذ انه بالرغم ان اجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل الزراعية انخفضت من 1.434.301 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة 2008 -2012م إلى 1.240.001 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة 2013 -2017م ، إلا ان المساحة المزروعة بمحصول القات مع ذلك ارتفعت من 158.052ذهكتاراً في المتوسط خلال الفترة من 2008 - 2012م إلى 167.764 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة 2013 -2017م بزيادة قدرها 9.712 هكتاراً وبنسبة نمو قدرها 6.1٪ .

2 - المحاصيل الغذائية: وهذه المحاصيل تشمل الحبوب ، الخضروات ، الفواكه ، البقوليات ، وبمقارنة متوسط مساحة الاراضي المزروعة بهذه المحاصيل خلال الفترة 2013 -2017م بمتوسط المساحة المزروعة بهذه المحاصيل خلال الفترة 2008 -2012م ، يلاحظ من الجدول ان المساحة المزروعة من هذه المحاصيل قد تراجعت بدرجة كبيرة خلال الفترة ، وقد تفاوتت نسب الانخفاض في المساحة المزروعة من محصول لأخر ، وعلى النحو التالي :

الحبوب: تدهورت المساحة المزروعة بمحصول الحبوب خلال الفترة بدرجة كبيرة؛ إذا ما قورن بغيره من المحاصيل الزراعية الاخرى، حيث تراجع متوسط المساحة المزروعة بمحصول الحبوب خلال الفترة من 800.948 هكتاراً إلى640.435هكتاراً، وبالتالي فقد بلغ مقدار الانخفاض في المساحة المزروعة من هذا المحصول 160.513 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة وبنسبة انخفاض تقدر بحوالي 20٪.

الخضروات: احتل محصول الخضروات المرتبة الثانية بعد محصول الحبوب فيما يتعلق بتدهور المساحة المزروعة، وقد بلغ مقدار الانخفاض في المساحة المزروعة من محصول الخضروات 13.532 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة، كما بلغت نسبة الانخفاض في المساحة المزروعة من هذه المحصول 15.5٪.

الفواكه: تراجعت المساحة المزروعة بمحصول الفواكه بنسبة محدودة مقارنة بغيره من المحاصيل، وقد بلغ مقدار الانخفاض في متوسط المساحة المزروعة من محصول الفواكه خلال الفترة 1.650 هكتاراً وبنسبة انخفاض لا تتجاوز 1.8٪.

البقوليات: انخفض متوسط المساحة المزروعة بمحصول البقوليات من 45.966 هكتاراً إلى 42.553 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة، وبالتالي فقد بلغ مقدار الانخفاض في متوسط المساحة المزروعة من هذا المحصول 3.413 هكتاراً، وبنسبة انخفاض تقدر بنحو 7.4٪.

3 - المحاصيل النقدية: هذه المحاصيل تشمل المحاصيل التصديرية، وتتضمن محاصيل: البن، السمسم ، الفول السوداني ، القطن، التبغ، وقد احتلت المحاصيل النقدية المرتبة الرابعة بعد محصول الاعلاف فيما يتعلق بتدهور المساحة المزروعة، حيث بلغ مقدار الانخفاض في المساحة المزروعة من هذه المحاصيل نحو 7.754 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة، وبنسبة انخفاض تقدر بحوالي 8.7٪، ويشير الباحث في هذا الصدد إلى ان المحاصيل النقدية ليست كلها مخصصة للتصدير ، حيث يتم استهلاك بعضها محلياً ، كذلك المحاصيل التصديرية لا تقتصر على المحاصيل النقدية ، إذ ان هناك العديد من المحاصيل الغذائية مثل بعض أصناف الخضروات كالبطاطس والطماطم... وبعض اصناف والفواكه كالعنب والرمان... يتم تصديرها إلى الخارج وخاصة إلى بعض الدول المجاورة...

4 - محصول الاعلاف: تراجع متوسط المساحة المزروعة بمحصول الاعلاف خلال الفترة بنحو 17.150 هكتاراً، وقد بلغت نسبة الانخفاض في المساحة المزروعة من هذا المحصول ما يقارب 10.7٪.

ثانياً: ارتفاع إنتاج محصول القات وانخفاض إنتاج المحاصيل الغذائية والتصديرية:

نتيجة للتوسع في المساحة المزروعة بالقات وتراجع المساحة المزروعة بالمحاصيل الأخرى؛ تشير البيانات والاحصائيات إلى ان كمية إنتاج القات قد ارتفعت خلال فترة الدراسة، فيما انخفضت الكميات المنتجة من المحاصيل الزراعية الأخرى، والجدول التالي يوضح تطور إنتاج المحاصيل الزراعية في اليمن خلال الفترة 2008 -2017م

جدول رقم (6) تطور إنتاج المحاصيل الزراعية في اليمن خلال الفترة 2008 -2017م

المحصـول	الإنتاج (طن)	
	متوسط الفترة (2008 -2012م)	متوسط الفترة (2013 -2017م)
القات	177.489	188.798
الحبوب	825.493	548.113
الخضروات	1.086.735	908.488

الفواكه	995.404	948.370
البقوليات	90.951	82.202
المحاصيل النقدية (التصديرية)	91.131	79.655
الاعلاف	2.044.267	1.718.654
الإجمالي	5.311.470	4.474.280

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، (2012،2013،2018م)، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 2011، 2012،2017م.

بتحليل بيانات الجدول السابق ومقارنة متوسط إنتاج المحاصيل الزراعية باليمن خلال الفترة 2008 - 2012م بالفترة 2013 -2017م، يتبين إن القات هو المحصول الوحيد الذي حقق زيادة ملحوظة في الإنتاج خلال الفترة ، فيما تراجعت الكميات المنتجة من كافة المحاصيل الأخرى– بدون استثناء - خلال نفس الفترة ، ويمكن إيضاح ذلك بشيء من التفصيل كما يلي:

1 - محصول القات: يلاحظ من الجدول السابق انه بالرغم ان اجمالي الكمية المنتجة من المحاصيل الزراعية انخفضت من 5.311.470 طناً في المتوسط خلال الفترة 2008 -2012م إلى 4.474.280 طناً في المتوسط خلال الفترة 2013 -2017م ، إلا ان الكمية المنتجة من محصول القات مع ذلك ارتفعت من 177.489 طناً إلى 188.798 طناً في المتوسط خلال نفس الفترة وبزيادة قدرها 11.309 طناً ونسبة نمو تقدر بحوالي 6.4٪.

2 - المحاصيل الغذائية: بمقارنة متوسط الكميات المنتجة من المحاصيل الغذائية خلال الفترة 2013 -2017م، بمتوسط الكميات المنتجة من هذه المحاصيل خلال الفترة 2008 -2012م ، يتبين من الجدول السابق ان الكميات المنتجة من هذه المحاصيل قد انخفضت بدرجة كبيرة ، وقد تفاوت مقدار الانخفاض في الكميات المنتجة من محصول لأخر ، ويمكن إيضاح ذلك كما يلي :

الحبوب:

نتيجة للتراجع الكبير في المساحة المزروعة بمحصول الحبوب؛ شهد إنتاج الحبوب تراجعاً ملحوظاً خلال الفترة، حيث انخفض من 825.493 طناً إلى 548.113 طناً في المتوسط خلال الفترة؛ وبالتالي فقد بلغ مقدار الانخفاض في متوسط الكميات المنتجة من هذا المحصول 277.380 طناً، كما بلغ معدل الانخفاض في الإنتاج من هذا المحصول 33.6٪.

الخضروات: بلغ مقدار الانخفاض في متوسط الكميات المنتجة من محصول الخضروات خلال الفترة 178.247 طناً، بمعدل انخفاض يقارب 16.4٪.

الفواكه: تراجع متوسط الكميات المنتجة من محاصيل الفواكه خلال الفترة بنحو 47.034 طناً، وبلغ معدل الانخفاض في الكميات المنتجة من هذا المحصول 4.7٪.

البقوليات: انخفضت الكميات المنتجة من محصول البقوليات خلال الفترة من 90.951 طناً إلى 82.202 طناً في المتوسط خلال الفترة، فيما بلغ مقدار الانخفاض في متوسط الكميات المنتجة من هذا المحصول 8.749 طناً، وبمعدل انخفاض قدر بنحو 9.6٪.

3 - المحاصيل النقدية (التصديرية):

تراجع متوسط الكميات المنتجة من المحاصيل النقدية خلال الفترة إلى ما يقارب 11.476 طناً، وبمعدل انخفاض 12.6٪.

4 - محصول الاعلاف:

انخفض متوسط الكميات المنتجة من محصول الاعلاف بنحو 325.613 طناً خلال الفترة، وبلغ معدل الانخفاض في الكميات المنتجة من هذا المحصول حوالي 16٪.

ووفقاً لبيانات الإحصاء الزراعي [1] فقد بلغ معدل نمو انتاج القات 1.34 ٪ في المتوسط خلال الفترة 2009 -2017م، فيما تراجع معدل نمو إنتاج المحاصيل الزراعية الأخرى، وحقق معدل نمو سالب قدره 2.45 ٪ في المتوسط خلال نفس الفترة.

مساحة وإنتاج محصول القات وبعض المحاصيل الغذائية والتصديرية في اليمن خلال الفترة 2008 - 2017م:

من خلال التحليل السابق يتضح ان ظاهرة توسع وانتشار زراعة القات في اليمن؛ كانت على حساب زراعة المحاصيل الأخرى، وخاصة المحاصيل الغذائية كالحبوب والفواكه والخضروات والبقوليات، كما ان التوسع في زراعة القات؛ قد لعب دوراً في إعاقة نمو المحاصيل التصديرية كالبن والقطن [2]، كون زراعة القات حلت اما جزئياً أو كلياً محل زراعة هذه المحاصيل.

---

[1] الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، (2012،2013،2018م)، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 2011، 2012،2017م.

[2] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (1983م)، دراسة استطلاعية لظاهرة القات في بعض الأقطار العربية، مطابع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، ص: 74.

والجدول التالي يوضح بعض المؤشرات الإحصائية التي توضح مدى توسع زراعة القات في اليمن مقارنة ببعض المحاصيل الغذائية والتصديرية خلال الفترة 2008 -2017م

جدول رقم (7) مساحة وإنتاج محصول القات وبعض المحاصيل الغذائية والتصديرية في اليمن خلال الفترة 2008 -2017م

بيان	المساحة (هكتار)					الإنتاج (طن)				
	متوسط الفترة (2008-2012م)	متوسط الفترة (2013-2017م)	2011	2015	2017	متوسط الفترة (2008-2012م)	متوسط الفترة (2013-2017م)	2011	2015	2017
محصول القات	158.052	167.764	162,584	166.557	166.699	177.489	188.798	180,630	184,749	185.621
محاصيل غذائية	467.222	378.915	460.777	354.141	307.855	413.361	265.632	412.031	221.510	164.241
الذرة الشامية	45.690	40.070	44.491	37.244	33.223	71.451	51.350	67.367	42.465	36.887
الذرة الرفيعة	117.746	99.573	116.300	89.900	84.098	81.614	59.392	74.815	50.353	44.275
الدخن	130.431	89.489	124.463	74.850	61.362	228.121	148.303	232.332	124.940	95.651
القمح	39.859	32.387	38.813	29.523	26.121	30.946	23.436	30.003	20.978	17.301
الشعير	13,464	12,749	13.477	13.246	11.692	145,346	142,708	149.068	146.730	129.687
العنب	2,321	2,263	2.334	2.227	2.179	20,357	18,446	20.278	17.686	17.011
التفاح	10,177	9,714	10.241	9.607	9.472	130,274	120,876	129.337	119.229	116.581
الموز	8,310	7,968	8.356	7.818	7.709	116,620	113,011	119.997	110.595	107.019
	3,615	3,388	3.286	3.338	3.213	21,482	18,838	17.664	18.273	17.344

البر	21,343	18,104	19.319	16.473	15.368	281,742	257,291	264.676	257.036	240.446
تقال	17,749	10,382	16.584	9.582	7.204	246,386	131,679	220.180	148.669	97.453
البامـ	11,352	10,475	11.420	10.032	9.542	9,331	8,363	9.405	7.794	7.277
يا	1,408	1,272	1.409	1.169	1.114	3,671	3,492	3.687	3.415	3.213
البطا	4,185	3,731	4.202	3.522	3.380	7,325	6,630	7.334	6.275	6.061
طس										
الطما	34.666	34.229	34.837	33.959	33.544	19.169	19.402	19.275	19.257	18.767
طم	19.059	12.946	18.815	12.938	11.143	23.293	14.544	21.738	13.850	11.872
عد	10.146	9.785	10.049	9.610	9.439	22.640	20.592	22.138	19.604.	18.905
س										
فاصـ										
وليا										
فول										
محا										
صيل										
تصد										
يرية										
البن										
القط										
ن										
التبغ										

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، (2012،2013،2018م)، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 2011، 2012،2017م.

بتحليل بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي:

1 - مدى تدهور زراعة المحاصيل الغذائية والتصديرية في اليمن مقارنة بمحصول القات، حيث يلاحظ من الجدول ان المساحة المزروعة بمحصول القات والكميات المنتجة منه كانت في تزايد مستمر خلال الفترة سواء على مستوى متوسط الفترة 2013 -2017م مقارنة بمتوسط الفترة 2008 -2012م أو على مدار الأعوام 2011، 2005، 2017م، فيما كانت المساحة المزروعة بالمحاصيل الغذائية والتصديرية وكذا الكميات المنتجة منها في تناقص مستمر خلال نفس الفترة.

2 - بتحليل ومقارنة متوسط مساحة وإنتاج محصول القات والمحاصيل الغذائية والتصديرية الواردة بالجدول خلال الفترة 2013 -2017م بالفترة 2008 -2012م -على سبيل المثال لا الحصر - يمكن الخروج بالنتائج والمؤشرات الإحصائية التالية:

أ - محصول القات:

كما سبق واشرنا ارتفعت المساحة المزروعة بمحصول القات حلال الفترة بما يقارب 9.712 هكتاراً في المتوسط خلال نفس الفترة، وبنسبة زيادة قدرها 6.1٪ ؛ ونتيجة للتوسع في المساحة المزروعة بالقات تشير الاحصائيات الواردة في الجداول (1) و(5) و(7) ،إلى ان نسبة حصة المساحة المزروعة بمحصول القات من الإجمالي الكلي للمساحة المزروعة ارتفعت من 11٪ إلى 13.5٪ في المتوسط خلال نفس الفترة، أما خلال عام2017م فقد ارتفعت هذه النسبة إلى 15.4٪، كذلك يلاحظ من الجدول ان الكميات المنتجة من محصول القات ارتفعت خلال الفترة حوالي11.309 طناً وبنسبة نمو قدرها 6.4٪.

ب - المحاصيل الغذائية:

يلاحظ من الجدول السابق إن التوسع في زراعة محصول القات في اليمن كان على حساب زراعة المحاصيل الغذائية ، حيث تدهورت زراعة المحاصيل الغذائية في اليمن خلال الفترة 2013 -2017م مقارنة بالفترة 2008 -2012م ، وبالذات الحبوب؛ نتيجة للعديد من العوامل أبرزها ارتفاع عوائد زراعة القات مقارنة بزراعة الحبوب [1]، حيث تراجعت المساحة المزروعة وكذا الكميات المنتجة لكافة محاصيل الحبوب ، وكما هو واضح من الجدول إن محصول الذرة شهد تراجعاً كبيراً ، حيث تراجعت المساحة المزروعة بهذا المحصول بما يقارب 88.307 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة وبنسبة انخفاض بلغت 19٪ ، كذلك انخفضت الكمية المنتجة من محصول الذرة خلال الفترة بنحو 147.729 طناً وبنسبة انخفاض قدرها 35.7٪ ، محصول القمح هو الاخر شهد تراجعاً ملحوظاً ، حيث بلغ مقدار الانخفاض في المساحة المزروعة بالقمح هلال الفترة 40.942 هكتاراً وبلغت نسبة الانخفاض في المساحة المزروعة بهذا المحصول 31.4٪ ، وتراجعت الكميات المنتجة من محصول القمح خلال الفترة حوالي 79.818 طناً وبنسبة انخفاض قدرها 35٪ ، ووفقاً للإحصائيات [2] فقد بلغت قيمة القات المنتج بالأسعار الجارية خلال عام 2011م حوالي

[1] الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي،(2011م)، مشروع الخطة الخمسية الرابعة للتنمية ، مرجع سابق ، ص:232.

[2] الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، (2012م)، كتاب الإحصاء السنوي، لعام 2011م.

337.500 مليار ريال يمني ، في حين لم تتجاوز قيمة المنتج محصول القمح خلال نفس العام 32.416 مليار ريال ، أي إن قيمة القات المنتج يفوق قيمة المنتج من القمح بنحو 10 اضعاف.

ونتيجة لتدهور المساحة المزروعة بمحصول الذرة والقمح تشير الاحصائيات الواردة في الجداول: (1) و(5) و(7) إلى تراجع نسبة حصة المساحة المزروعة بمحصول الذرة خلال الفترة 2013 -2017م من 32.6٪ من اجمالي المساحة المزروعة إلى 30.6٪ والقمح من 9.1٪ إلى 7.2٪ في المتوسط خلال الفترة.

ايضاً يلاحظ من الجدول تراجع المساحة المزروعة لبقية محاصيل الحبوب ، حيث انخفضت المساحة المزروعة بمحصول الذرة الشامية بنحو 5.620 هكتاراً والدخن 18.173 هكتاراً والشعير 7.472 هكتاراً ، وبلغت نسبة الانخفاض في المساحة المزروعة من هذه المحاصيل 12.3٪ للذرة الشامية و 15.4٪ للدخن و 18.7٪ للشعير ، ايضاً تراجعت الكميات المنتجة من هذه المحاصيل وبلغ مقدار الانخفاض في الكميات المنتجة حوالي 20.101 طناً من الذرة الشامية، و 22.222 طناً من الدخن، و 7.510 طناً من الشعير، وبنسب انخفاض قدرها 28٪ للذرة الشامية، و 27.2٪ للدخن، و 24.3٪ للشعير.

كذلك يتبين من الجدول مدى تدهور زراعة بعض محاصيل الفواكه والخضروات والبقوليات، والتي تعتبر إلى جانب الحبوب مصادر أساسية للغذاء ،حيث تراجعت المساحة المزروعة بمحصول العنب خلال الفترة بنسبة 5.3٪ والتفاح 2.5٪ والموز4.5٪ والبرتقال 4.1٪ والباميا 6.3٪ والبطاطس 15.2٪ والعدس 7.7٪ والفاصوليا 9.7٪ والفول 10.8٪، ويلاحظ من الجدول ان المساحة المزروعة بمحصول الطماطم تراجعت خلال الفترة بدرجة كبيرة ، حيث بلغ مقدار الانخفاض في المساحة المزروعة من هذا المحصول 7.367 هكتاراً في المتوسط، وبنسبة انخفاض بقدر بحوالي 41.5٪ ، كذلك تراجعت الكميات المنتجة من هذه المحاصيل بحوالي 1.8٪ للعنب و 9.4٪ للتفاح و 7.8٪ للموز و 3.1٪ للبرتقال و 12.3٪ للباميا و 8.7٪ للبطاطس و 46.6٪ للطماطم و 10.4٪ للعدس و 4.9٪ للفاصوليا و 9.5٪ للفول.

جـ - المحاصيل التصديرية:

يلاحظ من الجدول السابق إن توسع وانتشار زراعة القات في اليمن لم يكن على حساب زراعة المحاصيل الغذائية فحسب ، بل شمل ايضاً المحاصيل التصديرية ، فكما يتضح من الجدول مدى تدهور وانخفاض وضآلة مساحة وإنتاج بعض هذه المحاصيل مقارنة بمحصول القات، على سبيل المثال محصول البن الذي تشتهر اليمن بزراعته وتصديره ، ومع ذلك لا تتجاوز المساحة المزروعة من هذا المحصول 21.4٪ ، 20٪ من اجمالي المساحة المزروعة بالقات على التوالي خلال عامي 2011،2017م في حين تشكل المساحة المزروعة بالقات خلال عام 2011م حوالي 467٪ من اجمالي المساحة المزروعة بالبن، أما خلال عام 2017م

فيلاحظ من الجدول إن المساحة المزروعة بالقات قد شكلت حوالي 497٪ من اجمالي المساحة المزروعة بالبن ، والشيء نفسه فيما يخص كمية انتاج البن هي الأخرى متدنية مقارنة بمحصول القات، حيث لا تتجاوز 18.767 هكتاراً خلال عام 2017م ، وهذه الكمية لا تشكل سوى 10.1٪ من اجمالي انتاج القات في خلال نفس العام.

و بالرغم من تدني مساحة وإنتاج البن مقارنة بالقات ومع ذلك يلاحظ من الجدول السابق تراجع وانخفاض مساحة وإنتاج زراعة البن ، حيث تراجعت المساحة المزروعة بمحصول البن من 34.666 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة 2008 -2012م إلى 34.229 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة 2013 -2017م وقد بلغ مقدار الانخفاض في متوسط المساحة المزروعة بالبن نحو 437 هكتاراً ، وبنسبة انخفاض قدرها 1.3٪ ، فيما ارتفعت الكمية المنتجة من هذا المحصول بنسبة ضئيلة لا تتجاوز 1.2٪، اما في حالة مقارنة مساحة وإنتاج محصول البن خلال عام 2017م بعام 2011م فيلاحظ ان المساحة المزروعة بهذا المحصول تراجعت بنسبة 3.7٪ فيما تراجعت الكمية المنتجة منه بنحو 2.6٪.

وفي هذا الصدد تشير العديد من الدراسات إن محصول البن كان المتضرر الأول من زراعة القات؛ كون هذا الأخير احتل مساحة من الأراضي الزراعية كبديل للبن اليمني، نظراً لان زراعة القات تنمو في ظروف بيئية مماثلة إلى حد كبير مع تلك الظروف التي تحتاجها شجرة البن [1]، وسبق وأشرنا الى ان نمو نبات القات ينشط ما بين ارتفاعي 1800 -2600 متر فوق سطح البحر وهو تقريباً نفس الارتفاع الذي تنمو فيه أشجار البن، كما ان العائد الاقتصادي المرتفع اغرى الكثير من المزارعين [2] على اقتلاع أشجار البن وزراعة القات بدلاً عنها.

كذلك يتبين من الجدول السابق تدهور زراعة محصول القطن بدرجة كبيرة، حيث انخفضت المساحة المزروعة بهذا المحصول خلال الفترة 2013 -2017م مقارنة بالفترة 2008 -2012م، بنحو 6.113 هكتاراً في المتوسط، وبنسبة انخفاض قدرها 32.1٪ كما انخفضت الكمية المنتجة من محصول القطن خلال الفترة بما يقارب 8.749 طناً وبلغت نسبة الانخفاض في الكمية المنتجة من هذا المحصول ما يقارب 38٪، أيضاً تراجعت المساحة المزروعة بمحصول التبغ خلال الفترة بنحو 3.6٪ ، كما انخفضت الكميات المنتجة من هذا المحصول بحوالي 9٪.

---

(1) المقبلي، محمد علي حزام، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية، مرجع سابق، ص: 124.

(2) خالد عبد الواحد ، مرجع سابق .
https://www.ultrasawt.com

ثالثاً: تغيير في التركيب المحصولي للزراعة لصالح محصول القات على حساب المحاصيل الغذائية والتصديرية: نظراً لان ظاهرة التوسع في المساحة المزروعة بمحصول القات كانت على حساب المساحة المزروعة بالمحاصيل الأخرى - كما سبق واشرنا - ؛ فقد ترتب على ذلك حدوث تغير في هيكل التركيب المحصولي للزراعة في اليمن لصالح محصول القات ، وهذا ما يوضحه الجدول التالي

جدول رقم (8) التركيب المحصولي للزراعة في اليمن خلال الفترة 2008 -2017م

(نسبة مؤية من اجمالي المساحة المزروعة)

المحصول	متوسط الفترة (٪) (2008 -2012م)	متوسط الفترة (٪) (2013 -2017م)	2017م (٪)
القات	11	13.5	15.4
الحبوب	55.9	51.6	47.3
الخضروات	6.1	6	6
الفواكه	6.5	7.4	8.2
البقوليات	3.2	3.4	3.6
المحاصيل النقدية	6.2	6.6	7.2
الاعلاف	11.1	11.5	12.3
الإجمالي	100	100	100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

بيانات الجداول: (1) و(5) و(7).

يتبين من الجدول ارتفاع نسبة حصة المساحة المزروعة بمحصول القات من 11٪ من اجمالي المساحة المزروعة في المتوسط خلال الفترة 2008 -2012م إلى 13.5٪ في المتوسط خلال الفترة 2013 - 2017م ؛ ويرجع سبب ذلك إلى ارتفاع المساحة المزروعة بالقات من 158052 هكتاراً إلى 167.764 هكتاراً في المتوسط خلال نفس الفترة ، ويلاحظ من الجدول إن التوسع في المساحة المزروعة بالقات، كان على حساب زراعة المحاصيل الأخرى وبدرجة رئيسية الحبوب ، حيث تراجعت نسبة حصة المساحة المزروعة بمحصول الحبوب من 55.9٪ إلى 51.6٪ في المتوسط خلال نفس الفترة بسبب تدهور المساحة المزروعة بالحبوب من 800.948 هكتاراً إلى 640.435 هكتاراً في المتوسط خلال نفس الفترة .

ايضاً يلاحظ من الجدول ارتفاع متوسط نسبة حصة المساحة المزروعة بالقات من 13.5٪ خلال الفترة 2013 -2017م إلى 15.4٪ خلال عام 2017م، وبالمقابل انخفضت نسبة حصة المساحة المزروعة بالحبوب من 51.6٪ إلى 47.3٪ خلال نفس الفترة؛ نتيجة لتراجع المساحة المزروعة بالحبوب من 640.435 هكتاراً إلى 512.659 هكتاراً خلال نفس الفترة.

كذلك يلاحظ من الجدول ارتفاع نسب حصة المساحة المزروعة بمحاصيل الفواكه والبقوليات والمحاصيل النقدية والاعلاف خلال الفترة 2013 -2017م مقارنة بالفترة 2008 -2012م ، والواقع ان هذا الارتفاع غير حقيقي؛ بل على العكس من ذلك توصلت الدراسة إلى ان المساحة المزروعة بهذه المحاصيل قد تراجعت خلال الفترة ، ويرجع السبب الحقيقي لارتفاع نسب حصة المساحة المزروعة بهذه المحاصيل؛ إلى تراجع اجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل في اليمن الذي يتم على ضوئه احتساب هذه النسب ، حيث تشير الاحصائيات إلى ان هذه المساحة تراجعت من 1.434.301 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة 2008 - 2012م إلى 1.240.001 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة 2013 -2017م ، وإلى 1.084.001 هكتاراً خلال عام 2017م.

مما تجدر الإشارة اليه إلى ان التحليل السابق للتركيب المحصولي للزراعة في اليمن كان على مستوى اليمن ككل، اما في حالة ما إذا تم التحليل على مستوى المحافظات فان الدراسات[1] تشير إلى اختلاف التركيب المحصولي من محافظة لأخرى بل ومن منظفة لأخرى في اطار المحافظة الواحدة ، على سبيل المثال في منطقة المحابشة التابعة لمحافظة حجه تبلغ نسبة حصة المساحة المزروعة بمحصول القات 95٪ ، بينما لا تتجاوز نسبة حصة مساحة الحبوب 2.5٪ والفواكه 1.5٪، أما في منطقة بيت دواس التابعة لمحافظة حجة ايضاً، فان نسب المحاصيل المكونة للتركيب المحصولي في هذه المنطقة تتوزع على النحو التالي: 36.٪ للقات ، 53٪ للحبوب ، 10٪ للفواكه، وفي منطقة بيت الخردل التابعة لمحافظة صنعاء تتوزع نسب المحاصيل المكونة للتركيب المحصولي كما يلي 30٪ للقات ، 45٪ للحبوب ، 12.5٪ للخضروات ومثلها للفواكه ، بينما في منطقة جدر التابعة لنفس المحافظة لا تتجاوز هذه النسب 18٪ للقات ، 50٪ للحبوب ، 15٪ للخضروات ، 17٪ للفواكه ، وتشير دراسة أخرى ان نسبة حصة المساحة المزروعة بالقات في بعض المناطق التابعة لمحافظة صنعاء تبلغ 90٪ وفي مناطق أخرى 50٪.

ومن خلال كل ما سبق يتضح ان ظاهرة التوسع في زراعة محصول القات تعتبر من أهم وأبرز المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في اليمن وتقف عائقاً امام نمو وتطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية

[1] محرم، إسماعيل عبد الله، الزراعة البديلة للقات، مرجع سابق، ص ص: 24-25.

الأخرى ، كما ان هذه الظاهرة – كما سبق واشرنا - قد أسهمت في تدهور زراعة كافة المحاصيل الأخرى، وخاصة المحاصيل الغذائية والتصديرية ؛ وفي انخفاض الإنتاج الزراعي من هذه المحاصيل خلال الفترة 2013 -2017م مقارنة بالفترة 2008 -2012م ؛ كون زراعة القات حلت محل هذه المحاصيل ، وبالتالي فقد كان من الاثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن مشكلة زراعة القات؛ اسهامه في تنامي الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك ، وفي زيادة الواردات وانخفاض الصادرات الزراعية ، إذ انه فيما يتعلق بتنامي الفجوة الغذائية على سبيل المثال لا الحصر يشير تقرير صادر عن الفاو ان الإنتاج المحلي من محاصيل الحبوب لا يغطى سوى 21٪ من اجمالي الاحتياجات المحلية [1] ، فيما لا تتجاوز نسبة الاكتفاء الذاتي بين محصول القمح الذي يعتبر مصدر أساسي للغذاء 5.4٪ خلال عام 2014م ، اما خلال عام 2015م فقد تراجعت هذه النسبة إلى 3.8٪[2] ، اما فيما يخص زيادة الواردات وانخفاض الصادرات الزراعية فان الاحصائيات تشير[3] بان قيمة الواردات الزراعية بلغت 3.534 مليون دولار في المتوسط خلال الفترة 2014 -2016م وقد شكلت الواردات الغذائية 3.215 مليون دولار، أي ما يقارب 91٪ من اجمالي الواردات الزراعية ، في حين لا يتجاوز متوسط قيمة الصادرات الزراعية خلال نفس الفترة 324.2 مليون دولار وقد شكلت الصادرات الغذائية 271.6 مليون دولار الامر الذي يعني ان الصادرات الزراعية لاتتجاوز عن 9.2٪ من اجمالي الواردات الزراعية.

غير ان أهم ما تجدر الإشارة اليه في هذا الصدد ان تدهور زراعة المحاصيل الزراعية الاخرى وفي مقدمتها المحاصيل الغذائية والتصديرية خلال الفترة 2013 -2017م، لا يعزي سببه فقط إلى التوسع في زراعة محصول القات، إذ ان هناك أسباب أخرى أسهمت مجتمعة في تدهور المحاصيل الأخرى خلال تلك الفترة، من أبرز هذه الأسباب:

1 - المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي في اليمن، والتي من أهمها إلى جانب مشكلة زراعة القات [4]:

- محدودية مساحة الأراضي الصالحة للزراعة.
- صغر حجم الحيازات الزراعية وتناثرها .
- شحة الموارد المائية ، بما في ذلك شحة الامطار وتذبذب سقوطها.

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (2009م)، تقرير عن الزراعة في اليمن.

[2] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2016م)، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ،2017م.

[3] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2017) الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ،2018م.

[4] المقبلي، محمد علي حزام، (2007م)، معوقات التنمية الزراعية في اليمن، شؤون العصر، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، صنعاء، عدد 24، ص ص: 62-71.

- التصحر.
- تدني استخدام وسائل تكنولوجيه زراعية حديثة.
- ضعف البحث العلمي في المجال الزراعي.
- ضعف خدمات الارشاد الزراعي.
- ضعف الأداء المؤسسي للقطاع وقصور التشريعات والتنسيق الرسمي[1].

2 - محدودية الحافز المالي للمزارعين لزيادة إنتاجهم من المحاصيل الأخرى[2]، مقارنة بمحصول القات الذي يحقق عوائد مالية مرتفعة.

3 - الحرب التي تشهدها اليمن منذ عام 2014م:

بالإضافة إلى الأسباب السابقة التي أسهمت تدهور زراعة المحاصيل الزراعية في اليمن خلال الفترة من 2013 -2017م ،هناك سبب اخر مهم يتمثل في الحرب الدائرة التي تشهدها اليمن منذ عام 2014م، حيث ترتب على هذه الحرب العديد من الاثار السلبية على مختلف القطاعات الاقتصادية وفي مقدمتها القطاع الزراعي ، وتشير العديد من التقارير الصادرة عن المنظمات الاقتصادية الدولية إلى ان الحرب التي تشهدها البلاد أدت إلى تدهور خطير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، حيث تراجع الاقتصاد اليمني بشكل حاد ؛ ووفقاً للتقديرات فقد بلغت نسبة الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي 50٪ على نحو تراكمي خلال الفترة 2015 -2018م ؛كما تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نمو الناتج المحلي للقطاع الزراعي بأسعار السوق الثابتة، وفقاً للمؤشرات الاقتصادية التي يوضحها الجدول الاتي :

جدول رقم(9) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي للقطاع الزراعي في اليمن خلال الفترة 2015 -2018م (بأسعار السوق الثابتة ٪)

بيـــــــان	2015م	2016م	2017م	2018م
الناتج المحلي الاجمالي	16.7-	13.6-	5.9-	2.6-
الناتج المحلي للقطاع الزراعي	12.5-	10.5-	6.6-	5-

المصدر: البنك الدولي، (2019م)، تقرير عن أحدث التطورات الاقتصادية في اليمن.

يلاحظ من الجدول السابق مدى الأوضاع الاقتصادية المتردية التي وصل اليها الاقتصاد اليمني بسبب الحرب، حيث تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقارب 9.7٪ في المتوسط خلال الترة

---

(1) الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي،(2011م)، مشروع الخطة الخمسية الرابعة ، مرجع سابق ، ص:81.

(2) Ministry of Planning& International Cooperation ،(2018)،Economic Studies & Forcasting Sector Issue. (38) ،Sana،a ، p:1.

2015 -2018م ، فيما تراجع معدل الناتج المحلي للقطاع الزراعي إلى 8.7٪ في المتوسط خلال نفس الفترة .

ويمكن تلخيص ابرز الاثار التي افرزتها الحرب وكان لها انعكاسات سلبية على القطاع الزراعي :

- ✓ ارتفاع أسعار المشتقات النفطية وغيرها من مدخلات الإنتاج الزراعي: [3]

أسهمت الحرب في ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي وفي مقدمتها المشتقات النفطية ، حيث تمثل المشتقات النفطية وخاصة مادة الديزل مدخل أساسي للقطاع الزراعي ، وخاصة إذا ما علمنا ان نسبة المساحة المزروعة التي يتم ريها من الابار والماء المنقول بالسيارات تبلغ 29٪ من اجمالي المساحة الزراعية في اليمن ، وقد ترتب على ارتفاع أسعار المشتقات النفطية وانعدامها في بعض الأحيان إلى ارتفاع تكاليف ري ونقل وتسويق المنتجات الزراعية، مما جعل العوائد المالية للمنتجات الزراعية لا تغطي تكاليف إنتاجها وهو ما أدى إلى تدهور الإنتاج الزراعي وتعرض العديد من المحاصيل الزراعية للتلف ، اما بسبب عدم حصولها على الري الكافي أو لصعوبة تخزينها بسبب انقطاع الكهرباء.

- ✓ اضطرار العديد من المزارعين اما إلى النزوح أو الهجرة وترك مزارعهم من جراء الحرب.
- ✓ توقف الصادرات الزراعية اليمنية الى عدد من الدول.

ويشير الباحث إلى انه بالرغم من ظروف الحرب واثارها السلبية على القطاع الزراعي، إلا ان محصول القات مع ذلك حقق زيادة في الإنتاج وفي المساحة المزروعة، فيما تراجعت بقية المحاصيل الزراعية الأخرى خلال فترة الحرب، حيث توصلت الدراسة[2] إلى ان المساحة المزروعة بالقات ارتفعت خلال فترة الحرب(2014 -2017م) حوالي 4.200 هكتاراً في المتوسط خلال الفترة ، مقارنة بالفترة 2010 - 2013م (فترة ما قبل الحرب)، فيما تراجعت مساحة المحاصيل الزراعية الأخرى خلال نفس الفترة حوالي 326.637 هكتاراً، كذلك ارتفعت كمية إنتاج محصول القات خلال نفس الفترة حوالي 5.009 طناً، فيما تراجعت الكميات المنتجة من المحاصيل الزراعية الأخرى حوالي 1.134.188 طناً خلال نفس الفترة، الامر الذي يعني انه لولا ظروف الحرب لارتفعت المساحة المزروعة بالقات والكمية المنتجة منه بنسبة اكبر مما هي عليه ال

الخاتمة :

---

[3] Ministry of Planning& International Cooperation ،(2015) ،Economic Studies & Forcasting Sector Issue. (3) ،Sana،a ، p:2.

[2] الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، (2012،2013،2018م)، كتاب الإحصاء الزراعي، أعداد متفرقة، للأعوام 2011، 2012،2017م.

النتائج:

اولاً: أسهمت العديد من العوامل في انتشار وتوسع زراعة القات في اليمن من أبرزها: ارتفاع عوائده المالية، وسهولة زراعته وتسويقه مقارنة بالمحاصيل الزراعية الأخرى، بالإضافة إلى تزايد اعداد متناوليه من مختلف الاعمار والشرائح الاجتماعية والسياسات الحكومية المتساهلة تجاه زراعته...

ثانياً: تبين من خلال الدراسة ان ظاهرة انتشار وتوسع زراعة محصول القات في اليمن؛ كانت على حساب زراعة المحاصيل الزراعية الأخرى؛ وخاصة المحاصيل الغذائية والتصديرية؛ نتيجة للعديد من الأسباب أبرزها:

1. استحواذ القات على مساحات شاسعة إضافية من الأراضي الزراعية كان بالإمكان استغلالها في زراعة محاصيل غذائية وتصديرية.
2. التوسع في زراعة محصول القات يتم على حساب الاحلال الكلي أو الجزئي لزراعة المحاصيل الغذائية والتصديرية.
3. زراعة القات أسهمت استنزاف مياه الري على حساب المحاصيل الغذائية والتصديرية.
4. زراعة القات أسهمت في رفع أجور العمالة المشتغلة في زراعة المحاصيل الغذائية والتصديرية وفي استقطاب نسبة كبيرة منها.

ثالثاً: نظراً لأن التوسع في زراعة محصول القات كان على حساب زراعة المحاصيل الزراعية الأخرى، وخاصة المحاصيل الغذائية والتصديرية، فان ذلك قد اسهم بدوره – إلى جانب أسباب أخرى - في تدهور زراعة كافة المحاصيل الزراعية الأخرى، وفي مقدمتها المحاصيل الغذائية والتصديرية، حيث توصلت الدراسة في هذا الصدد إلى بعض النتائج والمؤشرات الإحصائية التي تعكس من جهة مدى تدهور زراعة المحاصيل الغذائية والتصديرية، وتؤكد من جهة أخرى ان التوسع في زراعة محصول القات خلال فترة الدراسة 2008 - 2017م ، كان على حساب زراعة المحاصيل الغذائية والتصديرية، ومن أبرز هذه النتائج والمؤشرات:

1. ارتفاع المساحة المزروعة بمحصول القات وتراجع المساحة المزروعة بالمحاصيل الغذائية والتصديرية.
2. ارتفاع إنتاج محصول القات وانخفاض إنتاج المحاصيل الغذائية والتصديرية.
3. تغيير في التركيب المحصولي للزراعة لصالح محصول القات على حساب المحاصيل الغذائية والتصديرية.

المقترحات:

استناداً إلى النتائج السابقة تقترح هذه الدراسة ما يلي:

أولاً: ضرورة وجود رؤية أو سياسة حكومية واضحة وجادة ومزمنة؛ لكيفية التعامل مع مشكلة زراعة القات في اليمن.

ثانياً: ضرورة قيام الجهات المعنية باتخاذ الإجراءات المناسبة؛ والتي من شأنها أن تسهم في الحد من ظاهرة انتشار وتوسع زراعة القات، ومن هذه الإجراءات:

- اعداد وتنفيذ برامج وحملات إعلانية؛ للتوعية بالآثار والانعكاسات السلبية الناجمة من جراء هذه الظاهرة؛ على الاقتصاد الوطني بصفة عامة، والزراعة والامن الغذائي بصفة خاصة.
- تحديد حد اقصى لكل مزارع قات يمتلك ارض زراعية؛ في مقدار المساحة التي يسمح له فيها بزراعة القات؛ وإلزامه بزراعة محاصيل زراعية أخرى اما غذائية أو تصديرية في الجزء المتبقي من مساحة الارض.
- تخصيص نسبة كبيرة من حصيلة ضرائب القات؛ لدعم وتشجيع زراعة المحاصيل الغذائية والتصديرية.
- تشجيع وتكريم المزارعين الذين يقومون باقتلاع أشجار القات من مزارعهم عبر الوسائل الإعلامية المختلفة.
- عقد حملات إعلانية وبرامج تثقيفية؛ للتوعية بالأضرار الصحية الناجمة من جراء تعاطي القات.
- تشجيع فتح وانشاء المكتبات العامة والحدائق والمتنزهات للمواطنين؛ لقضاء أوقات الفراغ.
- تحديد أماكن خاصة ومحدودة؛ لبيع وشراء القات، ويفضل أن تكون في ضواحي المدن.
- تفعيل العمل بالإجراءات السابقة القاضية بمنع تعاطي القات في مقرات الأجهزة الحكومية.

ثالثاً: تهيئة البيئة الملائمة وتقديم الدعم الكافي في مجال البحث والتمويل والإرشاد والتسويق؛ لزراعة محاصيل غذائية أو تصديرية بديلة للقات؛ وبما يضمن تحقيق عوائد مالية مجزية للمزارعين من جهة ويحفزهم على الاستمرار في زراعتها من جهة أخرى، على سبيل المثال، دعم وتشجيع زراعة المحاصيل الزراعية ذات العائد المجزي والتي يمكن أن تكون منافسة للقات، مثل:

- دعم وتشجيع زراعة المحاصيل الزراعية؛ التي تتمتع اليمن بميزة نسبية في زراعتها وتصديرها مثل: البن اليمنى وبعض محاصيل الفواكه والخضروات.
- تشجيع زراعة محاصيل الحبوب في مناطق الزراعة المطرية

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

<u>الكتب:</u>

1. الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة، الجهاز المركزي للإحصاء، (2001م)، الدليل الإعلامي للتعداد الزراعي العام الأول، مطابع مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر، صنعاء.

2. محرم، إسماعيل عبد الله، (2003م)، الزراعة البديلة للقات، من الأعمال الفائزة بجائزة السعيد في دورتها السابعة لعام 2002م، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء.

البحوث والدراسات:

3. الأفندي ، محمد احمد ،(1995م ، 2 -4 مايو) ، سياسات الدعم الحكومي للسلع الأساسية - دراسة تقويمية -، بحوث وأدبيات المؤتمر الاقتصادي اليمني الأول المنعقد ، صنعاء، كتاب صادر عن مجلة الثوابت، 1996م.
4. البريكي ، احمد سالم ،(2003م)، الوضع الراهن للزراعة في اليمن ، أوراق يمانية ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق ،عدد 22 .
5. العولقي ، ناصر عبد الله ، (2010م ، 25 -27 اكتوبر) ، القطاع الزراعي والسياسات الزراعية في اليمن: التحديات والفرص المتاحة ، ورقة عمل غير منشورة مقدمة إلى المؤتمر الاقتصادي اليمني (اليمن – الاقتصاد – المستقبل) ، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ، صنعاء.
6. المقبلي، محمد علي حزام، (2007م)، معوقات التنمية الزراعية في اليمن، شؤون العصر، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، صنعاء، عدد 24.
7. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (1983م)، دراسة استطلاعية لظاهرة القات في بعض الأقطار العربية، مطابع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم.
8. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (1998م)، الجوانب الفنية والاقتصادية والاجتماعية لزراعة القات في اليمن والمشروعات المرتبطة به، مطابع المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم.
9. مجهول ، الأبعاد البيئية لاقتصاد السوق الاجتماعي، (2012م، 19 -20 يونيو)، ورقة عمل غير منشورة مقدمة إلى المؤتمر الأول لاقتصاد السوق الاجتماعي، صنعاء

الرسائل والأطروحات :

10. فارع، ناظم محمد حميد، (1999م)، الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية (برنامج 1995 - 2000م)، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة .
11. المقبلي، محمد علي حزام، (2008م)، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الزراعي في الدول النامية (حالة اليمن) ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، الجزائر.

التقارير:

12. البنك الدولي، (2019م)، تقرير عن أحدث التطورات الاقتصادية في اليمن.
13. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، (2009م) ، تقرير عن الزراعة في اليمن .

الإحصائيات:

14. الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، (2006م)، كتاب الإحصاء الزراعي، لعام 2005م.
15. الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، (2012م)، كتاب الإحصاء الزراعي، لعام 2011م.
16. الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، (2013م)، كتاب الإحصاء الزراعي، لعام 2012م.
17. الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والري، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، (2018م)، كتاب الإحصاء الزراعي، لعام 2017م.
18. الجمهورية اليمنية، وزارة الزراعة والموارد المائية، الإدارة العامة للإحصاء الزراعي، (1996م)، كتاب الإحصاء الزراعي، لعام 1995م.
19. الجمهورية اليمنية، وزرارة التخطيط والتعاون الدولي، (2003م)، كتاب الإحصاء السنوي، لعام 2002م.
20. الجمهورية اليمنية، وزرارة التخطيط والتعاون الدولي، (2012م)، كتاب الإحصاء السنوي، لعام 2011م.
21. الجمهورية اليمنية، وزرارة التخطيط والتعاون الدولي، (2014م)، كتاب الإحصاء السنوي، لعام 2013م.
22. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2016م) الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، 2015م.
23. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، (2017م) الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، 2016م.

وثائق ومتفرقـات:

24. البنك الدولي، (2015م)، مشروع تعزيز الإنتاجية الزراعية لأصحاب الحيازات الصغيرة في اليمن.

25. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، (1995م) ، الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 1996 -2000م ، صنعاء.

26. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، (2000م)، الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2001 -2005م ، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء .

27. الجمهورية اليمنية، وزرارة التخطيط والتعاون الدولي، (2011م)، مشروع الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر، صنعاء.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

28. Ministry of Planning& International Cooperation،(2015) ،Economic Studies & Forcasting Sector ، Issue (3) ،Sana،a.
29. Ministry of Planning& International Cooperation ،(2018)،Economic Studies & Forcasting Sector، Issue (38) ،Sana،a.
30. Ministry of Planning& International Cooperation ،(2012) ،Transitional Program for Stabilization and Development "TPSD" 2012-2014.

ثالثاً: المراجع الالكترونية:

31. خالد عبد الواحد، (2019م)، احصائيات القات في اليمن.
https://www.ultrasawt.com

32. محمد المروني،(2019م)، القات يتغول في اليمن.
https://www.scidev.net/mena/farming/news/Qat-crush-food-security-Yemen-war.html